

المملكة العربية السعودية
وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد
مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف
الأمانة العامة
الشؤون العلمية





وقوف القرآن وأثرها في التفسير

دراسة نظرية مع تطبيق على الوقف اللازم والمعانق والممنوع

د/ مساعد بن سليمان بن ناصر الطيار
الأستاذ المشارك بجامعة الملك سعود بالرياض



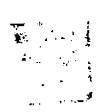
المملكة العربية السعودية
وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد
مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف
الأمانة العامة
الشؤون العلمية



وقوف القرآن

وأثرها في التفسير

دراسة نظرية مع تطبيق على الوقف اللازم والمعانق والممنوع



د/ مساعد بن سليمان بن ناصر الطيار
الأستاذ المشارك بجامعة الملك سعود بالرياض



ح مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ١٤٣١هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر.

الطيار، مساعد بن سليمان

وقوف القرآن وأثرها في التفسير./مساعد بن سليمان الطيار.

المدينة المنورة، ١٤٣١هـ

٤٨٨ ص ؛ ١٦×٢٣سم

ردمك: ٢-٠٨-٨٠١٠-٦٠٣-٩٧٨

١- القرآن - نحو ٢- القرآن - القراءات والتجويد أ. العنوان

ديوي ٢٤٢٫٢ ١٤٣١/٥٤٩

رقم الإيداع: ١٤٣١/٥٤٩

ردمك: ٢-٠٨-٨٠١٠-٦٠٣-٩٧٨




بسم الله الرحمن الرحيم


مركز تفسير للدراسات القرآنية
Tafsir Center for Qur'anic Studies


تفسير
مركز تفسير للدراسات القرآنية
Tafsir Center for Qur'anic Studies

مقدمة معالي الوزير

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

يحتلُّ علم الوقف والابتداء مكاناً ذا شأن من منظومة علوم القرآن؛ وذلك لأنَّ مقاصده ترتبط ارتباطاً وثيقاً بوجوه تفسير كتاب الله، وتَجْلية معانيه.

وإذا كان من عوارض الإنسان حاجته إلى التنفس، فإنَّ قارئ القرآن الكريم قد يضطر إلى الوقف؛ لأنه لايمكنه أن يقرأ السورة أو القصة من خلال نَفَسٍ واحدٍ، ولـمَّا كان الكلام بحسب ما يرشد إليه المعنى، له أحوالُ اتصالٍ لا يحسن معها الوقف، وأحوالُ انفصالٍ يحسن معها، احتيج إلى التنبيه على ما ينبغي أن تكون عليه التلاوة من فَصْلٍ ووَصْل، ومن هنا نشأ علم الوقف والابتداء، ففي إتقانه تحصل للقارئ المعرفة بمعاني الكتاب العزيز، واستنباط أحكامه، وتدبُّر مقاصده.

ونظراً لأهمية هذا العلم في تفسير القرآن الكريم وتدبُّر معانيه اشترط كثير من العلماء على المجيز الذي يعكف على إعداد المتعلِّم ألَّا يجيز أحداً إلا بعد معرفة الوقف والابتداء. قال ابن الجزري: «وكان أئمتنا يُوقفوننا عند كل حرف، ويشيرون إلينا فيه بالأصابع، سُنَّةً أخذوها كذلك عن شيوخهم الأولين» [النشر ١/ ٢٢٥]. وقد أدرك السلف -رحمهم الله- أهمية هذا العلم في النهوض بتجلية معاني كتاب الله، فعن عبدالله بن عمر رضي الله عنهما قال: «لقد عِشْنا برهةً من دهرنا، وإن أحدنا ليؤتى الإيمان قبل القرآن، وتنزل السورة على محمد ﷺ فيتعلم حلالها وحرامها، وما ينبغي أن يُوقف عنده منها» [القطع والائتناف ١/ ١٢].

وأمَّا أبوبكر الأنباري فَيَعُدُّ من تمام معرفة إعراب القرآن ومعانيه معرفة الوقف والابتداء فيه، ويقول: «فينبغي للقارئ أن يعرف الوقف التامَّ، والوقف الكافي الذي ليس بتام، والوقف القبيح الذي ليس بتامّ ولا كاف» [الإيضاح ١/ ١٠٨]. وضرب



ابن الجزري في «النشر» أمثلة كثيرة من القرآن الكريم على ما يقتضيه هذا العلم من معرفة المقاصد الشريفة، وما تتضمنه الآيات من دلالات ومعان.

ولـمَّا كان علم الوقف والابتداء حِلْية التلاوة، ومفتاح التدبّر لكتاب الله نهض السلف -رحمهم الله- يحررون فيه المصنفات المطوّلة والرسائل، كان منها: «إيضاح الوقف والابتداء» لأبي بكر الأنباري المتوفى سنة ٣٣٨هـ، و «المكتفى في الوقف والابتدا في كتاب الله عز وجل» للإمام أبي عمرو الداني المتوفى سنة ٤٤٤هـ، و «علل الوقف» للإمام أبي عبد الله السجاوندي المتوفى سنة ٥٦٠هـ، وغيرها كثير، وهي تربو على المئة، وقد اختلفت فيها مصطلحاتهم وتقسيماتهم، وإن كانت تدور حول مقصد هذا العِلْم الجليل.

ويأتي هذا الكتاب الذي بين أيدينا: «وقوف القرآن وأثرها في التفسير» للدكتور مساعد الطيار ضميمةً إلى الجهود العلمية المباركة التي يبذلها مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة للنهوض برسالته المنوطة به. وقد حَظِي هذا الكتاب بمراجعات علمية متعددة سَدَّدَته، فهو رسالة حصل بها الباحث على درجة الماجستير، كما راجعَتْه إدارة الشؤون العلمية في المجمع. ونأمل أن يكون رافداً نافعاً لطلبة العلم والباحثين في علوم القرآن والتفسير، وأدعو الله أن يكون في صحيفة أولياء الأمور في هذه البلاد -حرسها الله- القائمين على دعم هذا الصرح العلمي الشامخ، وعلى رأسهم خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز، وولي عهده الأمين صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبد العزيز، وسمو النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء، صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز وفقهم الله جميعاً لما يحبه ويرضاه، والحمد لله رب العالمين.

صالح بن عبد العزيز بن محمد آل الشيخ

وزير الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد

المشرف العام على مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف

مقدمة الأمانة العامَّة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهدي الله فلا مضلَّ له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأن محمداً عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلَّم.

أما بعد:

فإن الكتاب العزيز بحر زاخر لا تكدِّره الدِّلاء، ولا ينضُب معينه من كثرة وارديه والناهلين منه، ولهذا اهتم الصحابة والتابعون ومَن سار على هديهم بالقرآن الكريم وعلومه، فأقبلوا عليه مفسِّرين ألفاظه، مبيِّنين معانيَه ودلالاته، مُبْرزين علومه المتعددة.

ويعدُّ علم «الوقف والابتداء» من علوم القرآن المهمَّة، والتي لها ارتباط بعدَّة علوم، كالقراءات، والتفسير، والفقه، وعلوم العربية، ومعرفته من المقاصد الجليلة والمطالب النبيلة لقارئ القرآن ومعلِّمه، وللمتصدي لتفسيره وبيان أحكامه؛ لذلك اعتنى به السَّلف، وتعلَّمه الصحابة رضوان الله عليهم، فكانوا يتعلمون تمام الوقف كما يتعلمون القرآن العظيم.

وقد ألَّف العلماء في هذا العلم مؤلَّفات كثيرة ما بين مختصرات كالمقدمات لهذا العلم، ومطوَّلات تناولت بالتفصيل ما ينبغي أن يوقف عليه ويحسُن، وما يرشد إلى الابتداء المستقيم بعد الوقوف على الموضع المراد.

والكتاب الذي بين أيدينا «وقوف القرآن وأثرها في التفسير» يعدُّ دراسة جادة، غاير فيها المؤلِّف -وفقه الله- النمط السائد في كتب «وقوف القرآن» المعروفة؛ إذ عرض فيه لعلم الوقف وعلاقته بتفسير القرآن الكريم وأثره في تحديد المعنى، وتناول



فيه دراسة تطبيقية لعدد من أنواع الوقف الشهيرة، كالوقف اللازم، ووقف التعانق، والوقف الممنوع، كانت حَرِيَّة بالدراسة والبيان.

وقد جلَّى الجانبُ التطبيقي في هذه الدراسة معانيَ هذه الأنواع من الوقوف، وأزال اللَّبْس عن المعاني الموهمة التي تفضي إليها بعض تلك الوقوف؛ مما جعلها واضحة المعنى ظاهرة التفسير، وكما قيل: «مَن وقف فقد فسَّر» فوَقْفُ تالي القرآن الكريم يدلُّ على مدى فهمه لمعاني الآيات التي يتلوها.

ولا يسعني في هذا التصدير لهذه الدراسة الجادَّة إلا أن أشكر للدكتور مساعد بن سليمان الطيار أستاذ الدراسات القرآنية المشارك في كلية المعلمين بالرياض ما قام به من جهد وخدمة تُجاه هذا العلم المتصل بكتاب الله تعالى.

وأشكر لإدارة الشؤون العلمية بالمجمع ما توليه من عناية ومتابعة لإصدارات المجمع المختارة.

والشكر موصول لمعالي وزير الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد المشرف العام على المجمع معالي الشيخ صالح بن عبد العزيز بن محمد آل الشيخ، الذي يرعى هذا المجمع، ويسعى إلى تزويده بكل ما يحتاج إليه.

كما أشكر لقادة هذه البلاد وعلى رأسهم خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبدالعزيز آل سعود، وسمو ولي عهده الأمين صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز، وسمو النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء، صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز ما يقومون به من أعمال مباركة في خدمة الإسلام والمسلمين، ونصرة قضاياهم. أسأل الله تعالى أن يوفقنا إلى مرضاته، ويوجهنا إلى طاعته إنه نعم المولى ونعم النصير.

الأمين العام
لمجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف
أ.د/ محمد سالم بن شديد العوفي



المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا. من يهده الله فهو المهتدي، ومن يضلل فلا هادي له.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ﷺ.

أما بعد:

فإن الله سبحانه وتعالى أنزل كتابه ليُتْلَى ويُتدبَّر، ثم يعمل به، حيث قال: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [ص: ٢٩].

والكلام المنزل من الله في هذا الكتاب الكريم كلامه الذي هو أشرف كلام، ولذا فالعلوم المتصلة به تشرف بسببه، وتتفاضل هذه العلوم في الشرف، لأسباب، منها: أهميتها، وحاجة الناس إليها.

وإن من أشرف هذه العلوم ، علمَ التفسير الذي هو: بيان كلام الله سبحانه.

ولقد كان من نعمة الله عليَّ أن درست علوم هذا الكتاب الكريم في قسم القرآن وعلومه في كلية أصول الدين بالرياض، درستها في المرحلة الجامعية، وفي مرحلة الدراسات العليا.

ولما أتممت الدراسة التمهيدية، طفقت أبحث عن موضوع يتصل بهذا التخصص؛ لنيل درجة (الماجستير)، حتى وفقني الله لموضوع وقوف القرآن من حيث أثرها في المعنى.



فاستشرت أهل التخصص في القسم، فأبدوا لي حسن الموضوع، وأردفوني بمرئياتهم فيه، وأخص بالذكر الدكتور مصطفى مسلم الذي أعانني على صياغة الخطة، فجزاه الله خيراً.

وإن مما يبرز أهمية موضوع الوقف: تعلُّقَه بفهم مراد الله سبحانه؛ لأن الوقف يبين مراد المتكلم بكلامه، ويفصل بين المعاني المسوقة في الكلام، إذ الوقف على كلمة قد يُدخلها في حكم ما قبلها؛ كالوقف على لفظ ﴿الموتى﴾ في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ ٱلَّذِينَ يَسْمَعُونَ وَٱلْمَوْتَىٰ﴾ [الأنعام: ٣٦].

وقد يقف القارئ على بعض الجملة قبل أن تتمَّ، فلا يفهم المعنى إلا بإتمامها؛ كالوقف على لفظ ﴿الحديث﴾ من قوله تعالى: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَشْتَرِى لَهْوَ ٱلْحَدِيثِ ﴾ [لقمان: ٦].

ولقد كتب في هذا العلم جَمْعٌ من العلماء، وقد أربت مؤلفاته على المائة، ولعل هذا يدل على أهمية هذا العلم.

ويشترك في هذا العلم عدة علوم لها أثر كبير في بيان مراتبه؛ كالقراءات، والنحو، والتفسير مما يجعله ذا أهمية؛ لارتباطه بها، وكلما كانت العلوم المشاركة في علم كثيرة، فإنها تدل على أهميته.

ولما لم أجد من خلال بحثي من درس وقوف المصحف، وعرضها على أقوال المفسرين وعلماء الوقف، رأيت أن أدخل غمار هذا الموضوع، وأكتب فيه من خلال ثلاثة وقوف من وقوف المصحف، وهي: الوقف اللازم، والوقف



المتعانق، والوقف الممنوع[١]. وقد جعلت عنوان البحث:

وقوف القرآن وأثرها في التفسير[٢].

(١) اعتمدت على وقوف مصحف المدينة النبوية، طباعة مجمع الملك فهد، ويلاحظ في الطبعة الأخيرة لهذا المصحف أن اللجنة العلمية له قد حذفت الوقف الممنوع.

(٢) سيأتي أن الوقوف من آثار التفسير؛ أي إن الذي يختار وقفاً يفسر، ثم يقف، وهذا لا يعارض عنوان البحث؛ لأن المراد دراسة هذه الوقوف بعد استقرارها، فيتبين من دراستها التفسير الذي اختاره من وقف.



خطة البحث

بعد أن تَمَّم الله سبحانه وتعالى مناقشة هذه الرسالة[1]، وأعدت النظر فيها مرة بعد مرة، أضفت إليها ما يكمل بعض جوانبها التي لم تكن منيِّ على بالٍ آنذاك، وقد كانت هذه الإضافة مما يدعم أفكار هذا البحث، ويرقى به إلى مستوى أفضل، يغاير الذي كان مقدَّماً به في صورته الأولى، وقد صارت خطة البحث بعد هذا التعديل على النحو الآتي:

المقدمة، وذكرت فيها أهمية البحث، وسبب اختياري له.

الباب الأول: علم الوقف والابتداء.. نشأته.. والمؤلفات فيه.

وفيه فصلان:

الفصل الأول: مفهوم الوقف والابتداء.

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول:تعريف الوقف والابتداء.

المبحث الثاني: صلة الابتداء بالوقف.

المبحث الثالث: أهمية علم الوقف، وعلاقته بالتفسير.

المبحث الرابع: حكم الوقف.

الفصل الثاني: نشأته والمؤلفات فيه.

---

(١) سُلِّمت الرسالة عام ١٤١٣، ونوقشت عام ١٤١٤.



وفيه مبحثان:

المبحث الأول: نشأة علم الوقف والابتداء.

المبحث الثاني: المؤلفات في علم الوقف والابتداء.

الباب الثاني: مصطلحات العلماء في الوقف والابتداء.

وفيه أربعة فصول:

الفصل الأول: مصطلحات ابن الأنباري.

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: كتاب ابن الأنباري، ومنهجه فيه.

المبحث الثاني: مصطلحات الوقف عند ابن الأنباري.

الفصل الثاني: مصطلحات الداني.

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: كتاب الداني، ومنهجه فيه.

المبحث الثاني: مصطلحات الوقف عند الداني.

الفصل الثالث: مصطلحات السِّجاوندي.

الفصل الرابع: الموازنة بين هذه المصطلحات، وتطبيقها من خلال سورة التحريم.

وفيه مبحثان:



المبحث الأول: الموازنة بين مصطلحات ابن الأنباري والداني والسِّجاوندي.

المبحث الثاني: تطبيق مصطلحاتهم على سورة التحريم.

الباب الثالث: دراسة تطبيقية للوقف اللازم والمتعانق والممنوع من خلال المصحف.

وفيه أربعة فصول:

الفصل الأول: المصطلحات في كتب الوقف والمصاحف.

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: مصطلحات كتب الوقف.

المبحث الثاني: مصطلحات المصاحف.

المبحث الثالث: المراد بمصطلح اللفظ والمعنى في كتب الوقف والابتداء.

الفصل الثاني: الوقف اللازم.

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: تعريفه لغة واصطلاحاً.

المبحث الثاني: سبب تسميته، والمراد به.

المبحث الثالث: موازنته بمصطلحات العلماء.

المبحث الرابع: أمثلة تطبيقية للوقف اللازم، وأثره في التفسير.

الفصل الثالث: الوقف المتعانق.



وفيه مبحثان:

المبحث الأول: تعريفه لغة واصطلاحاً وسبب تسميته.

المبحث الثاني: أمثلة تطبيقية للوقف المتعانق، وأثره في التفسير.

الفصل الرابع: الوقف الممنوع.

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: تعريفه لغة واصطلاحاً.

المبحث الثاني: موازنته بمصطلحات العلماء.

المبحث الثالث: سبب تسميته، والمراد به.

المبحث الرابع: أمثلة تطبيقية للوقف الممنوع، وأثره في التفسير.

منهج البحث:

بعد أن قسمت البحث إلى أبوابه وفصوله ومباحثه، فإني حرصت على أن يكون نهجه كالآتي:

١ - بيان رقم الآية، وذكر السورة التي وردت فيها.

٢ - تخريج الأحاديث الواردة في البحث، بعزوها إلى مصادرها الأصلية.

٣ - ترجمة أغلب الأعلام الواردة في البحث.

٤ - عزو كل نقل إلى قائله، وإن كان منقولاً عن الصحابة والتابعين وتابعيهم، فإني أجتهد في ذكر المصدر الذي يروي قولهم بالسند، فإن لم أجد ذكرت ما تيسر لي.



٥ - اعتمدت مصحف المدينة النبوية[١] في الدراسة التطبيقية.

وأخيراً، أشكر الله العلي القدير الذي يسر لي سبيل العلم، وسهل علي كتابة هذا البحث، وأرجو أن يكون هذا العمل وغيره خالصاً متقبَّلاً.

ثم أشكر والديَّ على إعانتهم لي على سلوك هذا السبيل، وتهيئتهم الجو المناسب لذلك، رفع الله ذكرهم، ويسَّر أمرهم.

وأشكر الذين ساهموا في مسيري التعليمي بدءًا بجامعة الإمامِ، وختمًا بوزارة التربية والتعليم (المعارف سابقًا) ممثلة بكلية المعلمين بالرياض، كما أشكر كل من أعانني على هذه الرسالة: بإبداء نصح، أو إفادة معلومة، أو إعارة كتاب، أو غير ذلك من العون الذي كان له أثر في هذا البحث.

وأخيرًا، أشكر القائمين على مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف على اختيارهم لهذا البحث، وتوليهم طباعته ونشره، وأسأل الله لكل من كان سببًا في نشر هذا العلم في هذا المجمع؛ أن يجعل له الجزاء الأوفى، وأن لا يحرمه الجنة، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

وآخر دعواي أن الحمد لله رب العالمين.

---

(١) لمصحف المدينة النبوية طبعتان تولَّى الإشراف عليهما لجنتان علميتان، الأولى برئاسة الشيخ الدكتور عبدالعزيز قارئ، وهي المعتمدة هنا؛ لأن الطبعة الثانية التي حُذِف منها الوقف الممنوع لم تطبع إلا بعد انتهاء البحث بسنوات.



الباب الأول

علم الوقف والابتداء نشأته، والمؤلفات فيه

الفصل الأول: مفهوم الوقف والابتداء.

الفصل الثاني: نشأته والمؤلفات فيه.



الفصل الأول

مفهوم الوقف والابتداء

المبحث الأول: تعريف الوقف والابتداء.

المبحث الثاني: صلة الابتداء بالوقف .

المبحث الثالث: أهمية علم الوقف والابتداء، وعلاقته بالتفسير.

المبحث الرابع: حكم الوقف.

المبحث الأول: تعريف الوقف والابتداء لغة واصطلاحاً

الوقف لغة:

قال ابن فارس[١]: «الواو والقاف والفاء: أصل يدل على تمكث في شيءٍ، ثُمَّ ينقاس عليه»[٢].

والوقف: مصدر وقف، وهو فعل يأتي متعديا، فيقال: وقفت الدابة، ويأتي لازما،فيقال: وقفت وقوفا[٣].

والموقف المكان الذي تقف فيه حيث كان[٤].

ويأتي الوقف في اللغة بمعنى الحبس، ومنه قولهم: «وقفتُ الدابةَ»: إذا منعتها من المشي وجعلتها تقف[٥]، ومن هذا المعنى يجيء تعريف الوقف عند الفقهاء، يقال: وقفت الدار على المساكين وقفاً؛ أي: حبستها لهم[٦].

---

(١) أحمد بن فارس بن زكريا، أبو الحسين الرازي، اللغوي، صاحب كتاب المجمل في اللغة، وكتاب مقاييس اللغة (ت: ٣٩٥).

(٢) معجم مقاييس اللغة (٦: ١٣٥).

(٣) ينظر: المصباح المنير، للفيومي (ص: ٢٥٦)، والكليات، للكفوي (ص: ٩٤٠).

(٤) العباب الزاخر، للصغاني (حرف الفاء: ٦٣٦).

(٥) ينظر:تهذيب اللغة (٩: ٣٣٣)، والعباب الزاخر (حرف الفاء: ٦٣٦)، والمصباح المنير (ص: ٢٥٦).

(٦) انظر: العباب الزاخر (حرف الفاء، ص: ٦٣٦)، والتعريفات، للجرجاني (ص: ٣٧٤)، وكشاف اصطلاحات الفنون، للتهانوي (٣: ١٤٩٧).



ويأتي الوقف بمعنى الديمومة في القيام، فيقال: وقف بالمكان وقفاً ووقوفًا: إذا دام قائما، فهو خلاف الجلوس [١]. ويأتي بمعنى الإعلام، فيقال وقَّفت فلاناً على ذنبه، أطلعته عليه [٢]. ووقَّفت القارئ؛ أي: عَلَّمْتُه مواضعَ الوقوفِ في القرآن [٣]. والوقف في القراءة: قطعُ الكلمةِ عمّا بعدها [٤].

الوقف في الاصطلاح:

الوقف عند القُرَّاءِ نوعان:

الأول: كيفية النطق بالحرف أو الحركة عند الوقف، وخَصُّوا ذلك بأبوابٍ؛كالوقف على أواخر الكلم، والوقف على تاء التأنيث، ووقف حمزة [٥] وهشام [٦] على الهمز. وهذا النوع ليس مراداً في هذا البحث.

الثاني: الوقف الذي يتأثر به المعنى في الآية، وهو المراد في هذا البحث. والنوع الأول متعلق بكيفية الأداء، والنوع الثاني متعلق بالمعنى من حيثُ تمامُهُ وعدمُهُ [٧].

---

(١) ينظر: تاج العروس ، للزبيدي، مادة(وقف).

(٢) تنظر مادة (وقف) في: أساس البلاغة، للزمخشري، وتاج العروس، للزبيدي .

(٣) أساس البلاغة، مادة (وقف).

(٤) كشاف اصطلاحات الفنون (٣: ١٤٩٨).

(٥) حمزة بن حبيب بن عمارة، أبو عمارة، الكوفي، المعروف بالزيات، أحد القراء السبعة، كان عالماً بالفرائض والعربية،(ت: ١٥٦). انظر: معرفة القراء الكبار (١: ١١١)، غاية النهاية (١: ٢٦١).

(٦) هشام بن عمار بن نصير بن ميسرة، أبو الوليد السلمي، الدمشقي، شيخ أهل دمشق ومفتيهم، وخطيبهم ومقرئهم، ومحدثهم، أحد الرواة عن ابن عامر، عُمِّر طويلاً. توفي سنة: ٢٤٥. معرفة القراء (١: ١٩٥)، غاية النهاية (٢: ٣٥٤).

(٧) ينظر: النشر في القراءات العشر (١: ٢٢٤).



وقد استعمل المتقدمون عباراتٍ تدلُّ على الوقفِ؛ كالقطعِ، والسَّكْتِ، والتمامِ [1]، وهي عندهم بمعنىً واحدٍ.

١ـ ورد عن الشعبي (ت: ١٠٣) استخدام عبارة السَّكْتِ، وقد ذكر ذلك في تفسير قوله تعالى: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾ [الرحمن: ٢٦]، قال: «إذا قرأت: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾ فلا تسكت، حتى تقرأ: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٧]» [2].

٢ـ واستعمل عبارة الوقفِ أبو عمرو بن العلاء (ت: ١٥٤)، وحمزة الزيَّات (ت: ١٥٦)، وضرارُ بن صُرَد (ت: ٢٢٩)، وغيرهم، كما استعملها بصيغة الجمع شيبة بن نِصَاح (ت: ١٣٠) وأحمد بن كامل (ت: ٣٥٠ تقريباً) في كتابيهما بعنوان: الوقوف.

٣- واستعمل أبو حاتم السجستاني (ت: ٢٥٥) - عنواناً لكتابه - عبارة: المقاطع والمبادئ، واستعملها أبو جعفر النحاس (ت: ٣٣٨) في عنوان كتابه: القطع والائتناف.

٤- واستعمل عبارة التمام نافع بن أبي نعيم (ت: ١٦٩) في كتابه: وقف التمام، ويعقوب بن إسحاق الحضرمي (ت: ٢٠٥) في كتابه وقف التمام، وغيرهم.

وأمَّا المتأخرون فإنهم - من باب عدم المشاحَّة في الاصطلاح - حرَّروا هذه المصطلحات، وجعلوا لكلِّ مصطلح ما يدلُّ عليه مما لا يشاركه فيه الآخر.

---

(١) ينظر: النشر في القراءات العشر (١: ٢٣٨ـ ٢٣٩).
(٢) الدر المنثور (٧: ٦٩٨).



قال ابن الجزري (ت: ٨٣٣): «وأمَّا عند المتأخرين وغيرهم من المحققين، فالقطع: عبارة عن قطع القراءة رأساً، فهو كالانتهاء، فالقارئ به كالمعرض عن القراءة المنتقل منها إلى حالة أخرى سوى القراءة؛ كالذي يقطع على حزبٍ، أو وِرْدٍ، أو عُشْرٍ، أو ركعةٍ ثمَّ يركع، أو نحو ذلك مما يؤذن بانقضاء القراءة والانتقال منها إلى حالة أخرى، وهو الذي يُسْتعَاذ بعده للقراءة المستأنفة ، ولا يكون إلَّا على رأسِ آيةٍ ؛ لأنَّ رؤوس الآيِ في نفسها مقاطع.

والوقف: عبارة عن قطع الصوتِ على الكلمةِ زمناً يتنفَّسُ فيه - عادةً - بنيَّةِ القراءة: إمَّا بما يلي الحرف الموقوف عليه، أو بما قبله ... لا بنيَّة الإعراض.

والسَّكْتُ: هو عبارة عن قطعِ الصَّوتِ زمناً هو دون زمن الوقف عادةً، من غير تنفُّسٍ»[١].

وقد صار العمل عند علماء القراءة في هذه المصطلحات على هذا التقسيم. أما التمام فقد صار قسما من أقسام الوقف بعد تحدده بمصطلح المتأخرين.

ويتلخص من هذا أن الوقف عبارة عن: قطع الكلمة عما بعدها بنية استئناف القراءة[٢].

وقد يتم المعنى على الوقف فيحسن البدء بما بعده وقد لا يتم. وهذا مبني على أقسام الوقف التي ذكرها العلماء.

---

(١) النشر في القراءات العشر (١: ٢٣٩ ـ ٢٤٠).

(٢) ينظر: قواعد التجويد، للدكتور عبد العزيز قارئ (ص: ٧٤).



الابتداء لغة:

البدء: فعل الشيء أول [١].

وبدأت الشيء: فعلته ابتداءً [٢]. ويطلق على الافتتاح بالشيء [٣].

والابتداء مصدر ابتدأ، يقال: بدأ وابتدأ بدءاً وابتداءً.

الابتداء في الاصطلاح:

الابتداء في عرف القراء: الشروع في القراءة بعد قطع أو وقف [٤].

والابتداء الذي بعد القطع: إن كان مبدؤه أول السورة استعاذ ثم بسمل، وإن كان وسط السورة كفته الاستعاذة.

أما بعد الوقف فلا يلزمه استعاذة ولا بسملة [٥]، وهذا المراد في هذا البحث.

والابتداء كالوقف: إما أن يصلح للابتداء، وإما ألا يكون صالحاً. والابتداء لابد فيه من أن يكون بكلام مستقلٍ وافٍ بالمقصود لأنه اختياري. أما الوقف فقد يكون اضطرارياً، ولا يكون ذلك في الابتداء [٦].

---

(١) لسان العرب، مادة (بدأ).

(٢) لسان العرب، مادة (بدأ).

(٣) معجم مقاييس اللغة (١: ٢١٢).

(٤) هداية القاري، ط: ابن لادن (ص: ٣٩٥).

(٥) هداية القاري (ص: ٣٩٥).

(٦) ينظر: النشر في القراءات العشر (١: ٢٣٠).



وللعلماء - رحمهم الله - مصطلحات أخرى هي في معنى الابتداء استعملوها في عناوين كتبهم، كالائتناف أو الاستئناف، أو المبادئ.

وأصل مادة الاستئناف والائتناف من أنف، وأنف كل شيء: أوله[١].

قال الصغاني (ت: ٦٥٠)[٢]: «والاستئناف والائتناف: الابتداء، ويقال: استأنف العمل وائتنفه»[٣].

وقال: «والتركيب يدل على أخذ الشيء من أوَّلِه»[٤]، وهو بهذا في معنى الابتداء.

والمبادئ: اسم لمكان البدء من الكلام، ومبدأ الشيء: أوَّلُه.

ومراتب الابتداء عند العلماء كمراتب الوقف، فهي متفاوتة بين التمام والكفاية والقبح - عند من يرى هذا التقسيم - وسيأتي له شيء من الإيضاح.

تعريف علم الوقف والابتداء:

من خلال ما سبق يمكن تعريف هذا العلم بأنه: علم يعرف به القارئ

---

(١) العباب الزاخر (حرف الفاء، ص: ٣٧)

(٢) الحسن بن محمد، رضي الدين، أبو الفضائل، الصغاني، القرشي. أعلم أهل عصره في اللغة. كان فقيهاً ومحدثاً. وله كتب ضخمة في اللغة، منها: العباب الزاخر، وله شرح على صحيح البخاري، وغيرها. توفي سنة ٦٥٠. الأعلام للزركلي (٢: ٢٣٢)، ومقدمة العباب الزاخر م ق ٤

(٣) العباب الزاخر (حرف الفاء، ص:٣٩).

(٤) العباب الزاخر (حرف الفاء، ص: ٣٩).



المواضع التي يصلح أو لا يصلح الابتداء بها[١].

ومما يحسن توجيه النظر إليه هاهنا أن هذا المصطلح (الوقف والابتداء) قد غلب على هذا العلم، وصار به يعرف، وإليه يصرف[٢].

وهناك مصطلحات أخرى استعملها علماء هذا العلم وعنونوا كتبهم بها، ومن هذه العناوين ما يأتي:

١ - المقاطع والمبادئ.

وقد استخدم هذا العنوان في تسمية كتابه سهل بن محمد السجستاني (ت:٢٥٥)[٣]، وأبو العلاء الحسن بن أحمد الهمذاني (ت: ٥٦٩)[٤].

(١) أفادني بهذا التعريف الشيخ عبد العزيز بن عبد الفتاح قارئ رئيس اللجنة العلمية لمراجعة مصحف المدينة النبوية سابقاً، وينظر المكتفى (مقدمة التحقيق، ص: ٤٨).

(٢) من طريف ما وجدته في هذا المصطلح أنه أُطلق على معرفة رؤوس الآي وعدِّها، وذلك فيما أورد القاضي عياض في فهرست شيوخه (ص: ١٧٠) فقد أورد بسنده عن عبيد الله بن جناد، قال: «عرضت لابن المبارك، فقلت له: أملِ عليَّ. فقال: أقرأت القرآن؟ قلت نعم، فقرأت عشرًا. فقال: أعلمت ما اختلف الناس فيه من الوقف والابتداء؟ قلت: أبصر الناس بالوقف والابتداء. فقال: ﴿ مُدْهَآمَّتَانِ ﴾ [الرحمن: ٦٤]. فقلت له: آية..».

(٣) سهل بن محمد، أبو حاتم، السجستاني، اللغوي، المقرئ، نزيل البصرة وعالمها، وكان جمّاعاً للكتب، له مصنفات كثيرة في اللغة والقرآن، وله من الكتب: إعراب القرآن، واختلاف المصاحف، وكتاب في القراءات، توفي سنة ٢٥٥، وقيل غيرها. إنباه الرواة (٢: ٥٨)، وغاية النهاية (١: ٣٢٠).

(٤) الحسن بن أحمد بن الحسن بن أحمد، الأستاذ، أبو العلاء الهمذاني، العطار، الحافظ، المقرئ، شيخ أهل همذان، قرأ القراءات والحديث، انتهت إليه مشيخة العلم ببلده، وبرع في علمي القراءات والحديث، وله تصانيف كثيرة، منها: الهادي إلى معرفة المقاطع والمبادئ، والتمهيد في التجويد، ومعرفة القراء وأخبارهم، وغيرها، توفي سنة: ٥٦٩. معرفة القراء الكبار (٢: ٥٤٢)، وطبقات المفسرين، للداودي (١: ١٣٢).



٢ - القطع والائتناف.

وقد استعمل هذا العنوان أبو جعفر النحاس (ت: ٣٣٨)، وإبراهيم بن موسى الكركي (ت: ٨٥٣)[١].

٣ - المقطوع والموصول.

وقد استعمل هذا العنوان عبد الله بن عامر (ت: ١١٨)[٢] وعلي بن حمزة الكسائي (ت: ١٨٩)[٣].

وهذا العنوان فيه إشكال، وهو أن (المقطوع والموصول) مبحث يتعلق بالأداء، كما في لفظة (إنّ ما) مفصولة، و(إنما) موصولة فإن كانت هذه الكتب تتحدث عن هذا المبحث فليست داخلة تحت هذا البحث، كما أن الكتب التي خصصت لوقف حمزة وهشام على الهمز ليست من كتب هذا البحث.

---

(١) إبراهيم بن موسى بن بلال، الكركي، ثم القاهري، الشافعي، عالم في القراءات، والعربية، والتفسير، والفقه، والأصول. من كتبه: الإسعاف في معرفة القطع والائتناف، وحاشية على تفسير علاء الدين التركماني. معجم المؤلفين (١: ١١٨).

(٢) عبد الله بن عامر بن يزيد، أبو عمران، اليحصبي، إمام أهل الشام في القراءة، وأحد سبعة ابن مجاهد، قرأ على أبي الدرداء، وولي قضاء دمشق، وقضاء الجند، ورئاسة مسجد دمشق، وكان لا يرى فيه بدعة إلا غيَّرها، وتوفي سنة ١١٨. معرفة القراء (١: ٨٢)، غاية النهاية (١: ٤٢٣).

(٣) علي بن حمزة الكسائي، أبو الحسن الأسدي، مولاهم، الكوفي النحوي، المقرئ، أحد الأئمة السبعة، قرأ القرآن على حمزة وعيسى بن عمر، وغيرهما، أدَّب الرشيد وولديه: الأمين والمأمون، وله كتب منها: معاني القرآن، والقراءات، ومقطوع القرآن وموصوله، وغيرها، توفي سنة ١٨٩، على الصحيح. معرفة القراء الكبار (١: ١٢٠)، وغاية النهاية (١: ٥٣٥).



المبحث الثاني: صلة الابتداء بالوقف

إن عناوين كتب هذا العلم - في أغلبها - تنص على الجمع بين الوقف والابتداء، ككتاب (المكتفى في الوقف والابتدا) للداني (ت: ٤٤٤)، وقليل منها نص على الوقف فقط ككتاب (الوقوف) لوكيع (ت: ٣٥٠)[(١)]. وأما مصطلح الابتداء منفردًا فلم أرَ من خصه بكتاب.

ولعل هذا الصنيع يوحي بأن علماء الوقف والابتداء يرون أن الابتداء أثر من آثار الوقف، فما يأخذه الوقف من الحكم يتبعه في ذلك الابتداء غالبا، ويعزز هذا المفهوم أنك حينما تطالع كتبهم تراهم ينصون على مواضع الوقف دون الابتداء، وإن ذكروا الابتداء لا يذكرون حكمه كالوقف، بل يشيرون إلى موضعه.

قال ابن الأنباري (ت: ٣٢٨): «الوقف على ﴿الٓمٓ﴾ [آل عمران: ١] حسن؛ لأنك ترفعها بمضمر، ثم تبتدئ ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ [آل عمران: ٢]»[(٢)].

وقال الداني (ت: ٤٤٤): ﴿إِنِّي عَامِلٌ﴾ كاف، ثم تبتدئ ﴿فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ [الأنعام: ١٣٥] على التهديد»[(٣)].

وتتضح صلة الابتداء بالوقف بمعرفة مصطلحات العلماء في تقسيماتهم

(١) أحمد بن كامل بن خلف بن شجرة القاضي، أبو بكر البغدادي، يعرف بوكيع، صاحب التصانيف، وتلميذ ابن جرير توفي سنة ٣٥٠، وقيل غيرها. غاية النهاية (١: ٩٨).
(٢) إيضاح الوقف والابتداء (٢: ٥١٣).
(٣) المكتفى في الوقف والابتدا (ص: ٢٦٠).



للوقف، وهذه المصطلحات لم يتفق عليها العلماء، بل بينهم اختلاف فيها في العدد والاسم والمصطلح.

فمصطلحات أبي حاتم السجستاني (ت: ٢٥٥) خمسة: تام، وحسن، وكاف، ومفهوم، وصالح[١].

ومصطلحات ابن الأنباري (ت: ٣٢٨) في كتابه (إيضاح الوقف والابتداء) ثلاثة: تام، وحسن، وقبيح[٢].

ومصطلحات الداني (ت: ٤٤٤) في كتابه: (المكتفى في الوقف والابتدا) أربعة: تام، وكاف، وحسن، وقبيح[٣].

ومصطلحات السِّجاوندي (ت: ٥٦٠)[٤] ستة: لازم، ومطلق، وجائز، ومجوز لوجه ومرخص لضرورة، وما لا يوقف عليه[٥].

وبما أن الابتداء ينشأ عن الوقف ويأخذ حكمه - في الغالب - فإن أقسام الابتداء هي أقسام الوقف عند هؤلاء العلماء، وإن لم ينصوا عليها.

قال ابن الجزري (ت: ٨٣٣): «وهو في أقسامه كأقسام الوقف الأربعة، ويتفاوت تماماً وكفاية وحسناً وقبحاً بحسب التمام وعدمه، وفساد المعنى

---

(١) ينظر توجيه النظر إلى أصول الأثر، لطاهر الجزائري (ص: ٣٨٥).

(٢) ينظر: إيضاح الوقف والابتداء (١: ١٤٩).

(٣) ينظر المكتفى في الوقف والابتدا (ص: ١٣٨، وما بعدها).

(٤) محمد بن طيفور، أبو عبد الله، الغزنوي، السِّجاوندي، مقرئ، مفسر، نحوي، له كتاب في التفسير، وهو (عين المعاني في تفسير الكتاب العزيز والسبع المثاني) توفي سنة ٥٦٠.

(٥) ينظر علل الوقف (١: ٨، ٦٨).



وإحالته، نحو الوقف على ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ﴾ [البقرة: ٨] فإن الابتداء بـ ﴿ٱلنَّاسِ﴾ قبيح، و بـ ﴿وَمِنَ﴾[1] تام»[2].

وقول ابن الجزري (ت: ٨٣٣): «وهو في أقسامه كأقسام الوقف الأربعة» مبني على اختياره لهذه المصطلحات، حيث اختار مصطلحات الداني السابقة: التام، والكافي، والحسن، والقبيح[3].

ومعرفة صلة الابتداء بالوقف في مصطلحات كل عالم تحتاج إلى استقراء في تطبيقات هذه المصطلحات بعد معرفة تعريفاتها، ولعل التمثيل يغني عن التتبع، إذ المراد بيان الصلة.

قال الداني (ت: ٤٤٤) في تعريف الوقف التام: «اعلم أن الوقف التام هو الذي يحسن القطع عليه والابتداء بما بعده؛ لأنه لا يتعلق بشيء مما بعده»[4].

ثم مثل لذلك بأمثلة، فجعل قوله تعالى: ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ٥]، تامًّا، والابتداء بقوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [البقرة: ٦]، وقوله: ﴿وَلَوْ أَلْقَىٰ مَعَاذِيرَهُۥ﴾ [القيامة: ١٥]، تامًّا، والابتداء بقوله ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِۦ لِسَانَكَ﴾ [القيامة: ١٦][5].

---

(١) كانت في الأصل: و (يؤمن)، وهو تحريف.

(٢) النشر (١: ٢٣٠).

(٣) ينظر: النشر (١: ٢٢٦).

(٤) المكتفى (ص: ١٤٠)

(٥) ينظر: المكتفى (ص: ١٤٠).



وبناء على تعريف الداني (ت: ٤٤٤) للتام، فإن التعلق منعدم بين الجملتين (الموقوف عليها، والمبدوء بها).

فيكون البدء بالجملة التي بعد الوقف على وجه التمام؛ لأنها لا تتعلق بما قبلها.

وقال في تعريف الكافي: «واعلم أن الوقف الكافي هو الذي يحسن الوقف عليه أيضاً، والابتداء بما بعده، غير أن الذي بعده متعلق به من جهة المعنى دون اللفظ»[1]. ومثل له بأمثلة، منها قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَٰتُكُمْ﴾ [النساء: ٢٣].

قال: «وذلك نحو الوقف على قوله: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَٰتُكُمْ﴾ والابتداء بما بعد ذلك في الآية كلها»[2].

وبناء على تعريف الداني (ت: ٤٤٤) للكافي، فإنك ترى أن بين الجملتين انقطاعاً من جهة وتعلقاً من جهة أخرى، فمن حيث اللفظ يكون انقطاع، فلا تكون الجملة متعلقة بما قبلها من جهة اللفظ، ومن حيث المعنى يوجد تعلق.

وبما أن بين الجملتين هذا النوع من التعلق سمي كافياً، وعليه فإنَّ الوقف على الجملة على سبيل الكفاية سينعكس على الابتداء بما بعدها، فيكون كافياً. وهذان

---

(١) المكتفى (ص: ١٤٣).

(٢) المكتفى (ص: ١٤٣).



النوعان يكاد أن ينعكس حكم الوقف على الجملة على حكم الابتداء بها بعدها، فإن كان الوقف تاماً، كان الابتداء بها بعد الوقف تاماً، وإن كان كافياً، كان الابتداء بها بعد الوقف كافياً.

أما الحسن فتعريفه يدلُّ على أن حكم الابتداء بها بعده يخالف حكم الوقف عليه.

قال الداني (ت: ٤٤٤) في تعريف الحسن: «واعلم أن الوقف الحسن هو الذي يحسن الوقف عليه ولا يحسن الابتداء بها بعده لتعلقه به من جهة اللفظ والمعنى جميعاً وذلك نحو قوله: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ و ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ والوقف على ذلك وشبهه حسن؛ لأن المراد مفهوم، والابتداء بقوله: ﴿رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ و ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ و ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾ لا يحسن، لأن ذلك مجرور، والابتداء بالمجرور قبيح، لأنه تابع لما قبله»[1]

وبهذا التعريف ترى أن حكم الوقف لم ينعكس على الابتداء، ولو كان، لقال: إن الابتداء بالجملة التي تلي الوقف الحسن ابتداء حسن، ولكنه قال: «ولا يحسن الابتداء بها بعده».

وأما القبيح فجاء في تعريفه: «واعلم أن الوقف القبيح هو الذي لا يعرف المراد منه»[2]. فهو الذي لا يحسن الوقف عليه ولا الابتداء بها بعده، وهذا النوع له أمثلة كثيرة، مثل الوقف على ﴿بِسْمِ﴾ والبدء بـ ﴿ٱللَّهِ﴾، وهو في القبح على

---

(١) المكتفى (ص: ١٤٥).

(٢) المكتفى (ص: ١٤٨).



درجات بعضه أقبح من بعض. وهو كالتام والكافي في انعكـاس حكـم الوقـف على الابتداء.

المبحث الثالث: أهمية الوقف والابتـداء وعلاقته بالتفسير

أولاً: أهمية الوقف والابتداء:

١- إن مما يدل على أهمية الوقف والابتداء، اعتناء السلف الصالح رضي الله عنهم به، قال ابن الجزري (ت: ٨٣٣): «وصحَّ، بل تواترَ عندنا تعلمه والاعتناء به من السلف الصالح»(١).

وقد استدل النحاس (ت:٣٣٨) بأثر ابن عمر(ت: ٧٣) رضي الله عنه – الذي جاء فيه: «وما ينبغي أن يوقف عنده» – بأن تعلم الوقف إجماع من الصحابة رضي الله عنهم حيث قال: «وقول ابن عمر: «ولقد عشنا برهة من الدهر» يدل على أن ذلك إجماع من الصحابة»(٢).

وعلق ابن الجزري (ت: ٨٣٣) على هذا الأثر بقوله: «وفي كلام ابن عمر برهان على أن تعلمه إجماع من الصحابة رضي الله عنهم»(٣).

٢ - وفي كثرة مؤلفات العلماء في هذا الموضوع دلالة على أهميته.

٣ - وبمعرفة الوقف والابتداء تتبين مقاطع الكلام ومباديه، وتظهر مراداته ومعانيه، إذ الوصل قد يدخل في معنى الكلام ما ليس منه، والقطع قد يخرج من معنى الكلام ما هو منه، أو يكون كلاماً غير مفهوم، نظراً لبقاء جزء منه لم يتصل

---

(١) النشر (١: ٢٢٥).

(٢) القطع (ص: ٨٧).

(٣) النشر (١: ٢٢٥).



به، ويتبين هذا بالمثال، فالواو بين الجمل قد تكون عاطفة، وقد تكون استئنافية، فإن كانت الأولى، فحق الجملة التي بعدها وصلها بما قبلها، وإن كانت الثانية فحق الجملة التي بعدها البدء بها وقطعها عما قبلها، وسيأتي ما يوضح ذلك من الأمثلة.

٤- وإذا كان شرف العلم بشرف المعلوم، فالمعلوم هنا كلام الله سبحانه، والعلم: كيفية أداء معاني كلام الله، وذلك يتم باختيار الوقف على موضع دون موضع، ففي هذا الاختيار بيان أن المعنى هو ما كان الوقف عليه.

وقد بين العلماء أهمية هذا العلم وخطره، ومن أقوالهم:

١ - قال النكْزَاوي (ت: ٦٨٣)[١]: «باب الوقف عظيم القدر، جليل الخطر، لأنه لا يتأتى لأحد معرفة معاني القرآن، ولا استنباط الأدلة الشرعية[٢] إلا بمعرفة الفواصل»[٣].

٢ - وقال السخاوي (ت: ٦٤٣): «ففي معرفة الوقف والابتداء الذي دونه العلماء تتبين معاني القرآن العظيم، وتعريف مقاصده، وإظهار فوائده، وبه يتهيأ

---

(١) عبد الله بن محمد بن عبد الله بن عمر، معين الدين، أبو محمد، النكزاوي، الإسكندري، مقرئ كامل، مصدر، عارف، قرأ على الصفراوي، وغيره، وألف كتاب الشامل في القراءات السبع، وله كتاب في الوقف والابتداء، توفي سنة ٦٨٣.

غاية النهاية (١: ٤٥٢)، ومعجم المؤلفين (٦: ١٢٩).

(٢) في هذا القول نظر، فالمسائل الفقهية التي تعتمد على الوقف قليلة جداً، والتحرير فيها: أن الوقف يبنى على فهم المعنى الشرعي المراد بالآية لا العكس، والله أعلم.

(٣) الإتقان (١: ٢٣٠).



الغوص على درره وفرائده فإن كان هذا بدعة فنعمت البدعة»[١].

٣ - وقال الزركشي (ت: ٧٩٤)[٢]: وهو فن جليل، وبه يعرف كيف أداء القرآن، ويترتب على ذلك فوائد كثيرة، واستنباطات غزيرة، وبه تتبين معاني الآيات، ويؤمن الاحتراز عن الوقوع في المشكلات»[٣].

هذه إشارات من أقوال بعض العلماء في أثره في بيان معاني القرآن، ولو تُتُبِّعت المواقفُ التي نصَّ عليها علماءُ الوقفِ لخرجَتْ أوجهٌ من التفسير. وذلك لأن من اختار وقفاً فقد فَسَّرَ.

ثانياً: علاقة الوقف بالتفسير:

يعتبر علم (الوقف والابتداء) أحد أبواب التجويد الرئيسة، [٤] ويعرضه علماء التجويد والقراءة - في مصنفاتهم - من خلال مصطلحاته الأربعة المشهورة: (التام، والكافي، والحسن، والقبيح).

---

(١) جمال القراء (٢: ٥٥٣).

(٢) محمد بن عبد الله بن بهادر، بدر الدين، أبو عبد الله، المصري، الزركشي، أخذ عن الإسنوي ومغلطاي، والبلقيني، وكان فقيهاً، أصولياً، مفسراً، أديباً، فاضلا في جميع ذلك، درس وأفتى، وولي مشيخة خانقاه كريم الدين بالقرافة الصغرى، وله مؤلفات، منها: البرهان في علوم القرآن، وتفسير القرآن العظيم، توفي سنة ٧٩٤. إنباء الغمر (٣: ١٣٨)، وطبقات الداودي (٢: ١٦٢).

(٣) البرهان في علوم القرآن (١: ٣٤٢).

(٤) أقدم من رأيته وضع علم الوقف والابتداء في علم التجويد الخاقاني (ت: ٣٢٥) في قصيدته في تجويد القرآن، حيث قال:

وَقِفْ عند إتمام الكلامِ موافقاً   لمصحفنا المتلو في البَرِّ والبحر

(انظر: قصيدتان في تجويد القرآن، تحقيق: عبد العزيز قارئ)، ثمَّ ذكره الداني في التحديد في الإتقان والتجويد (ص ١٧٦)، ثم ابن الجزري في التمهيد (ص: ١٦٥).



ومعرفة أنواع الوقف من محسِّنات الأداء، لكن لا يتأتى بالمِران وتعويد اللسان، كما هو الحال في أبواب التجويد الأخرى، بل يعتمد في معرفته على علوم أخرى؛ كالنحو والتفسير. قال ابن مجاهد (ت: ٣٢٤): «لا يقوم بالتمام إلا نحوي عالم بالقراءة، عالم بالتفسير، عالم بالقصص وتلخيص بعضها من بعض، عالم باللغة التي نزل بها القرآن»[(١)].

وإذا تأملت في هذا العلم وجدته يرجع إلى علم التفسير، إذ الوقف أثر عن فهم المعنى، ومن اختار وقفاً فقد فسَّر.

ولذلك كان على القارئ أن يحرص على فهم المعنى قبل أن يقف، لكي يختار الوقف الصحيح المناسب للمعنى المراد في الآية، وهذا فيه خطر؛ لأن في هذا بياناً أن هذا مراد الله سبحانه.

قال أبو جعفر النحاس (ت ٣٣٨): «...فقد صار في معرفة القطع والائتناف التفريق بين المعاني، فينبغي لقارئ القرآن إذا قرأ أن يتفهم ما يقرؤه، ويشغل قلبه به، ويتفقد القطع والائتناف، ويحرص على أن يُفهم المستمعين في الصلاة وغيرها، وأن يكون وقفه عند كلام مستغنٍ أو شبيهٍ، وأن يكون ابتداؤه حسناً، ولا يقف على الموتى في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ ٱلَّذِينَ يَسْمَعُونَ وَٱلْمَوْتَىٰ﴾ [الأنعام:٣٦]، ولا أمثاله؛ لأن الوقف - هاهنا - قد أشرك بين السامعين والموتى، والموتى لا يسمعون ولا يستجيبون، وإنما أخبر عنهم أنهم يبعثون...»[(٢)].

---

(١) القطع والائتناف (ص: ٩٤).

(٢) القطع والائتناف (ص: ٩٧).



ومن الأمثلة التي تدل على علاقة الوقف بالتفسير ما يأتي:

المثال الأول: قال تعالى: ﴿قَالَتۡ إِنَّ ٱلۡمُلُوكَ إِذَا دَخَلُواْ قَرۡيَةً أَفۡسَدُوهَا وَجَعَلُوٓاْ أَعِزَّةَ أَهۡلِهَآ أَذِلَّةٗۚ وَكَذَٰلِكَ يَفۡعَلُونَ﴾ [النمل: ٣٤] ففي قائل: ﴿وَكَذَٰلِكَ يَفۡعَلُونَ﴾ قولان مشهوران:

الأول: أن هذا من كلام الله ابتداءً، ويكون تقريراً لقول بلقيس(١)، وعلى هذا القول ينقطع قولها على: ﴿أَذِلَّةٗ﴾، ويكون ما بعده مستأنفاً لتقرير صحَّة قولها، وبهذا تكون «الواو» في قوله: ﴿وَكَذَٰلِكَ﴾ استئنافية.

الثاني: أن هذا من تمام كلام بلقيس، ويكون تأكيداً منها لقولها: ﴿إِنَّ ٱلۡمُلُوكَ ...﴾، ومن ثَمَّ، فتمام المعنى على قوله تعالى: ﴿يَفۡعَلُونَ﴾؛ لأنه تمام كلامها، وتكون «الواو» في قوله: ﴿وَكَذَٰلِكَ﴾ عاطفة.

المثال الثاني: قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦٓ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصِّدِّيقُونَۖ وَٱلشُّهَدَآءُ عِندَ رَبِّهِمۡ لَهُمۡ أَجۡرُهُمۡ وَنُورُهُمۡ﴾ [الحديد: ١٩].

من رأى من العلماء أن الوقف على قوله تعالى: ﴿ٱلصِّدِّيقُونَ﴾، فالمعنى عنده: أن الصديقين لهم ما سبق من الوصف، ثم استأنف الكلام في بيان الشهداء وصفتهم، فوصفهم بأنهم عند ربهم لهم أجرهم ونورهم. وبهذا التفسير قال ابن عباس (ت: ٦٨)، وأبو الضحى، والضحاك (ت: ١٠٥).

---

(١) بلقيس بنت الهدهاد بن شرحبيل، من بني يعفر بن مكسك بن حمير، ملكة سبأ، كانت تعبد الشمس هي وقومها. ثم آمنت بسليمان بن داود عليهما السلام. الأعلام (٢: ٥١).



ومن رأى أن الوقف على قوله تعالى: ﴿وَٱلشُّهَدَآءُ﴾ فقد أشرك في الحكم بالوصف بين الصديقين والشهداء، فالذين آمنوا بالله ورسوله هم الصديقون وهم الشهداء كذلك، ولهم أجرهم ونورهم. وبهذا التفسير قال ابن مسعود (ت:٣٥)، ومجاهد (ت: ١٠٤).

وقد ذكر بعض العلماء أن معرفة الوقف تتوقف على بعض العلوم، وهي: القراءات، والنحو، والفقه، وإذا اعتبرت هذه العلوم وجدتها ترجع إلى فهم المعنى والتفسير.

١ - ففي علم القراءات ترى أن الوقف يختلف باختلاف القراءة، فالكلمة تصلح وقفاً على قراءة، ولا تصلح على القراءة الأخرى أن تكون وقفاً.

والأمثلة التي تدل على ذلك كثيرة جداً، وقد حررها العلماء في كتبهم، سواء أكانت كتباً تختص بعلم الوقف، ككتاب أبي جعفر النحاس (ت: ٣٣٨)، أم كتباً تختص بالقراءات. وممن رأيته اعتنى بهذا الجانب بالذات، وخصه بالتأليف تبعاً للقراءة الشيخ أبو الحسن طاهر بن عبد المنعم بن غلبون (ت: ٣٩٩)، فهو في كتابه: (التذكرة في القراءات) يحرص على بيان أثر القراءة في الوقف، وإليك هذه الأمثلة من كتابه:

قال: «وقرأ ابن كثير: ﴿مِنْ خَشْيَةِ ٱللَّهِ ۗ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [البقرة: ٧٤] بالياء، وقرأ الباقون بالتاء.

فمن قرأ بالتاء لم يبتدئ به؛ لأنه خطاب متصل بالخطاب الذي تقدمه وهو قوله: ﴿ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُم مِّنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ﴾ [البقرة: ٧٤] فهو متعلق به.



ومن قرأ بالياء جاز له أن يبتدئ به، لأنه استئناف إخبار»[١].

وفي قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ﴾ [الأنعام: ١٥٣] قال رحمه الله: «وقرأ حمزة والكسائي ﴿وإن هذا﴾ بكسر الهمزة مع تشديد النون.

وقرأ ابن عامر، ويعقوب بفتح الهمزة وتخفيف النون. وقرأ الباقون بفتح الهمزة وتشديد النون.

فمن كسر «إن» جاز له أن يبتدئ بها، لأنها مستأنفة. وأما من فتحها سواء خفف النون، أو شددها، فإنه لا يبتدئ بها؛ لأنها متعلقة بأحد شيئين مما قبلها: إما بـ(ما) من قوله: ﴿أَتْلُ مَا﴾ [الأنعام: ١٥١] بالعطف عليها تقديره: «أتل ما حرم ربكم عليكم وأتل أن هذا صراطي مستقيماً»، وإما بالهاء من قوله: ﴿ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ﴾ [الأنعام: ١٥١] وبأن هذا صراطي ثم حذف الباء من «أن» لطول الاسم تخفيفاً»[٢].

٢ - وأما النحو فهو فرع عن المعنى، ولا يكون الإعراب إلا بعد فهم المعنى، الذي هو التفسير، وهذا العلم يعتبر أساساً من الأساسات التي يقوم عليها علم الوقف؛ لذا قال أبو بكر بن مجاهد (ت: ٣٢٤): «لا يقوم بالتمام إلا نحوي عالم بالقراءة... »[٣].

وقال أبو جعفر النحاس (ت: ٣٣٨): «ويحتاج إلى معرفة بالنحو وتقديراته، ألا

---

(١) التذكرة في القراءات (٢: ٣١٦).

(٢) التذكرة في القراءات (٢: ٤١٣).

(٣) القطع والائتناف (ص: ٩٤).



ترى أن من قال: ﴿ مِّلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَٰهِيمَ ﴾ [الحج: ٧٨] منصوبة بمعنى كمِلَّة، وأعمل فيها ما قبلها لم يقف على ما قبلها، ومن نصبها على الإغراء وقف على ما قبلها»[1].

وأنت حينما تَطَّلِع على كتب هذا العلم تجد أن النحاة قد شاركوا في هذا العلم فكتبوا وألفوا فيه المؤلفات، كالكسائي (ت: ١٨٣)، الفراء (ت: ٢٠٧)، وابن الأنباري (ت: ٣٢٨)، والنحاس (ت: ٣٣٨)، وغيرهم.

٣ - وأما الفقه، فالآيات المتعلقة به من حيث الوقف قليلة، واختلاف المفسرين في آية فقهية راجعٌ إلى المعنى، وأشهر مثالٍ في ذلك آية القذف من سورة النور،وهي قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ ٱلْمُحْصَنَٰتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا۟ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءَ فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا۟ لَهُمْ شَهَٰدَةً أَبَدًا ۚ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ * إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُوا۟ مِنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ وَأَصْلَحُوا۟ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [النور: ٤ - ٥].

فمن لم ير قبول شهادة القاذف بعد التوبة، كان الوقف عنده على قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَقْبَلُوا۟ لَهُمْ شَهَٰدَةً ﴾.

ومن قال بقبول شهادته بعد التوبة، كان الكلام عنده متَّصِلاً، والوقف على قوله تعالى: ﴿ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾[2].

وبهذا يُعلم أنَّ علم الوقف والابتداء ألصق بعلم التفسير؛ لأنه يعتمد عليه، وإنما يتعلق بالأداء بعد فهم المعنى؛ لأنَّ القارئ يحسن أداؤه بإبراز المعاني بالوقف على ما يتمُّ منها، والله أعلم.

---

(١) القطع والائتناف (ص: ٩٥).

(٢) ينظر تفصيل الأقوال في القطع والائتناف (ص: ٩٤ ـ ٩٥).



المبحث الرابع: حكم الوقف

قد يقف القارئ على مقطع قبل رأس الآية، وقد يقف على رأس الآيـة، وقـد يصل رأس الآية بما بعده، فهذه ثلاثة أحوالٍ في الوقف في القراءة.

ويقع الوقف قبل رأس الآية فيما طال من المقاطع عـادةً؛ لأنَّ الـنفس ينقطـع قبل بلوغ رأس الآية؛ لذا فالمستحبُّ للقارئ أن يقف على أفضل أوجه الوقـوف في الآية على حسب نوع الوقوف التي يقرأ بها في مصحفه.

وإنما قيل ذلك؛ لأنَّ القارئ لا بدَّ أن يقف، ومن ثَمَّ كان تخيُّر الوقف الأفضل أولى من غيره؛ لأنَّ في ذلك بياناً لمعاني كلام الله سبحانه [١].

وقـد حكى ابـن برهـان النحـوي (ت: ٤٥٦) [٢] تبــديع أبي يوسـف القـاضي (ت: ١٨٢) [٣] من تعمَّدَ الوقف على مقطعٍ من الآية دون غيره.

قال أبو الكرم المبارك بن فاخر (ت: ٥٠٥) [٤]: «وذهـب أبـو يوسـف القـاضي

---

(١) ينظر كلام أبي الكرم المبارك بن فاخر في كتاب جمال القراء، للسخاوي (٢: ٥٥٢).

(٢) عبد الواحد بن علي بن برهان، أبو القاسم العكبري، النحوي، كان من العلماء القـائمين بعلـوم كثـيرة؛ منها: النحو، واللغة، ومعرفة النسب، وحفظ أيام العرب وأخبار المتقدمين، ذُكِر عنـه شراسـة في خُلقِـه، كانت سببًا في عـدم بقـاء علمـه مكتوبًـا، تـوفي سـنة ٤٥٦. إنبـاه الـرواة (٢: ٢١٣)، وإشـارة التعيـين (ص:١٩٩).

(٣) أبو يوسـف، صـاحب أبي حنيفـة، وهـو يعقـوب بـن إبـراهيم، تـوفي سـنة ١٨٢. سـير أعـلام النـبلاء (٨/ ٥٣٥)، والفوائد البهية (ص: ٢٢٥).

(٤) المبارك بن الفاخر بن محمد، أبو الكرم، النحـوي، البغـدادي، كـان إمامًـا في اللغـة والنحـو، سـمع مـن الأعراب الذين يغلب على ظنه فصاحتهم، صنَّف كتبًا؛ منها: نحو العرف، والمعلم، توفي سنة ٥٠٥. إنباه الرواة (٣: ٢٥٦)، وإشارة التعيين (ص: ٢٨٤).



صاحب أبي حنيفة رحمهما الله إلى أن تقدير الموقوف عليه من القرآن بالتام والناقص والحسن والقبيح، وتسميته ذلك بدعة، ومسميه بذلك ومتعمد الوقف على نحوه مبتدع، وقال: لأن القرآن معجز، وهو كالقطعة الواحدة، وكله قرآن، وبعضه قرآن، وكله تام حسن وبعضه تام حسن . حدثنا بذلك شيخنا أبو القاسم بن برهان»[1].

وفي قول أبي يوسف (ت: ١٨٢) هذا أمران:

الأول: تبديع التسميات، وابتداع من يعتمد الوقف عليها.

الثاني: تعليله لهذا الحكم، وهو تعليل عقلي وذلك بقوله: (لأن القرآن معجز ...إلخ). ويُعترض على هذا القول بما يأتي:

١ - أن هذه اصطلاحات، والقارئ لابد له من الوقف فيما يطول من الآيات، وكونه يختار تمام المعنى فهو أولى، ومن هنا نشأت هذه الاصطلاحات في التسمية.

٢ - أن الذين حكموا بهذه الاصطلاحات، لا يحرمون على القارئ الوصل فيما حكموا بالوقف عليه إلا أن يكون لذلك سبب، ولو كان كذلك لصح قول أبي يوسف (ت: ١٨٢) رحمه الله.

ولذا قال الإمام ابن الجزري (ت: ٨٣٣):

وليس في القرآن من وقف وجب *** ولا حرام غير ما له سبب**

٣ - قول أبي يوسف (ت: ١٨٢): «لأن القرآن معجز، وهو كالقطعة الواحدة»

---

(١) جمال القراء (٢: ٥٥٢).



كلام صحيح، لكن الإعجاز في القرآن لم يكن لأنه بهذه الألفاظ فقط، لأن هذه الألفاظ معروفة عند العرب، بل كان معجزاً بهذا الرصف العجيب والنظم الغريب [١].

٤ - وفي قوله: «كله تام حسن وبعضه تام حسن» يقال له: لو قال قارئ (إذا جاء) ووقف، أهذا تام وقرآن ؟ فإن قال نعم، قيل فما يحتمل أن يكون القائل أراد: (إذا جاء الشتاء)، وكذلك كل ما يفرده من كلمات القرآن موجود في كلام البشر فإذا اجتمع وانتظم انحاز عن غيره وامتاز، وظهر ما فيه من الإعجاز[٢].

الوقف على رؤوس الآي:

لم يقع اختلاف بين العلماء في الوقف على رؤوس الآي إذا لم يتعلق بها ما بعدها، وقد كان بعض العلماء يسمي الوقف على رأس الآية وقف السنة، وذلك اعتماداً على حديث أم سلمة رضي الله عنها [٣].

وإنما وقع الخلاف فيما إذا كان ما بعد رأس الآية متعلقاً بها تعلقاً لفظياً، فهل الأَوْلى الوقف على رأس الآية، أو الوصل لتتبع المعنى؟

إن حل مثل هذا المشكل العلمي يعوزه النص والرواية.

---

(١) جمال القراء (٢: ٥٥٣).

(٢) ينظر: جمال القراء (٢: ٥٥٣).

(٣) ينظر - مثلاً -: الوقف والابتداء، للغزَّال (١: ١٩٣)، والهادي في المقاطع والمبادي (٤: ١٨١، ٥٣١).



والنص في هذه المسألة هو حديث أم سلمة رضي الله عنها، فهل يدل هذا الحديث على أن الوقف على رؤوس الآي سنة راتبة، أو هو سنة أغلبية؟

سأعرض الآن الأقوال بأدلتها ليتبين ما ذكرته آنفاً.

القول الأول: من يرى أن تتبع المقاصد أولى من الوقف على رأس الآية إذا لم يتمَّ عليها المعنى.

لقد نص العمّاني (ت: بعد ٥٠٠)[١] على هذه المسألة، وذكرها في كتابه الكبير في الوقف، ولخص قوله الأنصاري (ت: ٩٢٦) في (المقصد)[٢].

قال العمّاني (ت: بعد ٥٠٠): «والأغلب في رؤوس الآي أنها وقوف، وليس كل آخر آية وقفاً بل المعاني معتبرة في سائرها، والأنفاس تابعة لما يشهد له المعنى باستحسان الوقف عليه، والنفس يقطع حيث يحسن بالوقف عنده من جهة المعنى»[٣].

وذهب إلى هذا المذهب السِّجاوندي (ت: ٥٦٠)، وذكر لذلك علة، حيث قال: «.. مع ما قيل، قد يفصل بين الآيات بالوقف لبيان عد الآي، لا لإثبات سنة الوقف»[٤].

---

(١) الحسن بن علي بن سعيد، أبو محمد، العمّاني، المقرئ، إمام فاضل، محقق، نزل مصر بعد الخمسمائة، له في وقوف القرآن كتابان: المرشد والمغني. غاية النهاية (١: ٢٢٣).

وقد ضبط نسبته الأشموني في منار الهدى (ص: ٤٣)، قال: «وأبو محمد الحسن بن علي العمّاني ـ بفتح العين المهملة، وتشديد الميم ـ نسبة إلى عمّان مدينة البلقاء بالشام دون دمشق، لا العُماني ـ بالضم والتخفيف نسبة إلى عمان، قرية تحت البصرة».

(٢) المقصد (ص: ٤).

(٣) المرشد مخطوط، لوحة ٤.

(٤) علل الوقوف (٣: ٩١١).



ولذا فإنه قد أكثر من وضع علامة عدم جواز الوقف (لا) على رؤوس الآي، خاصة في جزء المفصل [(١)].

وقد قال في موضع آخر عن الوقف على رأس الآية إذا لم يتم به المعنى ما يأتي: «وإلا فموجب حسن الترتيل = الوصل وحفظ النظم، إلا ما يستغني ما بعده عما قبله» [(٢)].

وقد وردت عن بعض السلف عبارات تدل على أن الأولى تتبع المعنى، ومن ذلك ما رواه ابن أبي حاتم (ت: ٣٢٧) عن الشعبي (ت: ١٠٣) أنه قال: «إذا قرأت: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾ [الرحمن: ٢٦]، فلا تسكت، حتى تقرأ: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٧]» [(٣)].

وقد ذكر ابن خالويه (ت: ٣٧٠) [(٤)] ما يدل على أن ابن مجاهد (ت: ٣٢٤) كان يتبع المعنى ولا يقف على رأس الآية، فقد قال: «وكان ابن مجاهد إذا قرأها - يعني: سورة التكوير - في الصلاة قرأها بنفس واحدٍ من أولها، ووقف على ﴿عَلِمَتْ نَفْسٌ مَّا أَحْضَرَتْ﴾ [التكوير: ١٤]» [(٥)].

---

(١) انظر: علل الوقوف (٣: ٧٤٣)، (سورة النجم من آية ٢٣ إلى آخر السورة).

(٢) علل الوقوف (١: ٤٣).

(٣) الدر المنثور (٧: ٦٩٨).

(٤) الحسين بن أحمد، أبو عبد الله الهمذاني، النحوي، اللغوي، تتلمذ على ابن مجاهد في القراءة، وألف إعراب القراءات وعللها، مقتفياً أثر ابن مجاهد في كتاب السبعة، وله غير هذا، توفي سنة (٣٧٠). غاية النهاية (١: ٢٣٧)، ومقدمة محقق إعراب القراءات السبع.

(٥) إعراب القراءات وعللها (٢: ٤٦٦).



وفي عبارة السخاوي (ت: ٦٤٣)[١] ما يدل على ميله إلى هذا المذهب، حيث ذكر - بعد الوقف على رأس الآية، وأنه مذهب يؤيده الحديث والمعنى - ما يأتي: «... إلَّا أنَّ من الفواصل ما لا يحسن الوقف عليه؛ كقوله عزَّ وجلَّ: ﴿فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ﴾ [الماعون: ٤]؛ لأنَّ المراد: فويل للساهين عن صلاتهم المرائين فيها، فلا يَتِمُّ هذا المعنى إلاَّ بالوصل.

وليس الوقف على قوله: ﴿وَالضُّحَىٰ﴾ [الضحى: ١]، كالوقف على ما جاء في الحديث، فاعلم هذا»[٢].

ومما ذُكِرَ من عِللٍ لهذا القول ما يأتي:

(١) - أنَّ الوقف على رأس الآية في هذه المواضع يقطع المعنى، ولا يمكن فهمه إلاَّ بوصلها بما بعدها، ولو ابتدأ بالآية بعدها لكان ابتداءً قبيحاً، لأن البدء لا يُفهِم معنى، كمن يقف على قوله تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ الْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ﴾ [البقرة: ٢١٩]، ثم يبتدئ بقوله تعالى: ﴿فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾ [البقرة: ٢٢٠] فالجار والمجرور له متعلق، والبدء به دون ذكر متعلقه قبيح، ولا يتم المعنى إلا بوصل الآية بما بعدها.

وقد رُدَّ على هذا التعليل بأن ما ورد في الحديث عن أم سلمة بخلافه، فقوله عز وجل: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧] ليس بكلام مستأنفٍ، ولكنه

---

(١) علي بن محمد بن عبد الصمد السخاوي، علم الدين، الإمام العلامة، شيخ القراء والأدباء، قرأ على الشاطبي وغيره، وأقرأ الناس دهراً، له شرح للشاطبية، وتفسير للقرآن، بلغ فيه إلى سورة الكهف، توفي سنة (٦٤٣). إنباه الرواة (٢: ٣١١)، وسير أعلام النبلاء (٢٣: ١٢٢).

(٢) جمال القراء (٢: ٥٥٣).



تفسير للصراط المستقيم، وقد ثبت بالسنة أن﴿ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ﴾ [الفاتحة: ٦] موضع وقف، فثبت بذلك أن الوقف يختص بانتهاء الآية لا باستتمام المعنى[1].

ثم إن هذه الفواصل إنما أنزل القرآن بها ليوقف عليها وتقابل أختها، وإلا فما المراد بها ؟ ألا ترى أن ﴿بِمُصَيۡطِرٍ﴾ [الغاشية: ٢٢] تقابل ﴿ إِنَّمَآ أَنتَ مُذَكِّرٞ ﴾ [الغاشية: ٢١] وكذلك ﴿ ٱلۡأَكۡبَرَ﴾ [الغاشية: ٢٤] تماثل ﴿ مَن تَوَلَّىٰ وَكَفَرَ ﴾ [الغاشية: ٢٣][2].

(٢) أن وقف الرسول ﷺ على رأس الآية قد يكون لبيان عد الآي، لا لإثبات سنة الوقف[3]، وإذا كان ذلك كذلك، فلا يلزم الوقف على رأس الآية.

وفي هذا التعليل رد على كون هذه الفواصل نزل القرآن بها ليوقف عليها.

إلا أن علة بيان عد الآي مردودة كذلك بكونها ليس عليها دليل يدل عليها.

ثم لو كان الوقف على رؤوس الآي لبيان العد، لما وقع الخلاف في عددها، والله أعلم.

(٣) ووجِّه حديث أم سلمة «كان يقطع قراءته آية آية» بأنه أغلبي، بمعنى أن أغلب حاله ﷺ الوقف على رؤوس الآي. إذ لا يتصور أن أم سلمة سمعت جميع القرآن من الرسول ﷺ.

---

(١) ينظر: المنهاج في شعب الإيمان (٢: ٢٤٧).

(٢) ينظر: جمال القراء (٢: ٥٥٣).

(٣) ينظر: علل الوقوف (٣: ٩١١).



ويجاب عن هذا بأن هذا التوجيه وإن كان له حظ من النظر، إلا أن في الحديث زيادة معنى تدل على أن الوقف على رؤوس الآي ولو تعلقت بما بعدها.

وذلك مذكور في الرد على التعليل الأول.

(٤) أن ما نقل عن القراء، وهم أئمة الرواية في هذا الشأن، يدل على أن الوقف على رؤوس الآي ليس سنةً راتبةً.

فقد كان منهم من يراعي حسن الابتداء والوقف، كأبي عمرو، وعاصم، ونافع، وكانوا يراعون ذلك حسب المعنى.

وكان الكسائي (ت: ١٨٩) يراعي حسن الوقف.

وبعضهم كان يراعي الوقف على رؤوس الآي، كابن كثير، وأبي عمرو، وكان يقول: هو أحب إليّ.

وبعضهم كان يقف حيث ينقطع به النفس، كحمزة، وابن كثير، إلا أنه يتعمد الوقف على ثلاث آيات، قال: «إذا وقفت في القرآن على قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧]، وعلى قوله ﴿وَمَا يُشۡعِرُكُمۡ﴾ [الأنعام: ١٠٩][1]، وعلى قوله: ﴿إِنَّمَا يُعَلِّمُهُۥ بَشَرٞ﴾ [النحل: ١٠٣]، لم أبال بعدها وقفت أم لم أقف»[2].

(١) قرأها ابن كثير وأبو عمرو وخلف وشعبة بخلاف عنه: ﴿وَمَا يُشۡعِرُكُمۡ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتۡ﴾، بكسر همزة إن. انظر: النشر (٢/ ٢٦١).

(٢) النشر (١: ٢٣٨).



والباقون كانوا يراعون حسن الحالتين [١].

فهذه المذاهب عندهم تدل على أنهم لم يروا في الوقف مذهباً واحداً، بل كان لهم فيه مذاهب.

وهذا يعني أن في الوقف مذاهب عنهم غير الوقف على رؤوس الآي، وكان من مذهب بعضهم مراعاة المعنى،كنافع، فقد ورد عنه حكمه بالتمام على قوله تعالى: ﴿مِنْ أَجْلِ ذَٰلِكَ﴾ [المائدة: ٣٢].

قال الداني: «وقال نافع: ﴿مِنْ أَجْلِ ذَٰلِكَ﴾ تمام، فجعل ﴿مِنْ﴾ صلة لـ ﴿ٱلنَّـٰدِمِينَ﴾ [المائدة: ٣١] أو قوله: ﴿فَأَصْبَحَ﴾ [٢]...» [٣].

فهذا المثال يدل على أنه كان يراعي المعنى؛ فإذا لم يتم على رأس الآية وصل ليتم المعنى.

ويمكن أن يجاب عن هذا بأن ما ورد عنهم من اختلاف في مذاهبهم في الوقف يدل على أن ذلك كان اجتهاداً منهم، ولا يلزم أنه بلغهم سنة الوقف، خاصة أن الرواية لم تأت عن قراء الصحابة، إذ لو بلغهم لكانوا أحرص على اتباعها.

هذا مع ورود الوقف على رؤوس الآي عن بعضهم كما سبق.

---

(١) ينظر: النشر (١: ٢٣٨).

(٢) سياق الآية: ﴿فَأَصْبَحَ مِنَ ٱلنَّـٰدِمِينَ﴾.

(٣) المكتفى (ص: ٢٣٨ ـ ٢٣٩)، وينظر قوله في القطع والائتناف (ص: ٢٨٦).



القول الثاني: من يرى أن الوقف على رؤوس الآي سنة، ويرى أن الأولى الوقف عليها، ولو تعلقت بما بعدها.

والقائلون بهذا القول على قسمين:

منهم من استدل بالحديث على سنية الوقف على رؤوس الآي دون تعرض لما إذا كانت مرتبطة بما بعدها.

ومنهم من ذكر عنهم أن مذهبهم أن الوقف على رؤوس الآي سنة، ولو ارتبطت بما بعدها، وإليك تفصيل ذلك:

كان الوقف على رؤوس الآي مذهبًا في القراءة لابن كثير المكي (ت: ١٢٠)، وأبي عمرو البصري (ت: ١٢٠) [1]، وعلي بن سليمان الأخفش (ت: ٣١٥) [2]، وابن مقسم (ت: ٣٥٤) [3].

وذهب إلى سنِّية الوقف على رؤوس الآي وإن تعلقت بما بعدها

---

(١) ينظر حكاية مذهبهما في النشر (١: ٢٣٨).

(٢) ينظر: القطع والائتناف (ص: ١١٤).

وعلي بن سليمان الأخفش، أبو الحسن، الأخفش الصغير، النحوي، كان مؤدباً لأبناء الوزير إبراهيم بن المدبر، وله مع ابن الرومي الشاعر أحاديث كان يهجوه بها، وكان الأخفش يفتخر بذلك، قدم مصر، ثم رحل إلى حلب، ومات ببغداد سنة ٣١٥، وقيل غير ذلك. إنباه الرواة (٢: ٢٧٦).

(٣) ينظر: علل الوقوف (١: ٢٤٠).

وابن مقسم هو: محمد بن الحسن بن يعقوب بن مقسم، الإمام أبو بكر البغدادي، المقرئ، النحوي، كان يُقرئ بكل ما صح لغة ووافق الرسم، وإن لم ترد به الرواية، واستتيب في ذلك، وقيل إنه لم يرجع عنه، والله أعلمُ، توفي سنة ٣٥٤. معرفة القراء الكبار (١: ٣٠٦)، وغاية النهاية (٢: ١٢٣).



الحليمي(ت:٤٠٣)[١]، والداني (ت: ٤٤٤) [٢]، والبيهقي (ت: ٤٥٨) [٣]،وابن القيم (ت:٧٥١) [٤]، وابن الجزري (ت: ٨٣٣) [٥]، والأشموني (في القرن ١١) [٦]، وذكره الزركشي (ت: ٧٩٤) غير معترض عليه [٧].

وممن اعتد بالحديث مطلقاً دون تحديد هذه المسألة النحاس (ت: ٣٣٨) [٨]، وأبو الكرم المبارك بن فاخر (ت: ٥٠٥) [٩]، والغزال (ت: ٥١٦) [١٠]، وأبو العلاء الهمذاني (ت: ٥٦٩) [١١].

---

(١) ينظر: المنهاج في شعب الإيمان (٢: ٢٤٧).
والحليمي: الحسين بن الحسن بن محمد النجاري، أبو عبد الله الحليمي، أحد الأذكياء الموصوفين، ومن أصحاب الوجوه في المذهب الشافعي، له مصنفات نفيسة، منها: المنهاج في شعب الإيمان، وقد نقل منه البيهقي كثيراً، توفي الحليمي سنة ٤٠٣. سير أعلام النبلاء (١٧: ٢٣١)، وطبقات السبكي (٤: ٣٣٣).

(٢) المكتفى (ص: ١٤٥ ـ ١٤٦).

(٣) شعب الإيمان (٥: ٥٢٨).

(٤) زاد المعاد (١: ٣٣٧).وابن القيم هو: محمد بن أبي بكر بن أيوب، أبو عبد الله، شمس الدين، الشهير بابن قيم الجوزية، الحنبلي، تلميذ شيخ الإسلام ابن تيمية، صاحب التآليف السائرة؛ كإغاثة اللهفان وغيره، توفي سنة ٧٥١. ينظر: ابن قيم الجوزية، حياته، وآثاره، للشيخ بكر أبو زيد.

(٥) النشر (١: ٢٢٦ ـ ٢٢٩).

(٦) منار الهدى، ط: مكتبة الحلبي (ص: ١٢).
والأشموني: أحمد بن عبد الكريم، كان حيا في أواخر القرن الحادي عشر الهجري. انظر مقدمة تحقيق كتابه، ط: دار المصحف (ص: ٨).

(٧) ينظر: البرهان (١: ٣٥٠).

(٨) القطع والائتناف (ص: ٧٨).

(٩) جمال القراء (٢: ٥٥٢).

(١٠) ينظر قوله في كتابه: الوقف والابتداء (١: ١٩٣).والغزال: علي بن أحمد بن محمد، أبو الحسن النيسابوري، المعروف بابن الغزال، إمام، مقرئ، متقن لوجوه القراءات، له تصانيف في النحو والقراءات، منها كتاب الوقف والابتداء، توفي سنة ٥١٦. التحبير في المعجم الكبير (٢: ٥٦٣)، وغاية النهاية (١: ٥٢٤).

(١١) ينظر: الهادي في معرفة المقاطع والمبادي (ص: ٤، ١٨١، ٥٣١).



قال ابن الجزري (ت: ٨٣٣) - بعد تعريف الحسن - : «يجوز الوقف عليه دون الابتداء بما بعده، للتعلق اللفظي، إلا أن يكون رأس آية، فإنه يجوز في اختيار أكثر أهل الأداء لمجيئه عن النبي ﷺ في حديث أم سلمة»[(١)].

وقال ابن القيم (ت: ٧٥١) - بعد أن ذكر حديث أم سلمة - : «وهذا هو الأفضل، الوقوف على رؤوس الآيات وإن تعلقت بما بعدها، وذهب بعض القراء إلى تتبع الأغراض والمقاصد، والوقوف عند انتهائها. واتباع هدي النبي وسنته أَولى»[(٢)].

هذا، وقد أطال الحليمي (ت: ٤٠٣) في تقرير هذا المعنى، وذكر دلالات الحديث، ومنها:

(١) - «أن أم سلمة لم تقل إن رسول الله يقطع فاتحة الكتاب آية آية وإنما قالت: كان يقطع قراءته، فدخل في ذلك جميع ما كان يقرؤه من القرآن، وإنما ذكرت فاتحة الكتاب لتبين صفة التقطيع، أو لأنها أمُّ القرآن يغني ذكرها عن ذكر ما بعدها، كما تغني قراءتها في الصلاة عن قراءة غيرها في جواز الصلاة، وإلا فالتقطيع عامٌّ بجميع القراءة، هذا ظاهر الحديث، وبالله التوفيقُ»[(٣)].

(٢) - «أن قوله عز وجل ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ﴾ [الفاتحة: ٧] ليس بكلام مستأنف، ولكن تفسير للصراط المستقيم. وقد ثبت في السنة أن ﴿ٱلۡمُسۡتَقِيمَ﴾

---

(١) النشر (١: ٢٢٦، ٢٢٩)، وينظر: منار الهدى (ص: ١٢).

(٢) زاد المعاد (١: ٣٣٧).

(٣) المنهاج (٢: ٢٤٦-٢٤٧). وقد سبق ذِكر مفهوم هذه المسألة من الحديث عند من يقول بتتبع المعاني.



[الفاتحة: ٦] موضع وقف، فثبت بذلك أن الوقف يختص بانتهاء الآية لا باستتمام المعنى»[١].

ثم ذكر الحليمي (ت: ٤٠٣) بعد ذلك ما يدل على تقرير هذا المعنى، وذكر خلال ذلك اعتراضات تَرِدُ على ما قال، وأجاب عنها[٢].

والنفس إلى هذا القول أميل، وإن من أقوى أدلته: أن الوقف قد ثبت على ﴿ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢]، وما بعده متعلق به تعلقاً لفظياً، وكذا الوقف على ﴿ٱلرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة: ٣]، والوقف على ﴿ٱلۡمُسۡتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: ٦]، وما دام الحال في قراءة النبي ﷺ هذه المواضع هكذا، فإنه يقاس عليه غيره من المواضع، لو لم يكن قول أم سلمة: «كان يقطِّع قراءته»، أمَا وقد قالت كذا، فإنه يقوي مذهب من قال: يوقف على رأس الآية، ويقطع اعتراض الآخرين الذين جعلوا المفهوم من قولِها: «قراءته» على الغالبِ لا الدوامِ والعموم، والله أعلمُ.

وإن مما يُستأنس به في تقوية هذا المذهب: أن ابن مسعود لما قرأ على رسول الله ﷺ سورة النساء، ووصل إلى قوله: ﴿فَكَيۡفَ إِذَا جِئۡنَا مِن كُلِّ أُمَّةِۭ بِشَهِيدٖ وَجِئۡنَا بِكَ عَلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ شَهِيدٗا﴾ [النساء: ٤١][٣]، أمره ﷺ أن يقطع القراءة على هذا الموضع، فقال: «حسبك».

ولو كان تتبع المعاني مما يحرص عليه رسول الله ﷺ، لما أمر ابن مسعود أن

(١) المنهاج (٢: ٢٤٧).
(٢) انظر: المنهاج (٢: ٢٤٧ - ٢٥٦).
(٣) رواه البخاري وغيره، انظر: فتح الباري، ط: الريان (٨: ٩٨ـ ٩٩).



يقطع قبل تمام المعنى؛ لأن قوله تعالى بعدها: ﴿ يَوْمَئِذٍ يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَعَصَوُا۟ ٱلرَّسُولَ لَوْ تُسَوَّىٰ بِهِمُ ٱلْأَرْضُ وَلَا يَكْتُمُونَ ٱللَّهَ حَدِيثًا ﴾ [النساء: ٤٢] متعلق بها. وبهذه الآية ينتهي المقطع، ويكون الوقف تامًّا؛ لأن قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَقْرَبُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ ... ﴾ [النساء: ٤٣] نداءٌ للمؤمنين، والنداء يدل على انقطاع الجملة عما قبلها، والابتداء بأمر جديد، والله أعلمُ.



الفصل الثاني

نشأته، والمؤلفات فيه

المبحث الأول: نشأة علم الوقف والابتداء.

المبحث الثاني: المؤلفات في علم الوقف والابتداء.





المبحث الأول: نشأة علم الوقف والابتداء

إن البحث عن نشأة كثير من العلوم الإسلامية يُربطُ بعهد رسول الله ﷺ، أو بعصر الصحابة الكرام، لكن بعض هذه العلوم قد لا يوجد فيه إلا أمثلة تدلُّ على أصله، ثمَّ يأخذ ذلك العلم في النماء حتى تصير له أصول ومؤلفات.

ويحرص علماء كلِّ فنٍّ أن يجدوا في كلام الرسول ﷺ ما يشير إلى العلم الذي يتحدثون فيه، فإن لم يجدوا نزلوا إلى المأثور عن الصحابة، وبحثوا في أصوله عندهم، فإن لم يجدوا نزلوا إلى التابعين وأتباعهم.

وقد ذكر بعض المؤلفين أصل هذا العلم في سنة الرسول ﷺ، وفيما أثر عن الصحابة والتابعين وأتباعهم، وسأسرد ما ذكروه من الأحاديث والآثار، وما يدخل في بابها.

أولاً: الآثار التي استدلَّ بها علماء الوقف

١ - استدلَّ النحاس (ت: ٣٣٨) بما أخرجه عن عدي بن حاتم قال: جاء رجلان إلى رسول الله ﷺ، فتشهد أحدهما فقال: من يطع الله ورسوله فقد رشد ومن يعصهما. فقال رسول الله ﷺ: «بئس الخطيب أنت، فقم»[1].

قال النحاس: «كان ينبغي أن يصل كلامه: «ومن يعصهما فقد غوى»، أو يقف على «ورسوله فقد رشد»، فإذا كان هذا مكروهًا في الخُطَبِ وفي الكلام

---

(١) القطع والائتناف (ص: ٨٨).



الـذي يكلـم بـه بعـض النـاس بعـضاً، كـان في كتـاب الله عـز وجـل أشـد كراهة... »[١].

وقال الداني: «ففي هذا الخبر إيذان بكراهة القطع على المستبشع من اللفظ المتعلق بما يبين حقيقته، ويدل على المراد منه؛ لأنه ﷺ إنما أقام الخطيب لما قطع على ما يقبح؛ إذ جمع بقطعه بين حال من أطاع ومن عصى ولم يفصل بين ذلك، وإنما كان ينبغي له أن يقطع على قوله: «فقد رشد»، ثم يستأنف بعد ذلك ويصل كلامه إلى آخره فيقول: «ومن يعصهما فقد غوى».

وإذا كان مثل هذا مكروهاً مستبشعاً في الكلام الجاري بين المخلوقين فهو في كتاب الله عز وجل الذي هو كلام رب العالمين أشد كراهة واستبشاعًا، وأحق وأولى أن يُجتنب»[٢].

وهذه الرواية التي وردت عند النحاس ومن تبعه من علماء الوقف مخالفة لما رواه أهل الحديث، فقد أخرج مسلم عن عدي بن حاتم أن رجلاً خطب عند النبي ﷺ فقال: من يطع الله ورسوله فقد رشد، ومن يعصهما فقد غوى.

فقال رسول الله ﷺ: «بئس الخطيب أنت. قل: ومن يعص الله ورسوله»[٣].

---

(١) القطع والائتناف (ص: ٨٨).

(٢) المكتفى (ص: ١٣٤).

(٣) صحيح الإمام مسلم (٢: ٥٩٤)، وقد أخرجه الإمام أحمد (٤: ٢٥٦)، وأبو داود؛ عون المعبود (١٣: ٣٢٦)، والنسائي (٦: ٩٠)، والحاكم في مستدركه (١: ٤٢٦).



وهذه الرواية مفسرة، وليس كما هو الحال في رواية علماء الوقف، والمقدَّم هنا رواية أهل الحديث، فَهُمْ أصحاب هذا الشأن، ولم يَرِدْ في رواياتهم أنَّ الخطيب وقف على: «ومن يعصهما»، ثمَّ إن الرسول ﷺ استدرك عليه جمع الضميرين العائدين عليه وعلى الله، فقال له: «قل: ومن يعص الله ورسوله»، وهذا الاستدراك مفسر لقوله ﷺ: «بئس الخطيب أنت»[1]، وعلى هذا، ففيما ذهب إليه

(١) قال العظيم آبادي: «ومن يعصهما: فيه جواز التشريك بين ضمير الله تعالى ورسوله، ويؤيد ذلك ما ثبت في الصحيح عنه ﷺ بلفظ: «أن يكون الله تعالى ورسوله أحب إليه مما سواهما»، وما ثبت أيضا أنه ﷺ أمر مناديا ينادي يوم خيبر: «إن الله ورسوله ينهيانكم عن لحوم الحمر الأهلي».

وأما ما في صحيح مسلم وسنن أبي داود والنسائي من حديث عدي بن حاتم أن خطيبا خطب عند النبي ﷺ فقال: «من يطع الله تعالى ورسوله فقد رشد، ومن يعصهما فقد غوى، فقال له ﷺ: بئس الخطيب أنت، قل: من يعص الله تعالى ورسوله فقد غوى» فمحمول على ما قال النووي من أن سبب الإنكار عليه أن الخطبة شأنها البسط والإيضاح، واجتناب الإشارات والرموز.

قال: ولهذا ثبت أن رسول الله ﷺ كان إذا تكلم بكلمة أعادها ثلاثا لتفهم عنه.

قال: وإنما ثنى الضمير في مثل قوله: «أن يكون الله ورسوله أحب إليه مما سواهما» لأنه ليس خطبة وعظ، وإنما هو تعليم حكم، فكل ما قَلَّ لفظه كان أقرب إلى حفظه بخلاف خطبة الوعظ فإنه ليس المراد حفظها، وإنما يراد الاتعاظ بها.

ولكنه يرد عليه: أنه قد وقع الجمع بين الضميرين منه ﷺ في حديث الباب، وهو وارد في الخطبة لا في تعليم الأحكام.

وقال القاضي عياض وجماعة من العلماء: إن النبي ﷺ إنما أنكر على الخطيب تشريكه في الضمير المقتضي للتسوية، وأمره بالعطف تعظيما لله تعالى بتقديم اسمه، كما قال ﷺ في الحديث الآخر: «لا يقل أحدكم ما شاء الله وشاء فلان، ولكن ليقل ما شاء الله ثم ما شاء فلان»، ويَرِدُ على هذا ما قدمنا من جمعه ﷺ بين ضمير الله وضميره.

ويمكن أن يقال: إن النبي ﷺ إنما أنكر على ذلك الخطيب التشريك؛ لأنه فهم منه اعتقاد التسوية، فنبهه على خلاف معتقده، وأمره بتقديم اسم الله تعالى على اسم رسوله؛ ليعلم بذلك فساد ما اعتقده» عون المعبود (٣: ٣١٤).



من استدل بهذا الحديث على علم الوقف = نظر، والله أعلم.

٢ - وعن أبي بن كعب قال: قال النبي ﷺ: «يا أبي، إني أقرئت القرآن فقيل لي: على حرف أو حرفين، فقال الملك الذي معي: قل على حرفين، قلت: على حرفين، فقيل لي: على حرفين أو ثلاثة، فقال الملك الذي معي: قل على ثلاثة، قلت على ثلاثة، حتى بلغ سبعة أحرف، ثم قال: ليس منها إلا شاف كاف إن قلت سميعا عليما عزيزا حكيما ما لم تختم آية عذاب برحمة أو آية رحمة بعذاب»[(١)].

وأسند النحاس (ت: ٣٣٨) عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «إن هذا القرآن أُنزل على سبعة أحرف، اقرؤوا ولا حرج، ولكن لا تختموا ذكر رحمة بعذاب، ولا ذكر عذاب برحمة».

قال النحاس (ت: ٣٣٨): فهذا تعليم التمام توقيفاً من رسول الله ﷺ بأنه لا ينبغي أن يقطع على الآية التي فيها ذكر الجنة والثواب ويفصل من بعدها إن كان بعدها ذكر النار أو العقاب، نحو: ﴿يُدْخِلُ مَن يَشَآءُ فِي رَحْمَتِهِۦ﴾ ولا ينبغي أن يقول: ﴿وَٱلظَّـٰلِمِينَ﴾ [الإنسان: ٣١][(٢)]؛ لأنه منقطع مما قبله منصوب بإضمار فعل؛ أي «ويعذب الظالمين» أو «وأعدَّ للظالمين»»[(٣)].

وقال أبو عمرو الداني (ت: ٤٤٤): «فهذا تعليم التام من رسول الله ﷺ عن

(١) سنن أبي داود (٢: ٧٦).

(٢) الآية بتمامها: ﴿يُدْخِلُ مَن يَشَآءُ فِي رَحْمَتِهِۦ ۚ وَٱلظَّـٰلِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ [الإنسان: ٣١].

(٣) القطع والائتناف (ص: ٨٩).



جبريل عليه السلام إذ ظاهره دال على أنه لا ينبغي أن يقطع على الآية التي فيها ذكر النار والعقاب، وتفصل مما بعدها، إذا كان بعدها ذكر الجنة والثواب.

وكذلك يلزم أن يقطع على الآية التي فيها ذكر الجنة والثواب، وتفصل مما بعدها أيضًا إذا كان بعدها النار والعقاب، وذلك نحو قوله عز وجل: ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِۖ هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ هنا الوقف، ولا يجوز أن يوصل بقوله: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ [1] ويقطع على ذلك وتختم به الآية.

ومثله: ﴿يُدۡخِلُ مَن يَشَآءُ فِي رَحۡمَتِهِۦ﴾ هنا الوقف، ولا يجوز الوصل بقوله: ﴿وَٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [2]، ويقطع على ذلك.

وكذلك: ﴿حَقَّتۡ كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَى ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَنَّهُمۡ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِ﴾ ههنا التمام، ولا يجوز أن يوصل ذلك بقوله: ﴿ٱلَّذِينَ يَحۡمِلُونَ ٱلۡعَرۡشَ وَمَنۡ حَوۡلَهُۥ﴾ [3]، ويقطع عليه، ويجعل خاتما للآية، وكذلك ما أشبهه»[4].

٣- عن أم سلمة رضي الله عنها قالت: «كان رسول الله ﷺ يقطع قراءته:

---

(١) تمام الآيات ﴿بَلَىٰۚ مَن كَسَبَ سَيِّئَةٗ وَأَحَٰطَتۡ بِهِۦ خَطِيٓـَٔتُهُۥ فَأُوْلَٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِۖ هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ ۝ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أُوْلَٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلۡجَنَّةِۖ هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ [البقرة: ٨١-٨٢].

(٢) تمام الآية: ﴿يُدۡخِلُ مَن يَشَآءُ فِي رَحۡمَتِهِۦۚ وَٱلظَّٰلِمِينَ أَعَدَّ لَهُمۡ عَذَابًا أَلِيمَۢا﴾ [الإنسان: ٣١].

(٣) تمام الآيات: ﴿وَكَذَٰلِكَ حَقَّتۡ كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَى ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَنَّهُمۡ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِ ۝ ٱلَّذِينَ يَحۡمِلُونَ ٱلۡعَرۡشَ وَمَنۡ حَوۡلَهُۥ يُسَبِّحُونَ بِحَمۡدِ رَبِّهِمۡ وَيُؤۡمِنُونَ بِهِۦ وَيَسۡتَغۡفِرُونَ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ رَبَّنَا وَسِعۡتَ كُلَّ شَيۡءٖ رَّحۡمَةٗ وَعِلۡمٗا فَٱغۡفِرۡ لِلَّذِينَ تَابُواْ وَٱتَّبَعُواْ سَبِيلَكَ وَقِهِمۡ عَذَابَ ٱلۡجَحِيمِ﴾ [غافر: ٦ - ٧].

(٤) المكتفى (ص: ١٣٢ - ١٣٣).



﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ ﴿الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾ ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾»[١].

قال النحاس: «ومعنى هذا الوقف على رؤوس الآي، وأكثر أواخر الآي في القرآن تام أو كاف، وأكثر ذلك في السور القصار الآي؛ نحو: الواقعة والشعراء، وما أشبههما»[٢].

٤- وعن القاسم بن عوف الشيباني قال سمعت ابن عمر يقول: «لقد عشنا برهة من دهرنا، وإن أحدنا يؤتى الإيمان قبل القرآن، وتنْزل السورة على محمدﷺ فنتعلم حلالها وحرامها، وما ينبغي أن يوقف عنده فيها، كما تعلمون أنتم القرآن. ثم قال: لقد رأيت رجالاً يُؤتى أحدُهم القرآن، فيقرأ ما بين فاتحته إلى خاتمته ما يدري ما آمره ولا زاجره، ولا ما ينبغي أن يُوقَف عنده منه، يَنْثُرُهُ نَثْرَ الدَّقَل»[٣].

قال النحاس (ت: ٣٣٨): «فهذا الحديث يدل على أنهم كانوا يتعلمون التمام كما يتعلمون القرآن، وقول ابن عمر: «لقد عشنا برهة من الدهر» يدل على أن ذلك إجماع من الصحابة»[٤].

وقال الداني (ت: ٤٤٤): «ففي قول ابن عمر: دليل على أن تعليم ذلك توقيف

---

(١) قال الدارقطني إسناده صحيح.

(٢) القطع والائتناف (ص: ٨٧).

(٣) قال الحاكم: حديث صحيح على شرط الشيخين، ولا أعرف له علة، ولم يخرجاه. المستدرك (١: ٩١).

(٤) القطع والائتناف (ص: ٨٧).



من رسول الله ﷺ، وأنه إجماع من الصحابة رضوان الله عليهم»[١].

وهذه الجملة من كلام ابن عمر تحتمل تفسيرًا آخر، فإذا نظرت إلى سياق الأثر وجدته يتحدث عن العمل، ويدل على ذلك قوله: «وإن أحدنا ليؤتى الإيمان قبل القرآن» وقد نعى في نهاية خبره على القارئ الذي ينثره نثر الدقل، فلا يتعظ بما فيه من المواعظ، ولا يتدبر ما فيه من الأخبار والأحكام والآداب وغيرها، وهذا- فيما يظهر- مراده بقوله: «ما ينبغي أن يوقف عنده»، والله أعلم.

وإذا صحَّ أنَّ هذا التخريج هو مراد ابن عمر، فإنه لا يكون في هذا الخبر دلالة على علم الوقف والابتداء، والله أعلم.

ثانيًا: عبارات السلف في الوقف

إذا كان بعض هذه الآثار عليها اعتراض من جهة دلالتها على علم الوقف والابتداء، فإنَّ في المنثور من أقوال السلف ما يشير إلى هذا العلم، ومن الأمثلة الواردة عنهم ما يأتي:

١- قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا جَآءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ ٱلْأَمْنِ أَوِ ٱلْخَوْفِ أَذَاعُوا۟ بِهِۦ ۖ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْ ۗ وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ لَٱتَّبَعْتُمُ ٱلشَّيْطَٰنَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ [النساء: ٨٣].

---

(١) المكتفى (ص: ١٣٤ - ١٣٥).



عن ابن عباس، قال: «قوله: ﴿وَلَوۡلَا فَضۡلُ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ وَرَحۡمَتُهُۥ لَٱتَّبَعۡتُمُ ٱلشَّيۡطَٰنَ﴾: فانقطع الكلام»(١).

٢- قال تعالى: ﴿أَفَغَيۡرَ دِينِ ٱللَّهِ يَبۡغُونَ وَلَهُۥٓ أَسۡلَمَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ طَوۡعٗا وَكَرۡهٗا وَإِلَيۡهِ يُرۡجَعُونَ﴾ [آل عمران: ٨٣].

قال السيوطي: «وأخرج ابن المنذر وابن أبي حاتم من طريق عكرمة عن ابن عباس ﴿وَلَهُۥٓ أَسۡلَمَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾، قال: هذه مفصولة. (ومن في الأرض طوعاً وكرهاً)»(٢).

٣- قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦٓ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصِّدِّيقُونَۖ وَٱلشُّهَدَآءُ عِندَ رَبِّهِمۡ لَهُمۡ أَجۡرُهُمۡ وَنُورُهُمۡۖ وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَآ أُوْلَٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلۡجَحِيمِ﴾ [الحديد: ١٩].

عن ابن عباس في قوله: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦٓ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصِّدِّيقُونَ﴾ قال: هذه مفصولة ﴿وَٱلشُّهَدَآءُ عِندَ رَبِّهِمۡ لَهُمۡ أَجۡرُهُمۡ وَنُورُهُمۡ﴾.

وعن أبي الضحى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصِّدِّيقُونَ﴾ ثم استأنف الكلام فقال: ﴿وَٱلشُّهَدَآءُ عِندَ رَبِّهِمۡ﴾.

وعن الضحاك قال: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦٓ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصِّدِّيقُونَ﴾ هذه

---

(١) تفسير الطبري، ط: الحلبي (٥: ١٨٣).

(٢) الدر المنثور (٢: ٢٥٤).



مفصولة، سماهم الله صديقين بأنهم آمنوا بالله وصدقوا رسوله، ثم قال: ﴿وَٱلشُّهَدَآءُ عِندَ رَبِّهِمۡ لَهُمۡ أَجۡرُهُمۡ وَنُورُهُمۡ﴾ [(١)].

٤- قوله تعالى: ﴿كُلُّ مَنۡ عَلَيۡهَا فَانٖ * وَيَبۡقَىٰ وَجۡهُ رَبِّكَ ذُو ٱلۡجَلَٰلِ وَٱلۡإِكۡرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٦- ٢٧].

قال السيوطي (ت: ٩١١): «وصح عن الشعبي أنه قال: إذا قرأت: ﴿كُلُّ مَنۡ عَلَيۡهَا فَانٖ﴾ فلا تسكت حتى تقرأ: ﴿وَيَبۡقَىٰ وَجۡهُ رَبِّكَ ذُو ٱلۡجَلَٰلِ وَٱلۡإِكۡرَامِ﴾.

قلت: أخرجه ابن أبي حاتم» [(٢)].

٥- قوله تعالى: ﴿أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءٗ فَسَالَتۡ أَوۡدِيَةُۢ بِقَدَرِهَا فَٱحۡتَمَلَ ٱلسَّيۡلُ زَبَدٗا رَّابِيٗاۖ وَمِمَّا يُوقِدُونَ عَلَيۡهِ فِي ٱلنَّارِ ٱبۡتِغَآءَ حِلۡيَةٍ أَوۡ مَتَٰعٖ زَبَدٞ مِّثۡلُهُۥۚ كَذَٰلِكَ يَضۡرِبُ ٱللَّهُ ٱلۡحَقَّ وَٱلۡبَٰطِلَۚ فَأَمَّا ٱلزَّبَدُ فَيَذۡهَبُ جُفَآءٗۖ وَأَمَّا مَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ فَيَمۡكُثُ فِي ٱلۡأَرۡضِۚ كَذَٰلِكَ يَضۡرِبُ ٱللَّهُ ٱلۡأَمۡثَالَ﴾ [الرعد: ١٧].

قال ابن جريج: أخبرني عبد الله بن كثير أنه سمع مجاهدا يقول: «﴿أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءٗ فَسَالَتۡ أَوۡدِيَةُۢ بِقَدَرِهَا﴾ قال: ما أطاقت ملأها فاحتمل السيل زبدا رابيا، **قال: انقضى الكلام، ثم استقبل**، فقال: ﴿وَمِمَّا يُوقِدُونَ عَلَيۡهِ فِي ٱلنَّارِ ٱبۡتِغَآءَ حِلۡيَةٍ أَوۡ مَتَٰعٖ زَبَدٞ مِّثۡلُهُۥ﴾ قال: المتاع: الحديد والنحاس والرصاص وأشباهه ﴿زَبَدٞ مِّثۡلُهُۥ﴾ قال: خبث ذلك مثل زبد السيل. قال: وأما ما ينفع الناس فيمكث في

---

(١) الآثار في تفسير الطبري، ط: الحلبي (٢٧: ٢٣٠ - ٢٣١).

(٢) الإتقان (١: ٢٢٢).



الأرض فأما الزبد فيذهب جفاء، قال: فذلك مثل الحق والباطل»[١]

٦- قوله تعالى ﴿كَانُوا۟ قَلِيلًا مِّنَ ٱلَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ﴾ [الذاريات: ١٧].

قال الطبري: «حدثت عن الحسين قال: سمعت أبا معاذ يقول: أخبرنا عبيد قال: سمعت الضحاك يقول في قوله: ﴿كَانُوا۟ قَلِيلًا مِّنَ ٱلَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ﴾: قال الله: ﴿إِنَّ ٱلْمُتَّقِينَ فِى جَنَّـٰتٍ وَعُيُونٍ﴾ إلى ﴿مُحْسِنِينَ﴾ [الذاريات: ١٥- ١٦]؛ كانوا قليلا، يقول: المحسنون كانوا قليلا، هذه مفصولة، ثم استأنف فقال: ﴿مِّنَ ٱلَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ﴾»[٢].

٧- قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَوْلَا نُزِّلَتْ سُورَةٌ ۖ فَإِذَآ أُنزِلَتْ سُورَةٌ مُّحْكَمَةٌ وَذُكِرَ فِيهَا ٱلْقِتَالُ ۙ رَأَيْتَ ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ يَنظُرُونَ إِلَيْكَ نَظَرَ ٱلْمَغْشِىِّ عَلَيْهِ مِنَ ٱلْمَوْتِ ۖ فَأَوْلَىٰ لَهُمْ ۞ طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ ۚ فَإِذَا عَزَمَ ٱلْأَمْرُ فَلَوْ صَدَقُوا۟ ٱللَّهَ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ﴾ [محمد: ٢٠- ٢١].

قال الطبري: «حدثنا محمد بن عبد الأعلى، قال: ثنا ابن ثور، عن معمر، عن قتادة: ﴿فَأَوْلَىٰ لَهُمْ﴾ قال: هذه وعيد، ﴿فَأَوْلَىٰ لَهُمْ﴾، ثم انقطع الكلام، فقال: ﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ﴾»[٣].

٨- قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا ۖ فَلَمَّا تَغَشَّىٰهَا حَمَلَتْ حَمْلًا خَفِيفًا فَمَرَّتْ بِهِۦ ۖ فَلَمَّآ أَثْقَلَت دَّعَوَا ٱللَّهَ

(١) تفسير الطبري، ط: الحلبي (١٣: ١٣٥).

(٢) تفسير الطبري، ط: الحلبي (٢٦: ١٩٩).

(٣) تفسير الطبري، ط: الحلبي (٢٦: ٥٥).



﴿رَبَّهُمَا لَئِنْ ءَاتَيْتَنَا صَٰلِحًا لَّنَكُونَنَّ مِنَ ٱلشَّٰكِرِينَ ۞ فَلَمَّآ ءَاتَىٰهُمَا صَٰلِحًا جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَا ۚ فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٩- ١٩٠].

عن السدي قال: «هذا من **الموصول والمفصول**؛ قوله: ﴿جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَا﴾ في شأن آدم وحواء، ثم قال الله تبارك وتعالى: ﴿فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾، قال: عما يشرك المشركون، ولم يعنهما»[1].

قال السيوطي: «وأخرج ابن جرير وابن أبي حاتم عن السدي في قوله: ﴿فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ هذه **فصل** بين آية آدم خاصة في آلهة العرب.

وأخرج ابن أبي حاتم عن أبي حاتم عن أبي مالك في الآية قال: هذه **مفصولة**، أطاعاه في الولد. ﴿فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ هذه لقوم محمد»[2].

٩- قوله تعالى ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ ۚ قَالُوا۟ خَيْرًا ۗ لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا۟ فِى هَٰذِهِ ٱلدُّنْيَا حَسَنَةٌ ۚ وَلَدَارُ ٱلْءَاخِرَةِ خَيْرٌ ۚ وَلَنِعْمَ دَارُ ٱلْمُتَّقِينَ﴾ [النحل: ٣٠].

قال الداني: «حدثنا محمد بن عبد الله المري، قال حدثنا أبي، قال حدثنا علي بن الحسن، قال: حدثنا أبو داود، حدثنا يحيى بن سلام في قوله: ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ ۚ قَالُوا۟ خَيْرًا﴾ [النحل: ٣٠]؛ أي: أنزل خيرًا، قال: ثمَّ **انقطع الكلام**، ثم قال الله تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا۟﴾: آمنوا ﴿فِى هَٰذِهِ ٱلدُّنْيَا حَسَنَةٌ﴾: الجنة»[3].

---

(١) تفسير الطبري، ط: الحلبي (٩: ١٤٩).

(٢) الدر المنثور (٣: ٦٢٦).

(٣) المكتفى (ص: ٣٥٠ - ٣٥١).



ملاحظات على عبارات السلف الواردة في الوقوف:

١ - أن الوقف عند مفسري السلف تابع للمعنى (أي: التفسير)، كما يظهر من الروايات الواردة عنهم.

والمراد أنهم نبهوا على الوقف لارتباطه بالتفسير، فهم فهموا المعنى، ثمَّ حكوا الوقوف بناءً على ما فهموا، فالتفسير أوَّلاً، والوقف ثانيًا.

ولم يظهر في آثارهم ارتباط هذه العبارات بالقراءة، سوى ما ورد عن الشعبي، لكن يمكن الاستفادة من هذه المرويات في تأصيل هذا العلم، والتنبيه على وروده عن السلف، واعتنائهم به على أنه أثر من آثار التفسير، والله أعلم.

٢- أن مفسري السلف لم يتتبعوا الوقوف في القرآن كما تتبعه من جاء بعدهم.

٣- أنَّ مصطلحات الوقف المتعددة لم تظهر عند مفسري السلف.

٤- أنه يمكن أن يُذكر من عبارات السلف ما يكون عنواناً لهذا العلم، ومن العناوين المستنبطة من عباراتهم:

القطع والاستئناف. المقطوع والموصول. المقطوع والمفصول. الموصول والمفصول.

ثالثًا: مذاهب القراء في الوقف والابتداء:

لقد اعتنى القراء بهذا العلم، حتى صار يُنسب إلى علم القراءة، والأمر ليس كذلك- كما سبق ذكره- لأن هذا العلم صادر عن المعنى لا الأداء، وإنما يستفيد منه أهل الأداء بعد توقيفهم عليه.



وقد كتب فيه أئمة القراء، كما سيأتي ذكرهم في المؤلفات في الوقف والابتداء، وكان لهم بهذا العلم مزيد اعتناء، قال ابن الجزري (ت: ٨٣٣): «وصحَّ - بل تواتر عندنا- تعلُّمُه والاعتناء به من السلف الصالح؛ كأبي جعفر يزيد بن القعقاع إمام أهل المدينة الذي هو من أعيان التابعين، وصاحبه الإمام نافع بن أبي نعيم، وأبي عمرو بن العلاء، ويعقوب الحضرمي، وعاصم بن أبي النجود، وغيرهم من الأئمة، وكلامهم في ذلك معروف، ونصوصهم عليه مشهورة في الكتب»[1].

وقد ذكر بعد ذلك مذاهب القراء في الوقف والابتداء، فقال: «لابدَّ من معرفة أصول مذاهب الأئمة القراء في الوقف والابتداء ليُعتمَد في قراءة كلٍّ مذهبه.

فنافع كان يراعي محاسن الوقف والابتداء بحسب المعنى كما ورد عنه النص بذلك.

وابن كثير روينا عنه نصّاً أنه كان يقول: إذا وقف في القرآن على قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧]، وعلى قوله: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ﴾ [الأنعام: ١٠٩]، وعلى: ﴿إِنَّمَا يُعَلِّمُهُۥ بَشَرٌ﴾ [النحل: ١٠٣] لم أبال بعدها وقفت أم لم أقف.

وهذا يدل على أنه يقف حيث ينقطع نفسه، وروى عنه الإمام الصالح أبو الفضل الرازي[2] أنه كان يراعي الوقف على رؤوس الآي، ولا يعتمد في أوساط الآي وقفًا سوى هذه الثلاثة المتقدمة.

---

(١) النشر (١: ٢٢٥).

(٢) عبد الرحمن بن أحمد بن الحسن الرازي، أبو الفضل العجلي، المقرئ، قال أبو سعد السمعاني: كان مقرئا، فاضلاً كثير التصانيف، حسن السيرة، زاهدًا متعبدًا، كان جوالاً كثير الترحال، صنف جامع الوقوف، وهو أول من نبه على وقف المراقبة (أي: التعانق)، كما قال ابن الجزري، توفي سنة ٤٥٤. معرفة القراء الكبار (١: ١٤٧)، وغاية النهاية (١/ ٣٦١)، والنشر (١: ٢٣٨).



وأبو عمرو فروينا عنه أنه كان يعتمد الوقف على رؤوس الآي، ويقول: هو أحب إليَّ [١].

وذكر عنه الخزاعي [٢] أنه كان يطلب حسن الابتداء.

وذكر عنه أبو الفضل الرازي أنه كان يُراعي حسن الوقف.

وعاصم ذكر عنه أبو الفضل الرازي أنه كان يراعي حسن الابتداء.

وذكر الخزاعي أن عاصماً والكسائي كانا يطلبان الوقف من حيث يتم الكلام.

وحمزة اتفقت الرواة عنه أنه كان يقف عند انقطاع النفس، فقيل: لأنَّ قراءته التحقيق والمدُّ الطويل فلا يبلغ نفس القارئ إلى وقف التمام ولا إلى الكافي، وعندي أن ذلك من أجل كون القرآن عنده كالسورة الواحدة، فلم يكن يعتمد وقفًا معيَّناً، ولذلك آثر وصل السورة بالسورة، فلو كان لأجل التحقيق لآثر القطع على آخر السورة.

والباقون كانوا يراعون حسن الحالتين وقفًا وابتداءً، كذا حكى عنهم غير واحد، منهم: الإمامان أبو الفضل الخزاعي، والرازي، رحمهما الله» [٣].

---

(١) ينظر المكتفى أيضًا (ص: ١٤٦).

(٢) محمد بن جعفر بن عبد الكريم الخزاعي، أبو الفضل، الجرجاني، المقرئ، كان أحد من جال في الآفاق، ولقي الكبار، ونزل آمل، قيل إنه وضع كتابًا في الحروف نسبه إلى أبي حنيفة، وردَّ هذه التهمة ابن الجزري، وقال: «لم تكن عهدة الكتاب عليه، بل على الحسن بن زياد، كما تقدم، وإلا فالخزاعي إمام جليل من أئمة القراء الموثوق بهم»، وألَّف الخزاعي كتبًا في القراءات، كالواضح والمنتهى وتهذيب الأداء، توفي سنة ٤٠٨. معرفة القراء (١: ٣٨٠)، وغاية النهاية (٢: ١٠٩).

(٣) النشر في القراءات العشر (١: ٢٣٨).



المبحث الثاني: المؤلفات في علم الوقف والابتداء

بعد بيان نشأة هذا العلم، وما ورد من آثارٍ في ذلك، فإن الحديث هنا سيكون موصولاً به، وسيكون على قسمين: بداية التأليف في هذا العلم، والمؤلفاتِ فيه، سواءً أكانت مستقلَّة، أم ضمن كتبٍ أخرى.

الأول: بداية التأليف في علم الوقف والابتداء

بعد مطالعة كتب التراجم، وفهارس الكتب المخطوطة، وغيرها، ظهر أنَّ هذا العلم برزت بوادره مبكرة في عهد الصحابة والتابعين، كما في الأمثلة الواردة عنهم في المبحث السابق.

بل ذكر بعض المؤلفين عبارة عن الحسنِ البصري التابعي (ت: ١١٠) تحتمل أنَّه كان ملمّاً بمصطلحاته، فقد جاء عند أبي جعفر النحاس (ت: ٣٣٨): «وقرأ الحسن: ﴿لَا بُشْرَىٰ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُجْرِمِينَ وَيَقُولُونَ حِجْرًا﴾ [الفرقان: ٢٢][1]، قال هذا وقفٌ تامٌّ؛ أي: يقول المجرمون: حجراً، كلمة كانت تقولها العرب عند الفزع؛ أي: نستعيذ بالله[2]».

أما التأليف في هذا العلم، فقد ظهر مبكراً، حيث ألَّف فيه من أصحاب المائة الأولى؛ منهم: عبد الله بن عامر اليحصبي (ت: ١١٨)، ألَّف كتاباً في مقطوع القرآن

(١) في نسخة الكتاب، ويقول حجراً، ويظهر أنه خطأ، والله أعلمُ.

(٢) القطع والائتناف (ص: ٥٢٠). وينظر: إيضاح الوقف (٢: ٨٠٤)، والمكتفى (ص: ٢١٧، ٦٣٨).



وموصوله[١]، وشيبة بن نِصَاح (ت: ١٣٠) له كتاب الوقوف[٢].

وقد قال ابن الجزري (ت: ٨٣٣) في ترجمته لشيبة بن نِصاح (ت: ١٣٠): «وهو أول من ألف في الوقوف، وكتابه مشهور»[٣].

وقال في ترجمة محمد بن بشار الأنباري (ت: ٣٢٨): «وكتابه في الوقف والابتداء أول ما أُلِّف وأحسن»[٤].

وقد أغرب في هذا -رحمه الله تعالى- خاصة أنه نصَّ على أولية شيبة (ت:١٣٠)، وترجمته قبل ترجمة ابن الأنباري (ت: ٣٢٨).

أما ما ذكره عن أولية شيبة (ت: ١٣٠) في التأليف، فهو محتمل؛ لأن الذين ذكروا معه كانوا معاصرين له، فيحتمل أن ابن الجزري (ت: ٨٣٣) اطلع على ما يدلُّ على أولية شيبة (ت: ١٣٠)[٥]، وقد يكون لم يبلغه ما ألفه معاصروه، فحكم بذلك، والله أعلمُ.

والمقصود أن التأليف بدأ في أهل القرن الأول، ثم انتشر بعدهم.

---

(١) هذا المصطلح يحتمل أن يكون مراداً به علم الوقف والابتداء، ويحتمل أن يكون مراداً به موصول الألفاظ ومفصولها في الرسم؛ كلفظِ « إنما » موصولة، وتكتب « إنَّ ما » مفصولة، والله أعلمُ.

(٢) شيبة بن نِصَاح بن سرجس، مولى أم سلمة، إمام تابعي ثقة، مقرئ المدينة مع أبي جعفر القارئ، وكان قاضيها، دعت له أم المؤمنين عائشة وأم سلمة بأن يُعلَّم القرءان، توفي سنة ١٣٠ . غاية النهاية (١/ ٣٣٠).

(٣) غاية النهاية (١: ٣٣٠).

(٤) غاية النهاية (٢: ٢٣١).

(٥) ينظر: مقدمة الدكتور عبد الكريم العثمان لكتاب الوقف والابتداء، للغزال (رسالة دكتوراه) ص: ٨.



ومما يلاحظ أن أكثر المؤلفين في هذا العلم من القراء والنحاة، كما سيظهر من ذكر المؤلفات الخاصة بهذا العلم.

الثاني: المؤلفات في علم الوقف والابتداء

المدونات في علم الوقف والابتداء تنقسم إلى قسمين:

القسم الأول: المؤلفات الخاصة بهذا العلم.

القسم الثاني: المؤلفات التي ضمَّنت هذا العلم فيها.

وسأذكر ما أجده من كتب المؤلفات الخاصة، مع ذكر أمثلة للقسم الثاني.

القسم الأول: المؤلفات الخاصة بهذا العلم

سأذكر في هذا القسم المؤلفات حسب تسلسل وفيات أصحابها، مع ذكر المؤلَّفِ والمؤلِّف وسنة وفاته[1].

١ - كتاب المقطوع والموصول، لعبد الله بن عامر اليحصبي (ت: ١١٨)[2].

---

(١) استفدت كثيراً ممن رصد المؤلفات قبلي، وهم الدكتور يوسف مرعشلي في تحقيقه لكتاب المكتفى للداني، والدكتور عبد الكريم العثمان في تحقيقه لكتاب الغزَّال، والدكتور محمد العيدي في تحقيقه لكتاب السِّجاوندي، والدكتور سليمان الصقري في تحقيقه لكتاب أبي العلاء الهمذاني، وقد زدت عليهم ذكر ثلاثين كتابًا وجدتُ بعضها في مقدمة تحقيق كتاب الهبطي (تقييد الوقف)، ووجدت غيرها خلال بحثي في كتب التراجم وغيرها، والله الموفِّقُ.

(٢) الفهرست (ص: ٥٥).



٢- الوقوف، لشيبة بن نِصاح (ت: ١٣٠)[١].

٣- الوقف والابتداء، لأبي عمرو بن العلاء المازني (ت: ١٥٤)[٢].

٤- الوقف والابتداء، لحمزة بن حبيب الزيات (ت: ١٥٦)[٣].

٥- وقف التمام، لنافع بن عبد الرحمن المقرئ (ت: ١٦٩)، وكتابه مشهور، وقد نقل منه النحاس (ت: ٣٣٨)[٤]، والداني (ت: ٤٤٤)[٥].

٦- الوقف والابتداء الكبير، والوقف والابتداء الصغير، كلاهما لمحمد بن الحسن بن أبي سارة الرؤاسي، الكوفي (ت: ١٧٠)[٦].

٧- كتاب مقطوع القرآن وموصوله، لعلي بن حمزة الكسائي، إمام أهل الكوفة في النحو، وأحد القراء السبعة (ت: ١٨٩)[٧].

٨- الوقف والابتداء، ليحيى بن المبارك، المعروف باليزيدي (ت: ٢٠٢)[٨].

٩- وقف التمام، ليعقوب بن إسحاق بن زيد الحضرمي، أحد القراء العشرة (ت: ٢٠٥)[٩].

---

(١) غاية النهاية (١: ٣٣٠).

(٢) تاريخ التراث العربي (١: ٢٢)، وقال فؤاد سزكين: «قد ظلَّ متداولاً حتى القرن الخامس الهجري».

(٣) الفهرست (ص: ٥٥)، وقد ذكر له كتاباً في المقطوع والموصول (ص: ٥٥).

(٤) ينظر في القطع والائتناف مثلاً (ص: ٧٥، ١٥٨).

(٥) ينظر في المكتفى مثلا (ص: ١٨٠).

(٦) الفهرست (ص: ٩٦)، وكشف الظنون (٢: ١٤٧٠).

(٧) الفهرست (ص: ٥٥).

(٨) معجم الأدباء (٢٠: ٣١).

(٩) الفهرست (ص: ٥٤)، والقطع والائتناف (ص: ٧٥).



١٠- الوقف والابتداء، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء، النحوي، اللغوي، الكوفي (ت: ٢٠٧) [١].

١١- الوقف والابتداء، لأبي عبيدة معمر بن المثنى، اللغوي، البصري (ت:٢١٠) [٢].

١٢- وقف التمام، لسعيد بن مسعدة الأخفش، النحوي، البصري (ت:٢١٥)[٣].

١٣- وقف التمام، لعيسى بن مينا، المعروف بقالون، أحد راويي نافع المدني (ت:٢٢٠) [٤].

١٤- الوقف والابتداء، لضرار بن صُرَد (ت: ٢٢٩) [٥].

١٥- الوقف والابتداء، لخلف بن هشام البزار، أحد القراء العشرة (ت:٢٢٩)[٦].

١٦- الوقف والابتداء، لمحمد بن سعدان الضرير، المقرئ (ت: ٢٣١) [٧].

---

(١) الفهرست (ص: ٥٤)، وإنباه الرواة (٤ : ١٦).

(٢) منار الهدى (ص: ٦).

(٣) الفهرست (ص: ٥٤)، وإيضاح المكنون (٢: ٧١٤).

(٤) المكتفى (ص: ٦١).

(٥) الفهرست (ص: ٥٤). وضرار بن صُرَد بن سليمان، أبو نعيم التميمي، الكوفي توفي سنة ٢٢٩. غاية النهاية (١ : ٣٣٨).

(٦) الفهرست (ص: ٥٤).

(٧) الفهرست (ص: ٥٤)، ومعجم مصنفات القرآن (١: ٢٨٣). وقد طُبِعَ مؤخَّرًا في مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث بدبي، حققه الأستاذ أبو بِشر محمد خليل رزق، عام ١٤٢٣هـ.



١٧- وقف التمام، لرَوح بن عبد المؤمن الهذلي (ت: ٢٣٥) [(١)].

١٨- الوقف والابتداء، لأبي عبد الرحمن عبد الله بن يحيى بن المبارك اليزيدي (ت: ٢٣٧) [(٢)].

١٩- وقف التمام، لأبي المنذر نصير بن يوسف الرازي، النحوي (ت في حدود ٢٤٠) [(٣)]. وقد بقي من هذا الكتاب نقولٌ موجودة في كتب الوقف بعده[(٤)].

٢٠- الوقف والابتداء، لهشام بن عمار بن نصر الشامي (ت: ٢٤٥)، أحد راويي ابن عامر الشامي [(٥)].

٢١- الوقف والابتداء، لحفص بن عمر بن عبد العزيز الدوري، المقرئ، النحوي (ت: ٢٤٦) [(٦)].

٢٢- المقاطع والمبادي، لأبي حاتم سهل بن محمد بن عثمان السجستاني (ت:٢٥٥) [(٧)].

وكلامه في الوقف والإعراب منقول في كتب الوقف التي جاءت بعده، وخصوصاً ابن الأنباري (ت: ٣٢٨) الذي كان ينتقده كثيراً [(٨)].

---

(١) الفهرست (ص: ٥٤).

(٢) الفهرست (ص: ٥٤)، وإنباه الرواة (٢: ١٥١)، وهدية العارفين (٥: ٤٤٠).

(٣) الفهرست (ص: ٥٤).

(٤) انظر مثلاً: القطع والائتناف (ص: ١٧٧)، وينظر مواطن وروده في فهرس الأعلام من كتاب القطع (ص: ٩١٣)، والمكتفى (ص: ٣٣٦).

(٥) الفهرست (ص: ٥٤)، وفيه هشام بن عبد الله.

(٦) الفهرست (ص: ٥٤).

(٧) إنباه الرواة (٢: ٦٢).

(٨) انظر مثلاً: إيضاح الوقف والابتداء (١: ٤٩٨)، وينظر فهرس الأعلام من كتاب القطع (ص: ٨٩٦ - ٨٩٧)، فقد ورد اسمه كثيراً.



٢٣- الوقف، لأبي العباس الفضل بن محمد الأنصاري، عاش في منتصف القرن الثالث الهجري، وقد ردَّ في كتابه هذا على أبي حاتم، ويوجد من كتابه نسخة مخطوطة في المتحف البريطاني الملحق (١٥٧٩ مخطوطات شرقية ٥٤) [١].

٢٤- الوقف والابتداء، لأبي عبدالله محمد بن عيسى بن إبراهيم الأصبهاني، المقرئ، اللغوي (ت: ٢٥٣) [٢].

٢٥- رسالة في الوقف اللازم في القرآن، لأبي وهب حسن بن وهب (ت:نحو ٢٨٠).

وتوجد مخطوطته في أوقاف الموصل ١٣ / ٢٠ (٥) [٣].

٢٦- الوقف والابتداء، لأبي بكر عبدالله بن محمد، المعروف بابن أبي الدنيا (ت: ٢٨٠) [٤].

٢٧- الوقف والابتداء، لمحمد بن عثمان بن مسبح الشيباني، الجعدي (ت:٢٨٨) [٥].

---

(١) تاريخ التراث (١: ٤٢)، ومعجم الدراسات القرآنية (ص: ٣٦٥).

(٢) منار الهدى (ص: ٦)، والمكتفى (ص: ٦٣).

(٣) الفهرس الشامل للتراث ... مخطوطات التجويد (١: ١١).

وقد كنت أريد وضع عبد الله بن مسلم بن قتيبة بعده، لكثرة ما نقلوا عنه من الوقوف، غير أني لم أجد من نسب إليه كتاباً في الوقوف، فذكرته هنا، وينظر مثال لذلك في القطع والائتناف ٢٧٠، وينظر فيه فهارس الأعلام (ص: ٩٠٢)، ففيه ثبت بنقول النحاس عنه.

(٤) سير أعلام النبلاء (ص: ١٣: ٤٠٤).

(٥) الفهرست (ص: ٥٤).



٢٨- وقف التمام، لأبي علي أحمد بن جعفر الدينوري (ت: ٢٨٩) [١].

وقد بقي من هذا الكتاب نقول عند النحاس (ت: ٣٣٨)[٢]، والداني (ت:٤٤٤)[٣].

٢٩- الوقف والابتداء، لأحمد بن يحيى، المعروف بثعلب، إمام أهل الكوفة في اللغة (ت: ٢٩١) [٤].

٣٠- الوقف والابتداء، لسليمان بن يحيى الضَّبي (ت: ٢٩١) [٥].

٣١- الوقف والابتداء، لمحمد بن أحمد بن كيسان النحوي اللغوي (ت:٢٩٩)[٦].

٣٢- الوقف والابتداء، لأبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج (ت:٣١١)[٧].

٣٣- الوقف والابتداء، لأبي بكر بن مجاهد (ت: ٣٢٤) [٨]، وقد نقل الداني بعض أقواله في الوقف [٩].

---

(١) القطع والائتناف (ص: ٧٥)، ومجلة المورد م٨ ع٢ ص ٥٠.

(٢) ينظر: القطع والائتناف (ص: ١٨٢، ٢٥٠)، وينظر فهرس الأعلام (ص: ٨٨٦)، ففيه ثبت بوروده في صفحات كتاب النحاس

(٣) ينظر المكتفى (ص: ١٦٩).

(٤) إنباه الرواة (١: ١٣٦)، وكشف الظنون (٢: ١٤٧٠).

(٥) الفهرست (ص: ٥٤).

(٦) الفهرست (ص: ٥٤) ، وإنباه الرواة (٣: ٥٩)، ومجلة المورد م٨ ع٢ ص ٤٨.

(٧) كشف الظنون (٢: ١٤٧٠).

(٨) منار الهدى (ص: ٦).

(٩) انظر مثلاً المكتفى (ص: ١٦٢).



٣٤- إيضاح الوقف والابتداء، لمحمد بن القاسم بن بشار، ابن الأنباري (ت:٣٢٨) [١]، وسيأتي الحديث عنه مفصلاً إن شاء الله.

٣٥- بيان أوقاف الكفر، لأبي منصور محمد بن محمد الماتريدي، شيخ الماتريدية (ت: ٣٣٣) [٢].

يوجد منه نسخة مخطوطة في المكتبة المركزية بجامعة الملك سعود، قسم المخطوطات تحت رقم (٢٨٦١ / ٤م)، ونسخة أخرى تحت رقم (٢٨٦١ / ٢مص ٤- ١٢) [٣].

وذُكر له رسالة بعنوان (رسالة فيما لا يجوز الوقف عليه) [٤]، وقد تكون هي التي سبق ذكرها، لكن تُصُرِّفَ في عنوانها، والله أعلمُ.

٣٦- الوقف والابتداء لمحمد بن محمد بن عباد، المقرئ، النحوي (ت:٣٣٤)[٥].

٣٧- القطع والائتناف، لأحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس، النحوي المصري (ت: ٣٣٨) [٦].

وهو من أشهر كتب الوقف، وهو مصدر لمعرفة أقوال من سبقه، حيث ضمَّ الرواية عن جمع منهم، وله مصطلحات كثيرة في كتابه، لكنه لم يُعرِّف بها.

---

(١) طبع الكتاب بتحقيق محيي الدين رمضان، من منشورات المجمع العلمي بدمشق.

(٢) معجم مصنفات القرآن (١: ٢١١).

(٣) معجم مصنفات القرآن (١: ٢١١).

(٤) الفهرس الشامل للتراث ... مخطوطات التجويد (١: ٢٢).

(٥) كشف الظنون (٢: ١٤٧١).

(٦) طبع بتحقيق الدكتور أحمد خطاب العمر، ضمن منشورات وزارة الأوقاف العراقية عام ١٣٩٨هـ.



٣٨- الوقف والابتداء، لأحمد بن محمد بن أوس (ت: تقريباً ٣٤٠).

ويوجد منه نسخة خطية في تركيا، مكتبة شهيد علي باشا، رقم ٣١ [١].

٣٩- كتاب الوقوف، لأحمد بن كامل بن خلف بن شجرة، المعروف بوكيع (ت: ٣٥٠) [٢].

٤٠- الوقف والابتداء، لمحمد بن الحسن بن يعقوب بن مقسم، العطار، النحوي، واللغوي (ت: ٣٥٤) [٣].

٤١- الوقف والابتداء، للحسن بن عبد الله بن المرزبان، السيرافي، النحوي (ت: ٣٦٨) [٤].

٤٢- الوقف والابتداء، للحافظ المقرئ محمد بن عبد الرحمن الغزَّال (ت:٣٦٩ وقيل (٣٦٤) [٥].

٤٣- الوقف والابتداء، للحافظ المقرئ أبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن بن سهل بن مخلد الأصبهاني (ت: ٣٦٩) [٦].

٤٤- رسالة في وقف القرآن، لعلي بن إسماعيل الأنطاكي (ت: ٣٧٧).

---

(١) تاريخ التراث العربي (١: ٤٦)، ومعجم مصنفات القرآن (١: ٢٧٩).

(٢) الفهرست (ص: ٤٨).

(٣) الفهرست (ص: ٥٠)، وذكر له كتاب عدد التمام.

(٤) الفهرست (ص: ٩٣)، وكشف الظنون (٢: ١٤٧٠).

(٥) سير أعلام النبلاء (١٦: ٢١٧).

(٦) تذكرة الحفاظ (٣: ٩٦٤).



يوجد منه نسخة محفوظة بدار الكتب الوطنية بتونس، ضمن مجموع، به ١٢ رسالة تحت رقم ٤٢٠٣ [١].

٤٥- وقوف القرآن، لأحمد بن الحسين بن مهران، الإمام المقرئ (ت:٣٨١)[٢].

وقد عدَّ له ياقوت (ت: ٦٢٦) غير هذا الكتاب، وهو كتاب الوقف والابتداء، وكتاب المقطع والمبادئ [٣].

٤٦- الوقف والابتداء، لإسماعيل بن عباد بن العباس، المعروف بالصاحب الوزير (ت: ٣٨٥) [٤].

٤٧- الوقف والابتداء، لأبي الفتح عثمان بن جنِّي (ت: ٣٩٢) [٥].

٤٨- وقوف النبي ﷺ، لمحمد بن عيسى الأندلسي (ت: ٤٠٠)[٦].

٤٩- شرف القراء في الوقف والابتداء في الوقف المنزل على خاتم الأنبياء، لأبي زرعة عبد الرحمن بن زرعة بن زنجلة (من أعلام القرن الخامس)[٧].

٥٠- الإبانة في الوقف والابتداء، لأبي الفضل محمد بن جعفر بن عبد الكريم الخزاعي، الجرجاني (ت: ٤٠٨).

---

(١) معجم مصنفات القرآن (١: ٢٣٧).

(٢) معجم الأدباء (٣: ١٣).

(٣) معجم الأدباء (٣: ١٣، ١٤)، ولعل صحة عنوان الكتاب: المقاطع والمبادئ، والله أعلمُ.

(٤) إنباه الرواة (١: ٢٣٨).

(٥) معجم الأدباء (١٢: ١١٣).

(٦) كشف الظنون (٢: ٢٠٢٥)، ومعجم المؤلفين (١١: ١٠٣).

(٧) ينظر الكلام عنه في مقدمة الأستاذ سعيد الأفغاني لكتاب حجة القراءات، لابن زنجلة، ط: مؤسسة الرسالة (ص: ٢٨).



يوجد منه نسخة خطية في خزانة القرويين بفاس، تحت رقم ١٠٥٤[(١)].

٥١- فصول فيها يحتاجه القارئ، والوقوف المنصوصة عند القراء، لأبي الحسن علي بن جعفر بن سعيد الرازي (كان حيا سنة ٤١٠)[(٢)].

٥٢- الوقوف، لعلي بن محمد النحوي الهروي (ت: ٤١٥) [(٣)].

٥٣- المفصول والموصول، لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الله البناء المقرئ (ت: ٤١٧) [(٤)].

٥٤- شرح التمام والوقف، لمكي بن أبي طالب القيسي الأندلسي، شيخ القراء (ت: ٤٣٧) [(٥)].

٥٥- شرح كلا وبلى ونعم والوقف على كل واحدة منهم، لمكي [(٦)].

٥٦- شرح اختلاف العلماء في الوقف على قوله تعالى: ﴿يَدْعُواْ لَمَن ضَرُّهُۥٓ أَقْرَبُ مِن نَّفْعِهِۦ﴾ [الحج: ١٣]، لمكي [(٧)].

٥٧- شرح معنى الوقف على قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ﴾ [يونس: ٦٥]، لمكي [(٨)].

---

(١) تاريخ التراث (١: ٥٠).

(٢) الفهرس الشامل للتراث ... مخطوطات التجويد (١: ٣٢).

(٣) كتاب الأزهية في علم الحروف، للهروي، تحقيق: عبد المنعم الملوحي (ص: ١١، ٢٦٤).

(٤) آثار الحنابلة في علوم القرآن (ص: ٦٨).

(٥) معجم الأدباء (١٩: ١٧٠)، وإنباه الرواة (٣: ٣١٨).

(٦) طبع بتحقيق الدكتور أحمد حسن فرحات.

(٧) إنباه الرواة (٣: ٣١٧).

(٨) إنباه الرواة (٣: ٣١٧).



٥٨- الوقف التام، لمكي [١].

٥٩- منع الوقف على ﴿إِنۡ أَرَدۡنَآ إِلَّا ٱلۡحُسۡنَىٰ﴾ [التوبة: ١٠٧]، لمكي [٢].

٦٠- الهداية في الوقف على (كلاَّ)، لمكي [٣].

٦١- الوقف على كلا وبلى، للإمام المقرئ أبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت: ٤٤٤) [٤].

٦٢- المكتفى في الوقف والابتدا، للداني [٥].

وقد جمع فيه أقوال السابقين، وبالأخص أقوال نافع (ت: ١٦٩)، وابن الأنباري (ت: ٣٢٨)، وأورد فيه أسانيد في التفسير، وهو كتاب محرر، ليس بالطويل المِمِلِّ ولا بالقصير المخِلِّ، وسيأتي الحديث عنه مفصلاً.

٦٣- الاهتداء في الوقف والابتداء، للداني.

يوجد منه نسخة مخطوطة في المكتبة الأزهرية بالقاهرة، تحت رقم (٢٧٦) ٢٢٢٨٣، ضمن مجموعة [٦].

٦٤- جامع الوقوف، لعبد الرحمن بن أحمد بن الحسن الرازي العجلي (ت: ٤٥٤) [٧].

---

(١) كشف الظنون (٢: ٢٠٢٤).
(٢) إنباه الرواة (٣: ٣١٧).
(٣) معجم الأدباء (٩: ١٧٠)، وكشف الظنون (١: ٢٠٤).
(٤) المكتفى (ص: ١٧٠).
(٥) طبع بتحقيق الدكتور يوسف مرعشلي، وحققه أيضاً الدكتور جايد زيدان مخلف.
(٦) المكتفى (ص: ٦٠).
(٧) غاية النهاية (١: ٣٦١).



٦٥- درة الوقوف، لأبي القاسم يوسف بن علي بـن جبـارة الهـذلي، المقـرئ (ت: ٤٦٥) [١].

٦٦- المقاطع والمبادئ في الوقوف، لأبي نصر منـصور بـن إبـراهيم العراقـي (ت: ٤٦٥) [٢].

٦٧- الوقف والابتداء، لعبد الله بن يوسف الجرجاني (ت: ٤٨٩).

يوجد منه نسخة في المكتبة الوطنيـة بتـونس، بـرقم ١٧٩٦٥، ولـه صـورة في مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى برقم ٩٠٦ [٣].

٦٨- المرشـد في معنـى الوقـف التـام والحـسن والكـافي والـصالح والجـائز والمفهوم، وبيان تهذيب القراءات وتحقيقها وعللها، للحسن بن عـلي بـن سـعيد العمَّاني (ت: بعد ٥٠٠).

يوجد منه نسخة مخطوطة في جامعة إستانبول، القـسم العـربي، رقـم ٦٨٢٧. ومنه نسخة مصورة في مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، ورقمها ٨٦١ [٤].

٦٩- المغني في معرفة وقوف القرآن، للعماني (ت: بعد ٥٠٠).

قال ابن الجزري (ت: ٨٣٣): «له كتابان، أحدهما: (بياض)، والآخـر: المرشـد، وهو أتمُّ منه وأبسط» [٥].

---

(١) الكامل في القراءات الخمسين / مخطوط، ورقة رقم ٣٨.

(٢) علل الوقوف (١: ٣).

(٣) فهرس علوم القرآن (ص: ٣٤٧).

(٤) فهرس علوم القرآن (ص: ٣٤٨).

(٥) غاية النهاية (١: ٢٢٣)، ومكان البياض هو كتاب المغني، ينظر: المكتفى (ص: ٦٧).



٧٠- الوقف والابتداء، لأبي الحسن علي بن أحمد الغزَّال (ت: ٥١٦) [١].

٧١- الوقف والابتداء، لعمر بن عبدالعزيز بن مازن الحنفي (ت: ٥٣٦)[٢].

٧٢- نظام الأداء في الوقف والابتداء، لعبدالعزيز بن علي بن محمد بن الطحان، المعروف بأبي الأصبغ (ت: ٥٦٠) [٣].

٧٣- الإيضاح في الوقف والابتداء، لمحمد بن طيفور السِّجاوندي الغزنوي (ت: ٥٦٠) [٤].

وهذا الكتاب له نسخ كثيرة.

٧٤- وقوف القرآن، للسِّجاوندي (ت: ٥٦٠).

وهو مختصر، ومنه نسخة في توبكاي بتركيا، تحت رقم ١٦٤١ [٥]، وله نسخ كثيرة، وقد طبع في شوال سنة ١٢٩٩هـ طبعة حجرية ضمن مجموع [٦].

قال ابن الجزري (ت: ٨٣٣) عن كتابي السِّجاوندي (ت: ٥٦٠): «له كتابان: الوقف والابتداء الكبير، وآخر صغير»[٧].

---

(١) قام بتحقيق الجزء الأول (من أول الكتاب إلى نهاية سورة الكهف)، ونال به درجة الدكتوراه: عبد الكريم العثمان، بشعبة التفسير، في الجامعة الإسلامية.

(٢) كشف الظنون (٢: ١٤٧١).

(٣) طبع بتحقيق الدكتور علي حسن البواب، نشر دار المعارف بالرياض ١٤٠٦هـ.

(٤) قام بتحقيقه، ونال به درجة الدكتوراه محمد العيدي، في قسم القرآن وعلومه، في كلية أصول الدين بالرياض، وقد اختار له اسم (علل الوقوف) من بين الأسماء المذكورة للكتاب.

(٥) معجم الدراسات القرآنية (ص: ٥٦٨).

(٦) علل الوقوف (١: ٣٥ - ٣٦).

(٧) غاية النهاية (٢: ١٥٧).



٧٥- الهادي في معرفة المقاطع والمبادي،لأبي العلاء الحسن بن أحمد بن الحسن الهمذاني (ت: نحو ٦٠٠) [١].

٧٦- الوقف والابتداء لسراج الدين، أبو طاهر محمد بن محمد بن عبد الرشيد الحنفي (ت: نحو ٦٢٩) [٢].

٧٧- الاهتداء في الوقف والابتداء، لعيسى بن عبدالعزيز التميمي المقرئ (ت: ٦٢٩) [٣].

٧٨- علم الاهتداء في الوقف والابتداء، لعلم الدين علي بن محمد السخاوي (ت: ٦٤٣) [٤].

يوجد من هذا الكتاب نسخة في الخزانة التيمورية، بدار الكتب المصرية، ضمن مجموع برقم ٢٢٥.

ويبدو لي أن هذا الكتاب جزء من مؤلفه الكبير (جمال القراء)، فقد قسمه إلى

---

(١) قام بتحقيقه، ونيل درجة الدكتوراه عنه، سليمان الصقري، كلية الشريعة وأصول الدين بفرع جامعة الإمام في القصيم.

وقد ورد في هدية العارفين (٦: ٩٧) نسبة كتاب الوقف والابتداء لمحمد بن سهل العطار، والصواب أنه كتاب الهادي المذكور، ومؤلفه الحسن بن أحمد بن الحسن بن أحمد بن محمد بن سهل العطار، ويبدو أن إسماعيل باشا لم ير اسم جدِّ أبيه فيما اطلع عليه، أو هو سبق نظر، فكتب: محمد بن سهل، وما أورده من الترجمة، فهي للحسن بن أحمد، والله أعلمُ.

(٢) الفهرس الشامل للتراث ... مخطوطات التجويد (١: ٤٨).

(٣) هدية العارفين (٥: ٨٠٨).

(٤) معجم الدراسات القرآنية (ص: ٥١٦).



عدة كتب، وجاء فيه « الكتاب العاشر: علم الاهتداء في معرفة الوقف والابتداء»[١].

٧٩- الوقف والابتداء، لأبي الحسن علي بن أحمد بن الحسن الحرالي (ت:٦٤٨)[٢].

٨٠- كتاب الوقوف، لأحمد بن يوسف الكواشي (ت: ٦٨٠) [٣].

٨١- روضة الناظر وجنة المناظر في القراءات والوقوف والأحزاب، لأحمد ابن يوسف الكواشي (ت: ٦٨٠)، وهو مأخوذ من كتابه في التفسير: تبصرة المتذكر [٤].

٨٢- التنبيهات على معرفة ما يخفى من الوقوفات، لعبد السلام بن علي بن عمر الزواوي المالكي (ت: ٦٨١) [٥].

٨٣- الاقتضاء أو الاقتداء في معرفة الوقف والابتداء، لأبي محمد معين الدين عبد الله بن جمال الدين، المعروف بالنكزاوي (ت: ٦٨٣) [٦].

---

(١) جمال القراء (٢: ٥٤٨).

(٢) الفهرس الشامل للتراث ... مخطوطات التجويد (١: ٩٩).

(٣) هدية العارفين (٥: ٩٨).

(٤) الفهرس الشامل للتراث ... مخطوطات التجويد (١: ١٠٥).

(٥) معجم المؤلفين (٥: ٢٢٨). وفي فهرس دار الكتب المصرية (المنتقاة من سنة ١٩٣٦ – ١٩٥٥م) ورد له كتاب بعنوان: الوقوفات الغريبة في القرآن، ويحتمل أن يكون هو الكتاب المذكور له، ويحتمل أن يكون كتاباً آخر له، والله أعلمُ.

(٦) معجم الدراسات القرآنية (ص: ٤٦٣)، ومعجم مصنفات القرآن (١: ٢٠٧ – ٢٠٨)، وقد ذكر له عدة نسخ.



٨٤- كتاب فيه: ما أتى في القرآن (كلا وبلى) الذي يجوز أن يقف عليهما والذي لا يجوز، لتقي الدين يعقوب بن بدران الجرائدي (ت: ٦٨٨) [١].

٨٥- أوقاف القرآن، للحسن بن محمد بن الحسن القُمِّي (ت: ٧٢٨) [٢].

وفي تفسيره (غرائب القرآن ورغائب الفرقان) يذكر الوقوف تابعاً في ذلك السجاوندي (ت: ٥٦٠)، وقد ذُكر له (شرح كتاب الوقف والابتداء) [٣]، شرح به كتاب السجاوندي (ت: ٥٦٠).

٨٦- وصف الاهتداء في الوقف والابتداء، لإبراهيم بن عمر بن إبراهيم الجعبري (ت: ٧٣٢) [٤].

٨٧- علم الاهتداء في الوقف والابتداء، لأبي عبد الله محمد بن محمد بن علي ابن همام، المعروف بابن الإمام (ت: ٧٤٥) [٥].

٨٨- كتاب وقوف القرآن وماءاته وأجزائه وتقسيماته وعدد آياته، لمحمد بن محمود بن محمد السمرقندي (ت: نحو ٧٨٠) [٦].

---

(١) الفهرس الشامل للتراث ... مخطوطات التجويد (١: ١٠٨).

(٢) الأعلام للزركلي (٢: ٢٣٤)، وقد ذكر أن وفاته عام ٨٥٠.

(٣) الفهرس الشامل للتراث ... مخطوطات التجويد (١: ١١٥).

(٤) نوادر المخطوطات (١: ٤٠٨)، ومعجم الدراسات القرآنية (ص: ٥٦٣).

(٥) كشف الظنون (٢: ١١٦٠)، ومعجم مصنفات القرآن (١: ٢٥٤)، وقد ذكر له مخطوطة في المغرب.

(٦) معجم مصنفات القرآن (١: ٢٦٦)، وله نسخة مخطوطة في مكتبة جامعة الملك سعود، قسم المخطوطات.



٨٩- اختصار كتاب الوقف (كتاب السِّجاوندي)، لأبي عثمان حسين بن عثمان من علماء القرن الثامن [(١)].

٩٠- تعليق على كتاب الجعبري (ت: ٧٣٢): وصف الاهتداء في الوقف والابتداء، لمحمد بن محمد بن علي، المعروف بابن الجزري (ت: ٨٣٣) [(٢)].

٩١- قصيدة في معرفة الوقوف اللازمة، لابن الجزري (ت: ٨٣٣) [(٣)].

٩٢- الاهتداء في الوقف والابتداء، لابن الجزري (ت: ٨٣٣) [(٤)]، وقد ناقش في هذا الكتاب مصطلحات السِّجاوندي (ت: ٥٦٠)[(٥)]، وتبع الداني (ت: ٤٤٤) في تقسيماته.

٩٣- لحظ الطرف في معرفة الوقف، إبراهيم بن موسى الكركي، المقرئ، الشافعي (ت: ٨٥٣) [(٦)].

٩٤- الإسعاف في معرفة القطع والاستئناف، للكركي [(٧)].

---

(١) الفهرس الشامل للتراث ... مخطوطات التجويد (١: ١٤٣).

(٢) المكتفى (ص: ٧٠).

(٣) الفهرس الشامل للتراث ... مخطوطات التجويد (١: ١٦٦).

(٤) النشر (١: ٢٢٤)، ويوجد نسخة في جامعة أم القرى بهذا الاسم (فهرس علوم القرآن، جامعة أم القرى ٣٣)، وهي منسوبة إليه، وقد اطلعت عليها، فظهر لي أنها ليست كتاب ابن الجزري، ولم أتبين لمن هي، والله الموفِّق.

(٥) النشر (١: ٢٢٤).

(٦) طبقات المفسرين (١: ٢٥)، وكشف الظنون (١: ٨٥).

(٧) طبقات المفسرين (١: ٢٥)، وكشف الظنون (١: ٨٥).



٩٥- وقف القرآن، لمحمد بن محمد بن خليفة (ت: بعد ٨٨٢) [(١)].

٩٦- المقصد لتلخيص ما في المرشد، لزكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري، الشافعي (ت: ٩٢٦) [(٢)].

وهو تلخيص لكتاب المرشد للعمَّاني (ت: بعد ٥٠٠)، الذي سبق ذكره.

٩٧- وقف القرآن، لمحمد بن جمعه السماتي (الصماتي) الهبطي (ت:٩٣٠)[(٣)].

وهو المعتمد في وقوف المغاربة حتى اليوم.

٩٨- تحفة العرفان في بيان أوقاف القرآن، لطاش كبري زاده (ت: ٦٩٨).

له نسخة مخطوطة في الخزانة التيمورية، بدار الكتب المصرية، رقم ٥٠٢[(٤)].

٩٩- كتاب في وقف القرآن، لمحمد بن إبراهيم الوليتني، ثم البعقلي (ت:٩٧٦)[(٥)].

---

(١) الفهرس الشامل للتراث ... مخطوطات التجويد (١: ٢٤١).

(٢) له عدة طبعات، ومن آخرها طبعة دار المصحف.

(٣) معلمة القرآن والحديث في المغرب الأقصى (ص: ٨١)، وقد طبع الكتاب عام ١٤١١هـ، باسم تقييد وقف القرآن، تحقيق: الدكتور الحسن بن أحمد وكاك، وقد وقفت عليه بعد نهايتي من بحثي، فلم أستفد منه إلا في ذكر بعض المؤلفات، وهو يحتاج إلى دراسة وموازنة بينه وبين غيره من كتب الوقف، والله الموفِّق.

(٤) معجم الدراسات القرآنية (ص: ٤٧٥).

(٥) الفهرس الشامل للتراث ... مخطوطات التجويد (٢: ٣٤٢).



١٠٠- رسالة في أوقاف القرآن، لمحمد بن عبد الحميد البغدادي، المعروف بحكيم زاده كان حيّاً سنة ١٠٦٠هـ[1].

١٠١- منار الهدى في الوقف والابتداء، لأحمد بن عبد الكريم الأشموني، المقرئ، من أعيان القرن الحادي عشر.

وهذا الكتاب مشهور، ومتداول، وقد أفاد من كتب الوقف، خصوصاً كتاب السِّجاوندي، حيث يذكر أقواله، وإن لم ينصَّ عليه، وهو من أنفس كتب الوقف والابتداء.

١٠٢- كتاب وقوف الآيات، حرره عتيق الله شيخ غلام محيي الدين بن مُلاًّ شيخ محامد عثمان، حرره عام ١١٠٠ [2].

١٠٣- الدرة الغراء في وقف القراء، لأبي عيسى محمد المهدي بن أحمد الفاسي (ت: ١١٠٩) [3].

١٠٤- رسالة في الوقف (تلخيصٌ لكتاب المرشد للعمَّاني)، لعلي الكوندي الأندلسي التستوري (ت: ١١١٩) [4].

١٠٥- منظومة الإرشاد في وقف السبعة ووصلهم، لإدريس بن محمد الإدريسي، المعروف بمنجرة (ت: ١١٣٧) [5].

---

(١) الفهرس الشامل للتراث ... مخطوطات التجويد (٢: ٣٨٦).

(٢) معجم مصنفات القرآن (١: ٦٤)، وله نسخة في جامعة الإمام، رقم الحفظ ٢٥٢٥.

(٣) تقييد وقف القرآن (ص: ٣٦).

(٤) الفهرس الشامل للتراث ... مخطوطات التجويد (١: ١٠٣)، (٢: ٤٣٦).

(٥) تقييد وقف القرآن الكريم (ص: ٧٢، ٣١٦).



١٠٦- منظومة التكميل في وقف الثلاثة، لمنجرة[١].

١٠٧- رسالة في وقوف لازمة، لمحمد بن أبي بكر المرعشلي، المعروف بساجقلي زاده (ت: ١١٤٥)[٢].

١٠٨- أوائل الندى المختصر من منار الهدى في بيان الوقف والابتدا، لعبدالله ابن مسعود، المصري مولداً، الفاسي المغربي أصلاً، من أعيان القرن الثاني عشر.

ولهذا الكتاب نسختان في المكتبة الأزهرية، إحداهما باسم (وابل الندى)، فرغ المؤلف من تأليفها سنة ١١٤٧[٣].

١٠٩- رسالة في الوقف، لأحمد بن عمار بن عبد الرحمن الجزائري (ت: نحو ١٢٠٥)[٤].

١١٠- شرح تقييد الهبطي (ت: ٩٣٠)، لأبي عبد الله محمد بن عبد السلام الفاسي (ت: ١٢١٤)[٥].

١١١- الاقتداء في معرفة الوقف والابتداء، لمعين الدين بن أبي عبد الله (ت: ١٢٣٥)[٦].

---

(١) تقييد وقف القرآن الكريم (ص: ٧٢، ٣١٦).
(٢) الفهرس الشامل للتراث ... مخطوطات التجويد (٢: ٤٥٣).
(٣) المكتفى (ص: ٧١).
(٤) الفهرس الشامل للتراث ... مخطوطات التجويد (٢: ٤٧٧).
(٥) تقييد وقف القرآن الكريم (ص: ٣١٦).
(٦) الفهرس الشامل للتراث ... مخطوطات التجويد (ص: ٤٨٧).



١١٢- شرح قصيدة تحتوي على الوقف اللازم، لجمال الدين محمد بن المساوي بن عبد القادر، التهامي، الحضرمي (ت: ١٢٦٦) [١].

١١٣- تحفة الأمين في وقف القرآن المبين، لمحمد أمين بن عبد الله بن صالح الإستنبولي، الرومي، الحنفي (ت: ١٢٧٥) [٢].

١١٤- كنوز ألطاف البرهان في معرفة رموز أوقاف القرآن، للشيخ محمد الصادق الهندي، طبع هذا الكتاب عام ١٢٩٠هـ [٣]، وقد بين فيه مؤلفه ما يقرب من خمسة عشر رمزاً من رموز الوقوف القرآنية، خصوصاً وقوف المصاحف التي تبعت وقوف السجاوندي (ت: ٥٦٠).

١١٥- رسالة في الوقوف على رؤوس الآي، لمحمد بن أحمد بن عبد الله، المقرئ الضرير، المشهور بالمتولي (ت: ١٣١٣) [٤].

١١٦- تعليقات حول الأوقاف الخلافية في كتاب الوقف، لحافظ فيض علي شاه، كان حيا سنة ١٣١٦.

وهذا الكتاب تعليق على كتاب السجاوندي (ت: ٥٦٠) [٥].

١١٧- معالم الاهتداء في علم الوقف والابتداء، للمقرئ الشيخ محمود خليل الحُصَرِي (ت: ١٤٠٠) [٦].

---

(١) الفهرس الشامل للتراث ... مخطوطات التجويد (٢: ٤٩١).
(٢) الفهرس الشامل للتراث ... مخطوطات التجويد (٢: ٤٩٢).
(٣) يوجد منه نسخة في مكتبة جامعة الإمام، قسم المخطوطات، رقم ١١٣٩.
(٤) الفهرس الشامل للتراث ... مخطوطات التجويد (٢: ٥٠٥).
(٥) الفهرس الشامل للتراث ... مخطوطات التجويد (٢: ٥٠٨).
(٦) طبع الكتاب بعناية المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بمصر ١٣٨٧هـ.



١١٨- منحة الرؤوف المعطي ببيان ضعف وقوف الهبطي (ت: ٩٣٠)، لعبدالله ابن الصديق الغماري (ت: ١٤١٣) [١].

١١٩- رسالة في شرح وقوف الهبطي، لعبد الواحد المارغني التونسي [٢].

١٢٠- الوقف والابتداء عند النحاة والقراء، للدكتورة خديجة أحمد مفتي، وهي رسالة دكتوراه في قسم اللغة العربية بجامعة أم القرى.

هذا ما استطعت جمعه من مؤلفات علم الوقف والابتداء، وقد تركت كثيراً من الكتب التي جُهِلَ مؤلفوها؛ إذ لم يُذكروا في هذه المخطوطات.

كما تركت ذكر المؤلفات التي ذُكِرَ فيها مؤلفوها لكن لم تحدد أزمان وفياتهم أو عصر وجودهم [٣].

---

(١) تقييد وقف القرآن (ص: ١٥٤، ٣١٨).

(٢) طبعت هذه الرسالة على هامش كتاب النجوم الطوالع، والمؤلف من المعاصرين، وقد ترجم له الشيخ عبد الفتاح المرصفي في هداية القاري (ص: ٦٧٢)، وانظر: تقييد وقف القرآن (ص: ١٥٤).

(٣) ينظر مثلاً:

١ - رسالة في وقوف القرآن، لمحمد بن حداد السمرقندي، مخطوط برقم ٢٥٢٥ في مكتبة جامعة الملك سعود.

٢ - تحفة من أراد الاهتداء في الوقف والابتداء، لحسين الجوهري، مخطوط في المكتبة الأزهرية تحت رقم ١٣٤٢، إمبابي ٤٨١٣٢

٣ - فوائد البدرية في علم القرآن من العلل والوقوف اللازم والكفر الجازم والكتابة في المصاحف، لأحمد محمد المراغي، مخطوط في مكتبة جامعة الملك سعود تحت رقم ٢٠٩٦.

٤ - المقاطع والمبادي، للعباس بن الفضل بن شاذان، وهو غير ابن بربر. هكذا ورد في معجم مصنفات القرآن (١: ١٩٥). وفي غاية النهاية (١: ٣٥٢) ترجمة للعباس بن شاذان توفي سنة ٣١٠، ولم يتبين لي هل هو هذا المذكور أو غيره؟، والله أعلمُ.



القسم الثاني: المؤلفات التي ضمَّنت هذا العلم فيها

قسمت هذه المؤلفات إلى خمسة أقسام حسب العلوم التي تنتمي إليها هذه الكتب التي ذكرت علم الوقف والابتداء ضمنها، وهي: كتب علوم القرآن، وكتب التفسير، وكتب القراءات، وكتب التجويد، وكتبٌ أخرى.

أولاً: كتب علوم القرآن

علم الوقف والابتداء أحد علوم القرآن؛ لذا فمن المتوقع أن تجده في كتب علوم القرآن الكبيرة، والحديث عنه في هذه الكتب يتناول الجانب التأصيلي فيه، بذكر أقسامه، والمؤلفات فيه وما إلى ذلك، دون التطبيقات الفرشية التي تجدها في كتب هذا العلم. ومن هذه الكتب:

١ - جمال القراء وكمال الإقراء، لعلم الدين السخاوي (ت: ٦٤٣)، وقد سبق أن ذكرت تنبيها على أن هذا المؤلَّف يحوي كتاباً بعنوان: عَلَم الاهتداء في الوقف والابتداء [١].

٢ - البرهان في علوم القرآن، لبدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (ت:٧٩٤)، وقد جعل النوع الرابع والعشرين من أنواع علوم القرآن في الوقف والابتداء [٢].

(١) جمال القراء (٢: ٥٤٨ - ٦٤٥)

(٢) البرهان في علوم القرآن (١: ٣٤٢ - ٣٧٥).



٣- الإتقان في علوم القرآن، لجلال الدين السيوطي (ت: ٩١١)، وقد جعله في النوع الثامن والعشرين من أنواع علوم القرآن [١].

٤- التبيان لبعض المباحث المتعلقة بالقرآن على طريق الإتقان، لطاهر بن صالح الجزائري (ت: ١٣٣٨). وقد تحدث عنه ضمن كلامه في الفائدة الرابعة، تحت عنوان: فوائد شتى تتعلق بالمناسبات [٢].

ثانياً: كتب التفسير

تناولت كتب التفسير هذا العلم على طريقتين:

الأولى: أن تنص على الوقف على بعض ألفاظ الآيات في بعض المواطن، وهذا يرد في بعض كتب التفسير، ككتاب الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي (ت: ٦٧١)، وقد استفاد هذه المواقف من كتاب ابن الأنباري (ت: ٣٢٨)[٣].

الثانية: ذكر الوقف مفصلاً في جميع آيات القرآن، وممن اعتمد هذه الطريقة:

١ - البرهان في تفسير القرآن، لعلي بن سعيد الحوفي (ت: ٤٣٠) [٤].

وهذا الكتاب منظم على مباحث، فيذكر الحوفي ما قيل في النُّزول، ثم يذكر

---

(١) الإتقان (١: ١٠٩ - ١١٨).

(٢) التبيان لبعض المباحث المتعلقة بالقرآن على طريق الإتقان (ص: ٢٦٩ - ٢٨٠).

(٣) ينظر على سبيل المثال: الجامع لأحكام القرآن (١٧: ٣٦)، وانظر هذا المنقول في كتاب إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري (٢: ٩٠٦).

(٤) يوجد منه عدة أجزاء مخطوطة في دار الكتب المصرية، وقد اطلعت على مصورتها في المكتبة السعودية في دار الإفتاء بالرياض.



الإعراب، ثم اللغة، ثم التفسير والمعنى، ثم يختم بمسائل الوقف والتمام.

٢- تلخيص تبصرة المتذكر وتذكرة المتبصر، لأحمد بن يوسف الكواشي (ت:٦٨٠).

وهو تلخيص لكتابه الكبير في التفسير (تبصرة المتذكر)، وقد جعل الوقوف على ثلاث مراتب: تام وكاف وحسن، ويذكر موطن الوقوف في الآيات [١].

٣- غرائب القرآن ورغائب الفرقان، لنظام الدين الحسن بن محمد النيسابوري القُمِّي (ت: ٧٢٨) [٢].

وقد ذكر نظام الدين في مقدمة تفسيره مقدمات، وخص المقدمة الثامنة لعلم الوقف والابتداء، وقد تبع السجاوندي (ت: ٥٦٠) في وقوفه، فهو أشبه بأن يكون نسخة من نسخ كتاب السجاوندي (ت: ٥٦٠) في الوقوف.

وطريقته في ترتيب كتابه شبيهة بطريقة الحوفي (ت: ٤٣٠)، حيث يذكر القراءات، ثم مواطن الوقف في الآيات، ثم التفسير.

ثالثاً: كتب القراءات

تناولت كتب القراءات علم الوقف والابتداء كما تناولته كتب التفسير، ومنها:

---

(١) قام بتحقيق جزئه الأول، ونيل درجة الماجستير عنه: الأستاذ محمد بن عبد الله العيدي، وينظر في الكتاب (١: ١٤٠ - ١٤١).

(٢) طبع هذا الكتاب في مطبعة بولاق على هامش تفسير الطبري، وقد حققه بعد ذلك في ثلاثين جزءاً إبراهيم عطوة عوض، عام ١٣٨١هـ طبع: مكتبة الحلبي.



١- التذكره: في القراءات، لأبي الحسن طاهر بن عبد المنعم بن غلبون، المقرئ (ت: ٣٩٩)[١]. وقد كانت طريقته في إيراد الوقف أن يذكره بعد كل قراءة لها أثر على الوقف؛ لذا كانت أمثلة الوقوف كثيرة في كتابه[٢].

٢- الكامل في القراءات الخمسين، لأبي القاسم يوسف بن علي بن جبارة الهذلي المقرئ (ت: ٤٦٥)، وقد ذكر مسائل الوقف ومقدماته في كتابه هذا بعنوان (كتاب الوقف)[٣]، وله فيه كتاب مستقل، كما سبق في المؤلفات الخاصة بعلم الوقف والابتداء.

٣- النشر في القراءات العشر[٤]، لابن الجزري (ت: ٨٣٣)، وقد خصص ابن الجزري لهذا العلم في كتابه هذا فصلاً كاملاً تكلم فيه عن مبادئ هذا العلم، وأقسام الوقوف[٥]، كما سبق ذكر مؤلفه الخاص بهذا العلم.

٤- لطائف الإشارات لفنون القراءات، لشهاب الدين أحمد بن محمد القسطلاني (ت: ٩٢٣)[٦].

رابعاً: كتب التجويد

جعل بعض علماء التجويد علم الوقف والابتداء جزءًا من علم التجويد؛ لذا

---

(١) طبع هذا الكتاب في مجلدين، بتحقيق الدكتور: عبد الفتاح بحيري إبراهيم.

(٢) ينظر: التذكرة (٢: ٣٢٧، ٣٣٣، ٣٤٢، ٣٤٥، ٣٤٩، وغيرها).

(٣) ينظر مخطوط الكامل في القراءات الخمسين، ورقة ٣٣.

(٤) حققه علي بن محمد الضباع في جزئين، وللدكتور محمد سالم محيسن تحقيق آخر لهذا الكتاب.

(٥) النشر (١: ٢٢٤ - ٢٤٣).

(٦) طبع الجزء الأول منه عام ١٩٧٢م.



تجده في كثير من كتب التجويد التي تشتمل على جميع مسائله، وهي تتكلم عنه بإيجاز يتناسب مع موضوعات التجويد المطروقة فيها، ومن أمثلة كتب التجويد:

١ - المقدمة الجزرية، منظومة في علم التجويد، لابن الجزري (ت: ٨٣٣).

ومن شروحها: الدقائق المحكمة في شرح المقدمة، لزكريا الأنصاري (ت:٩٢٦)، والحواشي الأزهرية في حل ألفاظ المقدمة الجزرية، لخالد الأزهري (ت:٩٥٠)، والمنح الفكرية شرح المقدمة الجزرية، لملاَّ علي قاري (ت: ١٠١٤)، وكل هذه الكتب مطبوعة.

٢- تنبيه الغافلين وإرشاد الجاهلين عما يقع لهم من الخطأ حال تلاوتهم لكتاب الله المبين، لأبي الحسن علي بن محمد النوري الصفاقسي (ت: ١٠٥٣)[1].

٣- البرهان في تجويد القرآن، لمحمد الصادق قمحاوي.

٤- هداية القاري إلى تجويد كلام الباري، لعبد الفتاح المرصفي.

٥- قواعد التجويد، لعبد العزيز قاري.

٦- غاية المريد في علم التجويد، لعطية قابل نصر.

(١) طبع بتصحيح: محمد الشاذلي النيفر.



خامساً: كتب أخرى

وهي كتب في فنون مختلفة أذكرها هنا سرداً، ومنها:

١- المستوفى في النحو، لجمال الدين أبي سعيد علي بن مسعود بن محمود بن أحمد الحكيم الفرغاني [١].

وقد عرض مؤلفه لمسائل في علم الوقف والابتداء في آخر كتابه [٢]، وقد نقلها عنه الزركشي (ت: ٨٣٣) في البرهان [٣].

٢- توجيه النظر إلى أصول الأثر، لطاهر بن صالح الجزائري (ت: ١٣٣٨).

وهذا المؤلَّف في علم الحديث، وقد تناول المؤلِّف بعض مسائل علم الوقف والابتداء في الفائدة السادسة، وقد ربط بين علم الوقف والابتداء، وعلامات الترقيم [٤].

٣- هذا وقد استفاد العلامة الأديب أحمد زكي باشا في كتابه (الترقيم وعلاماته في اللغة العربية) من كتب الوقف والابتداء، وقد نوَّه بذلك [٥].

وبهذا ينتهي بحث المؤلفات في علم الوقف والابتداء، والله الموفِّقُ.

---

(١) طبع الكتاب في جزئين، تحقيق: محمد بدوي المختون.

(٢) المستوفى (٢: ٢٨٠ - ٢٩٠).

(٣) البرهان (١: ٣٥٩ - ٣٦٨).

(٤) ينظر: توجيه النظر (ص: ٣٩٢).

(٥) ينظر: الترقيم وعلاماته في اللغة العربية، لأحمد زكي باشا، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة (ص:٧ - ٨)، (ص: ١٧ - ٢٢).



الباب الثاني

مصطلحات العلماء في الوقف والابتداء

الفصل الأول: مصطلحات ابن الأنباري.

الفصل الثاني: مصطلحات الداني.

الفصل الثالث: مصطلحات السِّجاوندي.

الفصل الرابع: الموازنة بين هذه المصطلحات، وتطبيقها من خلال سورة التحريم.




Tafsir Center for Qur'anic Studies

الفصل الأول

مصطلحات ابن الأنباري في كتاب إيضاح الوقف والابتداء

المبحث الأول: كتاب ابن الأنباري ومنهجه فيه.

المبحث الثاني: مصطلحات الوقف عند ابن الأنباري.





المبحث الأول: كتاب ابن الأنباري ومنهجه فيه

يعتبر كتاب ابن الأنباري أقدم مؤلف في هذا العلم يطبع في هذا العصر[١]، وقد حظي هذا الكتاب بقبول العلماء واستفادوا منه؛ كالداني (ت: ٤٤٤)، وأبي العلاء الهمذاني (ت: ٥٦٩)، والقرطبي (ت: ٦٧١) في تفسيره، وغيرهم، ولما عُرِضَ هذا الكتاب على أبي بكر بن مجاهد (ت: ٣٢٤) قال: «ما ترك هذا الشاب لمصنف ما يصنف»[٢].

وابن الأنباري هو: محمد بن القاسم بن بشار بن الحسن بن سماعة، يُكنى بأبي بكر[٣].

وُلِد سنة إحدى وسبعين ومائتين (٢٧١) وتوفي سنة ثمان وعشرين وثلاثمائة (٣٢٨).

وقد حرص أبوه[٤] على تعليمه وإسماعه العلم في صباه، وقد أخذ عن أبيه العلم كما يظهر من مروياته[٥].

---

(١) ظهر حديثاً (١٤٢٣) كتاب الوقف والابتداء في كتاب الله عزَّ وجلَّ، لأبي جعفر محمد ابن سعدان الكوفي الضرير المتوفى سنة ٢٣١، وهو من شيوخ ابن الأنباري، وقد نقل من كتابه هذا.
وقد حقق كتاب ابن سعدان الأستاذ أبو بشر محمد خليل الزروق، وأخرجه مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث في دبي.

(٢) غاية النهاية (٢: ٢٣١).

(٣) إنباه الرواة (٣: ٢٠١).

(٤) القاسم بن محمد بن بشار الأنباري، أبو محمد، كان محدِّثاً إخبارياً، ثقة، صاحب عربية، له مؤلفات فيها، توفي سنة (٣٠٥). معجم الأدباء (١٦: ٢١٦).

(٥) سير أعلام النبلاء (١٥: ٢٧٤).



وكان يُعَدُّ من الحفاظ الأفذاذ حتى قيل: «إنه يحفظ ثلاثمائة ألف بيت شاهداً في القرآن، وكان يملي من حفظه»(١).

وكان- رحمه الله- من أعلم الناس بنحو الكوفيين وأحفظهم للغة (٢). وله تصانيف جياد تدل على سعة علمه وإلمامه بجملة من العلوم الإسلامية خاصة: علوم القرآن، والنحو، واللغة، والأدب.

كتابه (إيضاح الوقف والابتداء)

جاء تأليف ابن الأنباري(٣) لهذا الكتاب على قسمين:

الأول: مقدمة قدَّم بها كتابه، وتشتمل على موضوعات عدة؛ كحفظ القرآن وفضله، وإعراب القرآن، والاستشهاد بالشعر في تفسير القرآن (٤).

ثم تحدث عن حاجة معرب القرآن ومفسره إلى معرفة الوقف والابتداء، وهو قسمان: ما يتعلق بالمعنى، من التمام والكفاية والقبح. وما يتعلق بالأداء؛ كالذي يُوقَفُ عليه بالياء والواو والألف، وما يحذف منه لعلة أوجبت ذلك فلا يجوز إثباتهن من أجلها... إلخ (٥).

---

(١) سير أعلام النبلاء (١٥: ٢٧٥)، وغاية النهاية (٢: ٢٣١).

(٢) سير أعلام النبلاء (١٥: ٢٧٦).

(٣) حقق هذا الكتاب الأستاذ محيي الدين رمضان، وقد طُبع في مجمع اللغة العربية بدمشق، ولهذا الكتاب مخطوطات كثيرة تصل إلى خمس عشرة نسخة خطية كما ذكرها المحقق (١: ٣٧ - ٩٦).

(٤) إيضاح الوقف والابتداء (١: ٤ - ١٠٨).

(٥) إيضاح الوقف والابتداء (١: ١٠٨ - ١١٠).



وبعد ذلك ذكر أسانيد ما في الكتاب من القراءات، ثم ما لا يتم الوقف عليه، ثم (ألّا) المفصولة في القرآن ومواضعها [١].

وأعقب هذا بذكر فصلٍ طويل، أغلبه يتعلق بالأداء، منه ما يتعلق بالألف، ومنه ما يتعلق بالياء، ومنه ما يتعلق بالواو، إلى غير هذا من المباحث [٢].

الثاني: فرش الوقوف، حيث استعرض مواضع الوقف في الآيات سورة سورة، مبتدئاً بالفاتحة، وخاتماً بالناس.

هذا مجمل لأهم الموضوعات التي عرضها المؤلف في كتابه (إيضاح الوقف والابتداء).

والمتعلق منها بالنسبة لهذا البحث هو مصطلحات ابن الأنباري في الوقف، ثم تطبيقاته لها في الآيات.

المنهج العام لابن الأنباري في كتابه إيضاح الوقف والابتداء:

إن مما يحسن- قبل الدخول إلى مصطلحاته وتطبيقاته- أن أبين المنهج العام له، من خلال استعراض كتابه.

أولاً: قَسَّمَ ابن الأنباري الوقف إلى ثلاثة أقسام: تامٌّ، وحسنٌ، وقبيحٌ. وسيأتي مزيد بيان لذلك، إن شاء الله.

---

(١) إيضاح الوقف والابتداء (١: ١١١ - ١٥٠).

(٢) إيضاح الوقف والابتداء (ص: ١٥١ - ٤٧٣).



ثانياً: يظهر عنده جلياً أثر الصنعة النحوية في تحديد الوقف، ولذا فهو يحكم بالوقف على بعض المواضع بناءً على ما اعتمده من التطبيق النحوي.

ومن أمثله ذلك:

قوله تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ * ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ * مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٢- ٤].

قال ابن الأنباري: «الوقف على ﴿ٱلْحَمْدُ﴾ قبيح؛ لأنه مرفوع باللاَّم، والمرفوع متعلق بالرافع، ولا يستغني عنه.

والوقف على ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ أحسن، وليس بتامٍ؛ لأن ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ نعتان لـ «الله»، والنعت متعلق بالمنعوت.

والوقف على ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ حسن، وليس بتامٍ، لأن ﴿مَلِكِ(١) يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾ نعت لـ «الله».

والوقف على ﴿مَلِكِ﴾ قبيح؛ لأنه مضاف إلى اليوم.

والوقف على «اليوم»- أيضاً- قبيح؛ لأنه مضاف إلى الدين.

والوقف على «الدين» تام؛ لأن الكلام الذي بعده مستغنٍ عنه»(٢).

ففي هذا المثال ترى أن ابن الأنباري يعلِّل حكمه على الموضع بالوقف التام أو الحسن أو القبيح بناءً على قواعده النحوية، وقد سار المؤلف في كتابه على هذا المنهج.

---

(١) كذا في أصل الكتاب، وهو على قراءة من قرأ بدون ألف.

(٢) إيضاح الوقف والابتداء (١: ٤٧٤ - ٤٧٥).



وكان لأثر الصنعة النحوية عنده مجال في نقاشه للأقوال التي يرى خلافها، ومن ذلك ما أورده عند قوله تعالى: ﴿قَدْ أَنزَلَ ٱللَّهُ إِلَيْكُمْ ذِكْرًا﴾ [الطلاق: ١٠].

قال: «﴿قَدْ أَنزَلَ ٱللَّهُ إِلَيْكُمْ ذِكْرًا﴾ حسن غير تام.

وقال السجستاني [١]: هو تام.

وهذا خطأ؛ لأن الرسول[٢] منصوب على الإتباع لـ (الذكر) ولا يحسن الوقف على متبوع دون تابع»[٣].

وفي قوله تعالى: ﴿وَجِيهًا فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْآخِرَةِ وَمِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ﴾ [آل عمران: ٤٥].

قال: «والوقف على قوله: ﴿وَجِيهًا فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْآخِرَةِ﴾ حسن.

وقال السجستاني: هو وقف تام، وهذا خطأ منه؛ لأن قوله: ﴿وَمِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ﴾ نسق على (وجيه)، كأنه قال: وجيهاً ومقرباً، فلا يتم الوقف على النسق قبل ما نُسِقَ عليه.

والدليل على ما ذكرت قوله في الآية الثانية: ﴿وَيُكَلِّمُ ٱلنَّاسَ فِى ٱلْمَهْدِ وَكَهْلًا﴾ [آل عمران: ٤٦]، فنسق (الكهل) على قوله: ﴿فِى ٱلْمَهْدِ﴾؛ كأنه قال: (ويكلم الناس صغيراً وكهلاً)»[٤].

---

(١) السجستاني هو أبو حاتم السجستاني اللغوي البصري المشهور من تلاميذ الأصمعي، ويلاحظ أنَّ ابن الأنباري يتقصَّد الردَّ عليه، وذلك مبحث يحتاج إلى تأمُّلٍ، والله أعلم.

(٢) يعني قوله تعالى: ﴿ رَّسُولًا يَتْلُوا۟ عَلَيْكُمْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ ﴾ [الطلاق: ١١].

(٣) إيضاح الوقف والابتداء (٢: ٩٣٩).

(٤) إيضاح الوقف والابتداء (٢: ٥٧٧).



ولاشك أن ابن الأنباري قد استفاد من علم النحو في أحكامه على المواضع بالتمام والحسن والقبيح، ويظهر هذا جلياً باستقراء كتابه، فضلاً عن كونه إماماً في النحو.

ثالثاً: ومما اعتنى به ابن الأنباري في كتابه، القراءات وما يترتب عليها من أحكام الوقف، وقد كان ابن الأنباري ممن أخذ القراءة بالسنَدِ عن أبيه، وأخذها عن القاضي إسماعيل بن إسحاق[١]، وقد ذكر ابن الأنباري أسانيده إلى القراء في مقدمة كتابه[٢]، وقد عَدَّهُ الذهبي (ت: ٧٤٨) في الطبقة الثامنة من طبقات القراء[٣].

وكان كغيره- ممن سبقه أو عاصره من العلماء- ينسب القراءة إلى من قرأ بها دون نظرٍ إلى كونها مما عُدَّ من السبعة أو غيرها؛ لأنَّ السبعة لم تُسبَّع بعدُ، كما لم يظهر بعد مصطلح التواتر، أما مصطلح الشذوذ فكان موجوداً في كتب المتقدمين وعباراتهم، وكان يوجد مقابل مصطلح المتواتر = القراءة المستفيضة، والقراءة المشهورة، وقراءة العامة، وعامة القراء، وقراءة العوام التي ستأتي في كلامه لاحقاً.

وبما أنَّ القراءات بعده بمدَّة صار يصطلح عليها بالمتواتر والشاذ فإني سأقسم المبحث على هذين القسمين بهذا الاعتبار، والله الموفق.

---

(١) إسماعيل القاضي بن إسحاق بن إسماعيل، المالكي، الإمام العلامة، قال عنه الذهبي: «صنَّف المسند، وصنَّف علوم القرآن». توفي سنة (٢٨٢). الديباج (١: ٢٨٢)، سير أعلام النبلاء (١٣: ٣٣٩).

(٢) إيضاح الوقف والابتداء (١: ١١١ - ١١٥).

(٣) معرفة القراء الكبار (١: ٢٨٠).



القراءات المتواترة:

١- في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَا تَأۡتِينَا ٱلسَّاعَةُۖ قُلۡ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتَأۡتِيَنَّكُمۡ عَٰلِمِ ٱلۡغَيۡبِۖ لَا يَعۡزُبُ عَنۡهُ مِثۡقَالُ ذَرَّةٖ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَآ أَصۡغَرُ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكۡبَرُ إِلَّا فِي كِتَٰبٖ مُّبِينٖ﴾ [سبأ:٣].

قال: «﴿وَرَبِّي لَتَأۡتِيَنَّكُمۡ﴾ حسن على قراءة الذين قرؤوا: ﴿عَالِمُ الْغَيْبِ﴾ بالرفع، وهم أبو جعفر، وشيبة، ونافع.

وقرأ عاصم وأبو عمرو: ﴿عَٰلِمِ ٱلۡغَيۡبِ﴾، فعلى هذه القراءة لا يحسن الوقف على قوله: ﴿لَتَأۡتِيَنَّكُمۡ﴾ »[1].

٢- في قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُنَّا مِن قَبۡلُ نَدۡعُوهُۖ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلۡبَرُّ ٱلرَّحِيمُ﴾ [الطور:٢٨].

قال: «كان أبو جعفر، ونافع، والكسائي يقرؤون: ﴿أَنَّهُۥ هُوَ الْبَرُّ الرَّحِيمُ﴾ بفتح الألف.

وكان عاصم، والأعمش، وأبو عمرو، وحمزة يقرؤون: (إنه) بكسر الألف.

فمن قرأ بالكسر وقف على ﴿نَدۡعُوهُ﴾، وابتدأ: (إنه). ومن قرأ (أنه) بالفتح لم يقف على (ندعوه) لأن (أن) متعلقة بما قبلها، والمعنى: (ندعوه لأنه، وبأنه) »[2].

---

(١) إيضاح الوقف والابتداء (٢: ٨٤٥)، وتنظر القراءات في التذكرة في القراءات لابن غلبون (٢: ٦٢١)..

(٢)إيضاح الوقف والابتداء (ص: ٩٠٩)، وتنظر القراءات في التذكرة لابن غلبون (٢: ٦٩٦).



القراءات الشاذة:

١ – في قوله تعالى: ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّن قَرْنٍ هُمْ أَشَدُّ مِنْهُم بَطْشًا فَنَقَّبُوا فِي الْبِلَادِ هَلْ مِن مَّحِيصٍ﴾ [ق: ٣٦].

قال: «وقرأت العوامُّ: ﴿فَنَقَّبُوا فِي الْبِلَادِ﴾ بفتح القاف.

وقرأ يحيى بن يعمر[١]: (فنقِّبوا) بكسر القاف[٢].

فمن فتحها لم يقف على ﴿بَطْشًا﴾.

ومن كسرها وقف عليه، وابتدأ (فنقِّبوا) »[٣].

٢ – في قوله تعالى: ﴿يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ الْمَلِكِ الْقُدُّوسِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ﴾ [الجمعة: ١].

قال: قرأ نافع، وغيره من أهل المدينة، وعاصم، وأبو عمرو، والكسائي: ﴿الْمَلِكِ الْقُدُّوسِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ﴾ بالخفض.

---

(١) يحيى بن يعمر، أبو سليمان العدواني، الفقيه العلامة المقرئ، قاضي مرو، حدَّث عن بعض الصحابة، وقرأ القرآن على أبي الأسود الدؤلي، قيل: كان أول من نقط المصاحف، وكان فصيح اللسان، مات قبل التسعين، وقيل غير ذلك. طبقات النحويين واللغويين (ص: ٢٧)، وسير أعلام النبلاء (٤: ٤٤١).

(٢) ذكر هذه القراءة الطبري في تفسيره، تفسير الطبري، ط: مكتبة الحلبي (٢٦: ١٧٦)، وابن جني في المحتسب (٢: ٢٨٥).

(٣) إيضاح الوقف والابتداء (٢: ٩٠٤).



وقرأ شقيق أبو وائل[١]: ﴿ الملكُ القدوسُ العزيزُ الحكيمُ﴾ بالرفع[٢].

فمن خفض، وقف على ﴿ٱلْحَكِيمِ﴾، ولم يحسن له أن يقف على ﴿وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾.

ومن رفع، حسن له أن يقف على ﴿وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾، ويبتدئ ﴿الْـمَلِكُ﴾، على معنى: هو الملك»[٣].

رابعاً: لما كان ابن الأنباري قد سُبِقَ بالتأليف في هذا العلم، فإنه قد استفاد من الذين ألفوا قبله، سواء كان هذا فيما يتعلق بعلم الوقف والابتداء أم كان في غيره.

ويظهر نقل ابن الأنباري عمَّن سبقه في الوقف بوضوح، فقد نقل عن الحسن البصري[٤]، والفراء[٥]، والأخفش[٦]، وأبي حاتم السجستاني[٧]، وبعض المفسرين[٨]، دون أن يصرح بهم.

---

(١) شقيق بن سلمة، أبو وائل الأسَدي، شيخ الكوفة، كان مخضرماً، أدرك النبي ﷺ ولم يره، حدَّث عن الصحابة وعن أقرانه، تعلم القرآن في شهرين، مات بعد وقعة الجماجم سنة ٨٢. طبقات ابن سعد (٦:٩٦)، سير أعلام النبلاء (٤: ١٦١).

(٢) ذُكرت هذه القراءة في مختصر في شواذ القراءات (ص: ١٥٦).

(٣) إيضاح الوقف والابتداء (٢: ٩٣٥).

(٤) ينظر: (٢: ٨٠٤).

(٥) ينظر: (٢: ٨٠٥، ٨١٣، ٩٠١).

(٦) ينظر: (٢: ٨١٣، ٨٢٧).

(٧) ينظر: (٢: ٨٨١).

(٨) ينظر: (٢: ٧٧٣، ٨١٤).



وهـو - مـع هـذا - مُقِـلٌّ في النقـل. ونقلـه لآرائهـم للـرد علـيهم [١] - في الغالب- وخاصة السجستاني، فقد تصدى له كثيراً في كتابه هذا، حيث نـاقش أقواله، وخطَّأه في كثير منها [٢].

ويعتمد ابن الأنباري في مناقشاته ورده على أمرين:

الأول: القواعد النحوية:

كان ابن الأنباري كوفي المذهب في النحو، وكان يردُّ من الأقـوال مـا خـالف القواعد النحوية عنده، ومن أمثلة ذلك:

قال: «والوقف على قوله: ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ﴾ [النجم: ٣] حسن غير تام.

وقال السجـستاني: إن شـئت أبـدلت، ﴿ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ﴾ [الـنجم: ٤] مـن ﴿ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ ﴾ [النجم: ٢].

وهذا غلط؛ لأن (إن) المخفَّفة لا تكون مبدلة من (ما). والدليل عـلى هـذا أنك لا تقول: والله ما قمت إن أنا قاعد» [٣].

الثاني: التفسير والمعنى

التفسير أو المعنى هو أصلٌ في صحة الوقف، وقد اعتمد ابـن الأنبـاري عـلى هذا، وقد استعمل ذلك في رد بعض الأقوال لمخالفتها للتفـسير والمعنـى، ومـن

(١) ينظر: (١: ٥٢١، ٥٢٧).

(٢) ينظر: (٢: ٥٩٠، ٨٤٦، ٨٥٥، ٨٨١).

(٣) إيضاح الوقف والابتداء (٢: ٩١٠).



ذلك: قوله تعالى: ﴿ كَانُوا۟ قَلِيلًا مِّنَ ٱلَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ ﴾ [الذاريات: ١٧].

قال: «رُوِيَ عن يعقوب الحضرمي أنه قال: اختلفوا في تفسير هذه الآية، فقال بعضهم: ﴿ كَانُوا۟ قَلِيلًا ﴾ معناه: (كان عددهم يسيراً). ثم ابتدأ فقال: ﴿مِّنَ ٱلَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ ﴾.

قال أبو بكر: وهذا فاسدٌ؛ لأن الآية إنما تدُلُّ على قِلةِ نومهم لا على قِلةِ عددهم. وبعدُ، فلو ابتدأنا ﴿مِّنَ ٱلَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ﴾ على معنى: من الليل يهجعون، لم يكن في هذا مدح لهم؛ لأن الناس كلهم يهجعون من الليل، إلا أن نجعل (ما) جحداً»[1].

(١) إيضاح الوقف والابتداء (٢:٩٠٦).



المبحث الثاني: مصطلحات الوقف عند ابن الأنباري

بعد هذا الاستعراض الموجز لمنهج ابن الأنباري في كتابه، سيكون الحديث هنا عن مصطلحات ابن الأنباري وتطبيقاته لها.

وسأذكر في هذا المبحث مصطلحات ابن الأنباري في الوقف، وبعض الملحوظات التي خرجتُ بها أثناء قراءة كتابه.

أقسام الوقف عند ابن الأنباري:

قسَّم ابن الأنباري الوقف إلى ثلاثة أقسام، وقد ذكر هذه الثلاثة في ثلاثة مواضع من كتابه، غير أنه خالف في الموضع الثالث ما اصطلح عليه في الموضعين السابقين.

قال في الموضع الأول: «فينبغي للقارئ أن يعرف الوقف التام، والوقف الكافي الذي ليس بتام، والوقف القبيح الذي ليس بتامٍ ولا كافٍ»[1].

وقال في الموضع الثاني: «وأنا مفسر ذلك كله باباً باباً، وأصلاً أصلاً، وذاكرٌ اختلاف القراء والنحويين فيه[2]، ومبينٌ - بعد استقصاء هذا - الوقف التام، والكافي في كل سورة، من أول القرآن إلى آخره، إن شاء الله»[3].

ويلاحظ هنا أنه لم يذكر الوقف القبيح.

---

(١) إيضاح الوقف والابتداء (١: ١٠٨).

(٢) يريد بذلك مباحث الأداء، مثل: ما يوقف عليه بالياء والواو والألف، وألف القطع والوصل، وغيرها.

(٣) إيضاح الوقف والابتداء (٢: ١: ١١٠).



وفي الموضع الثالث خالف ما اصطلح عليه في الموضعين الأولين من ذكر مصطلح الكافي، فبدلاً عن الوقف الكافي ذكر الوقف الحسن، وهو الذي اعتمده في تطبيقاته في السور(١).

وفي هذا الموضع عرَّف مصطلحاته التي اعتمدها، وهي: التام، والحسن، والقبيح. قال: «واعلم أن الوقف على ثلاثة أوجه: وقف تامٌّ، ووقف حسن ليس بتام، ووقف قبيح ليس بحسن ولا تام»(٢).

وقد ذكر في تطبيقاته الأتم والأحسن، وسيرد ذكر أمثلة لها وبيان مكانها من مصطلحاته وفي موضع واحد ذكر (الأجود)، حيث قال: «قال بعض المفسرين: ليس في الشعراء وقف تام، إلا قوله: ﴿لَهَا مُنذِرُونَ﴾ [الشعراء: ٢٠٨]، وهذا عندنا وقف حسن، ثم تبتدئ ﴿ذِكْرَىٰ﴾ [الشعراء: ٢٠٩] على معنى: هي ذكرى، أو يذكرهم ذكرى، والوقف على ﴿ذِكْرَىٰ﴾ [الشعراء: ٢٠٩] أجود، وعلى الـ ﴿ظَٰلِمِينَ﴾ [الشعراء: ٢٠٩] أَتَمُّ»(٣).

وذكره (الأجود) هنا يحتمل أن يكون بمعنى (أحسن)، والجودة المذكورة معنوية لا اصطلاحية؛ لأنه لم يذكر هذا المصطلح في غير هذا الموضع، ثم إن من عادته في بعض المواضع أن يتبع موضع الحسن بالأحسن، وقد ذكره هنا بعد الحسن، فلعله يريد (أحسن).

---

(١) ويظهر أن الحسن والكافي عنده مترادفان في بعض إطلاقاته؛ لتجويزه البدء بها بعد الحسن أحياناً.

(٢) إيضاح الوقف والابتداء (٢: ١٤٩).

(٣) إيضاح الوقف والابتداء (٢: ٨١٤).



تعريفُ المصطلحات وتطبيقاتُها:

أولاً: الوقف التام

قال ابن الأنباري: «فالوقف التام هو الذي يحسن الوقف عليه والابتداء بما بعده، ولا يكون بعده ما يتعلق به؛ كقول الله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدٗى مِّن رَّبِّهِمۡۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ﴾ [البقرة: ٥] فهذا وقفٌ تامٌ؛ لأنه يحسن أن تقف على (المفلحين)، ويحسن الابتداء بقوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [البقرة: ٦]. وكذلك ﴿أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ﴾ [البقرة: ٦] وقفٌ تامٌّ»[1].

ملحوظات حول التعريف:

١ - قوله: «يحسن» في تعريف التام بدلاً عن «يتم» التي هي ألصق بمعنى التمام، يراد به الحسن العام العرفي لا غير، وليس مراده مصطلح الحسن، وعلى هذا سار من عرَّف التام ممن جاء بعده.

٢ - قال في تعريف التامِّ: «يحسن الوقف عليه والابتداء بما بعده».

وقال في تمثيله للتامِّ: «لأنه يحسن أن تقف على (المفلحين)، ويحسن الابتداء بقوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [البقرة: ٦].

وقد جاء في التطبيق ما يخالف هذا، في أمثلة كثيرة تربو على الخمسين، وهذه

(١) إيضاح الوقف والابتداء (١: ١٤٩ - ١٥٠).



العبارة المخالفة لما قرره هنا هي: «حسن، ثم تبتدئ». ومثاله قوله تعالى: ﴿كٓهيعٓصٓ﴾ [مريم: ١] قال: «﴿كٓهيعٓصٓ﴾ [مريم: ١] وقف حسن، ثم تبتدئ: ﴿ذِكۡرُ رَحۡمَتِ رَبِّكَ﴾ [مريم: ٢] على معنى: هذا ذكر رحمة ربك»[١].

وهذا الحكم لا يدخل في الوقف الحسن، كما هو ظاهر عبارته هنا؛ لأنه قال في تعريف الوقف الحسن: «يحسن الوقف عليه ولا يحسن الابتداء بما بعده»[٢].

وفي هذه العبارة حكم بحسن الابتداء بما بعده.

كما أنك إذا عرضت هذه العبارة على الوقف التامِّ لا تجدها تنسجم معه؛ لأنه إذا حكم بالتمام على موضع ذكر مصطلح التامِّ، ولا يذكر عبارة (حسن)، مما يشير إلى أنَّ هذه المواضع لا تدخل في الوقف التامِّ.

وسيأتي مزيد بسطٍ لهذه العبارة عند الكلام على الوقف الحسن عنده، وإنما المراد هنا التنبيه على أنَّ هذه العبارة لا تتناسب مع الوقف التام، ولو حكم بحسن البدءِ بالجملة التالية.

٣- قال في التعريف: «ولا يكون بعده ما يتعلق به».

ويلاحظ هنا أنه لم يُبَيِّن نوع التعلق الذي يكون بين الجملتين.

والتعلق في كتب الوقف نوعان: تعلق لفظي، وتعلق معنوي[٣].

---

(١) إيضاح الوقف والابتداء (٢:٧٦١).

(٢) إيضاح الوقف والابتداء (١: ١٥٠).

(٣) سيأتي كلام مفصل عن نوعي التعلق في كتب الوقف.



والتعلق اللفظي هو التعلق الإعرابي بين الجملتين، بحيث تكون الجملة الثانية مرتبطة بما قبلها من جهة الإعراب؛ كالعطف والصفة والحال والبدل وغيرها من التعلقات الإعرابية.

والتعلق المعنوي هو الذي يتم فيه الإعراب لكن الجملة تكون مرتبطة بما بعدها من جهة المعنى كجملة التتميم، وجملة الردِّ، وغيرها. فهي من حيث الإعراب غير مرتبطة، ولكنها من حيث المعنى مرتبطة؛ لأن الحديث لم يتمَّ.

وقد أشار ابن الأنباري في تطبيقاته إلى هذين النوعين من التعلُّق، وإليك الأمثلة في ذلك:

(أ) في قوله تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ﴾ [البقرة:٦].

قال: «والوقف على ﴿يُؤۡمِنُونَ﴾ حسن وليس بتامٍ؛ لأن قوله: ﴿خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمۡ﴾ متعلق بالأول من حيث المعنى.

قال أبو بكر: هذا إذا أضمرت مع ﴿خَتَمَ﴾ [البقرة: ٧] (قد)، وجعلته (حالاً) للضمير الذي في ﴿يُؤۡمِنُونَ﴾ [البقرة: ٦]، وتقديره: خاتماً على قلوبهم»[1].

(ب) في قوله تعالى: ﴿فَإِن لَّمۡ تَفۡعَلُواْ وَلَن تَفۡعَلُواْ فَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ ٱلَّتِي وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلۡحِجَارَةُۖ أُعِدَّتۡ لِلۡكَٰفِرِينَ﴾ [البقرة: ٢٤].

قال: «والوقف على ﴿وَٱلۡحِجَارَةُ﴾ على ضَرْبين: إن جعلت ﴿أُعِدَّتۡ﴾ حالاً

(١) إيضاح الوقف والابتداء (١: ٤٩٤).



لـ ﴿ٱلنَّارَ﴾ على معنى: مُعدة للكافرين، وأضمرت معه (قد)... فعلى هذا المذهب لا يتم الوقف على ﴿وَٱلْحِجَارَةُ﴾.

والوجه الآخر أن تكون ﴿أُعِدَّتْ لِلْكَٰفِرِينَ﴾ كلاماً منقطعاً مما قبله، كما قال: ﴿وَذَٰلِكُمْ ظَنُّكُمُ ٱلَّذِى ظَنَنتُم بِرَبِّكُمْ أَرْدَىٰكُمْ﴾ [فصلت: ٢٣]، فإذا بُنِي الوقف على هذا، كان الوقف على ﴿ٱلنَّارَ﴾ أحسن منه في المذهب الأول. وإنما لم أحكم عليه بالتمام؛ لأنه متعلق به من جهة المعنى»[١].

(ج) وفي قوله تعالى: ﴿وَتَرَكَهُمْ فِى ظُلُمَٰتٍ لَّا يُبْصِرُونَ﴾ [البقرة: ١٧].

قال: «الوقف على ﴿ظُلُمَٰتٍ﴾ غير تام؛ لأن ﴿لَّا يُبْصِرُونَ﴾ في موضع نصب على الحال، كأنه قال: غير مبصرين»[٢].

(د) وفي قوله تعالى: ﴿وَلَيْسَتِ ٱلتَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ حَتَّىٰٓ إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ ٱلْمَوْتُ قَالَ إِنِّى تُبْتُ ٱلْـَٰٔنَ وَلَا ٱلَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارٌ﴾ [النساء: ١٨].

قال: «﴿إِنِّى تُبْتُ ٱلْـَٰٔنَ﴾ وقف غير تامٍ؛ لأن قوله: ﴿وَلَا ٱلَّذِينَ يَمُوتُونَ﴾ نسق على ﴿ٱلَّذِينَ﴾ كأنه قال: وليست التوبة للذين يعملون السيئات ولا الذين يموتون»[٣].

---

(١) إيضاح الوقف والابتداء (١: ٥٠٤ – ٥٠٥)، بشيء من التصرف.

(٢) إيضاح الوقف والابتداء (١: ٥٠٠).

(٣) إيضاح الوقف والابتداء (٢: ٥٩٥)، وينظر: (١: ٥٠١)، (٢: ٦٨٩، ٦٩٩).



(هـ) وفي قوله تعالى: ﴿يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ ٱلسِّحْرَ وَمَآ أُنزِلَ عَلَى ٱلْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَٰرُوتَ وَمَٰرُوتَ﴾ [البقرة: ١٠٢].

قال: «وفي قوله ﴿وَمَآ أُنزِلَ عَلَى ٱلْمَلَكَيْنِ﴾ وجهان:

يجوز أن تكون (ما) منصوبة على النسق على ﴿ٱلسِّحْرَ﴾، أي: ويعلمونهم ما أنزل على الملكين.

ويجوز أن تكون جحداً، فإذا كانت جحداً كان الوقف على ﴿ٱلسِّحْرَ﴾ أحسن منه إذا كانت منسوقة على (السحر)؛ لأنها إذا نسقت على (السحر) كانت متعلقة به من جهة اللفظ والمعنى، وإذا كانت جحداً كانت متعلقة به من جهة المعنى لا من جهة اللفظ»[1].

تحليل التعلُّقين من خلال هذه الأمثلة

يتضح من هذه الأمثلة أن التعلق عنده نوعان: تعلق من جهة المعنى؛ كما في المثال (أ، ب)، وتعلق من جهة اللفظ؛ كما في المثال (ج، د)، وفي المثال (هـ) نَصَّ على التعلُّقين.

وبناءً عليه، فالتام عنده: ما يحسن الوقف عليه والابتداء بما بعده، إذا لم يكن بعده ما يتعلق به من جهة اللفظ أو المعنى.

---

(١) إيضاح الوقف والابتداء (١: ٥٢٦).



ملحوظات حول تطبيقات الوقف التام عند ابن الأنباري

١ - مصطلح الأتمّ

مما جاء في التطبيق، ولم ترد له إشارة، في التعريف، مصطلح (أتم)، حيث أورده في تطبيقاته بعد حكمه على موضعٍ بأنه تام.

قال: «﴿فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقْتَدِهْ﴾ [الأنعام: ٩٠] وقف تام.

﴿إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرَىٰ لِلْعَٰلَمِينَ﴾ [الأنعام: ٩٠] أتم من الذي قبله»[١].

وقال: «﴿وَلَا تَتَّبِعُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ﴾ [الأعراف: ٣] تام.

﴿قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾ أتم منه»[٢].

وقد ذكر مثل هذا المصطلح في مواطن كثيرة من كتابه. وهذا يدل على أن التمام يتفاوت عند ابن الأنباري، وأن الأتم أدخل في معنى التمام من التام. وانظر قوله في قوله تعالى: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا﴾ [يوسف: ٢٩]، قال: «تام. ﴿إِنَّكِ كُنتِ مِنَ ٱلْخَاطِـِٔينَ﴾ أتم منه»، فكأنه لما انتهى كلام العزيز الموجه إلى يوسف حكم عليه بالتمام لهذا الغرض، ولكن لأن كلام العزيز مازال متصلاً بالموقف نفسه، جعل الأتم على نهاية كلامه. والله أعلم.

٢ - ترك بعض مواطن التام

من خلال تتبعي لتطبيق التام عنده ظهر لي أنه يترك بعض المواطن التي يمكن

---

(١) إيضاح الوقف والابتداء (٢: ٦٣٩).

(٢) إيضاح الوقف والابتداء (٢: ٥٩١).



الحكم عليها بالتمام، ومن أوضح الأمثلة سورة الشعراء، حيث تجدها مليئة بقصص الأنبياء؛ كقصة موسى، وقصة إبراهيم، وقصة صالح، وقصة هود، وقصة لوط، وقصة شعيب.

ونهاية هذه القصص التي خُتمت بقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَهُوَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [الشعراء: ٦٨، ١٠٤، ١٢٢، ١٤٠، ١٥٩، ١٧٥، ١٩١] صالحة لأن تكون وقوفاً تامة، ومع ذلك لم يحكم على هذه المواطن بشيء من أحكام الوقف (١).

وكذلك سورة لقمان (٢)، حيث ترك مواطن صالحة لأن تكون من الوقف التام؛ كقوله تعالى: ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ﴾ [لقمان: ٥]. وقوله تعالى: ﴿فَبَشِّرۡهُ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [لقمان:٧]، وقوله تعالى: ﴿بَلِ ٱلظَّٰلِمُونَ فِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٖ﴾ [لقمان:١١]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ أَنكَرَ ٱلۡأَصۡوَٰتِ لَصَوۡتُ ٱلۡحَمِيرِ﴾ [لقمان: ١٩].

٣- ترك الأولَى بحكم التامِّ إلى غيره

قد يحكم على موضع بأنه تام، وما بعده أولى منه بهذا الحكم، ومن ذلك- على سبيل المثال- حكمه على قوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمۡ عَذَابٞ مُّهِينٞ﴾ [لقمان:٦] بأنه تام. مع أن قوله تعالى: ﴿وَإِذَا تُتۡلَىٰ عَلَيۡهِ ءَايَٰتُنَا﴾ [لقمان: ٧] معطوف على قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَشۡتَرِي لَهۡوَ ٱلۡحَدِيثِ﴾ [لقمان: ٦].

والأولى أن يكون التمام على قوله تعالى: ﴿فَبَشِّرۡهُ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾؛ لأنه بهذه

(١) ينظر: إيضاح الوقف والابتداء (٢: ٨١٢ - ٨١٤).

(٢) ينظر: إيضاح الوقف والابتداء (٢: ٨٣٦ - ٨٣٨).



الجملة يتم الحديث عن الصنف الكافر الذي بُدِئ الحديث عنه بقوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ﴾ [لقمان: ٦].

كذلك حكمه على قوله تعالى: ﴿وَٱغْضُضْ مِن صَوْتِكَ﴾ [لقمان: ١٩] بأنه تام، مع أن الجملة التي بعدها متعلقة بها من جهة المعنى، وهي قوله تعالى: ﴿إِنَّ أَنكَرَ ٱلْأَصْوَٰتِ لَصَوْتُ ٱلْحَمِيرِ﴾ [لقمان: ١٩]؛ إذ هي كالتتميم للجملة السابقة[١]، والأولى أن يكون التمام عليها؛ لأن خبر لقمان ينتهي بها.

وقد سبق إلى التنبيه على مثل هذا الإمام الداني (ت: ٤٤٤)، حيث ردَّ في مواطنَ على ابن الأنباري في بعض أحكامه، ومن ذلك قوله: «وقال ابن الأنباري ﴿غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ [النساء: ٢٣]: تام. وليس كذلك؛ لأن قوله: ﴿وَٱلْمُحْصَنَٰتُ﴾ [النساء: ٢٤][٢] نسق على أول الآية، والمعنى: والمحصنات ذوات الأزواج إلا أن يُسبين»[٣].

وقال الداني: «﴿أَجْرُ ٱلْعَٰمِلِينَ﴾ [العنكبوت: ٥٨] تام عند ابن الأنباري، وليس

(١) ينظر: إيضاح الوقف والابتداء (٢: ٨٣٨).

(٢) تمام الآيتين: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَٰتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَٰتُكُمْ وَعَمَّٰتُكُمْ وَخَٰلَٰتُكُمْ وَبَنَاتُ ٱلْأَخِ وَبَنَاتُ ٱلْأُخْتِ وَأُمَّهَٰتُكُمُ ٱلَّٰتِيٓ أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَٰتُكُم مِّنَ ٱلرَّضَٰعَةِ وَأُمَّهَٰتُ نِسَآئِكُمْ وَرَبَٰٓئِبُكُمُ ٱلَّٰتِي فِي حُجُورِكُم مِّن نِّسَآئِكُمُ ٱلَّٰتِي دَخَلْتُم بِهِنَّ فَإِن لَّمْ تَكُونُواْ دَخَلْتُم بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ وَحَلَٰٓئِلُ أَبْنَآئِكُمُ ٱلَّذِينَ مِنْ أَصْلَٰبِكُمْ وَأَن تَجْمَعُواْ بَيْنَ ٱلْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا ۝ وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ...﴾ [النساء: ٢٣ – ٢٤].

(٣) المكتفى، للداني (ص: ٢١٩).



كذلك من حيث لم يأت لـ ﴿ٱلَّذِينَ صَبَرُواْ﴾ [العنكبوت: ٥٩] [١] خبر بعد»[٢].

ثانياً: الوقف الحسن

قال ابن الأنباري: «الوقف الحسن هو الذي يحسن الوقف عليه ولا يحسن الابتداء بما بعده؛ كقوله: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [الفاتحة: ٢] الوقف على هذا حسن؛ لأنك إذا قلت: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ عُقِلَ عنك ما أردتَ، وليس بتمام لأنك إذا ابتدأت: ﴿رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢] قَبُحَ الابتداء بالمخفوض.

وكذلك الوقف على ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ﴾ [الفاتحة: ١] حسن وليس بتام؛ لأنك تبتدئ: ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة: ١] بالخفض»[٣].

ومن هذا التعريف يُستنتج ما يلي:

١ - أن قوله: «عُقِلَ عنك ما أردت» يعني: فُهِمَ من الكلام معنى واضح بهذا الوقف. فيكون حُسْنُ الوقف هنا مبنياً على تمام الإعراب الذي في هذه الجملة، فقوله: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [الفاتحة: ٢] جملة تامة مكونة من مبتدأ وخبر، وقد تمَّ معناها.

٢- وقوله: «وليس بتام؛ لأنك إذا ابتدأت: ﴿رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الفاتحة:٢] قَبُحَ الابتداء بالمخفوض». فيه إشارة إلى التعلق اللفظي الإعرابي بين الجملتين،

---

(١) تمام الآيتين: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَنُبَوِّئَنَّهُم مِّنَ ٱلْجَنَّةِ غُرَفًا تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا نِعْمَ أَجْرُ ٱلْعَٰمِلِينَ ۞ ٱلَّذِينَ صَبَرُواْ وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾ [العنكبوت: ٥٨ - ٥٩].

(٢) المكتفى، للداني (ص: ٤٤٥)، وينظر: (ص: ٤٨٢، ٤٨٣، ٥٤٥، ٥٤٩).

(٣) إيضاح الوقف والابتداء (١: ١٥٠).



فالجملة الأولى يمكن أن تستقل بنفسها عما بعدها، ولذا حكم على الوقف عليها بالحسن. والجملة الثانية لا يمكن الابتداء بها؛ لأنها متعلقة بالأولى من حيث اللفظ (أي: الإعراب)، وبناءً عليه فلا يُفْهَمُ منها معنى، بل هو ناقص لتعلقه بما قبله من جهة الإعراب.

ومن الأمثلة التطبيقية التي ذكرها ابن الأنباري:

(أ) قال: «والوقف على ﴿يَرْجِعُونَ﴾ [البقرة: ١٨] حسن وليس بتام؛ لأن قوله: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ [البقرة: ١٩] نسق على قوله: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا﴾ [البقرة: ١٧] أو (كمثل صيب) »[1].

(ب) قال: «والوقف على ﴿تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٨] غير تام، وهو حسن، وإنما لم نحكم عليه بالتمام؛ لأن قوله: ﴿وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا﴾ [البقرة: ٢٨] حال؛ كأنه قال: كيف تكفرون بالله وهذه حالكم»[2].

(ج) قال: «والوقف على ﴿ٱلْخَٰشِعِينَ﴾ [البقرة: ٤٥] حسن غير تام؛ لأن قوله: ﴿ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ﴾ [البقرة: ٤٦] نعت للخاشعين»[3].

فهذه أمثلة توضح مراد ابن الأنباري في الحسن، وأنه يعتمد على التعلق اللفظي (الإعرابي) في الجملة التي تلي الموضع الذي حُكِمَ عليه بالوقف الحسن.

---

(١) إيضاح الوقف والابتداء (١: ٥٠١).

(٢) إيضاح الوقف والابتداء (١: ٥١٠).

(٣) إيضاح الوقف والابتداء (١: ٥١٦).



ملحوظات حول مصطلح الحسن:

أولاً: مصطلحُ الأحسن:

كما جاء في تطبيقاته (الأتم) فقد جاء كذلك (الأحسن) وقد أورد هذا الحكم بعد حكمه على ما قبله بأنه (حسن)، وما سبق أن ذُكِرَ من التعليل في مصطلح (الأتم) صالح هنا كذلك.

قال في قوله تعالى: «﴿فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [الأنفال: ١٩] حسن. وأحسن منه: ﴿فِئَتُكُمْ شَيْـًٔا وَلَوْ كَثُرَتْ﴾ [الأنفال: ١٩]»[(١)].

وفي قوله تعالى: ﴿أَتَعْجَبِينَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾ [هود: ٧٣] قال: «وقف حسن. ومثله ﴿أَهْلَ ٱلْبَيْتِ﴾ [هود: ٧٣]، ﴿حَمِيدٌ مَّجِيدٌ﴾ [هود: ٧٣] أحسن منه»[(٢)].

وهذا الترتيب ترتيب منطقي، إلا أن ابن الأنباري قد خالف هذا الترتيب في بعض الأمثلة التطبيقية، حيث قدم الأحسن على الحسن، وجعل الحسن مترتباً على الأحسن.

ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱسْتَجِيبُواْ لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ ...﴾ إلى قوله تعالى: ﴿لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمْ خَآصَّةً ﴾ [الأنفال: ٢٤ - ٢٥].

---

(١) إيضاح الوقف والابتداء (٢: ٦٨٢). وتمام الآية: ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾. وما ذكره ابن الأنباري لا يتأتى إلا على قراءة كسر همزة: «وإن» على الاستئناف، وهي قراءة الجمهور. وقرأ نافع وأبو جعفر وابن عامر وحفص بفتح الهمزة. انظر النشر (٢/ ٢٧٦).

(٢) إيضاح الوقف والابتداء (٢: ٧١٦).



قال: «﴿إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ﴾ حسن. ﴿لَّا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنكُمْ خَاصَّةً﴾ حسن، والأول أحسن منه»[(١)].

فترتيبه الأحسن على الحسن خلاف للترتيب المنطقي، وذلك لأن الحكم بالأحسن مبنيٌ على حكم سابقٍ لا لاحقٍ، والله أعلم.

ثانياً: للوقف الحسن مرتبتان عند ابن الأنباري:

وقع في تطبيقات الوقف الحسن عند ابن الأنباري ما يدلُّ على أنَّ الحسن على مرتبتين عنده، لأنه يظهر على هذه التطبيقات التي جاوزت الخمسين مثالاً مخالفتها لما نص عليه في تعريف الوقف الحسن، فقد قال في تعريفه: «هو الذي يحسن الوقف عليه ولا يحسن الابتداء بما بعده»[(٢)]، وقد جرى في تطبيقاته على هذا المصطلح، إلا أنه تجيء عنده هذه العبارة: «حسن ثم تبتدئ»[(٣)]، مع أنه قال في تعريف الحسن: «ولا يحسن الابتداء بما بعده».

ومن الأمثلة- عنده- على ذلك:

(أ) قال: «والوقف على ﴿فَهُوَ خَيْرٌ لَّهُ﴾ [البقرة: ١٨٤] حسن، ثم تبتدئ: ﴿وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤] على معنى: صيامكم خير لكم»[(٤)].

---

(١) إيضاح الوقف والابتداء (٢: ٦٨٤)، وينظر: (٢: ٦٨٦، ٦٩٤).

(٢) إيضاح الوقف والابتداء (١: ١٥٠).

(٣) ينظر على سبيل المثال (١: ٥٣٢، ٥٤٣، ٥٤٩)، (٢: ٦٨٠، ٧٠٦، ٧١٥، ٧٤٦، ٧٥٢).

(٤) إيضاح الوقف والابتداء (١: ٥٤٣).



(ب) قال: والوقف على قوله: ﴿مِّنْ ءَايَةٍۭ بَيِّنَةٍ﴾ [البقرة: ٢١١] حسن. وكذلك: ﴿وَيَسْخَرُونَ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ [البقرة: ٢١٢]، وتبتدئ: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ فَوْقَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾ [البقرة: ٢١٢]، ثم تقف على ﴿ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾»[1].

فهذه الأمثلة وغيرها مما جاء على نسقها تدل على أنَّ ابن الأنباري قد استخدم مصطلح الوقف الحسن في تطبيقاته بما هو أوسع من تعريفه له، ومما يدلُّ على ذلك كذلك ما جاء في الأمثلة الآتية:

(أ) قال: «والوقف على ﴿بِنَآءً﴾ [البقرة: ٢٢] حسن.

والوقف على قوله: ﴿رِزْقًا لَّكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢] حسن، وهو أحسن من الأول؛ لأنه لم يأت بعده ما يتعلق به في اللفظ»[2].

وإذا شرحت هذا الوقف بناءً على مصطلحه في الوقف الحسن، فإن الأمر سيكون كالآتي:

الوقف على ﴿بِنَآءً﴾ وقف حسنٌ لتعلق الجملة بما بعدها من جهة اللفظ، والوقف على ﴿رِزْقًا لَّكُمْ﴾ أحسن منه لأنه أقل تعلقاً لفظياً بما بعدها من جملة ﴿بِنَآءً﴾.

لكنه علل الجملة الثانية بما لا يتوافق مع الوقف الحسن حيث قال: «لأنه لم يأت بعده ما يتعلق به في اللفظ»[3].

---

(١) إيضاح الوقف والابتداء (١: ٥٤٩).

(٢) إيضاح الوقف والابتداء (١: ٥٠٢).

(٣) إيضاح الوقف والابتداء (١: ٥٠٢).



(ب) قال: «والوقف على ﴿يُؤۡمِنُونَ﴾ [البقرة: ٦] حسن وليس بتامٍّ؛ لأن قوله: ﴿خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمۡ﴾ [البقرة: ٧] متعلق بالأول من جهة المعنى»[1].

(ج) وقال: «والوقف على قوله: ﴿فِي ٱلۡبِلَٰدِ﴾ [آل عمران: ١٩٦] حسن غير تام.

وقال السجستاني: هو تام.

وهذا غلط؛ لأن قوله: ﴿مَتَٰعٞ قَلِيلٞ﴾ [آل عمران: ١٩٧] مرفوع بإضمار (ذلك متاع قليل)؛ أي: تقلُّبهم متاع قليل. فهو متعلق بالأول من جهة المعنى»[2].

ففي هذين المثالين تراه قد حكم عليهما بالحسن، وجعل علة ذلك التعلق بالمعنى.

ومعنى ذلك أن الجملة الموقوف عليها صالحة للوقف والابتداء بما بعدها؛ لأن ما بعدها منقطع من حيث اللفظ، فلا رابط بينهما من جهة الإعراب.

وقد سبقت الإشارة إلى التعلق اللفظي الإعرابي والتعلق المعنوي في الحديث عن الوقف التام عنده، وأنه بنى الوقف التام على عدم وجود التعلق اللفظي والمعنوي، وبنى الوقف الحسن على وجود التعلق اللفظي الإعرابي.

والذي يتلخَّص من هذه الأمثلة السابقة في هذه الفقرة أن الوقف الحسن عند ابن الأنباري على نوعين:

---

(١) إيضاح الوقف والابتداء (١: ٤٩٤).

(٢) إيضاح الوقف والابتداء (٢: ٩٥٠ - ٩٥١).



النوع الأول: ما يكون التعلق فيه من جهة اللفظ (أي: الإعراب)، وهذا ما جاء عليه تعريفه للوقف الحسن، وجاء كذلك في تطبيقاته له في السور. وهذا التعريف يوافق تعريفات جمهور علماء الوقف للوقف الحسن [١].

النوع الثاني: ما يكون التعلق فيه من جهة المعنى، وهذا ظهر في تطبيقاته فقط، ولم يخصَّه بتعريف مستقلٍّ كما هو الحال في الوقوف الثلاثة (التام والحسن والقبيح). وهذا النوع هو ما يعرف بالكافي عند غيره [٢].

ومن ثَمَّ، فإنه يمكن أن يقال فيما قال فيه: «حسن ثم تبتدئ» أنه من النوع الثاني من الوقف الحسن، وهو ما يُعرف عند غيره بالوقف الكافي الذي يكون التعلق فيه من جهة المعنى لا الإعراب.

وقد وجدت ما يعزز هذا الفهم من خلال قراءتي لكتاب المكتفى في الوقف والابتدا؛ للداني (ت: ٤٤٤)، حيث ورد في مواضع منه ما يدل على ذلك، وإليك أمثلة منها:

١ - قال الداني (ت: ٤٤٤): «وقال ابن الأنباري: ﴿وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ [البقرة: ٢١٧] حسن [٣]؛ يريد: كافياً، وهو قول أبي حاتم، وليس كذلك؛ لأن ﴿وَإِخْرَاجُ

---

(١) ينظر على سبيل المثال: المكتفى (ص: ١٤٥)، جمال القراء (٢: ٥٦٣)، المقصد (بحاشية منار الهدى) (ص: ٧)، منار الهدى (ص: ١١).

(٢) ينظر على سبيل المثال: المكتفى (ص: ١٤٣)، جمال القراء (٢: ٥٦٣)، المقصد (بحاشية منار الهدى) (ص: ٧)، منار الهدى (ص: ١١).

(٣) ينظر قوله في إيضاح الوقف والابتداء (١: ٥٥٠).



﴿أَهْلِهِۦ مِنْهُ﴾ [البقرة: ٢١٧] نسق على قوله: ﴿وَصَدٌّ﴾ [البقرة: ٢١٧]، ولأن خبر المبتدأ لم يأت بعد»[١].

٢- وقال الداني (ت: ٤٤٤): ﴿تِلْكَ حُدُودُ ٱللَّهِ﴾ [النساء: ١٣] تام. وقال ابن الأنباري: حسن[٢]؛ يريد: كافياً»[٣].

فقول الداني (ت: ٤٤٤): «حسن؛ يريد: كافياً» = تنبيه على أن الوقف الحسن عند ابن الأنباري يشمل الكافي عند غيره.

وقد أورد الداني (ت: ٤٤٤) حكم ابن الأنباري على بعض المواضع بأنها من الوقف الحسن، ولم يعترض عليه، أو يعلق هذا التعليق السابق، مما يدل على بقائها على مصطلح الحسن الذي يتفق مع مصطلح الداني (ت: ٤٤٤).

كما يُعزِّزُ أن يكون الوقف الحسن مما يشمل الوقف الكافي عنده أنَّ مصطلح الكافي كان معروفاً عند ابن الأنباري غير غائب عنه، ولعلك على ذُكْرٍ مما سبق من أن ابن الأنباري ذكر مصطلحاته في مواضع ثلاثة، ففي الموضعين الأولين ذكر الوقف الكافي، وفي الموضع الأخير الذي عرَّف فيه بمصطلحاته عدل عنه إلى الحسن.

ومما يدلُّ على معرفته به كذلك أنه يردُّ على وقوف حكم عليها أبو حاتم السجستاني (ت: ٢٥٥) بالكفاية، ومن ذلك قوله: «وقال السجستاني:

(١) المكتفى، للداني (ص: ١٨٤).

(٢) ينظر قوله في إيضاح الوقف والابتداء (٢: ٥٩٤).

(٣) المكتفى، للداني (ص: ٢١٨)، وينظر: (ص: ٢٢٥، ٤٠٢، ٤١٥).



﴿لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ﴾ [النحل: ١١٦] وقف كافٍ.

وهذا غلط؛ لأن قوله: ﴿هَٰذَا حَلَٰلٌ وَهَٰذَا حَرَامٌ﴾ [النحل: ١١٦] حكاية، ولا يتمُّ الوقف على الحكاية دون المحكي»[1].

ثالثاً: الوقف الحسن الشبيه بالتام:

مما ذكره ابن الأنباري في تطبيقاته، ولم يتعرض له بتعريف، وهو من قسم (الحسن)، قوله في بعض أحكامه على مواطن: «حسن شبيه بالتام».

وابن الأنباري لم يبيِّن مراده بقوله: «شبيه بالتام»، وإليك هذه المواطن التي حكم عليها بهذا الحكم:

١- قوله تعالى: ﴿لَهُۥ دَعْوَةُ الْحَقِّ وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ لَا يَسْتَجِيبُونَ لَهُم بِشَيْءٍ﴾ [الرعد: ١٤].

قال ابن الأنباري: «﴿لَهُۥ دَعْوَةُ الْحَقِّ﴾ [الرعد: ١٤] حسن شبيه بالتام»[2].

٢- قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا إِنَّكَ تَعْلَمُ مَا نُخْفِي وَمَا نُعْلِنُ وَمَا يَخْفَىٰ عَلَى اللَّهِ مِن شَيْءٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ﴾ [إبراهيم: ٣٨].

قال ابن الأنباري: «﴿وَمَا نُعْلِنُ﴾ [إبراهيم: ٣٨] حسن شبيه بالتام»[3].

---

(١) إيضاح الوقف والابتداء (٢: ٧٥٠ - ٧٥١)، وينظر: (٢: ٨٧٣).

(٢) إيضاح الوقف والابتداء (٢: ٧٣٣).

(٣) إيضاح الوقف والابتداء (٢: ٧٤٣).



٣- قوله تعالى: ﴿قَالَ ٱهْبِطَا مِنْهَا جَمِيعًاۢ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى فَمَنِ ٱتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ﴾ [طه: ١٢٣].

قال ابن الأنباري: «﴿بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾ [طه: ١٢٣] حسن شبيه بالتام»[(١)].

٤- قوله تعالى: ﴿قَٰلَ رَبِّ ٱحْكُم بِٱلْحَقِّ وَرَبُّنَا ٱلرَّحْمَٰنُ ٱلْمُسْتَعَانُ عَلَىٰ مَا تَصِفُونَ﴾ [الأنبياء: ١١٢].

قال ابن الأنباري: ﴿قُل[(٢)] رَبِّ ٱحْكُم بِٱلْحَقِّ﴾ حسن شبيه بالتام»[(٣)].

وإذا عرضت تعريف الحسن والتام وجدتهما يتفقان في أمر ويختلفان في آخر، فالذي يتفقان فيه هو صحة الوقف على الجملة الموقوف عليها، والذي يختلفان فيه أن الوقف التام يحسن البدء بما بعده، أما الوقف الحسن فلا يصح الابتداء بما بعده.

ومن ثَمَّ، لا يمكن أن يكون هذا المصطلح من الوقف الحسن، ثمَّ يكون شبيهاً بالتامِّ إلا إذا كان الموقوف عليه ليس له تعلق بما بعده من جهة اللفظ، وذلك هو الوقف الكافي عند غيره، ولعله هو المراد هنا، ويكون هذا المصطلح داخلاً في النوع الثاني من أنواع الوقف الحسن الذي ظهر في تطبيقاته، والله أعلم.

---

(١) إيضاح الوقف والابتداء (٢: ٧٧٠).

(٢) هكذا وردت في الكتاب على صيغة الأمر (قل)، وهي قراءة عامة القراء سوى حفص، ينظر: التذكرة في القراءات، لابن غلبون (٢: ٥٤٦).

(٣) إيضاح الوقف والابتداء (٢: ٧٧٩).



ثالثاً: الوقف القبيح:

قال ابن الأنباري: «والوقف القبيح الذي ليس بتامٍّ ولا حسن، فقوله[1]: ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ﴾ [الفاتحة: ١] الوقف على ﴿بِسۡمِ﴾ قبيح؛ لأنه لا يعلم إلى أي شيء أضفته.

وكذلك الوقف على ﴿مَٰلِكِ﴾ [الفاتحة: ٤] والابتداء ﴿يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤] قبيح، يقاس على هذا كل ما يرد مما يشاكله»[2].

ومن هذا التعريف يُستنتج ما يأتي:

أن ابن الأنباري علل سبب حكمِه على الوقف بالقبح، حيث قال: «لا يُعلم إلى أي شيء أضفته»، فقوله هذا يشير به إلى أن عدم فهم المعنى في الوقف بسبب التعلق اللفظي يجعل الوقف قبيحاً.

وقد حدد القبيح هنا بهذا. ومن ثَمَّ، فكل موضعٍ وُقِفَ عليه غير مُفْهِمٍ معنى بسبب التعلق اللفظي فهو قبيح؛ لأنه قال: «يقاس على هذا كل ما يرد مما يشاكله».

ملحوظات حول مصطلح القبيح:

أولاً: تعرَّض ابن الأنباري لأمثلة الوقف القبيح قبل إيراده تعريفه، وكان

---

(١) في الأصل (قوله)، وأشار المحقق إلى أنه في نسخة أخرى (فقوله)، وقد اخترتها لأنها أنسب للسياق.

(٢) إيضاح الوقف والابتداء (١: ١٥٠).



ذلك في باب عقده بعنوان: «ما لا يتم الوقف عليه»[(١)].

وتبلغ عدد مسائل هذا الباب قرابة الثمانية والعشرين مسألة، وأغلب هذه المسائل داخل ضمن الوقف القبيح.

قال: «اعلم أنه لا يتمُّ الوقف على المضاف دون ما أضيف إليه، ولا على المنعوت دون النعت، ولا على الرافع دون المرفوع، ولا على المرفوع دون الرافع، ولا على الناصب دون المنصوب، ولا على المنصوب دون الناصب، ولا على المؤكد دون التوكيد، ولا على المنسوق دون ما نسقته عليه، ولا على إن وأخواتها دون اسمها، ولا على اسمها دون خبرها... »[(٢)].

وقد ساق لكل مسألة من هذه المسائل أمثلة، ومن الأمثلة التي ساقها لهذه المسائل، بعد أن أجملها، ما يأتي:

١ - قال: «فأما المضاف دون المضاف إليه، فقوله عز وجل: ﴿ صِبْغَةَ ٱللَّهِ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ صِبْغَةً ﴾ [البقرة: ١٣٨] الوقف على الصبغة الأولى قبيح؛ لأنها مضافة إلى الله»[(٣)].

---

(١) إيضاح الوقف والابتداء (١: ١١٦ - ١٤٩). ومما تجدر ملاحظته أن بعض الأمثلة التي ذكرها تدخل في باب الوقف الحسن؛ لأنَّ الجملة إذا تمَّت وفُهِم منها معنى وتعلق بها ما بعدها من جهة الإعراب، فإنها تدخل في باب الوقف الحسن، وهذا ينطبق على جملة من الأمثلة التي ذكرها في هذا الباب، ومن ذلك قوله (١: ١٣٢): «وأما المترجم عنه دون المترجم فقوله تعالى: ﴿ أَتَدْعُونَ بَعْلًا وَتَذَرُونَ أَحْسَنَ ٱلْخَٰلِقِينَ ۝ ٱللَّهَ رَبَّكُمْ وَرَبَّ ءَابَآئِكُمُ ﴾ [الصافات: ١٢٥ - ١٢٦] الوقف على (الخالقين) غير تام؛ لأن (الله) مترجم عن (أحسن)... ». والوقف على الخالقين حسن غير تامٍ، وليس قبيحاً؛ لكن البدء بلفظ الجلالة لا يصلح لارتباط الاسم الشريف بالجملة التي قبله من جهة الإعراب.

(٢) إيضاح الوقف والابتداء (١: ١١٦).

(٣) إيضاح الوقف والابتداء (١: ١١٩).



٢- وقال: «وأما الرافع دون المرفوع، فقوله تعالى: ﴿قَالَ ٱللَّهُ﴾ الوقف على (قال) قبيح؛ لأن الذي بعده مرفوع به»(١).

٣- وقال: «أما المنصوب دون الناصب، فقوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥] الوقف على ﴿إِيَّاكَ﴾ قبيح؛ لأنه منصوب بـ ﴿نَعْبُدُ﴾، والثاني منصوب بـ ﴿نَسْتَعِينُ﴾»(٢).

ثانياً: أكثر ابن الأنباري من ذكر الوقف القبيح في أول كتابه، ثم صار لا يذكره إلا نادراً. وكأنه اكتفى بعرض الأمثلة التي قدمها، وأنه لو أراد أن يستوعب القبيح لطال عليه الكتاب، والوقف القبيح أوضح من غيره.

وقد كان يذكر في القبيح بعض القواعد، مثل قوله: «الوقف على القول في جميع القرآن قبيح؛ لأن الكلام الذي بعده محكي»(٣).

ثالثاً: حكم ابن الأنباري على وقفٍ على رأس آية بأنه قبيح، وقد كان سببُ حكمه بالقبح الرابطَ اللفظي، غير أنه لم يطرد في حكمه على ما شابهها، ولم يُشِرْ إليه.

في قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: ١٨٣] قال: «والوقف على قوله: ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: ١٨٣] قبيح؛ لأن ﴿أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ﴾ [البقرة: ١٨٤] منصوبة

---

(١) إيضاح الوقف والابتداء (١: ١٢١).

(٢) إيضاح الوقف والابتداء (١: ١٢٤).

(٣) إيضاح الوقف والابتداء (١: ٤٩٧).



بـ ﴿كُتِبَ﴾، وهو الذي يسميه بعض النحويين خبر ما لم يسم فاعله»[1].

فحكمه هنا على الوقف على رأس الآية- كما هو ظاهر- سببه الارتباط اللفظي، ولكنه لم يذكر هذا الحكم فيما يشبه هذه الآية في الارتباط، مثل قوله تعالى: ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ﴾ [البقرة: ٢١٩] رأس آية، ﴿فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾ [البقرة: ٢٢٠] »[2].

ملحوظات عامة على الوقف:

ذكرت فيما سبق بعض ملحوظات على مصطلح ابن الأنباري (التام والحسن والقبيح)، وسأذكر هاهنا ملحوظات عامة تتعلق بالوقف.

أولاً: تعليل الوقف:

إن الحكم بالوقف على مقطع من مقاطع الآية لابد أن يكون ناشئاً عن سبب، وإصدار الحكم بالوقف التام أو الحسن أو القبيح قد يكون واضحاً، وقد لا يكون، لذا فإن ابن الأنباري يعلل لبعض الوقوف.

ومن أمثله تعليله الوقف ما يأتي:

١- قال في قوله تعالى: «﴿ثُمَّ قَضَىٰٓ أَجَلًا﴾ [الأنعام: ٢] وقف حسن؛ لأن الأجل

(١) إيضاح الوقف والابتداء (١: ٥٤٣).

(٢) إيضاح الوقف والابتداء (١: ٥٥٠)، وينظر: (٢: ٩٨٨).



المسمى الذي عنده لا يعلمه غيره، والأجل الأول أجل الدنيا وانقضاؤها»(١).

٢- وقال: «والوقف على ﴿صَٰدِقِينَ﴾ [البقرة: ٣١] غير تام؛ لأن ﴿قَالُواْ سُبْحَٰنَكَ﴾ [البقرة: ٣٢] جواب من الملائكة لسؤال الله إياهم»(٢).

ثانياً: عدم بيان المصطلح على بعض المقاطع التي حكم عليها بالوقف

الأصل في من كتب الوقوف أنه إذا ذكر موضع وقف أن يذكر نوع الوقف، إلا أنه قد يقع من بعضهم أن يترك هذا الأمر، وقد كان من ابن الأنباري شيء من ذلك، كان عدم بيان المصطلح على أنواع:

* أن يذكر الآية، ولا يذكر نوع الوقف.

* أن ينص على وجوده، ولكنه لا يبيِّن نوعه.

* أن تكون عبارته مبهمة لا يتميز بها نوع الوقف، وتأتي عبارات، مثل: «غير تام»، أو «ليس بتام»، وهذه العبارات لا يتبين منها نوع الوقف؛ لأنه يحتمل أن يكون وقفاً حسناً، كما يحتمل أن يكون وقفاً قبيحاً، وإليك الأمثلة:

١- أن يذكر الآية ولا يذكر نوع الوقف:

قال: «﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [السجدة: ٤] حسن.

---

(١) إيضاح الوقف والابتداء (٢: ٦٢٩).

(٢) إيضاح الوقف والابتداء (١: ٥١٥).



﴿ٱلسَّمۡعَ وَٱلۡأَبۡصَٰرَ وَٱلۡأَفۡـِٔدَةَۚ﴾ [السجدة:٩]، ﴿فَاسِقٗاۚ لَّا يَسۡتَوُۥنَ﴾ [السجدة:١٨]، ﴿بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِۦ ثُمَّ أَعۡرَضَ عَنۡهَآۚ﴾ [السجدة: ٢٢]، ﴿هُدٗى لِّبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾ [السجدة: ٢٣]، ﴿تَأۡكُلُ مِنۡهُ أَنۡعَٰمُهُمۡ وَأَنفُسُهُمۡۚ﴾ [السجدة: ٢٧] »[1].

فتراه في هذه الأمثلة ذكر الآيات ولم يحدد عليها وقفاً. ولو كانت موافقة لما قبلها في الوقف فإن له طريقته فيها؛ كالمثال الآتي:

قال: «﴿وَلَا يَسۡتَثۡنُونَ﴾ [القلم: ١٨] حسن.

ومثله: ﴿أَن لَّا يَدۡخُلَنَّهَا ٱلۡيَوۡمَ عَلَيۡكُم مِّسۡكِينٞ﴾ [القلم: ٢٤] »[2].

٢- أن ينص على وجوده، ولكنه لا يبيّن نوعه.

قال: «والوقف على رؤوس الآي إلى قوله: ﴿لَّا فَارِضٞ وَلَا بِكۡرٌ﴾ [البقرة:٦٨]، ثم تبتدئ فتقول: ﴿عَوَانُۢ بَيۡنَ ذَٰلِكَۖ﴾ [البقرة: ٦٨] »[3].

وقال: «والوقف على رؤوس الآي إلى قوله: ﴿وَلَا تَسۡقِي ٱلۡحَرۡثَ﴾ [البقرة:٧١]، ثم تبتدئ: ﴿مُسَلَّمَةٞ﴾ [البقرة: ٧١] »[4].

في هذه الأمثلة نص على الوقف، ولكنه لم يحدد نوعه. ولم يردَّه على سابقه؛ كالأمثلة السابقة.

---

(١) إيضاح الوقف والابتداء (٢: ٨٤٠).

(٢) إيضاح الوقف والابتداء (٢: ٩٤٤).

(٣) إيضاح الوقف والابتداء (١: ٥١٩ - ٥٢٠).

(٤) إيضاح الوقف والابتداء (١: ٥٢٠).



٣- أن تكون عبارته مبهمة لا يتميز بها نوع الوقف

إن قول ابن الأنباري: الوقف غير تام، أو ليس بتام، ليس حكماً واضحاً؛ لأنه يحتمل الوقف الحسن، والوقف القبيح؛ فوصف غير تام ينطبق عليهما، ومن أمثلة ذلك:

في قوله تعالى: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُم مِّن دُونِ اللَّهِ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾ [البقرة: ٢٣] قال ابن الأنباري: «والوقف على ﴿مِّثْلِهِ﴾ [البقرة: ٢٣] ليس بتام؛ لأن ﴿وَادْعُوا﴾ [البقرة: ٢٣] نسق عليه»[١].

فقوله: ليس بتام، هنا يحتمل أن يكون كذلك لأنه حسن، أو لأنه قبيح.

وقد وقع عنده ذكر موطن من مواطن الوقف في موضعين، فحكم عليه في الأول بأنه «غير تام»، ثم حكم عليه في الثاني بأنه «حسن»، فأوضح أن «غير تام» تدل على أن الوقف من قبيل الوقف الحسن.

في أمثلة الباب الذي وضعه لما لا يتمُّ الوقف عليه ذكر الوقف على قوله تعالى: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾، فقال: «الوقف على قوله: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: ٦] غير تام؛ لأن قوله: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧] مترجم عن الصراط الأول»[٢].

---

(١) إيضاح الوقف والابتداء (١: ٥٢٠).

(٢) إيضاح الوقف والابتداء (١: ١٣٣).



وعند تطبيق الوقوف في سورة الفاتحة قال في هذا الموضع: «والوقف على ﴿ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: ٦] حسن، وليس بتام؛ لأن ﴿صِرَٰطَ﴾ [الفاتحة: ٧] الثاني مترجم عن الصراط الأول، والمترجم متعلق بالاسم الذي يترجم عنه»(١).

وفي قول ابن الأنباري: «وأما الوقف على الناصب دون المنصوب فقوله: ﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ ٱبْنَهُۥ﴾ [هود: ٤٢] الوقف على (نوح) غير تام؛ لأن الابن منصوب بـ(نادى)» دليل على أن قوله: «غير تام» يوافق الوقف القبيح؛ لأن هذا الوقف الذي ذكره هو في قسم القبيح؛ لأنه وقف على ما لا يُفهم معناه، فالجملة ناقصة؛ لأن المفعول لم يأتِ بعدُ.

وبهذا فإن حكم ابن الأنباري على موضع ما بهذا الحكم لا يعطي تحديداً دقيقاً بالحكم المراد، بل يحتاج إعمال النظر للوصول إلى مراده بهذا الحكم.

ثالثاً: جمعه بين مصطلحين، وترتيب أحدهما على الآخر:

مما جاء في تطبيقات ابن الأنباري- وهو قليل- جمعه مصطلحين من مصطلحات الوقف عند حكمه على موضع بالوقف. ومن ذلك قوله في قوله: «﴿إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُۚ﴾ [الأعراف: ١٨٨] وقف حسن. ومثله: ﴿وَمَا مَسَّنِيَ ٱلسُّوٓءُۚ﴾ [الأعراف: ١٨٨]، وهو أحسن وأتم. ﴿لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٨]، وهو أتمُّ من الذي قبله»(٢).

(١) إيضاح الوقف والابتداء (١: ٤٧٦).

(٢) إيضاح الوقف والابتداء (٢: ٦٧٣).



ومـن الأمثلـة كـذلك قولـه: «﴿بِمَا كَانُوا۟ يَصۡدِفُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٧] تـام. ﴿أَوۡ يَأۡتِيَ بَعۡضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ﴾ [الأنعام: ١٥٨] حسن. ومثلـه: ﴿أَوۡ كَسَبَتۡ فِيٓ إِيمَٰنِهَا خَيۡرٗا﴾ [الأنعام: ١٥٨]، وهو أتم من الذي قبلـه»[1]. فهـو هنـا حكـم عـلى الوقـف بالحسن. ثم حكم على الذي بعده بأنه أتم من الذي قبله. فكيف يكون هذا؟

وأخيراً، فإن ابن الأنباري قد قلَّلَ من تطبيقاته في السور بعد منتصف الكتاب تقريباً، وصار لا يذكر كل وقف تام، بل كان يكتفي ببعضها، مما يجعل مواضع الوقف تقل عنده في هذه السور. والله أعلم.

---

(١) إيضاح الوقف والابتداء (٢: ٦٤٨).



الفصل الثاني

مصطلحات الداني في كتابه المكتفى في الوقف والابتدا

المبحث الأول: كتاب الداني ومنهجه فيه.

المبحث الثاني: مصطلحات الوقف عند الداني.





المبحث الأول: كتاب الداني، ومنهجه فيه

يعتبر كتاب (المكتفى في الوقف والابتدا) الكتاب الرابع من حيث وصوله إلينا مطبوعاً في هذا العصر [١]، ومؤلفه هو الإمام أبو عمرو الداني.

وأبو عمرو الداني هو: عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر، القرطبي الداني.

وهو من مواليد قرطبة سنة (٣٧١)؛ لذا نسب إليها، ثم استقر به المقام في دانية، واشتهرت نسبته إليها، وبها كانت وفاته.

وقد ابتدأ بطلب العلم بعد أن ناهز الحلم وكان عمره أربع عشرة سنة [٢].

قال رحمه الله تعالى: «سمعت أبي رحمه الله غير مرة يقول: إني وُلِدْتُ سنة إحدى وسبعين وثلاثمائة، وابتدأت أنا بطلب العلم بعد سنة خمس وثمانين وأنا ابن أربع عشرة سنة، وتوجهت إلى المشرق لأداء فريضة الحج يوم الأحد الثاني من المحرم سنة سبعٍ وتسعينَ، وحججت سنة ثمانٍ، وقرأت القرآن وكتبت الحديث وغير ذلك في هذين العامين.

وانصرفت إلى الأندلس سنة تسعٍ وتسعين وهي ابتداء الفتنة الكبرى التي كانت بالأندلس، ووصلت إلى قرطبة في ذي القعدة سنة تسع وتسعين والحمد لله على كل حال» [٣].

---

(١) من المطبوع: الوقف والابتداء لابن سعدان، وقد طُبِعَ مؤخَّرًا، وكتاب إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري، وكتاب القطع والائتناف للنحاس، ثم يجيء كتاب الداني رابعًا لها.

(٢) ينظر: الصلة لابن بشكوال (٢: ٤٠٧).

(٣) الصلة لابن بشكوال (٢: ٤٠٧).



وكان له شيوخ كثيرون؛ منهم: أحمد بن فتح الرسَّان [١]، ومحمد بن عبد الله، المعروف بابن أبي زَمَنِين [٢]، وعبد الرحمن بن عمر، المعروف بابن النحاس [٣]، وغيرهم كثير.

وكان له تلاميذ، أخذوا عنه علومه، وكان من أنبلهم وأبرعهم أبو داود سليمان بن نجاح [٤].

وقد كان رحمه الله محل ثناء العلماء وتقديرهم، وكان علم القرآن من أخص العلوم التي أثنوا بها عليه.

قال ابن بشْكُوال [٥]: «وكان حسن الخط، جيد الضبط، من أهل الحفظ

---

(١) أحمد بن فتح بن عبد الله القرطبي، أبو القاسم، الشيخ الجليل الثقة المحدث، كان تاجرًا كثير السفر، حمل صحيح مسلم عن ابن ماهان، وعنده فوائد جَمَّة، توفي سنة ٤٠٣. الصلة (١: ٢٦)، وسير أعلام النبلاء (١٧: ٢٠٥).

(٢) محمد بن عبد الله بن عيسى بن محمد المُرِّي، الأندلسي، الألبيري، المعروف بابن أبي زَمَنِين، صنَّف التواليف المفيدة؛ كأصول السنة، ومختصر تفسير يحيى بن سلام، وله غير ذلك، توفي سنة ٣٩٩. جذوة المقتبس (ص: ٥٦)، وبغية الملتمس (ص: ٨٧)، وسير أعلام النبلاء (١٧: ١٨٨).

(٣) عبد الرحمن بن عمر بن محمد بن سعيد، المصري، المعروف بابن النحاس، يكنى بأبي محمد، كان محدثًا صدوقًا، مسندَ الديار المصرية، توفي سنة ٤١٠. سير أعلام النبلاء (١٧: ٣١٣)، وشذرات الذهب (٣: ٢٠٤).

(٤) سليمان بن أبي القاسم؛ نجاح؛ مولى أمير المؤمنين هشام المؤيد بالله، يكنى بأبي داود، وهو شيخ القراء، تخرَّج بأبي عمرو الداني، من تآليفه: البيان في علوم القرآن، والتبيين لهجاء التَّنزيل. توفي سنة ٤٦٩. الصلة (١: ٤٠٣)، وسير أعلام النبلاء (١٩: ١٦٨).

(٥) خلف بن عبد الملك بن مسعود بن بشكوال، يُكنى أبا القاسم، محدِّث الأندلس، الناقد المجوِّد، العالم الحافظ، صاحب كتاب الصلة، كان يؤثر الخمول والقنوع بالدون من العيش، توفي سنة ٥٧٨. الديباج المذهب (١: ٣٥٣)، وسير أعلام النبلاء (٢١: ١٣٩).



والعلم والذكاء والفهم، متفنناً بالعلوم، جامعاً لها معتنياً بها، وكان ديِّناً، فاضلاً، ورعاً، سُنِّياً»[(١)].

وقال الضَّبِّي [(٢)]: «عثمان بن سعيد بن عثمان، أبو عمرو، المقرئ، إمام وقته في الإقراء، ومحدث مكثر أديب»[(٣)].

وقال الذهبي: «إلى أبي عمرو المنتهى في تحرير علم القراءات، وعلم المصاحف، مع البراعة في علم الحديث، والتفسير، والنحو، وغير ذلك».

وله في علوم القرآن تواليف كثيرة جداً، فهو إمام القراءات في عصره، وإليه المنتهى، وقد ألَّف في هذا الفن كُتُباً اعتمدها من جاء بعده - خاصة - كتابه (التيسير) الذي نظمه الإمام الشاطبي في لاميته.

ومن كتبه: جامع البيان في السبع، والمقنع في الرسم، والمحتوى في القراءات الشواذ، وطبقات القراء، والوقف والابتداء.

وله في غير هذا العلم كتاب الفتن الكائنة، والأرجوزة في أصول الديانة.

توفي رحمه الله في دانية سنة (٤٤٤).

وأما كتاب المكتفى لأبي عمرو فله مخطوطات عديدة تبلغ أكثر من ثلاثين

---

(١) الصلة (٢: ٤٠٦).

(٢) أحمد بن يحيى بن أحمد الضبي، يكنى أبا جعفر، وأبا العباس، تلقى العلم قبل العاشرة، وسافر في طلب العلم، وهو صاحب كتاب بغية الملتمس، كان سريع الخطِّ، توفي بالهدم سنة ٥٩٩. مقدمة بغية الملتمس.

(٣) بغية الملتمس (ص: ٤١٢).



مخطوطة، وقام بتحقيقه الدكتور/ يوسف عبد الرحمن مرعشلي، وكذا حققه جايد زيدان مخلف، وهذان التحقيقان مطبوعان.

وتحقيق الدكتوريوسف مرعشلي أكثر خدمة للكتاب، ولذا سيكون غالب الاعتماد على تحقيقه.

استعراض كتاب أبي عمرو:

تعتبر مقدمةُ أبي عمرو مقدمةً منهجية حيث أسس فيها مصطلحات الوقف، وبينها بالأمثلة التي توضح هذه المصطلحات.

وقد ذكر في الباب الأول (الحض على تعاليم التام)، واستشهد في هذا الباب بعِدَّة أحاديث، منها: حديث «ما لم تختم آية عذاب بآية رحمة، أو آية رحمة بآية عذاب»، وحديث «بئس الخطيب أنت».

ثم ذكر آثاراً عن الصحابة ومن بعدهم، مثل أثر ابن عمر «وما ينبغي أن يوقف عنده»، وأثر ميمون بن مهران[1].

وفي الباب الثاني تكلم عن أقسام الوقف، وذكر بعض المذاهب فيها وهي:

الأول: تام مختار، وكافٍ جائز، وصالح مفهوم، وقبيح متروك.

الثاني: تام، وكافٍ، وقبيح.

الثالث: تام وقبيح.

---

(١) المكتفى في الوقف والابتدا: (١٣٠ - ١٣٧).



وبعد حكاية هذه الأقوال قال: «والقول الأول أعدل عندي، وبه أقول؛ لأن القارئ قد ينقطع نفسه دون التام والكافي فلا يَتَهَيَّآنِ له، وذلك عند طول القصة وتعلق الكلام بعضه ببعض فيقطع حينئذ على الحسن المفهوم تيسيراً وسعة إذ لا حرج في ذلك ولا ضيق فيه في سنة ولا عربية»(١).

ثم ذكر بعد هذا الباب أقسام الوقف المختارة عنده وهي أربعة: (تام وكاف وحسن وقبيح)، ثمَّ فسرها واحداً واحدًا.

وبعد هذه المقدمة ذكر فرش الوقوف في السور، مبتدئاً بالفاتحة، وخاتماً بسورة الناس. يذكر ما فيهن من الوقوف التامة والكافية والحسنة والقبيحة.

المنهج العام لأبي عمرو في كتابه:

قبل بيانه مصطلحات أبي عمرو وتطبيقاته يحسن أن أستعرض منهجه العام في كتابه؛ لكي ترى مصادره، ومناقشاته، والعلماء الذين أخذ عنهم، والعلوم التي استفاد منها في هذا الكتاب.

أولاً: العلوم التي استفاد منها:

١ - النحو:

بلغت مسائل النحو في كتاب المكتفى (٦١٧) نصًّا كما ذكر ذلك الدكتور يوسف مرعشلي الذي قام بحصرها.

(١) المكتفى في الوقف والابتدا (ص: ١٣٨ - ١٣٩).



وقد اعتمد الداني في هذه المسائل النحوية على من سبقه من العلماء.

والمقصود هنا أن الداني يهتم باختلاف الوقف نظراً لاختلاف الإعراب. ومن أمثلة ذلك قال: «﴿...إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ... ﴾ [النساء: ٢٤] كافٍ إذا نصب ﴿... كِتَٰبَ ٱللَّهِ... ﴾ على الإغراء؛ أي: (الزموا كتاب الله)، وإن نصب على المصدر بتقدير: (كتب الله كتاباً) حسن الوقف على ذلك ولم يكف»[١].

وقال: «﴿مَّا لَهُۥ مِن دَافِعٍ﴾ [الطور: ٨] تام، إذا لم يعمل ﴿.. لَوَٰقِعٌ﴾ [الطور:٧] في الظرف واستؤنف بتقدير: (واذكر) وهو قول أهل التمام...»[٢].

وكذلك يستخدم النحو في الرد على العلماء في حكمهم على المواقف ومن ذلك قوله: «وقال يعقوب: ﴿ كُلًّا نُّمِدُّ .. ﴾[الإسراء: ٢٠] كاف ﴿هَٰٓؤُلَآءِ وَهَٰٓؤُلَآءِ ... ﴾ [الإسراء: ٢٠] تام.

وليس كذلك؛ لأن ﴿هَٰٓؤُلَآءِ﴾ بدل من قوله: ﴿ كُلًّا ... ﴾، ولأن: ﴿مِنْ عَطَآءِ رَبِّكَ ... ﴾ موصول بما قبله»[٣].

٢ - القراءات:

كان رحمه الله إماماً في القراءات، وله في هذا العلم كتبٌ؛ ولذا فقد اهتم بهذا الجانب وبين أثره على الوقف في مواطن كثيرة جداً، ومن أمثلة القراءات المتواترة ما يأتي:

---

(١) المكتفى في الوقف والابتدا (ص: ٢١٩).

(٢) المكتفى في الوقف والابتدا (ص: ٥٣٩).

(٣) المكتفى في الوقف والابتدا (ص: ٣٥٩).



* قال: «ومن قرأ: ﴿وَيُكَفِّرُ عَنكُم ...﴾ [البقرة: ٢٧١] بالرفع سواءً قرأ بالنون أو بالياء، وقف على قوله: ﴿فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ٢٧١]، وكان كافياً؛ لأنه قطعه مما قبله، وعطف على جملةٍ.

ومن قرأ ﴿وَنُكَفِّرْ عَنكُم﴾ بالجزم[(١)]، لم يقف على ﴿فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾؛ لأن ﴿وَنُكَفِّرْ﴾ معطوف على موضع الفاء من ﴿فَهُوَ﴾ فلا يقطع من ذلك»[(٢)].

* وقال: «ومن قرأ: ﴿والشمس والقمر والنجوم مسخرات﴾ [النحل: ١٢] بالرفع[(٣)]، وقف على: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ﴾؛ لأن ما بعد ذلك مستأنف.

ومن رفع: ﴿وَٱلنُّجُومُ مُسَخَّرَٰتٌ﴾ فقط، وقف على: ﴿وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ﴾.

ومن نصب ذلك لم يقف على ما قبله؛ لأنه معطوف عليه»[(٤)].

وقد كان يُبيِّن اختلاف الوقف وحكمه بناءً على القراءة الشاذة، ومن أمثلة ذلك:

---

(١) قرأ ابن عامر وحفص بالياء، وقرأ الباقون بالنون. وجَزَمَ الراء نافع وحمزة والكسائي، ورفعها الباقون. التذكرة لابن غلبون (٢: ٣٤٢).

(٢) المكتفى في الوقف والابتدا (ص: ١٩١).

(٣) قرأ ابن عامر وحده بالرفع في الأربع: ﴿والشمسُ والقمرُ والنجومُ مسخراتٌ﴾. التذكرة لابن غلبون (٢/٤١٨).

(٤) المكتفى في الوقف والابتدا (ص: ٣٤٨).



قال: «وروى المُفَضَّل[١] عن عاصم: ﴿وعلى أبصارهم غشاوةً﴾ [البقرة: ٧] بالنصب[٢].

فعلى هذا لا يوقف على ﴿سَمْعِهِمْ﴾ لأن الغشاوة منصوبة بفعل دل عليه ﴿خَتَمَ﴾ إذ الختم في المعنى: جَعْلٌ فكأنه قال: وجَعَلَ على أبصارهم غشاوة»[٣].

ثانيًا: ترجيح الوقف نظراً للمعنى أو التفسير:

اعتنى الداني بتفاسير السلف واعتمدها في ترجيح الوقف، وله في كتابه أمثلة كثيرة جداً، ومنها:

* ساق الداني إسناده إلى يحيى بن سلام (ت: ٢٢٠) قال: «قال قتادة: لما أنزل الله عليهم المنَّ والسلوى في التِّيه ملُّوه، وذكروا عيشاً كان لهم بمصر، فقال الله تعالى: ﴿أَتَسْتَبْدِلُونَ ٱلَّذِى هُوَ أَدْنَىٰ بِٱلَّذِى هُوَ خَيْرٌ ۚ ٱهْبِطُوا۟ مِصْرًا﴾ [البقرة: ٦١] يعني: مصراً من الأمصار ﴿فَإِنَّ لَكُم مَّا سَأَلْتُمْ﴾ [البقرة: ٦١].

فعلى هذا يكون الوقف على ﴿وَبَصَلِهَا﴾ تامّاً[٤] وعلى ﴿خَيْرٌ﴾ كاف.

وقيل: إن قوله: ﴿أَتَسْتَبْدِلُونَ﴾ إلى ﴿خَيْرٌ﴾ من قول موسى عليه السلام؛ لأنه غضب حين سألوه هذا، وإن قوله: ﴿اهبطوا مصراً﴾ من قول الله

---

(١) المفضل بن محمد الضبي، الكوفي، إمام، مقرئ، نحوي، إخباري موثَّق، أخذ القراءة عرضًا على عاصم ابن أبي النجود والأعمش، وعنه: الكسائي، وكان في قراءته شواذ كما قال ابن الجزري، توفي سنة ١٦٨. غاية النهاية (٢: ٣٠٧).

(٢) ينظر في نسبتها له: مختصر شواذ القراءات (ص: ١٠).

(٣) المكتفى في الوقف والابتدا (ص: ١٦٠).

(٤) وردت في الأصل مرفوعة، وهو سهو.



تعالى؛ لأنه قال: ﴿فَإِنَّ لَكُم مَّاسَأَلْتُمْ﴾، فعلى هذا يكون الوقف على ﴿وبصلها﴾ كافياً، وعلى ﴿خَيْرٌ﴾ تام.

وقيل: إن ذلك كله من قول موسى عليه السلام لهم؛ فعلى ذلك يكون الوقف عليهما كافياً»[(١)].

* وقال: «وقال نافع: ﴿بِكَلِمَةٍ مِّنْهُ﴾ [آل عمران: ٤٥] تام.

وهو حسن؛ لأن ما بعده؛ وإن كان مرفوعاً بالابتداء والخبر، فإنه بيان لما قبله فهو متعلق به، والمعنى: (إن الله يبشرك ببشرى من عنده)، ثم بيَّن البشرى أنها ولدٌ؛ اسمه المسيح»[(٢)].

ثالثًا: اعتناؤه بالقواعد الكلية في الوقف:

اعتنى الداني بالقواعد الكلية في الوقف، لذا فإنه إذا مرَّ على كلمة لها حكم عام في القرآن كله نص عليه ونبَّه على نظائرها، وإليك مسرداً لبعض هذه القواعد:

١ - قاعدة في الوقف على (الٓمٓ)

قال: «الوقف على قوله: ﴿الٓمٓ ﴾ حيث وقع تام؛ إذا جعل اسماً للسورة، والتقدير: اقرأ (الٓمٓ).

---

(١) المكتفى في الوقف والابتدا (ص: ١٦٥).

(٢) المكتفى في الوقف والابتدا (٢٠٠، ٢٠١).



أو جعل على تأويل: «أنا الله أعلم»، وذلك الاختيار»[(١)].

٢ - قاعدة في الذي والذين:

قال رحمه الله تعالى في قوله: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢]: «تام، إذا رُفِعَ ﴿ٱلَّذِينَ﴾ [البقرة: ٣] بالابتداء، وجُعِلَ الخبر في قوله: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ﴾.

فإن رُفِعَ على المدح بتقدير (هم الذين) أو نصب على ذلك بتقدير (أعني الذين) فالوقف على ﴿المتقين﴾ كافٍ.

وإن خُفِضَ على النعت لـ (المتقين) فالوقف عليه حسن.

وهذه الأوجه جائزة في كل ما يرد من نحو (الذين) و(الذي) نعتًا؛ كقوله: ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ۝ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ﴾ [البقرة: ٢١ - ٢٢]»[(٢)].

٣ - قاعدة في (إنَّ) المكسورة للابتداء:

قال في قوله تعالى: ﴿فَتَابَ عَلَيْهِ ۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [البقرة: ٣٧] «﴿فَتَابَ عَلَيْهِ ۚ﴾ كافٍ.

وكذلك يكفي الوقف قبل إن المكسورة للابتداء دون القول والقسم، ويحسن الابتداء بها في جميع القرآن»[(٣)].

---

(١) المكتفى في الوقف والابتدا (ص: ١٥٨).

(٢) المكتفى في الوقف والابتدا (ص: ١٥٩).

(٣) المكتفى في الوقف والابتدا (ص: ١٦٣).



ومن القواعد التي ذكرها قاعدة في الوقف على (بلى)[١]، وقاعدة في الوقف على (كن) من قوله: ﴿ كُن فَيَكُونُ ﴾[٢]، وقاعدة في ما يبتدأ بالاستفهام بعده[٣]، وقاعدة في (إلاَّ) إذا كانت بمعنى (لكن)[٤].

رابعًا: اعتناؤه بعدِّ الآي وفواصلها:

كان للداني عناية بعلم عدد الآي وفواصلها ولم يَخْلُ كتابه من الإشارة إلى الخلاف بين أهل العدد، مع التنبيه على الوقف على بعض رؤوس الآي.

ومن عباراته في هذا قوله: «رأس آية في غير الكوفي»[٥]، «رأس آية في البصري»[٦]، «رأس آية في المدني والمكي»[٧].

ومن أمثلة تنبيهه على حكم الوقف على بعض رؤوس الآي:

١ - قال: «﴿بَيْنَ ذَٰلِكَ﴾ [البقرة: ٦٨] كافٍ، وكذلك الوقف على رؤوس الآي إلى قوله: ﴿تُثِيرُ ٱلْأَرْضَ﴾ [البقرة: ٧١]»[٨].

---

(١) المكتفى في الوقف والابتدا (ص: ١٦٧، ٢٠٧).

(٢) المكتفى في الوقف والابتدا (ص: ١٧٢).

(٣) المكتفى في الوقف والابتدا (ص: ٣٨٥).

(٤) المكتفى في الوقف والابتدا (ص: ٤٢٦).

(٥) المكتفى في الوقف والابتدا (ص: ٢٣٤، ٢٣٥).

(٦) المكتفى في الوقف والابتدا (ص: ٢٣٦، ٣١٨).

(٧) المكتفى في الوقف والابتدا (ص: ٣١٩).

(٨) المكتفى في الوقف والابتدا (ص: ١٦٦).



٢ - وقال: «﴿ٱلۡكَٰفِرُونَ﴾ [يوسف: ٨٧][١] تام. ورؤوس الآي قبلُ وبعدُ كافية»[٢].

خامسًا: استفادته ممن سبقه في هذا العلم:

كتب في هذا العلم جلة من العلماء قبل الداني، وقد استفاد منهم وأكثر النقل عنهم؛ كما يبدو من كتابه، وهو في هذا يذكر أقوالهم ثم يعقب عليها إن كان يخالفهم[٣]، أو يذكرها من باب الموافقة لهم[٤]، وإن كان -أحياناً- يذكرها دون ترجيح، وهذا نادر جداً، وسيأتي مثال لذلك.

ومن أقدم من نقل عنه الداني في الوقف، الحسنُ البصري (ت: ١١٠)[٥]. وصيغة الداني في النقل عنه: «ويُروى»[٦]، ومن ذلك قوله: «وقال بعض أهل التأويل - وهو قول عيسى بن عمر [٧]، ويروى عن الحسن -: ﴿وَٱتَّخَذَ سَبِيلَهُۥ

---

(١) تمام الآية ﴿يَٰبَنِيَّ ٱذۡهَبُواْ فَتَحَسَّسُواْ مِن يُوسُفَ وَأَخِيهِ وَلَا تَاْيۡـَٔسُواْ مِن رَّوۡحِ ٱللَّهِۖ إِنَّهُۥ لَا يَاْيۡـَٔسُ مِن رَّوۡحِ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلۡقَوۡمُ ٱلۡكَٰفِرُونَ﴾.

(٢) المكتفى في الوقف والابتدا (ص: ٣٢٩)، وينظر: (ص: ٣٣٩، ٣٤١، ٣٤٤، ٤٤٩).

(٣) المكتفى في الوقف والابتدا (ص: ١٦٢، ١٩٨، ٢٤٥).

(٤) المكتفى في الوقف والابتدا (ص: ٢٦٦).

(٥) ذكر الدكتور يوسف مرعشلي أن عاصم بن بهدلة (ت: ١٢٨) هو أقدم من نقل عنه الداني. المكتفى في الوقف والابتدا (ص: ٨٠).

(٦) (ص: ٢١٧، ٣٧٠).

(٧) عيسى بن عمر الثقفي، النحوي، البصري، أبو عمر، معلِّم النحو، عرض القرآن على عاصم الجحدري وغيره، وكان له اختيار في القراءة يوافق قياس العربية، وكان مما يستنكر عليه، توفي سنة ١٤٩. غاية النهاية (١: ٦١٣).



﴿فِي ٱلۡبَحۡرِ﴾ [الكهف: ٦٣] تام، ثم قال يوشع[1] مبتدئاً: ﴿عَجَبٗا﴾؛ أي: أعجب لذلك عجباً»[2].

ومن ذكر أقوالهم - غير هذين -: أبـو عمـرو بـن العـلاء، وحمـزة، وحبيـب الزيات، ونافع، والكِسائي، ويعقوب الحضرمي، ويحيى بن سلام، وغيرهم[3].

(١) يوشع بن نون بن أفراييم بن يعقوب، فتى موسى، وله أخبار ذكرها ابن الجوزي في المنتظم (١: ٣٧٧).

(٢) المكتفى في الوقف والابتدا (ص: ٣٧٠).

(٣) ينظر في حصرهم: مقدمة الدكتور المرعشلي للمكتفى (ص: ٨٠ - ٨١).



المبحث الثاني: مصطلحات الوقف عند الداني

قسَّم الداني الوقوف إلى أربعة أقسام، هي: الوقف التامُّ والوقف الكافي، والوقف الحسن، والوقف القبيح، وإليك تفصيل هذه الوقوف عنده:

أولاً: الوقف التام:

قال الداني في تعريفه للوقف التام: «واعلم أن الوقف التام هو الذي يحسن القطع عليه والابتداء بما بعده؛ لأنه لا يتعلق بشيء مما بعده»(١).

وقد بين في نهاية هذا الباب أنواع التعلق التي نفاها هنا، وهي: التعلق اللفظي والتعلق المعنوي، قال: «وقد يكون التام أحيانًا في درجة الكافي من جهة تعلُّق الكلام من طريق المعنى لا من طريق اللفظ...»(٢).

وأشار إلى أن التعلق اللفظي هو ما يتصل بالإعراب، وذلك في تعريفه للحسن(٣).

وبعد هذا التعريف نبَّه إلى المواطن التي تُعتَبر من الوقف التام وقال: «وذلك عند تمام القصص وانقضائهن، (وأكثر ما يكون)(٤) موجوداً في الفواصل

---

(١) المكتفى في الوقف والابتدا (ص: ١٤٠).

(٢) المكتفى في الوقف والابتدا (ص: ١٤١ - ١٤٢).

(٣) ينظر تعريفه للحسن (ص: ١٤٥).

(٤) هذه العبارة (وأكثر ما يكون) من النسخة التي بتحقيق الدكتور جايد، وليست موجودة عند الدكتور المرعشلي.



ورؤوس الآي؛ كقوله تعالى: ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ﴾ [البقرة: ٥] والابتداء بقوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [البقرة: ٦].

وكذلك ﴿وَهُوَ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٞ﴾ [البقرة: ٢٩]، والابتداء بقوله: ﴿وَإِذۡ قَالَ رَبُّكَ لِلۡمَلَٰٓئِكَةِ﴾ [البقرة: ٣٠].

وكذلك ﴿وَأَنَّهُمۡ إِلَيۡهِ رَٰجِعُونَ﴾ [البقرة: ٤٦]، والابتداء بقوله: ﴿يَٰبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾ [البقرة: ٤٧][1]، ثم ذكر أمثلة بعد ذلك تؤكد ما قال.

وَعقَّبَ على هذه الأمثلة، فقال: «وكذلك ما أشبهه مما تنقضي القصة عنده»[2].

وقال: «وقد يوجد قبل انقضاءِ الفاصلة؛ كقوله: ﴿وَجَعَلُوٓاْ أَعِزَّةَ أَهۡلِهَآ أَذِلَّةٗۖ﴾ [النمل: ٣٤] هذا هو التمام؛ لأنه انقضاء كلام بلقيس، ثم قال الله عز وجل: ﴿وَكَذَٰلِكَ يَفۡعَلُونَ﴾ [النمل: ٣٤] وهو رأس آية...»[3].

وقال: «وقد يوجد بعد انقضاء الفاصلة بكلمة؛ كقوله: ﴿وَإِنَّكُمۡ لَتَمُرُّونَ عَلَيۡهِم مُّصۡبِحِينَ ۞ وَبِٱلَّيۡلِۚ﴾ [الصافات: ١٣٧ - ١٣٨]؛ رأس الآية: ﴿مُّصۡبِحِينَ﴾، والتمام: ﴿وَبِٱلَّيۡلِۚ﴾؛ لأنه معطوف على المعنى؛ أي: في الصبح وبالليل...»[4].

وعلى هذا فالتمام يوجد على رأس الآية، أو قبلها، أو بعدها.

---

(١) ينظر: المكتفى في الوقف والابتدا (ص: ١٤٠).

(٢) المكتفى في الوقف والابتدا (ص: ١٤٠).

(٣) المكتفى في الوقف والابتدا (ص: ١٤٠ - ١٤١).

(٤) المكتفى في الوقف والابتدا (ص: ١٤١).



ويدخل ضمن قوله: «تمام القصص» تمام الكلام، وإن لم يكن قصة، وهذا يظهر من أمثلته التي ذكرها.

وذكر في نهاية الباب نوعاً من التام يكون في درجة الكافي، وقال عنه: «وقد يكون التامُّ - أحياناً - في درجة الكافي من جهة تعلُّق الكلام من طريق المعنى لا من طريق اللفظ، وذلك نحو قوله: ﴿وَيُنذِرَ ٱلَّذِينَ قَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدًا﴾ [الكهف: ٤] هذا تمام، ثم تبتدئ بقوله: ﴿مَّا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ﴾ [الكهف: ٥]؛ لأن ما بعده مُستغْنٍ عنه.

وكذلك الوقف على قوله: ﴿وَلَا لِآبَآئِهِمْ﴾ [الكهف: ٥] تمام أيضاً، ثم تبتدئ بقوله: ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَٰهِهِمْ﴾ [الكهف: ٥]، وهي مقالتهم: اتخذ الله ولداً.

وكذلك ما أشبهه مما يتم الوقف عليه بإجماعٍ من أهل التأويل وأصحاب التمام لانقضاء الكلام عنده، واستغناء ما بعده عنه، وما بعده منه أو من سببه من جهة المعنى، فهو بذلك في درجة الكافي»[1].

وهذه المنْزِلة تحتاج إلى تحرير؛ لأن قوله: «تام في درجة الكافي» جمعٌ بين نوعين منفصلين، فإما أن يكون الوقف من النوع التام، وإما أن يكون من النوع الكافي.

وبالنظر إلى العلة التي علل بها حكمه على بعض المواقف بأنها تامة في درجة الكافي فإن الصواب أنها تكون من النوع الكافي؛ لأن هذه العلة تنطبق عليه، ولذلك فلا حاجة إلى إيجاد هذه المنْزلة.

---

(١) المكتفى في الوقف والابتدا (ص: ١٤١ - ١٤٢).



ولو استبدل بمصطلحه هذا (الكافي والأكفى) لكان أنسب إلى مصطلحاته؛ خاصة أنه استخدم هذا المصطلح - وهو الأكفى - في تطبيقاته، وقد أشار إليه في كلامه على الكافي[١].

وهاتان الآيتان اللتان حكم عليهما بالتام الذي في درجة الكافي، لم يحكم عليهما بهذا الحكم في تطبيقاته على فرش الوقوف في السور، بل حكم عليهما بالتمام فقط.

قال: «﴿وَلَدًا﴾ [الكهف: ٤] تام، ومثله: ﴿وَلَا لِآبَآئِهِمۡۚ﴾ [الكهف: ٥]»[٢].

ولم يستخدم هذا المصطلح إلا مرة واحدة، وقد أورده في الحكم على قوله تعالى: ﴿ثَمَّ أَمِينٖ﴾ [التكوير: ٢١]، قال: «تام، وهو أتم من الذي قبله؛ لأن الفاء لا يتم قبلها كلام على الحقيقة؛ لأنها تأتي بمعنى الاتصال، وكل ما مضى من نحو هذا وقلنا فيه إنه تام، فإنما هو كالتمام إذا كان مستغنياً عما بعده أو لم يتصل به، وهذا كما قلناه في تفسيره إنه قد يكون أحياناً في درجة الكافي»[٣].

ومن المصطلحات التي استعملها وهي قريبة من هذا: مصطلح الشبيه بالتام، ومصطلح الكافي في درجة التام.

قال: «﴿فُسُوقُۢ بِكُمۡۗ﴾ [البقرة: ٢٨٢] شبيه بالتام»[٤].

---

(١) ينظر: المكتفى في الوقف والابتدا (ص: ١٤٤).

(٢) المكتفى في الوقف والابتدا (ص: ٣٦٧).

(٣) المكتفى في الوقف والابتدا (ص: ٦١٠).

(٤) المكتفى في الوقف والابتدا (ص: ١٩٢).



وقال: «و ﴿غُثَآءً﴾ [المؤمنون: ٤١] كاف شبيه بالتمام»[١].

وقال: «﴿لَا ضَيْرَ﴾ [الشعراء: ٥٠] كاف شبيه بالتمام»[٢].

وأما مصطلح (الأتم) فقد استخدمه كثيراً، ولا يأتي إلا بعد ذكر التام، ومن ذلك قوله: «الوقف على آخر التعوذ تام، وعلى آخر التسمية أَتَمُّ»[٣].

وتعدد المصطلحات دون وجود ضابط دقيق لها، أو مع إمكانية دخولها ضمن مصطلح آخر غير مفيد، فتكثيرها بلا ضابط معتبر يشتت الذهن، ويقلل الفائدة. ومع هذا؛ فأبو عمرو رحمه الله تعالى قد أجاد في اختيار الوقف وذلك لأسباب:

١ - ضبطه لمصطلحاته وسيره عليها في التطبيق.

٢ - اطلاعه على جملة مما كتب - وقيل - قبله في الوقف مما يمكنه من معرفة الصواب والخطإ منها؛ لذا تراه قد ردَّ على من سبقه في أقوالهم واختياراتهم[٤].

٣- اعتماده التفسير عن السلف في فهم معنى الآية وبناء حكم الوقف على هذه التفاسير[٥].

---

(١) المكتفى في الوقف والابتدا (ص: ٤٠١).

(٢) المكتفى في الوقف والابتدا (ص: ٤٢٢). وفي بعض النسخ «شبيه بالتمام» بإسقاط لفظ «كاف». ينظر: حاشية المكتفى في الوقف والابتدا بتحقيق المرعشلي (ص: ٤٢٢)، وتحقيق جايد (ص: ٢٧١).

(٣) المكتفى في الوقف والابتدا (ص: ١٥٥).

(٤) ينظر على سبيل المثال: (ص: ١٦٠، ١٦٢، ١٩٨، ٢١٩).

(٥) ينظر على سبيل المثال: (ص: ١٥٨، ١٥٩، ١٧٦، ١٩٥، ٢٠١، ٢٦٧).



ثانيًا: الوقف الكافي:

قال الداني في تعريف الوقف الكافي: «واعلم أن الوقف الكافي هو الذي يحسن الوقف عليه - أيضاً - والابتداء بما بعده غير أن الذي بعده متعلق به من جهة المعنى دون اللفظ، كما ذكرنا، وذلك نحو الوقف على قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾ [النساء: ٢٣][١]، والابتداء بما بعد ذلك في الآية كلها.

وكذلك الوقف على قوله تعالى: ﴿وَلَا عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ أَن تَأْكُلُوا۟ مِنۢ بُيُوتِكُمْ﴾ [النور: ٦١]، والابتداء بما بعد ذلك إلى قوله: ﴿أَوْ أَشْتَاتًا﴾[٢].

وكذلك الوقف على قوله: ﴿ٱلْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمُ ٱلطَّيِّبَٰتُ﴾ [المائدة: ٥]، والابتداء بما بعد ذلك[٣]؛ لأن ذلك كله معطوف[٤].

---

(١) لم يذكر حكم الوقف عليها في موضعها من سورة النساء، ينظر: المكتفى في الوقف والابتدا (ص: ٢١٩).

(٢) لم يذكر الحكم على لفظ «بيوتكم»، وذكره على لفظ «أشتاتا»، ينظر: المكتفى في الوقف والابتدا (ص: ٤١٣).

(٣) لم يذكر حكم الوقف عليها في موضعها من سورة المائدة، ينظر: المكتفى في الوقف والابتدا (ص: ٢٣٤).

(٤) يظهر من هذا المثال أنه يُتسامح في العطف بين الجمل ما لا يُتسامح في العطف بين المفردات، ذلك أن العطف من أسباب الوصل لا الوقف، والحكم بكونه كافيًا مع وجود العطف إنما هو في العطف بين الجمل كما هو ظاهرٌ من هذا المثال، ويدل عليه قوله بعد قليل: «وكذلك كل كلام قائم بنفسه مستغنٍ بعامل ومعمول فيه يفيد معنى يُكتفى به، فالقطع عليه كافٍ»، والله أعلم.



وكـــذلك القطــع عـــلى الفواصـــل مـــن ســـورة التكـــوير[١] والانفطـــار[٢] والانشقاق[٣]، وما أشبههن والابتداء بما بعدهن.

وكذلك فواصل سورة الجِنِّ[٤] والمُدَّثِّر[٥] وشبْهِهما، والمراد بالفواصل مثل: ﴿أَحَدًا﴾ و﴿وَلَدًا﴾.

وكذلك كلُ كلامٍ قائمٍ بنفسه مستغنٍ بعاملٍ ومعمولٍ فيه يفيد معنى يكتفى به، فالقطع عليه كاف، ويسمى أيضاً هذا الضَرْب مفهوماً.

وتفاضله في الكفاية كتفاضل التام سواء[٦]، ما ورد منها ومن الحسن في الفواصل فهو أتم وأكفى وأحسن مما يرد في حشوهن»[٧].

المسائل التي ذكرها في التعريف:

ورد في هذا التعريف جملة من القضايا:

الأولى: تعريف الكافي وهو: الذي يحسن الوقف عليه والابتداء بما بعده.

---

(١) ذكر أن الكافي فيها من رؤوس الآي إلى آية (١٣) فقط، ينظر: المكتفى في الوقف والابتدا (ص: ٦١٠).

(٢) لم يذكر منها في موضعها إلا آية (١٧) فقط، وذكر أن بعضها تامٌ. ينظر: المكتفى في الوقف والابتدا (ص: ٦١١).

(٣) لم يذكر منها في موضعها إلا آية (٢٤)، وحكاه في آية (٩). ينظر: المكتفى في الوقف والابتدا (ص: ٦١٤ - ٦١٥).

(٤) لم يذكره إلا في بعضها، ينظر: المكتفى في الوقف والابتدا (ص: ٥٨٩ - ٥٩٠).

(٥) لم يذكره إلا في بعضها، ينظر: المكتفى في الوقف والابتدا (ص: ٥٩٤ - ٥٩٦).

(٦) لم يُشِر إلى تفاضل التامّ في تعريف التامّ، وإنما ورد عنده في التطبيقات على السور.

(٧) المكتفى في الوقف والابتدا (ص: ١٤٣ - ١٤٤).



الثانية: تفسير التعريف ليفرق بينه وبين التام؛ وهو وجود الـمُتَعَلَّق، والتعلق هنا يكون بالمعنى دون اللفظ.

وبيَّن أن الكافي هو: كل كلام قائم بنفسه، مستغن بعامل ومعمول فيه يفيد معنى يكتفى به فالقطع عليه كاف.

الثالثة: بيَّن الوقف الكافي بالأمثلة وأسهب في ذكرها ليقرر المعنى ويؤكده.

الرابعة: بيان المراد بالفاصلة.

الخامسة: أن الكافي يسمى مفهوماً.

السابعة: أنه يتفاضل في الكفاية وأكفاه ما كان رأس آية، ومثله في ذلك التام والحسن.

ويلاحظ الأمور الآتية:

١ - أنه لم يتطرق بالتمثيل إلى الفرق بين التامِّ والكافي مع الحاجة إلى التفريق بينهما[1].

٢ - أنه في بعض الأمثلة التي ذكرها لا تصلح أن تكون من الوقف الكافي، لأن العطف فيها عطف مفردات، وهو ما مثَّل به من سورة النساء بقوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَٰتُكُمْ﴾ [النساء: ٢٣]، فما بعدها، وهو قوله: ﴿وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَٰتُكُمْ وَعَمَّٰتُكُمْ وَخَٰلَٰتُكُمْ وَبَنَاتُ ٱلْأَخِ وَبَنَاتُ ٱلْأُخْتِ ..﴾ [النساء: ٢٣] معطوف على اللفظ المفرد (أمهاتكم) وعطف الأفراد من موجبات

(١) سيأتي كلام العلماء حول هذه المسألة.



الوصل لا الوقف، فالبدء بقوله: ﴿وَبَنَاتُكُمْ ...﴾ لا يُفهم منه معنى، ولو أجيز البدء بسبب طول المقطع لجاز لهذا السبب فحسب، ولا يكون بهذا الجواز كافيًا؛ لعدم تحقق معنى الكفاية فيه، والله أعلم.

ثالثًا: الوقف الحسن:

قال الداني: «واعلم أن الوقف الحسن هو الذي يحسن الوقف عليه ولا يحسن الابتداء بما بعده؛ لتعلقه بما بعده من جهة اللفظ والمعنى جميعًا، وذلك نحو قوله: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢]، و ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة: ٣]، والوقف على ذلك وشبهه حسن؛ لأن المراد مفهوم.

والابتداء بقوله: ﴿رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الفاتحة:٢] و ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة:٣] و ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤] لا يحسن؛ لأن ذلك مجرور، والابتداء بالمجرور قبيح؛ لأنه تابع لما قبله.

ويسمى هذا الضَّرْب (صالحاً) إذ لا يتمكن القارئ أن يقف في كل موضع على تام ولا كاف؛ لأن نفسه ينقطع دون ذلك»[1].

المسائل التي ذكرها في التعريف:

١ - بيَّن الداني سبب تسمية هذا النوع حسناً، وبناه على كون المراد مفهومًا، وكأنه يريد التنبيه على الفرق بين هذا النوع وبين الوقف القبيح؛ لأن الوقف

(١) المكتفى في الوقف والابتدا (ص: ١٤٥).



القبيح يتعلق بما بعده من جهة اللفظ والمعنى، ولكنه لا يفهم منه المراد.

٢ - أشار إلى أن كون الوقف على جملة يُعدُّ حسناً فإنه لا يعني أن الابتداء بما بعدها يكون حسناً وذلك لتعقلها بها، بل يكون قبيحاً.

وهذا مما يفرق بين الوقف الحسن والوقف الكافي، فإن الكافي يصلح الوقف على الموضع والابتداء بما بعده، أما الحسن فمع صلاحية الوقف على الموضع لا يصلح الابتداء بما بعده لوجود التعلق اللفظي الإعرابي.

٣ - ذكر مصطلحًا آخر وهو مصطلح (الصالح) وجعله هو الحسن نفسه، وإن كان عند غيره له مصطلح خاصٌّ به كما سيأتي، وهذا المصطلح (الصالح) قد ذكره في تطبيقاته في أربعة مواضع:

الموضع الأول: قال: «والوقف على: ﴿وَلَآ أَدۡرَىٰكُم بِهِۦ﴾ [يونس: ١٦] على القراءتين(١)؛ صالح»(٢).

الموضع الثاني: قال: «ومن قرأ ﴿نَّشَآءُ﴾ [يوسف: ٥٦] بالنون(٣)، فهو صالح»(٤).

(١) قرأ قنبل «ولأدراكم به» بغير ألف قبل الهمزة، وقرأ الباقون بألف قبل الهمزة. التذكرة لابن غلبون (٢/ ٤٤٨).

(٢) المكتفى في الوقف والابتدا (ص: ٣٠٥).

(٣) هي قراءة ابن كثير. التذكرة لابن غلبون (٢: ٤٦٨).

(٤) المكتفى في الوقف والابتدا (ص: ٣٢٧).



الموضع الثالث: قال: «وقال نافع: ﴿أَوۡ زِدۡ عَلَيۡهِ﴾ [المزمل: ٤] تام، وهو صالح»[١].

الرابع: قال: «وقال القُتَيبي[٢] والدِّيْنورِي[٣]: ﴿بَيۡنِي وَبَيۡنَكَۖ﴾ [القصص: ٢٨] تام، وهو مفهوم صالح»[٤].

ويلاحظ أنه في الموضع هذا قد جمع بين مصطلحي الحسن والكافي في الحكم على الوقف؛ لأن المفهوم هو الكافي، كما قال: «ويسمى هذا الضرب مفهوماً»[٥]، والصالح هو الحسن، كما مرَّ.

ولا يتأتَّى هذا الحكم إلا باختلاف التقدير - وذلك ما لم ينبِّه عليه هنا - ولا يمكن اجتماعهما معًا؛ لأنَّ المفهوم يصلح البدء بما بعده، والصالح لا يصلح الابتداء بما بعده، وإن اتفقا في صحة الوقف عليهما.

٤ - وقد أشار في تتمة كلامه عن الوقف الحسن إلى أن الوقف على رؤوس الآي داخل ضمن الحسن إذا لم يكن تاماً ولا كافياً، وأن مذهب الأئمة السالفين

---

(١) المكتفى في الوقف والابتدا (ص: ٥٩١).

(٢) عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، أبو محمد، العلامة الكبير، ذو الفنون والتصانيف، كان ثقة ديِّناً فاضلاً، من تصانيفه: تأويل مشكل القرآن، وتفسير غريب القرآن، وغيرهما. توفي سنة ٢٧٦. تاريخ بغداد (١٠: ١٧٠) سير أعلام النبلاء (١٣: ٢٩٦).

(٣) أحمد بن جعفر، أبو علي الدينوري، نزيل مصر، النحوي، قرأ كتاب سيبويه على المبرد. ألَّف في النحو كتاب المهذب، وله مختصرٌ في ضمائر القرآن، استخرجه من معاني القرآن للفراء. توفي بمصر سنة ٢٨٩. طبقات النحويين (ص: ٢١٥)، إنباه الرواة (١: ٦٨).

(٤) المكتفى في الوقف والابتدا (ص: ٤٣٧).

(٥) المكتفى في الوقف والابتدا (ص: ١٤٤).



والقراء الماضين هو استحباب الوقف عليهن وإن تعلق كلام بعضهن ببعض، وذلك لأنهن في أنفسهن مقاطع. وذكر مذهب أبي عمرو البصري في الوقف على رؤوس الآي وأنه أحب إليه، ثم استدل بحديث أم سلمة أنه كان ﷺ يقطع قراءته[1].

٥ - والوقف الحَسَنُ يتفاضل في الحُسْنِ؛ فهو حسن وأحسن؛ كما قال ذلك في الوقف الكافي واستعماله لمصطلح الأحسن - كذلك - قليل جداً.

قال: «وقال نافع، وأحمد بن جعفر الدينوري: ﴿وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَٰنُ ﴾ [البقرة: ١٠٢] تامٌ، وهو حسن، وليس بتام ولا كافٍ.

﴿عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَٰنَ ﴾ [البقرة: ١٠٢] أحسن منه، وكذلك ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ كَفَرُواْ ﴾[البقرة: ١٠٢]»[2].

٦ - ومما يُلْحَظُ أن الداني لم يُكْثِرْ في تطبيقاته من ذكر الوقف الحسن؛ بل هو قليل جداً بالنسبة لذكره الوقف التام والوقف الكافي.

رابعًا: الوقف القبيح:

قال الداني: «اعلم أن الوقف القبيح هو الذي لا يعرف المراد منه، وذلك نحوُ الوقف على قوله: ﴿بِسْمِ﴾ و ﴿مَٰلِكِ﴾ و ﴿رَبِّ﴾ و ﴿رُسُلُ﴾، وما أشبهه،

---

(١) المكتفى في الوقف والابتدا (ص: ١٤٥ - ١٤٧).

(٢) المكتفى في الوقف والابتدا (ص: ١٦٩).



والابتداء بقوله: ﴿ ٱللَّهِ ﴾ و ﴿يَوۡمِ ٱلدِّينِ ﴾ و ﴿ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴾ و ﴿ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ﴾[١] و ﴿ ٱللَّهِ ﴾؛ لأنه إذا وقف على ذلك لم يُعْلَمْ إلى أي شيء أضيف»[٢].

في هذا المقطع ذكر الداني المراد بالوقف القبيح، وبين أنه الذي لا يعرف المراد منه، وسبب ذلك شدة التعلق اللفظي الذي يتبعه التعلق المعنوي. وقال عن هذا النوع: «وهذا يسمى وقف الضرورة، لتمكن انقطاع النفس عنده»[٣].

وكأنه يشير بهذا إلى أنه لا يجوز تعمد هذا الوقف، وقد ذكر حكمه عند القراء فقال: «والجلَّة من القراءِ وأهلِ الأداء ينهون عن الوقف على هذا الضرب وينكرونه، ويستحبون لمن انقطع نفسه عليه أن يرجع إلى ما قبله حتى يصله بما بعده؛ فإن لم يفعل ذلك فلا حرج عليه»[٤].

ثم ذكر أنواعاً أخرى داخلة في القبيح، وضرب لها أمثلة مبيِّنًا ما فيها من القبح.

النوع الأول: ما يستحيل معناه بسبب فصله عما قبله، وكونه لم يتم معنى ما فُصِلَ.

وقد ضرب لهذا النوع أمثلة، ومنها:

---

(١) يلاحظ أنه لم يذكر ما قبلها مما يُوقف عليه، فـ(بسم) يقابلها لفظ الجلالة، و(مالك) يقابله (يوم الدين)، وهكذا.

(٢) المكتفى في الوقف والابتدا (ص: ١٤٨).

(٣) المكتفى في الوقف والابتدا (ص: ١٤٨).

(٤) المكتفى في الوقف والابتدا (ص: ١٤٨).



الوقف على قوله: ﴿لَّقَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ﴾ [آل عمران: ١٨١] ثم يبتدئ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٌ﴾ [آل عمران: ١٨١].

والوقف على قوله: ﴿لَقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ﴾ [المائدة: ٧٢] ثم يبتدئ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَ﴾ [المائدة: ٧٢]، وذكر أمثلة غيرها(١).

النوع الثاني: ما يفسد معناه بسبب وصله بما تمَّ معناه، وفصله عما بعده مما يتم به معنى الجملة الموصولة.

ومن أمثلة هذا النوع:

الوقف على قوله تعالى: ﴿فَبُهِتَ ٱلَّذِى كَفَرَ وَٱللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٥٨]، وعدم وصله بقوله: ﴿لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّـٰلِمِينَ﴾ [البقرة: ٢٥٨].

الوقف على قوله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْـَٔاخِرَةِ مَثَلُ ٱلسَّوْءِ وَلِلَّهِ﴾ [النحل: ٦٠]، وعدم وصله بقوله تعالى: ﴿ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [النحل: ٦٠].

وعقَّب على ذلك بحكم هذا النوع فقال: «فمن انقطع نفسه على ذلك وجب عليه أن يرجع إلى ما قبله، ويصل الكلام بعضه ببعض، فإن لم يفعل أثِـمَ، وكان ذلك من الخطإ العظيم الذي لو تعمده متعمد لخرج بذلك عن دين الإسلام؛ لإفراده من القرآن ما هو متعلق بما قبله أو بما بعده، وكون إفراد ذلك افتراءً على الله عز وجل وجهلاً به»(٢).

---

(١) المكتفى في الوقف والابتدا (ص: ١٤٩ - ١٥٠).

(٢) المكتفى في الوقف والابتدا (ص: ١٥٠).



وأدخل في هذا النوع أمثلة أخرى من الوقف على الكلام المنفصل الخارج عن حكم ما وُصِل به، وقد ضرب له أمثلة منها: قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ ۚ وَلِأَبَوَيْهِ﴾ [النساء: ١١] إن وقف على ذلك؛ لأن النصف كله إنما يجب للابنة دون الأبوين، والأبوان مستأنفان لما يجب لهما مع الولد ذكراً كان أو أنثى، واحداً كان أو جمعاً.

وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ وَالْمَوْتَىٰ﴾ [الأنعام: ٣٦] إن وقف على ذلك؛ لأن الموتى لا يسمعون ولا يستجيبون، وإنما أخبر الله تعالى عنهم أنهم يبعثون، فهم مستأنفون بحالهم هذا[1].

النوع الثالث: الوقف على الأسماء التي تبين نُعوتُها حقائِقَها:

ومن أمثلة ذلك:

قوله تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ﴾ [الماعون: ٤] وشِبْهِهِ؛ لأن المصلين اسم ممدوح محمود لا يليق به (ويل)، وإنما خرج من جملة الممدوحين بنعته المتصل به وهو قوله: ﴿الَّذِينَ هُمْ عَن صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ﴾ [الماعون: ٥][2].

النوع الرابع: الوقف على المنفي الذي يأتي بعده حرف الإيجاب:

وحكم على هذا النوع بأنه أقبح وأشنع مما قبله، ومن أمثلته: قوله: ﴿لَا إِلَٰهَ إِلَّا اللَّهُ﴾، و﴿وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّا اللَّهُ ۚ﴾، و﴿لَا إِلَٰهَ إِلَّا أَنَا﴾، وشبهه.

---

(١) المكتفى في الوقف والابتدا (ص: ١٥١).

(٢) المكتفى في الوقف والابتدا (ص: ١٥١).



ولو وقف واقف قبل حرف الإيجاب من غير عارض لكان ذنباً عظيماً؛ لأن المنفي في ذلك كل ما عُبد غيرَ الله عز وجل.

النوع الخامس: ما ورد التوقيف بالنهي عنه:

وهو يشير إلى حديث نزول القرآن على سبعة أحرف، وقد ضرب لهذا أمثلة منها:

الوقف على قوله: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَهُم مَّغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ * وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَآ﴾ [المائدة: ٩ - ١٠].

الوقف على قوله: ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَصَدُّواْ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ أَضَلَّ أَعْمَٰلَهُمْ * وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ [محمد: ١ - ٢]، وهناك أمثلة غيرها ذكرها.

وهذا النوع الذي أفرده هنا يصلح إدخاله في النوع الثاني الذي سبق ذكره، وقد أشار إلى ذلك في تعليقه على هذه الأمثلة، حيث قال: «... وشبه ذلك مما هو خارج عن حكم الأول من جهة المعنى؛ لأنه متى قطع عليه دون ما يبين حقيقته ويوضح مراده لم يكن شيء أقبح منه؛ لاستواء حال من آمن ومن كفر، ومن اهتدى ومن ضَلَّ، وفي ذلك بطلان الشريعة والخروج عن المِلَّة؛ فيلْزَم من انقطع نفسُه عند ذلك أن يرجعَ حتى يَصِلَ الكلامَ بعضَه ببعض، أو يقطع على آخر القصتين، أو على آخر القصة الثانية إن شاء، ومتى لم يفعل أَثِمَ واعتدى، وجَهِل وافترى»(١).

---

(١) المكتفى في الوقف والابتدا (ص: ١٥٣).



وبعد هذا يمكن القول بأن القبيح قسمان:

الأول: ما لا يعرف المراد منه: لنقص الجملة عن تمام ألفاظها؛ كالوقف على ﴿بِسْمِ﴾ من ﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾.

الثاني: ما يحيل المعنى أو يفسده، وهذا يكون بالوقف قبل تمام المعنى، أو يكون بوصل كلام بغيره فيحيل معناه بإدخاله في حكم ما قبله.

ومما يلحظ هنا ما يأتي:

١ - أنه حكم في النوع الرابع على قوله تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ﴾ بقبح الوقف مع أنه رأس آية، وقد سبق له في الوقف الحسن كلام في حكم الوقف على رأس الآية، وأن السنة قد جاءت بذلك، واستدل بحديث أم سلمة رضي الله عنها[(١)].

وسبق له في الوقف الحسن - كذلك - أن جماعة من الأئمة السالفين والقراء الماضيين يستحبون القطع عليهن وإن تعلق كلام بعضهن ببعض[(٢)].

وإذا كان ذلك كذلك، فتقبيحه الوقف على هذه الآية فيه نظر، نظراً لما ذكره رحمه الله.

٢- قال في الوقف على قوله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ مَثَلُ السَّوْءِ

---

(١) المكتفى في الوقف والابتدا (ص: ١٤٦ - ١٤٧).

(٢) المكتفى في الوقف والابتدا (ص: ١٤٥).



﴿وَلِلَّهِ﴾ [النحل:٦٠] إذا وقف هنا ولم يصلها بما بعدها، ثم ابتدأ ﴿ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [النحل: ٦٠] قال معقباً: «فمن انقطع نفسه على ذلك وجب عليه أن يرجع إلى ما قبله ويصل الكلام بعضه ببعض؛ فإن لم يفعل أثِم، وكان ذلك من الخطأ العظيم الذي لو تعمده متعمد لخرج بذلك من دين الإسلام.

وقال في الوقف على مثل قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَصَدُّواْ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ أَضَلَّ أَعْمَٰلَهُمْ * وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾، قال: «... فيلزم من انقطع نفسه عند ذلك أن يرجع حتى يصل الكلام بعضه ببعض أو يقطع على آخر القصتين أو على آخر القصة الثانية إن شاء، ومتى لم يفعل أثم واعتدى، وجهل وافترى».

والمراد من هذا النقل أنه – رحمه الله – أوجب على القارئ الرجوع إلى ما قبل الموقوف عليه ليصل الكلام بعضه ببعض... ثم أثَّمَ القارئَ إن لم يفعل هذا، وهذا الحكم فيه تشدُّدٌ، وقول أبي الحسن علي بن أحمد الغزَّال (ت: ٥١٦ هـ) في هذا الموضوع أعدلُ منه.

علق الغزال (ت: ٥١٦ هـ) على من وقف على مثل قوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ﴾ [التوبة: ٣٠]، ثم يبتدئ: ﴿عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٣٠] فقال: «فإن وقف مضطراً على مثل هذا، وابتدأ بما بعده غير متجانفٍ لإثم، ولا معتقد له لم يكن عليه وِزْرٌ؛ لأنه؛ وإن وقف، فهو ينوي ما قبله، وهو حكاية قول الكفار نَزَلَ الوحي به، لا يَخْرُجُ عن كلام الله سبحانه وتعالى بوقف القارئ أو بوصله، غير أن الاحتراز عن نحو هذا أحسن وأولى.

فأما إذا اعتقد وقصد التحريف فهو مؤاخذ بقصده، والوقف والوصلُ لا



ينفعانه إن كان في نيةِ تحريفٍ، ولا يضرانه إن كان في نيةِ تلاوة»[(١)].

وخلاصة الأمر:

(١) أن الأفضل للقارئ تتبع المواقف المناسبة، وعدم الوقوف على ما يقبح من الوقف. وإذا وقف على ما يقبح، فالأفضل له الرجوع إلى ما قبله ووصله به ليتم المعنى، على أن يكون للمبدوء به معنى مفهوم، فيتجنب بهذا البدء الذي لا يُفهم منه معنى.

ولو وقف على مثل هذه الوقوفات القبيحة، ولم يرجع ويبدأ بكلام يُفهم منه معنى فإنه يُحتمل ترتُّب الإثم عليه خاصة فيما يحيل المعنى.

(٢) أن من تعمد ذلك قاصدًا ما يحمله الوقف من معنى قبيح، خصوصًا ما يتعلق بالاعتقاد، فإن هذا يأثم بسبب قصده، كما ذكر الغزال (ت: ٥١٦ هـ).

(٣) أنه يفرق في القراءة بين أن تكون قراءته لنفسه لا يسمعه أحد، أو أن تكون لغيره، فيُتسامح فيما كانت قراءته لنفسه؛ لأنه إذا كان يعرف المعاني، فإدراكها بالنسبة له لا تتعلق بالوقف والوصل.

أما إذا كانت قراءته لغيره ففي هذه الحال لا يحسن الوقف على القبيح أو الابتداء به لما يُحدثه من الوهم واختلاف المعنى على السامعين، والسامعون ليسوا على درجة واحدةٍ في إدراك المعاني، والوقف والابتداء إنما جُعل لفصل المعاني عن بعضها لتتبين وتتضح للسامع.

(١) الوقف والابتداء للغزال (ص: ١٩٢).



(٤) توسع الداني -رحمه الله- في تنويع الوقف القبيح، ودعم ذلك بأمثلة موضحة لذلك، ولكنه في التطبيق لم يُشِرْ إلى الوقف القبيح إلا إشارات قليلة جداً.

ملحوظات عامة:

١- عدم تحديد مصطلح الوقف:

ذكر الداني - رحمه الله - بعض المواقف، ولكنه لم ينص على نوع الوقف فيها، وهذه المواضع قليلة في كتابه، وكان الأولى أن يذكر فيها نوع الوقف، ومن ذلك قوله: «وقال نافع، وأحمد بن موسى، ومحمد بن عيسى، والفراء، وأبو حاتم، والدينوري، وابن الأنباري: ﴿مِّنۢ بَعۡدِ إِيمَـٰنِكُمۡ كُفَّارًا﴾ [البقرة: ١٠٩] الوقف»[1].

وقال: «... ويجوز الوقف على قوله: ﴿جُمۡلَةً وَٰحِدَةً﴾ [الفرقان: ٣٢]، ثم تبتدئ ﴿كَذَٰلِكَ﴾ [الفرقان: ٣٢]؛ أي: أنزلناه متفرقاً كذلك لنثبت به فؤادك»[2].

٢- جمعه بين مصطلحين في الحكم على الوقف:

الأصل في الحكم على موقفٍ مَّا أن يكون بحكم واحد، إلا إذا كان في الموقف قولان: وأراد المؤلف أن ينبه عليهما. وقد جمع الداني حكمين في موقف واحد في مواضع قليلة من كتابه، ومنها:

(١) المكتفى في الوقف والابتدا (ص: ١٧٠ - ١٧١).

(٢) المكتفى في الوقف والابتدا (ص: ٤١٧).



قال: «﴿فَلْيَتَوَكَّلِ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ [التوبة: ٥١] أكفى منه وأتم، وكذا رؤوس الآي بعده»[١].

وقال: «وقال القتيبي والدينوري: ﴿بَيْنِي وَبَيْنَكَ﴾ [القصص: ٢٨] تام، وهو مفهوم صالح»[٢].

والوقف المفهوم عنده هو الوقف الكافي[٣]، والوقف الصالح هو الوقف الحسن[٤].

وبهذا تنتهي الإشارات إلى منهج الداني في كتابه المكتفى في الوقف والابتدا، والله الموفق.

---

(١) المكتفى في الوقف والابتدا (ص: ٣٩٤).

(٢) المكتفى في الوقف والابتدا (ص: ٤٣٧).

(٣) المكتفى في الوقف والابتدا (ص: ١٤٤).

(٤) المكتفى في الوقف والابتدا (ص: ١٤٥).



الفصل الثالث

مصطلحات السِّجاوندي في كتابه علل الوقوف



تفسير
مركز تفسير للدراسات القرآنية
Tafsir Center for Qur'anic Studies

السِّجاوندي(١) هو: الإمام محمد بن طَيفُور، أبو عبد الله، الغَزْنَوِيُّ، السِّجاوندي - بكسر السين - إمام كبير محقق، مقرئ، مفسر، نحوي، لغوي.

وهو من أعيان القرن السادس، فقد توفي سنة (٥٦٠)، وأخباره في كتب التراجم قليلة، قال ابن الجزري (ت: ٨٣٣): «لم أدر على من قرأ، ولا من أقرأ»(٢).

ومن آثاره العلمية: كتاب في التفسير، واسمه: «عين المعاني في تفسير الكتاب العزيز والسبع المثاني»، وقد وُصِفَ بأنه تفسير حسن.

وله كتاب في توجيه القراءات، وعنوانه: «علل القراءات»، وكتابان في الوقف كبير وصغير، وكتابه الكبير في وقوف القرآن له عدة أسماء، وقد استصوب محققه الدكتور محمد العيدي اسم «علل الوقوف» من بين الأسماء المذكورة له(٣).

وكتابه الصغير مختصر من هذا الكبير، ويذكر فيه الوقف ورمزه.

أما منهج السِّجاوندي فقد أفاض فيه محقق الكتاب، ولذا رأيت أن أترك ذكره نظراً لما قدمه محققه من دراسة وافية عنه(٤).

---

(١) اعتمدت في النقل عن السِّجاوندي على رسالة الدكتوراه المقدمة في قسم القرآن وعلومه بالرياض من قِبَلِ الدكتور محمد بن عبد الله العيدي، ويمكن الوصول إلى الصفحة في المطبوع من خلال معرفة الآية التي تناقش وقوفها.

(٢) غاية النهاية (٢: ١٥٧).

(٣) علل الوقوف (١: ٥٥).

(٤) ينظر: علل الوقوف (١: ٦٢)



مصطلحات السِّجاوندي:

لقد ابتدع السِّجاوندي مصطلحات مغايرة لمن سبقه من العلماء الذين ألفوا في هذا العلم، فمنهم من كان يعيِّن وقف التمام في مواضعه، كالإمام نافع، ومنهم من قسم الوقف بحسب اللفظ والمعنى إلى أقسام؛ كالتام، والكافي، والحسن، والقبيح، وقد يزيد بعضهم مصطلحات أخرى إما مرادفة وإما زائدة، ولكنها تسير على هذا المنهج.

ثم جاء السِّجاوندي (ت: ٥٦٠) فألَّف في الوقوف كتابيه، وذكر مصطلحاتٍ -فيما أعلم- لم يُسبق إليها .

وكان يرمز لكل وقف برمز، ويذكره في موضعه من وقوف القرآن. وقد شاركه في ذكر الرمز بالأحرف للوقوف الإمام أبو العلاء الهمذاني (ت: ٥٦٩)[1].

وتبلغ مصطلحات السِّجاوندي ستة، وهي: اللازم، والمطلق، والجائز، والمجوز لوجه، والمرخص لضرورة، والممنوع.

وهذا الأخير لم يذكره بهذا المصطلح (الممنوع)، بل قال: «وأما ما لا يجوز الوقف عليه»[2].

وقد رمز للازم بحرف (م)، وللمطلق بحرف (ط)، وللجائز بحرف (ج)،

(١) مما قد يقع فيه الخطأ من الناسخين أن يستبدلوا رمزاً برمزٍ من حيث لا يشعرون، لذا تتطلب القراءة في مخطوطات كتب الوقف التي اعتمدت الرمز دقَّةً كبيرة، ومعرفة بعلل الوقوف عند كل مؤلف لمعرفة الرمز الذي وقع فيه اختلاف بين الناسخين.

(٢) علل الوقوف (١: ٣٢).



وللمجوز لوجه بحرف (ز)، وللمرخص لضرورة بحرف (ص)، وما لا وقف عليه بحرف (لا).

وهذه المصطلحات التي جاء بها السِّجاوندي قد عُمِلَ بها في بعض المصاحف المطبوعة في المشرق؛ كالمصاحف المطبوعة في تركيا، والهند، وباكستان، ومصر، ولكن يتفاوت استخدامهم لها.

وسأذكر تعريف السِّجاوندي لكل مصطلح، ثم أذكر بعض الملحوظات عليه من خلال تطبيقاته لها.

أولاً: الوقف اللازم:

قال السِّجاوندي في تعريف الوقف اللازم: «فاللازم من الوقوف: ما لو وصل طرفاه غَيَّرَ المَرام، وشَنَّع معنى الكلام»[1]. ثم ذكر أمثلة لهذا النوع من الوقف.

١ - من خلال تطبيق السِّجاوندي للوقف اللازم يظهر أنه لا يعتني بالسياق في بيان المعنى، بل يحكم باللزوم لأدنى تعلق بالوهم. فأول مثال ذكره من هذا النوع الوقف على رأس الآية الثامنة من سورة البقرة. وهي قوله: ﴿وَمَاهُم بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٨]، ثم علل ذلك بقوله: «لأن ﴿بِمُؤْمِنِينَ﴾ منكَّر، والجملة بعد المنكَّر تتعلق به صفة، فلو وصل صار التقدير: وما هم بمؤمنين مخادعين، فينفي الوصف لا مع الموصوف فينتقض المعنى، فإن المراد نفي الإيمان عنهم

(١) علل الوقوف (١: ٨).



وإثبات الخداع لهم، وأن النفي إذا دخل على الموصوف بصفة ينفي الصفة ويقرر الموصوف؛ كقوله: ما هو برجل كاذب»[١].

إن كلامه في هذا المثال يوضح أنه قطع الآية عن سباقها ولحاقها، فابتداء الكلام يدل على الفصل، وانتهاؤه يدل على ذلك كذلك.

فلو قرأ القارئ قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ﴾ [البقرة: ٨] ثم وصله بقوله تعالى: ﴿يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ ﴾ [البقرة: ٩]، ووقف هنا، فإن في السياق ما يدل على انفصال الجملتين، فيُفْهَمُ منه أن النفي واقع على ما سبق، ويُفهَمُ من قوله: ﴿وَمَا يَخْدَعُونَ ﴾ أنها متعلقة بـ ﴿يُخَٰدِعُونَ ﴾.

وإنما يقع هذا اللبس إذا قرأ القارئ هكذا: ﴿ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ * يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ ﴾ [البقرة: ٨ - ٩] فيكون ابتدأ بجزء من الآية السابقة ووقف على جزء من الآية اللاحقة، وهو بهذا يوافق المثال الذي ذكره.

٢ - كما يضع الوقف اللازم أحياناً على لفظ بعده مبتدأ، ويخشى أن يكون صفة، ولكن إتمام الآية يدل على الفصل، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَى ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَنَّهُمْ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ * ٱلَّذِينَ يَحْمِلُونَ ٱلْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُۥ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِۦ ﴾ [سورة غافر: ٦ - ٧][٢] حيث وضع على رأس الآية علامة الوقف اللازم[٣].

---

(١) علل الوقوف (١: ٧٧ - ٧٨).

(٢) ينظر أيضاً: سورة التوبة آية ١٩ - ٢٠.

(٣) علل الوقوف (٣: ٦٧٠).



فالذين: مبتدأ، وخبره جملة (يسبحون). والوصل إلى قوله: ﴿ يُسَبِّحُونَ بِحَمۡدِ رَبِّهِمۡ ﴾ يدل على انقطاع الجملتين.

ولو وقف القارئ على (حوله) بعد وصله الآية بها لكان المحذور موجوداً.

٣ - قد يوجد من الأمثلة ما يصلح للحكم عليه باللزوم، جرياً على تعليلاته، لكنك لا تجده قد حكم عليها باللزوم، ومنها قوله تعالى: ﴿ وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحۡمَٰنُ وَلَدٗاۗ سُبۡحَٰنَهُۥۚ بَلۡ عِبَادٞ مُّكۡرَمُونَ ﴾ [الأنبياء: ٢٦].

فقد وضع على قوله تعالى: ﴿ سُبۡحَٰنَهُۥۚ ﴾ علامة الوقف المطلق[١].

ويمكن أن يقال بأن الوصل قد يوهم أن التَّنْزيه راجع للولد، وأن الوقف يُشعر بأنه عائد على الله، خاصة أن بعده حرف الإضراب (بل).

بل قد وضع علامة الوقف الممنوع في مثل هذا المثال، وهو قوله تعالى: ﴿وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدٗاۗ سُبۡحَٰنَهُۥۖ بَل لَّهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ كُلّٞ لَّهُۥ قَٰنِتُونَ ﴾ [البقرة: ١١٦]، فعلى قوله تعالى: ﴿ وَلَدٗاۗ ﴾ وضع علامة الوقف الممنوع[٢].

٤ - قد يحكم على وقف بغير الوقف اللازم، ثم يذكر علة تناسب مصطلح اللازم. ففي قوله تعالى: ﴿وَمَن يَتَّخِذِ ٱلشَّيۡطَٰنَ وَلِيّٗا مِّن دُونِ ٱللَّهِ فَقَدۡ

(١) علل الوقوف (٢: ٥٠٥).

(٢) علل الوقوف (١: ١٢٠).



خَسِرَ خُسْرَانًا مُّبِينًا ۞ يَعِدُهُمْ وَيُمَنِّيهِمْ ... ﴾ [النساء: ١١٩ - ١٢٠] وضع على رأس الآية ﴿ مُّبِينًا ﴾ [النساء: ١١٩] علامة الوقف المطلق، ثم علَّل حكمه بعلة تناسب علل الوقف اللازم، فقال: «لأن قوله: ﴿يَعِدُهُمْ ﴾ [النساء: ١٢٠] غير عائد إلى الخسران، ولو وُصِلَ صار وصفاً للخسران»[١].

وهذه العلة التي ذكرها للوقف المطلق تناسب أن يكون الوقف لازماً عنده، لأن الوصل في هذا الموضع يُغَيِّر المَرام.

٥ - قد يكون في تفسير الآية وجهان صحيحان معروفان، فيضع علامة الوقف اللازم على الموضع المختلَف فيه بحيث يكون إبطالاً للآخر، وقد جاء هذا في قوله تعالى: ﴿... وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ ... ﴾ [آل عمران: ٧] فقد وضع على لفظ الجلالة ﴿ ٱللَّهُ ۗ ﴾ علامة الوقف اللازم، ومعنى ذلك إبطال القول الثاني، مع أنه أشار إليه ثم اختار لزوم الوقف الذي ينبئ عن أن الوصل لا يصلح.

والأمر ليس كذلك؛ لأن من المعلوم أن الاختلاف مبني على معنى التأويل، هل هو ما تؤول إليه حقيقة الشيء، أم المراد به التفسير؟

فمن قال بالأول = وقف على لفظ الجلالة؛ لأنه لا يعلم حقائق الأشياء التي تؤول إليها إلا الله.

---

(١) علل الوقوف (٢: ٢٨٢).



ومن قال بالثاني = أجاز الوصل، ومرادهم أن معاني ما في القرآن معلومة وظاهرة لا يخفى على الناس منها شيء، وكونها تخفى على بعضهم لا يعني أنها تخفى عليهم جميعاً، وهذا من التشابه النسبي.

والمقصود أن حكمه هذا مبني على اختياره أن التأويل هو ما لا يعلمه إلا الله. ومعنى ذلك أنه طرح المذهب الآخر، وهذان القولان في الآية قولان مشهوران للسلف[1]؛ لذا لا يناسب وضع علامة اللزوم كما ذهب إليه السِّجاوندي.

وقد وُضع عليه في مصحف المدينة النبوية علامة الوقف الأولى، وفي هذا ترجيح للمذهب الأول، ولكنه لا يطرح المذهب الثاني، بل فيه تنبيه على وجود مذهب آخر.

ولو وضعت علامة التعانق على قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ﴾، وقوله تعالى: ﴿ٱلْعِلْمِ﴾، وصارت هكذا: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۛ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ ۛ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ..﴾ [آل عمران: ٧] لكان فيه تنبيه على التفسيرين من دون تعرض للترجيح؛ إذ لكل تفسير ما يدل عليه من صحة التأويل، والله أعلم.

هذا، وسيأتي تتمة بحث لهذا المصطلح في الفصل الأول من الباب الثالث.

---

(١) ينظر في تفسير السلف لهذه الآية: تفسير الطبري، ط: الحلبي (٣: ١٨٢)، وتفسير ابن كثير، ط: الشعب (٢: ٧).



ثانياً: الوقف المطلق:

قال السِّجاوندي في تعريف الوقف المطلق «ما يحسن الابتداء بما بعده»(١).

وقد ذكر السِّجاوندي أمثلة الوقف المطلق، وأطال فيها؛ كالاسم المبتدأ، والفعل المستأنف، ومفعول المحذوف... إلخ.

ومما يلحظ على تعريف الوقف المطلق الذي ذكره السِّجاوندي أنه راعى حسن الابتداء، ولم ينص على حسن الوقف.

والابتداء بما يحسن لا يدل على صحة الوقف دائماً، بل قد يكون الوقف قبيحاً والابتداء حسناً، لأن الابتداء يُفهِم معنى صالحاً.

ومن أمثلته الوقف على لفظ (نصيب) من قوله تعالى: ﴿ وَإِن كَانَ لِلْكَٰفِرِينَ نَصِيبٌ ﴾ [النساء: ١٤١] فقد وضع السِّجاوندي عليه علامة الوقف الممنوع، والوقف هنا قبيح؛ لأن الجواب لم يأت بعد، لكن الابتداء بقوله تعالى: ﴿ قَالُوٓاْ أَلَمْ نَسْتَحْوِذْ عَلَيْكُمْ وَنَمْنَعْكُم مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [النساء: ١٤١] يُفْهِم معنى صحيحاً.

هذا، وقد أظهر السِّجاوندي من خلال تطبيقه للوقف المطلق أنه كان يراعي حسن الوقف، لأن ابتداءه كان بجملة مستقلة - غالباً - وإن وقع غير ذلك فهو قليل جداً، ويكون السِّجاوندي قد حمل على وجه من الإعراب.

---

(١) علل الوقوف (١: ١٦).



ومن ذلك أنه جعل الوقف على لفظة (الجاهلية) مطلقاً، من قوله تعالى: ﴿وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ يَظُنُّونَ بِٱللَّهِ غَيْرَ ٱلْحَقِّ ظَنَّ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ ۖ﴾ [آل عمران:١٥٤].

وينتج عن هذا الحكم أن قوله تعالى: ﴿يَقُولُونَ هَل لَّنَا مِنَ ٱلْأَمْرِ مِن شَىْءٍ ۗ﴾ [آل عمران: ١٥٤] جملة مستأنفة[١]، وذلك لأن الجمل المستأنفة مما يحسن الابتداء بها.

وهناك وجوه من الإعراب في الجملة تجعل الوصل مُرجَّحاً على الوقف، مثل: أن تكون الجملة حالاً أو تكون صفة، أو تكون بدلاً[٢]، ففي هذه الوجوه الإعرابية يكون الوصل أولَى من الوقف.

وإذا وُجدت عنده مثل هذه الاحتمالات الإعرابية حكم بالوقف الجائز، ومثال ذلك عنده ما ورد في قوله تعالى: ﴿وَلِيَعْلَمَ ٱلَّذِينَ نَافَقُوا۟ ۚ وَقِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا۟ قَٰتِلُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أَوِ ٱدْفَعُوا۟ ۖ قَالُوا۟ لَوْ نَعْلَمُ قِتَالًا لَّٱتَّبَعْنَٰكُمْ ۗ هُمْ لِلْكُفْرِ يَوْمَئِذٍ أَقْرَبُ مِنْهُمْ لِلْإِيمَٰنِ ۚ يَقُولُونَ بِأَفْوَٰهِهِم مَّا لَيْسَ فِى قُلُوبِهِمْ ۗ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يَكْتُمُونَ﴾ [آل عمران: ١٦٧]. حيث حكم بالوقف الجائز على قوله تعالى: ﴿هُمْ لِلْكُفْرِ يَوْمَئِذٍ أَقْرَبُ مِنْهُمْ لِلْإِيمَٰنِ ۚ﴾ وعلل ذلك بقوله: «لأنَّ قولَه ﴿يَقُولُونَ﴾ مستأنفٌ أو حالٌ عامِلُه معنى الفعل في ﴿أَقْرَبُ﴾»[٣].

---

(١) ينظر: روح المعاني (٤: ٩٥).

(٢) ينظر في هذه الأوجه: روح المعاني (٤: ٩٥)، والجدول في إعراب القرآن (٤: ٢٨٥).

(٣) علل الوقوف (١: ٢٥٥).



ثالثاً: الوقف الجائز:

قال السِّجاوندي: «وأما الجائز: فما يجوز فيه الوصل والفصل لتجاذب الموجبين من الطرفين»(١).

ثم ذكر بعد هذا التعريف أمثلة للجائز، فقال: «كقوله تعالى: ﴿ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ ﴾ [البقرة: ٤]؛ لأن واو العطف يقتضي الوصل، وتقديم المفعول على الفعل يقطع النظم، فإن التقدير: ويوقنون بالآخرة»(٢).

والتجاذب الذي ذكره يدل على استواء الطرفين، أي: الوصل والوقف. وإن كان أحدهما أرجح - عنده - من الآخر فإنه ينبه عليه، وله في ذلك عباراتٌ؛ كأَوْجَه، وأَجْوَز، وأَوْضَح، والوَجْهُ كذا... إلخ(٣).

ومن ترجيحه للوقف في الجائز ما ذكره في وقفه على قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلظَّٰلِمُونَ مَوْقُوفُونَ عِندَ رَبِّهِمْ يَرْجِعُ بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ ٱلْقَوْلَ يَقُولُ ٱلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوا۟ لِلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوا۟ لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴾ [سبأ: ٣١]. حيث حكم بالجواز على لفظ ﴿ ٱلْقَوْلَ ﴾، ثم قال: «لأن قوله: ﴿ يَقُولُ ﴾ يصلح استئنافاً وحالاً، أي: راجعاً بعضهم إلى بعض القول قائلين، والاستئناف أوجه لطول الكلام»(٤).

---

(١) علل الوقوف (١: ٢٨).

(٢) علل الوقوف (١: ٢٨).

(٣) ينظر على سبيل المثال (٣: ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢).

(٤) علل الوقوف (٣: ٦٢١)، وينظر: (١: ٢٣١، ٢٥٠، ٢٦٠).



ومن ترجيحه للوصل في الجائز ما ذكره في وقفه على قوله تعالى: ﴿تَحِيَّتُهُمْ يَوْمَ يَلْقَوْنَهُۥ سَلَٰمٌ﴾ [الأحزاب: ٤٤] حيث حكم بالجواز، ثم قال: «لاحتمال الجملة حالاً واستئنافاً، والوصل أجوز»[1].

ومن هذا النقل يتبين أن الجائز عنده له ثلاثة أحوال:

الحالة الأولى: أن يكون الموجبان مستويين في الحكم.

الحالة الثانية: أن يكون موجب الوقف مقدماً على موجب الوصل.

الحالة الثالثة: أن يكون موجب الوصل مقدماً على موجب الفصل.

وهاتان الحالتان الأخيرتان لم ينبه عليهما في تعريفه للجائز، بل ظهرتا عنده أثناء تطبيقاته.

ومن خلال تطبيقه للوقف الجائز يظهر أنه يحكم به لأدنى احتمال يجده، وإن كان أضعف من الآخر، ومن ذلك ما أورده في قوله تعالى: ﴿ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعًا﴾ [النساء: ١١] حيث حكم بالجواز على قوله تعالى: ﴿ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ﴾، ثم علل ذلك فقال: «لأنه يحتمل خبر محذوف، أي: هم آباؤكم وأبناؤكم، ويصلح مبتدأً خبره: ﴿لَا تَدْرُونَ﴾»[2].

---

(١) علل الوقوف (٣: ٦١٣)، وينظر: (٣: ٦٢٠، ٦٢٣، ٦٥١، ٦٨٩).

(٢) علل الوقوف (٢: ٢٦٦).



وإذا أمكن حمل المعنى في الآية من غير تقدير فهو أولى[(١)]؛ لذا فالوجه الإعرابي الأَولى هو الثاني؛ لأنه لا تقدير فيه، والمعنى فيه واضح وصحيح.

ومن ذلك ما ورد في قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا ضَرَبۡتُمۡ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَتَبَيَّنُواْ وَلَا تَقُولُواْ لِمَنۡ أَلۡقَىٰٓ إِلَيۡكُمُ ٱلسَّلَٰمَ لَسۡتَ مُؤۡمِنٗا تَبۡتَغُونَ عَرَضَ ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا ﴾ [النساء: ٩٤]. حيث حكم بالوقف الجائز على قوله تعالى: ﴿لَسۡتَ مُؤۡمِنٗا﴾ [النساء: ٩٤]، ثمَّ قال: «لأن: ﴿ تَبۡتَغُونَ ﴾ يصلح حالاً، أي: لا تقولوا مبتغين، ويصلح استفهاماً بإضمار الألف».

وإذا تأملت هذين الوجهين الإعرابيين، بان لك أن (الحال) هو الوجه الواضح دون الاستفهام الذي فيه بُعْدٌ.

رابعاً: الوقف المجوز لوجه:

قال السِّجاوندي: «والمجوز لوجه؛ كقوله تعالى: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشۡتَرَوُاْ ٱلۡحَيَوٰةَ ٱلدُّنۡيَا بِٱلۡأٓخِرَةِ ﴾ [البقرة: ٨٦]؛ لأن الفاء في قوله: ﴿فَلَا يُخَفَّفُ﴾ لتعقيب يتضمن معنى الجواب والجزاء لا حقيقة الجواب والجزاء، وذلك يوجب الوصل، إلا أن نظم الفعل على الاستئناف يُري للفصل وجهاً.

وقوله: ﴿ فَلَمَّا جَآءَهُم مَّا عَرَفُواْ كَفَرُواْ بِهِۦ ﴾ [البقرة: ٨٩]؛ لأن فاء

(١) ينظر في هذه القاعدة الترجيحية: البحر المحيط لأبي حيان (١: ٣٦)، وأضواء البيان للشنقيطي (٢: ٧٨)، (٣: ٣٥٥).



الجواب والجزاء آكد في الوصل، ونظم الابتداء في قوله: ﴿ فَلَعْنَةُ ٱللَّهِ ﴾ في وجه الفصل أضعف»[١].

التعليق على الوقف المجوز:

١ – لم يبين السِّجاوندي في تعريفه هذا المراد بالمجوز لوجه كما فعل في تعريف الجائز وغيره، بل ذكر الأمثلة، وهذه الأمثلة توضح أن هذا الوقف مبني على احتمالين: الوصل والوقف، وأن الوصل مقدم على الوقف، وهذا يعني أن الوقف المجوز لوجه هو: ما كان فيه وجهان متغايران في الإعراب، وأحدهما أرجح من الآخر، والوقف على الوجه المرجوح[٢].

أو بعبارة أخرى: أن وجه الوقف مرجوح، لذا إذا وقفت كان الوقف مجوزاً لأجل هذا الوجه المرجوح[٣].

٢ – في التطبيق يذكر علة الوصل والوقف، ولا ينبه على ترجيح علة الوصل مما يجعل ذلك محتملاً لأن يكون جائزاً لو لم يضع علامة المجوز لوجه، ومن ذلك وقفه على قوله تعالى: ﴿ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ ﴾ [آل عمران: ٨٤]، فبعد حكمه بالجواز لوجه على هذا الموضع قال: «لأن ما بعده يصلح مستأنفاً، أو حالاً بعد حال»[٤].

---

(١) علل الوقوف (١: ٣٠).

(٢) ينظر: قواعد التجويد، لعبد العزيز قارئ (ص: ٨).

(٣) ينظر: كنوز ألطاف البرهان (ص: ٢٥).

(٤) علل الوقوف (١: ٢٣٧).



وهذان الاحتمالان من موجبات الجواز، لكنه لما وضع علامة المجوز لوجه، دلَّ على أنَّ احتمال الحال عنده أقوى من احتمال الاستئناف.

٣ - غير أن الغالب عليه التنبيه على ترجيح علة الوصل، ومن ذلك وقفه على قوله تعالى: ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ ۚ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ [فاطر:٣] حيث حكم عليه بأنه مجوز لوجه، ثم قال معللاً: «لابتداء الاستفهام، غير أن الوصل أولى، لفاء التعقيب واتحاد المعنى»[(١)].

٤ - وفي قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهُ حَفِيظٌ عَلَيْهِمْ﴾ [الشورى: ٦] حكم على هذا الموضع بأنه مجوز لوجه، ثم قال معللاً: «والوصل أوجه؛ لأن نفي ما بعده تقرير لإثبات ما قبله»[(٢)].

٥ - وبما أن السِّجاوندي قد جعل لما ترجَّح فيه الوصل مصطلحاً خاصاً، فإنه كان الأولى به أن لا يذكر في الجائز ما حكم أن الوصل مترجح فيه، لأن هذا هو المجوز لوجه، وقد سبق نقل أمثلة الجائز الذي يرجح فيه وجه الوصل.

ومن ذلك وقفه على قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلظَّٰلِمُونَ مَوْقُوفُونَ عِندَ رَبِّهِمْ﴾ [سبأ: ٣١] حيث قال بعد حكمه بالجواز: «لأن قوله: ﴿يَرْجِعُ﴾ يصلح حالاً واستئنافاً، والحال أوجه، أي: وقفوا راجعاً بعضهم إلى بعض القول»[(٣)]،

(١) علل الوقوف (٣: ٦٢٤).
(٢) علل الوقوف (٣: ٦٨٦)، وينظر في الجزء نفسه (ص: ٦١١، ٦١٢، ٦٢٥، ٦٦٨، ٦٧٢).
(٣) علل الوقوف (٣: ٦٢٠).



ففي هذا المثال جعل الحال أوجه، والحال هو موجب الوصل، فلو جعل الوقف مجوزاً لوجه لكان أولى، والله أعلم.

خامساً: الوقف المرخص لضرورة:

قال السِّجاوندي في تعريف الوقف المرخص لضرورة: «والمرخص ضرورة: ما لا يستغني ما بعده عما قبله، لكن يرخص الوقف ضرورة انقطاع النفس لطول الكلام، ولا يلزمه الوصل بالعود، لأن ما بعده جملة مفهومة؛ كقوله تعالى: ﴿وَٱلسَّمَآءَ بِنَآءً﴾ [البقرة: ٢٢]؛ لأن قوله: ﴿وَأَنزَلَ﴾ [البقرة: ٢٢][1] لا يستغني عن سياق الكلام، فإن فاعله ضمير يعود إلى صريح المذكور قبله غير أنها جملة مفهومة لكون الضمير مستكناً، وإن كان لا يبرز إلى النطق»[2].

أبان السِّجاوندي في تعريف المرخص لضرورة أموراً متعلقة به:

الأول: أن الجملة التي بعد الوقف لا تستغني عمَّا قبلها، بل هي مرتبطة بها لفظاً.

الثاني: أن هذا الوقف لا يكون إلا لضرورة وهي انقطاع النفس، وسببُ انقطاعِه طولُ الكلام.

الثالث: أن القارئَ يبتدئُ بما بعد الوقفِ، ولا يلزمه العود إلى ما قبله، لأن المبدوءَ به جملةٌ مفهومةٌ.

---

(١) تمام الآية ﴿ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ فِرَٰشًا وَٱلسَّمَآءَ بِنَآءً وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزْقًا لَّكُمْ ۖ فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾.

(٢) علل الوقوف (١: ٣١).



ملاحظات في تطبيقات المرخص لضرورة:

١ - مما جعله مطابقاً للتعريف من تطبيقاته ما ورد في قوله تعالى: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشۡتَرَوُاْ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلۡهُدَىٰ فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمۡ وَمَا كَانُواْ مُهۡتَدِينَ ﴾ [البقرة:١٦] حيث حكم على لفظ (الهدى) في قوله تعالى: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشۡتَرَوُاْ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلۡهُدَىٰ ﴾ [البقرة: ١٦] بأنه وقف مرخص لضرورة، ثـمَّ قال معلِّلاً: «لانقطاع النفس، ولا يلزم العَوْدُ؛ لأن ما بعده بدون ما قبله مفهوم»(١).

٢ - قد ينبه على أن العَوْدَ أَوْلَى من البدءِ بما بعد الوقف - مخالفاً بذلك ما قرَّره في التعريف - ومن ذلك وقفه على قوله تعالى: ﴿ وَبَثَّ فِيهَا مِن كُلِّ دَآبَّةٖ ﴾ [البقرة: ١٦٤] حيث قال - بعد حكمه عليه بأنه مرخص لضرورة ـ: «ضرورة طول الآية، وإلا فاسم إن ﴿ لَأٓيَٰتٖ ﴾، والجار والمجرور وما يتصل به معترض، والأولى الوصل أو الرجوع والعود إلى ما قبله بالتكرار عند انقطاع النفس»(٢).

٣ - ذكر عللاً للمرخص لضرورة لم يتطرق إليها في التعريف، منها: عطف الجملتين المتفقتين(٣)، ففي قوله تعالى: ﴿فَٱذۡكُرُواْ ٱللَّهَ عِندَ ٱلۡمَشۡعَرِ ٱلۡحَرَامِۖ وَٱذۡكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمۡ وَإِن كُنتُم مِّن قَبۡلِهِۦ لَمِنَ ٱلضَّآلِّينَ ﴾ [البقرة: ١٩٨] قال بعد حكمه بهذا الوقف على قوله تعالى: ﴿فَٱذۡكُرُواْ ٱللَّهَ

(١) علل الوقوف (١: ٨١ - ٨٢).

(٢) علل الوقوف (١: ١٤٦ - ١٤٧).

(٣) ينظر: علل الوقوف (١: ١٦٤، ١٦٧، ١٦٩، ٢٤٤)، وغيرها.



عِندَ ٱلْمَشْعَرِ ٱلْحَرَامِ ﴾ [البقرة: ١٩٨]، قال: « لعطف المتفقتين»[١]، أي عطف جملة: ﴿ وَٱذْكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمْ ﴾، على جملة ﴿فَٱذْكُرُوا۟ ٱللَّهَ عِندَ ٱلْمَشْعَرِ ٱلْحَرَامِ﴾.

٤ – قد يحتاج المطلع على وقوف السِّجاوندي إلى مثل هذا الحكم في مثال مشابه فيجد أن الحكم مختلف، كحكمه بعدم جواز الوقف على لفظ (بعض) الثانية[٢] من قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَيُرِيدُونَ أَن يُفَرِّقُوا۟ بَيْنَ ٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَيَقُولُونَ نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ وَيُرِيدُونَ أَن يَتَّخِذُوا۟ بَيْنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا ﴾ [النساء: ١٥٠]. وعلل ذلك بالعطف، والجملة التي بعد هذه قوله تعالى: ﴿ وَيُرِيدُونَ أَن يَتَّخِذُوا۟ بَيْنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا ﴾ [النساء: ١٥٠]، ولو جعل الوقف مرخصاً لضرورة، وذكر العلة التي ذكرها في الآية السابقة لكان أَولَى، نظراً لطول الكلام.

ومن هنا يظهر أنه لا يوجد فرق – في بعض الأحيان – بين ما يحكم عليه بأنه مرخص لضرورة، أو يحكم عليه بأنه لا يجوز الوقف عليه، خاصة أنه قد ينص على الوقف المرخص ولو لم يكن في الكلام طول ملحوظ، ومن أمثلة ذلك وقفه على ﴿حِلٌّ لَّكُمْ﴾ من قوله تعالى: ﴿ ٱلْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمُ ٱلطَّيِّبَٰتُ وَطَعَامُ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ حِلٌّ لَّكُمْ ﴾ [المائدة: ٥]وعلل ذلك بقوله: «لعطف المتفقين»[٣].

(١) علل الوقوف (١: ١٦٤).
(٢) علل الوقوف (٢: ٢٨٤).
(٣) علل الوقوف (٢: ٢٩٠).



ويلزم من ذلك أن لا يكون بين ما لا يجوز الوقف عليه والمرخص لضرورة فرق واضح، لأن هذه العلة - «عطف المتفقتين» - في الأمثلة متشابهة، فما هو وجه التفريق إذن ؟

٥ - إذا جاء - بعد بعض الوقوف الصالحة؛ كالمطلق والجائز - وقف مرخص لضرورة، فهل المعتبر أول الآية في حكمه على هذا الموضع بالمرخص، أم المعتبر ما قبله من الوقف المطلق أو الجائز ؟

لم يبين السِّجاوندي هذه المسألة، ويظهر أثرها فيما يأتي:

إذا كان الوقف (مرخصاً لضرورة) اعتباراً من أول الآية، فليس من حسن الأداء أن لا يقف القارئ على ما يحسن الوقوف عليه، ويتركه ليقف على المرخص لضرورة.

وإذا كان الاعتبار بعد الوقف، ففي الغالب أن ما بين الوقفين قصير غير طويل، فلا يُحتاج إلى الوقف المرخص لضرورة، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿مَّن ذَا ٱلَّذِى يُقۡرِضُ ٱللَّهَ قَرۡضًا حَسَنًا فَيُضَٰعِفَهُۥ لَهُۥٓ أَضۡعَافًا كَثِيرَةًۚ وَٱللَّهُ يَقۡبِضُ وَيَبۡصُۜطُ وَإِلَيۡهِ تُرۡجَعُونَ﴾ [البقرة: ٢٤٥] حيث جعل على قوله تعالى: ﴿كَثِيرَةًۚ﴾ علامة الوقف المطلق، وجعل علامة الوقف المرخص لضرورة على قوله تعالى: ﴿وَيَبۡصُۜطُ﴾. فلو ترك القارئ الوقف على المطلق إلى ما بعده وهو المرخص لما كان محسناً في وقفه، لأنه لو وقف على المطلق ثم ابتدأ بما بعده لبلغ تمام الآية دونما ضيق نفس.



وإن كان الوقف المرخص لضرورة موضوعاً بالنسبة لما قبله من الوقف، فليس هناك طول كلام يدعو إلى هذا الوقف، والله أعلم.

٦ - يستنتج من التعريف أن الوقف المرخص لضرورة فيه شبه من الوقف المطلق والوقف الممنوع، وإليك البيان:

قوله: «لأن ما بعده جملة مفهومة» فيه شبه بالمطلق؛ لأن البدء بما بعده يكون بجملة مفهومة، ولكن في المرخص لضرورة لا يستغني ما بعده عما قبله، بخلاف الوقف المطلق الذي يستغني ما بعده عما قبله.

أما الشبه بالوقف الممنوع فلأن الجملة الموقوف عليها فيهما لا يستغني عنها ما بعدها، والله أعلم.

سادساً: ما لا يجوز الوقف عليه:

هذا القسم هو المعروف في المصاحف اليوم بالوقف الممنوع، ولم يعرِّفه السِّجاوندي، بل قال: «وأما ما لا يجوز الوقف عليه ففي مواجبه ونظائره كثرة»[١].

ثم ذكر بعد ذلك أمثلة لما لا يجوز الوقف عليه؛ كأن لا يوقف بين الشرط وجزائه، ولا بين المبدل وبدله، ولا بين المبتدأ وخبره، ولا بين المنعوت ونعته... إلخ[٢].

---

(١) علل الوقوف (١: ٣٢).

(٢) علل الوقوف (١: ٣٢ وما بعدها). هذا، وقد سبق ذكر مثل هذه عند ابن الأنباري والداني.



ملاحظات حول ما لا يوقف عليه:

١ - قد أكثر السِّجاوندي من استعمال هذا النوع من الوقف، حتى إنه يضع علامة عدم الجواز على مواضع لا يُتَوقَّع تَعَمُّدُ القارئ الوقوفَ عليها، ومن ذلك وقفه على ﴿وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ ﴾ [النساء: ٣٦] من قوله تعالى: ﴿وَٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ وَلَا تُشْرِكُواْ بِهِۦ شَيْـًٔاۖ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا وَبِذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱلْجَارِ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْجَارِ ٱلْجُنُبِ وَٱلصَّاحِبِ بِٱلْجَنۢبِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ مَن كَانَ مُخْتَالًا فَخُورًا ﴾ [النساء: ٣٦]، فاختياره مَنْعَ الوقفِ على ﴿وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ﴾ مُعَلَّلٌ بالعطفِ[١]، وهذا الوقف لا يتوقع أن يتخيَّره القارئ. ثم إن العلة التي ذكرها تنطبق على المعطوفات قبلها ولم يضع عليها العلامة نفسها.

٢ - قد يحكم بالمنع على مواطن صالحة للوقف، وهذا كثير[٢]، وفي مواضع أخرى تكون صالحة للوقف وللبدء بها بعدها، ومن ذلك حكمه بعدم جواز الوقف على ﴿ شِئْتُمْۖ ﴾ من قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ ءَايَٰتِنَا لَا يَخْفَوْنَ عَلَيْنَآۗ أَفَمَن يُلْقَىٰ فِى ٱلنَّارِ خَيْرٌ أَم مَّن يَأْتِىٓ ءَامِنًا يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِۚ ٱعْمَلُواْ مَا شِئْتُمْۖ إِنَّهُۥ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴾ [فصلت: ٤٠]، وقد علَّل بعلة فيها نظر حيث قال: «لأن ما بعده دليل أنه

---

(١) علل الوقوف (٢: ٢٧١).

(٢) سيأتي التنبيه على أن ما لا يجوز الوقف عليه عند السِّجاوندي يدخل فيه الوقف الحسن عند غيره.



أمرُ تهديدٍ، ولو فُصِلَ عن الدليل صار مطلقاً، ومطلق الأمر للوجوب، فأقل حكمه أن يوجب الإباحة»[١].

وما قاله غير لازم؛ لأن السياق يدل على أن الأمر للتهديد؛ لذا فالوقف صالح والبدء بها بعده صالح أيضاً، والله أعلم.

٣ - في بعض المواضع يشير إلى جواز الوقف بعد حكمه عليه بالمنع، ويكون في ذلك معللاً للمنع وللجواز، ومثل هذا حقُّه أن يكون عنده في قسم الجائز.

ومن أمثلته قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مِيثَـٰقَهُمْ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ وَإِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ ۖ وَأَخَذْنَا مِنْهُم مِّيثَـٰقًا غَلِيظًا﴾ [الأحزاب: ٧].

فقد وضع على رأس الآية علامة الوقف الممنوع، وعلَّل ذلك الحكم بقوله: «لتعلق اللام»[٢].

ثم عَلَّلَ الجوازَ، وقال: «وقد يجوز الوقف، للآية، والعدول عن الحكاية إلى المغايبة، وإمكان حمل اللام على القَسَم في مذهب أبي حاتم[٣]، يعني أن أصله: ليسألن، فلما حذفت النون انكسرت اللام»[٤].

(١) علل الوقوف (٣: ٦٨٣).

(٢) علل الوقوف (٣: ٦٠٩)، واللام في الآية بعدها في قوله تعالى ﴿لِّيَسْـَٔلَ ٱلصَّـٰدِقِينَ عَن صِدْقِهِمْ ۚ وَأَعَدَّ لِلْكَـٰفِرِينَ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ [الأحزاب: ٨].

(٣) يعني: السجستاني (ت: ٢٥٥).

(٤) علل الوقوف (٣: ٦٠٩).



وإذا تأملت هذه العلل وجدتها تنطبق على الوقف الجائز الذي يكون فيه موجبان: موجب وقف وموجب وصل، والله أعلم.

ملحوظات عامة:

يظهر من خلال تتبع السِّجاوندي في تطبيق وقوفه بعض الملحوظات. وقد رأيت أن أثبتها هنا، وذلك لتعلقها بمصطلحات السِّجاوندي وتطبيقاته لها، منها:

١- مخالفة الترتيب المنطقي للوقف عندما يترتب بعضها على بعض، ومن الأمثلة الموضحة لذلك قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّآ إِذَا تَمَنَّىٰٓ أَلْقَى ٱلشَّيْطَٰنُ فِىٓ أُمْنِيَّتِهِۦ فَيَنسَخُ ٱللَّهُ مَا يُلْقِى ٱلشَّيْطَٰنُ ثُمَّ يُحْكِمُ ٱللَّهُ ءَايَٰتِهِۦ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ۝ لِّيَجْعَلَ مَا يُلْقِى ٱلشَّيْطَٰنُ فِتْنَةً لِّلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ وَٱلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ ۗ وَإِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ لَفِى شِقَاقٍۭ بَعِيدٍ﴾ [الحج: ٥٢ - ٥٣].

فقد حكم على قوله تعالى: ﴿ثُمَّ يُحْكِمُ ٱللَّهُ ءَايَٰتِهِۦ ۗ﴾ بأنه وقف مطلق، ثم حكم على رأس الآية: ﴿حَكِيمٌ﴾ بعدم جواز الوقف، وعلل ذلك بقوله: «لتعلق اللام»[1].

والملحوظ هنا أن حكمه بالمطلق لا يناسب الحكم الذي بعده، لأن اللام متعلقة بـ (ينسخ) أو بـ (يُحْكِم)، وإذا كان كذلك فالوقف بعد (ينسخ) أو (يحكم) وقبل اللام لا يصلح، لأجل هذا التعلق.

---

(١) علل الوقوف (٢: ٥٢١).



ومنه ما حكم به في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُطِعِ ٱلْكَٰفِرِينَ وَٱلْمُنَٰفِقِينَۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا * وَٱتَّبِعْ مَا يُوحَىٰٓ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾ [الأحزاب: ١ - ٢].

فقد حكم بالوقف المطلق على قوله تعالى: ﴿وَٱلْمُنَٰفِقِينَۗ﴾ ثم حكم بعدم جواز الوقف على رأس الآية ﴿حَكِيمًا﴾ وعلل ذلك المنع بالعطف[١].

وهذا الحكم شبيهٌ بسابقه؛ لذا فإن وضع الوقف المطلق غير صالح في هذا الموضع نظراً لارتباط هذه الجمل بعضها ببعض، وهذا يدل على أنه لا يراعي السياق عند حكمه بالوقف، وذلك لأنه قطع بعضه عن بعض بهذه الأحكام.

٢- يذكر السِّجاوندي بعض العلل، وهذه العلل غير راجعة إلى اللفظ أو السياق (المعنى)، بل هي علل تعود إلى التذوق، والتذوق لا ينضبط، لأن لكل واحدٍ فهمه وتذوقه؛ لذا ترى أن هذه العلل مرجعها الذوق أكثر منها ارتباطاً بالمعنى، ففي قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِۦۖ وَٱعْفُ عَنَّا وَٱغْفِرْ لَنَا وَٱرْحَمْنَآۚ أَنتَ مَوْلَىٰنَا فَٱنصُرْنَا عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [البقرة: ٢٨٦] حكم بالجواز على ﴿لَنَا بِهِۦۖ﴾ و ﴿وَٱعْفُ عَنَّا﴾ و ﴿وَٱغْفِرْ لَنَا﴾ و ﴿وَٱرْحَمْنَآۚ﴾ ثم علل ذلك بقوله: «للتفصيل بين أنواع المقاصد، والاعتراف بأن أطماعنا غير واحدة»[٢].

(١) علل الوقوف (٣: ٦٠٩)، وقد حكم على الآية بعدها حكمه على هذه الآية.

(٢) علل الوقوف (١: ٢١٩).



ومع قوة ارتباط هذه الجمل ببعضها بالعطف ترى أن السِّجاوندي حكم بالجواز بسبب هذه العلة التي ذكرها، وهي علةٌ لا ترتبط باللفظ أو المعنى. ومثل هذا التعليل غير منضبط، إذ يمكن أن يقول قائل: بل تُقرأ بنفسٍ واحدٍ تعجُّلاً للإجابة وتعرُّضاً لها.

ومما جاء في كتابه من هذا النوع من العلل قوله: «تفصيلاً بين الجمل وتعرضاً للاعتبار»[١]. وقوله: «للفصل بين الدعوات تثبيتاً وتأدباً»[٢]. وهناك غيرهما من العلل التي لا ترتبط باللفظ ولا بالمعنى[٣].

٣- ظهر من خلال التطبيق مصطلح لم يشر إليه في مصطلحاته، ورمز له بحرف (ق)، وهو يحكي في مثل هذا قولاً قيل في الوقف، ولذا تأتي عبارة (قد قيل)، ومن ذلك ما حكاه من الوقف في قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِأَعْدَآئِكُمْۚ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَلِيًّا وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ نَصِيرًا﴾ [النساء: ٤٥] حيث قال: « ﴿وَلِيًّا﴾ ق، قد قيل؛ للفصل بين الجملتين المستقلتين الكافيتين نظماً ومعنى»[٤].

٤- قد يذكر الوقف ولكنه لا يحدد مصطلحه فيه، وعبارته في ذلك: «قف»، أو «وقفة»، وقد يعقب عليها أحياناً.

---

(١) علل الوقوف (٣: ٦٢٨).

(٢) علل الوقوف (٢: ٢٧٣ - ٢٧٤).

(٣) ينظر مثلاً: (١: ١٩٠ - ١٩١) الوقف على لفظ (أبنائنا) من الآية ٢٤٦، (١: ١٩٢) الوقف على لفظ (منهم) من الآية ٢٤٩، (١: ٢٠٦) الوقف على لفظ (بالفحشاء) من الآية ٢٦٨، (١: ٢٢٤) الوقف على لفظ (الدنيا) من الآية ١٤.

(٤) علل الوقوف (٢: ٢٧٢)، وينظر (٢: ٢٧٣، ٢٨٣، ٢٩٣، ٢٩٧، وغيرها).



ومما ذكر فيه عبارة (وقفة) قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَآ أَعِظُكُم بِوَٰحِدَةٍۖ أَن تَقُومُواْ لِلَّهِ مَثْنَىٰ وَفُرَٰدَىٰ ثُمَّ تَتَفَكَّرُواْۚ مَا بِصَاحِبِكُم مِّن جِنَّةٍۚ ...﴾ [سبأ:٤٦]، فقد قال: «﴿تَتَفَكَّرُواْۚ﴾ وقفة؛ أي: فتعلموا ما بصاحبكم من جنة»[1].

ومما ذكر فيه هذه اللفظة ثم عَقَّب عليه، ما ذكره في قوله تعالى: ﴿وَمَا يَسْتَوِي ٱلْبَحْرَانِ هَٰذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ سَآئِغٌ شَرَابُهُۥ وَهَٰذَا مِلْحٌ أُجَاجٌۖ﴾ [فاطر: ١٢] حيث قال: «﴿ٱلْبَحْرَانِ﴾ قيل: وقفة؛ لِحَقِّ الحذف؛ لأن التقدير: يقال لهما: هذا عذب فرات وهذا ملح أجاج. والوجه الوصل؛ لأن الجملتين مع ما حُذِفَ حال البحرين، تقديره: وما يستوي البحران مقولاً لهما، أو: وقد قيل لهما: هذا عذب فرات وهذا ملح...»[2].

٥- في بعض المواطن المتشابهة يختلف حكمه، وإليك بعض الأمثلة:

أ- يحكم على رأس الآية بالجواز، ويعلل ذلك بقوله: «للآية مع العطف»[3]، وفي مواطن أخر يحكم على رأس الآية بعدم جواز الوقف، ويعلل ذلك بقوله: «للعطف»[4]، فتراه في موضع اعتبر رأس الآية فَحَكَمَ بالجواز، وفي آخر لم يعتبره فَحَكَمَ بالمنع.

---

(١) علل الوقوف (٣: ٦٢٢)، وينظر: (٢: ٢٩١)، (٣: ٦٢١، ٦٢٤)، وغيرها.

(٢) علل الوقوف (٣: ٦٢٦).

(٣) ينظر: علل الوقوف (٢: ٢٨٠)، (٣: ٦٤٥، ٦٥٥، ٦٩٠، ٦٩٣).

(٤) ينظر: علل الوقوف (٢: ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٥).



ومن أمثلة ذلك ما حكم به على رأس الآية من قوله تعالى: ﴿ وَٱسْتَغْفِرِ ٱللَّهَ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴾ [النساء: ١٠٦] حيث حكم بالجواز، وعلَّل ذلك بقوله: « للآية مع العطف »[١]، وترى في الصفحة نفسها حكمه بالمنع على رأس الآية، وهي قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَكُن لِّلْخَآئِنِينَ خَصِيمًا ﴾ [النساء: ١٠٥]، وقال معللاً حكم المنع: « للعطف »[٢].

ب - حكم على موضعين بالوقف المطلق، وفي موضع ثالث يشبههما حكم باللزوم، ففي قوله تعالى: ﴿ قَالَ رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَآ إِن كُنتُم مُّوقِنِينَ ﴾ [الشعراء: ٢٤]، وقوله تعالى: ﴿ قَالَ رَبُّ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ وَمَا بَيْنَهُمَآ إِن كُنتُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ [الشعراء: ٢٨] حكم على ﴿ وَمَا بَيْنَهُمَآ ﴾ في الموضعين بأنه وقف مطلق[٣].

وفي قوله تعالى: ﴿ رَبِّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَآ إِن كُنتُم مُّوقِنِينَ ﴾ [الدخان: ٧]، حكم على ﴿ وَمَا بَيْنَهُمَآ ﴾ بأنه وقف لازم[٤]، وهذه المواضع متشابهة، ولا يظهر سبب واضح للتفريق بين هذه المواضع المتشابهة.

ج - حكم في آية الكرسي على قوله تعالى: ﴿ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ﴾ [البقرة: ٢٥٥] بالجواز[٥]، وفي أول آل عمران حكم على قوله تعالى: ﴿ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ﴾

(١) علل الوقوف (٢: ٢٨٠).

(٢) علل الوقوف (٢: ٢٨٠).

(٣) ينظر الحكم على الموضع الأول (٢: ٥٥٣)، وعلى الموضع الثاني (٢: ٥٥٤).

(٤) علل الوقوف (٣: ٧٠٣).

(٥) علل الوقوف (١: ١٩٥).



[آل عمران: ٢] بالمنع[١]، مع اتفاق الموضعين، فآية الكرسي: ﴿ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُۚ ﴾، وآية آل عمران ﴿ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُ ﴾.

٦- قد يذكر حكم الوقف في موضع، ثم لا يذكره فيما يشبهه، مع أنه يُلاحظ دقته في تتبع الوقوف، ومن ذلك ما يأتي:

أ- في قوله تعالى: ﴿ وَإِذۡ أَنجَيۡنَٰكُم مِّنۡ ءَالِ فِرۡعَوۡنَ يَسُومُونَكُمۡ سُوٓءَ ٱلۡعَذَابِۖ يُقَتِّلُونَ أَبۡنَآءَكُمۡ وَيَسۡتَحۡيُونَ نِسَآءَكُمۡۚ ﴾ [الأعراف: ١٤١] حكم بالجواز على قوله تعالى: ﴿ سُوٓءَ ٱلۡعَذَابِۖ ﴾[٢].

وفي قوله تعالى: ﴿ وَإِذۡ نَجَّيۡنَٰكُم مِّنۡ ءَالِ فِرۡعَوۡنَ يَسُومُونَكُمۡ سُوٓءَ ٱلۡعَذَابِ يُذَبِّحُونَ أَبۡنَآءَكُمۡ وَيَسۡتَحۡيُونَ نِسَآءَكُمۡۚ ﴾ [البقرة: ٤٩] لم يذكر حكم الجواز على قوله تعالى: ﴿ سُوٓءَ ٱلۡعَذَابِ ﴾[٣]، مع التشابه بين الموضعين.

ب- في قوله تعالى: ﴿وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدٗاۗ سُبۡحَٰنَهُۥۖ بَل لَّهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ ﴾ [البقرة: ١١٦] حكم بعدم جواز الوقف على قوله تعالى: ﴿وَلَدٗاۗ ﴾[٤].

وفي قوله تعالى: ﴿ وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحۡمَٰنُ وَلَدٗاۗ سُبۡحَٰنَهُۥۚ بَلۡ عِبَادٞ مُّكۡرَمُونَ ﴾ [الأنبياء: ٢٦] لم يذكر علامة عدم الجواز على قوله تعالى: ﴿ وَلَدٗاۗ ﴾[٥]، مع التشابه بين الموضعين.

---

(١) علل الوقوف (١: ٢٢١).

(٢) علل الوقوف (٢: ٣٤٧).

(٣) علل الوقوف (١: ٩٧).

(٤) علل الوقوف (١: ١٢٠).

(٥) علل الوقوف (٢: ٥٠٥)، وكذا لم يذكر علامة الوقف في سورة يونس، آية ٦٨.



٧ - قد يختلف الحكم على موضعين مع اتحاد العلة فيهما، ومن ذلك وقفه على قوله تعالى: ﴿ فَأَخَذَتْهُمُ ٱلصَّٰعِقَةُ بِظُلْمِهِمْ ﴾ [النساء: ١٥٣] بالجواز، وعلَّلَ ذلك بقوله: « لأن ثم لترتيب الأخبار مع أن مراد الكلام متحد »[1].

ووقف على قوله تعالى: ﴿ قُل لِّلَّهِ ٱلشَّفَٰعَةُ جَمِيعًا لَّهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ [الزمر: ٤٤] بالمجوز لوجه، وعلل ذلك بقوله: « لأن ثم لترتيب الأخبار »[2].

فإن كان موجب الوقف كون (ثم) لترتيب الأخبار، فإن هذه العلة لا تصلح للمجوز لوجه. وإن كانت هذه العلة لوجه الوصل فإنه لم يذكر فيها حكم عليه بالجواز وجه الوقف، لأن قوله: « مع أن مراد الكلام متحد » علة للوصل، والله أعلم.

---

(١) علل الوقوف (٢: ٢٨٤).

(٢) علل الوقوف (٣: ٦٦٧)، وينظر الوقف على لفظ (العذاب) في الصفحة نفسها.



الفصل الرابع

الموازنة بين هذه المصطلحات، وتطبيقها من خلال سورة التحريم.

المبحث الأول: الموازنة بين مصطلحات ابن الأنباري والداني والسِّجاوندي.

المبحث الثاني: تطبيق مصطلحاتهم على سورة التحريم.



المبحث الأول: الموازنة بين المصطلحات

تبرز بالموازنة بين مصطلحات ابن الأنباري والداني والسِّجاوندي مدى ارتباط هذه المصطلحات بعضها ببعض، إن وُجِدَ، ولو كان بينها اختلاف في التسمية والعدد، وسأخصص لهذه الموازنة النظرية المبحث الأول من هذا الفصل، ثم سيتبعه مبحث ثان، أذكر فيه تطبيقاتهم من خلال سورة التحريم.

مصطلحات الأئمة الثلاثة:

سبق ذكر مصطلحات هؤلاء العلماء، وهي:

التام والحسن والقبيح، عند ابن الأنباري، ويزيد عند الداني الوقف الكافي.

أما السِّجاوندي، فعنده اللازم والمطلق والجائز والمجوز لوجه والمرخص ضرورة وما لا يجوز الوقف عليه.

وبما أنَّ بين مصطلحات ابن الأنباري والداني تشابهاً، فإني سأبدأ الموازنة بينهما، ثمَّ أذكر بعدها موازنة وقوف السِّجاوندي بما أصل إليه من نتيجة الموازنة الأولى.



الموازنة بين وقوف ابن الأنباري والداني:

أولاً: الوقف التام:

يتفق ابن الأنباري والداني في تعريف الوقف التام، ومبناه عندهما: ألا يكون بين الجملتين ارتباط في اللفظ ولا المعنى.

ومع اتفاقهما في التعريف إلَّا أن نظرهما في مواطن التمام يختلف، لاختلاف اجتهادهما في تحرِّيه.

ثانياً: الوقف الحسن:

يتفق ابن الأنباري والداني في تعريف الوقف الحسن، وهو ما يجوز الوقف عليه لصحة المعنى في الوقف، ولا يجوز الابتداء بما بعده لارتباطه بما قبله.

ثالثاً: الوقف الكافي:

هذا الوقف عند الداني، اصطلاحاً وتطبيقاً، وهو عند ابن الأنباري في تطبيقاته، وقد سبق التنبيه على هذا، حيث ظهر لي من خلال استقراء كتابه أنه يحكم على بعض المواطن بقوله: «حسن، ثم تبتدئ»، وهذا يناسب الوقف الكافي.

ومن ثمَّ فالحسن عند ابن الأنباري يحتمل أن يكون الحسن أو الكافي عند الداني.



رابعاً الوقف القبيح:

يتفق ابن الأنباري والداني في تعريف الوقف القبيح، وأنه ما لا يفهم معنى لارتباطه بما قبله لفظاً ومعنى، أو أنه يفهم معنى غير المراد بسبب الوصل.

وقد سبق بيان هذه المصطلحات عندهم، فلا يحتاج الأمر إلى أمثلة، لئلا يطول المقام، ويتكرر الكلام، بما قد مضى.

عرض مصطلحات السِّجاوندي على نتيجة المصطلحات السابقة:

أولاً: الوقف اللازم:

يوحي تعريف الوقف اللازم بأنه موافق للوقف التام، ولكن التطبيقات التي عند السِّجاوندي لهذا الوقف يظهر فيها دخول الوقف الكافي، وسيأتي بيان ذلك في دراسة الوقف اللازم في الباب الثالث.

ثانياً: الوقف المطلق:

يظهر من تعريف السِّجاوندي للوقف المطلق أنه معتمد على حسن الابتداء، وإذا نظرت إلى مصطلحات ابن الأنباري والداني، فإنك ستجد وقفين يكون فيهما حسن الابتداء، وهما التام والكافي.

ويظهر من تطبيقات السِّجاوندي لهذا الوقف أنه يدخل فيه الوقف التام والوقف الكافي.



ومن أمثلته في الكافي، قوله تعالى: ﴿وَبِٱلْأَخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾ [البقرة: ٤]، حيث علَّم عليها السِّجاوندي بعلامة الوقف المطلق (ط)، وهو وقف كافٍ عند ابن الأنباري[1] والداني[2]، وعِلَّةُ ذلك بينها ابن الأنباري، فقال: «حسن وليس بتام؛ لأن الذي بعده متعلق به من جهة المعنى»[3].

والتعلق من جهة المعنى بسبب أن بعدها قوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٥] اسم إشارة، وهو رابط لفظي غير إعرابي، يربط ما بعده بما قبله؛ إذ الحديث ما زال موصولاً عن الموقنين، وبهذا كان كافياً، والله أعلمُ.

ومن أمثلته في الوقف التام، الوقف على قوله تعالى: ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ٥]، فالوقف على هذه الآية مطلق عند السِّجاوندي، وهو تامٌّ عند ابن الأنباري[4] والداني[5]، وعِلَّةُ التمام واضحة هنا؛ لأن قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٦] مقطع جديد عن قوم آخرين؛ لذا فلا رابط فيها بما قبلها لا لفظاً ولا معنى، والله أعلمُ.

ولا يلزم أن يتفق ابن الأنباري والداني في الحكم على المطلق عند السِّجاوندي، بل قد يوجد اختلاف كثير، وهذا بسبب المراد بالمعنى، ومدى رؤيتهم للارتباط وعدمه، وهذا واضح فيما يبدو، والله أعلمُ.

---

(١) عبارته: (حسن)، وهي بمعنى الكافي في هذا الموضع، كما سيتضح من نقل قوله.

(٢) المكتفى في الوقف والابتدا (ص: ١٥٩).

(٣) إيضاح الوقف والابتداء (١: ٤٩٢).

(٤) إيضاح الوقف والابتداء (١: ٤٩٣).

(٥) المكتفى في الوقف والابتدا (ص: ١٥٩).



ثالثاً: الوقف الجائز:

يُشعِر تعريف الوقف الجائز عند السِّجاوندي بأنه متردد بين قسمي الكافي والحسن.

فعِلَّةُ الوقف، تناسبُ الوقف الكافي.

وعِلَّةُ الوصل، تناسب الحسن.

ومثال ذلك الوقف على قوله تعالى: ﴿تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ﴾ [البقرة: ١٣٤]، حكم السِّجاوندي عليه بالجواز، ثم قال: «لأن ما بعدها يصلح صفة لـ ﴿أُمَّةٌ﴾، ويصلح استئنافاً، وهو أوضح لعطفِ ﴿وَلَكُم مَّا كَسَبْتُمْ﴾ عليها»[1].

فالحكم بالصفة عِلَّةٌ للوصلِ، وهذا يناسبُ الوقف الحسن؛ لأن الصفة من الروابط اللفظية النحوية.

والحكم بالاستئناف عِلَّةٌ للوقف، وهذا يناسب الوقف الكافي؛ لأنَّ الارتباط النحوي بين الجملتين منعدمٌ، ولكن التعلق المعنوي باقٍ؛ لأنَّ قوله تعالى: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ﴾ [البقرة: ١٣٤] تابع في المعنى لما قبلها.

رابعاً: الوقف المجوز لوجه:

يكون في هذا الوقف عِلَّتَانِ:

(١) علل الوقوف (١: ١٢٨).



إحداهما توجب الوصل، وهي الأرجح.

والثانية توجب الوقف، وهي الأضعف.

ومن ثَمَّ، فهو كالجائز في تردِّده بين مصطلحي الكافي والحسن، إلَّا أنَّ المترجِّح عند السِّجاوندي وجه الوصل، وهذا يناسب الوقف الحسن، والله أعلمُ.

خامساً: المرخَّص ضرورة:

هذا الوقف عند السِّجاوندي مبنيٌّ على طول الكلام؛ لأن النَّفَسَ قد لا يبلغ تمام الكلام، ولذا فإنه يُرخَّص للقارئ أن يقف على جملة، لا يستغني ما بعدها عنها، ثمَّ يبدأ بها بعدها؛ لأن البدء بها مفهوم.

وفي هذا الوقف شَبَهٌ بالوقف المطلق من حيث إنَّ البدء بالجملة التي بعد الوقف المرخص يُفهم منها معنى.

ويختلف عنه في أن الوقف المطلق تستغني الجملة بعده عن الجملة التي قبله، أما في الوقف المرخص فإنها لا تستغني.

وعدم الاستغناء هذا يجعل الوقف المرخص ضرورة دائراً بين الوقف الحسن والوقف القبيح، وهذان الوقفان لا يحسن البدء بها بعدهما؛ لأنه لا يستغني عن الجملة التي قبله، وهو مرتبط بها من جهة اللفظ.

وغالب الوقف الذي حكم عليه السِّجاوندي بهذا الحكم يدخل في قسم الحسن الذي عند الداني، وقليل منه يدخل في الوقف القبيح.



ومن الأمثلة التي حكم عليها بالمرخص ضرورة وهي من الوقف الحسن، الوقف على قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ فِرَٰشًا وَٱلسَّمَآءَ بِنَآءً﴾ [البقرة:٢٢]، وهذا من الوقف الحسن؛ لأنَّ الوقف عليه يفهم منه معنى تامٌّ، ولكن ما بعده مرتبط به من جهة اللفظ، وهو العطف في قوله تعالى: ﴿وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزْقًا لَّكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢]، ومع هذا الارتباط، فإن البدء بها مفهومٌ؛ لأنَّه يُغتفر في البدء بالجمل المتعاطفة إذا أفهمت معاني مستقلة، ما لا يُغتفر في المفردات المعطوفة؛ لأنها لا تفهم معنى إلا بعطفها على ما قبلها، والله أعلم.

ومن الأمثلة التي حكم عليها بأنها من المرخص ضرورة، وهي من الوقف القبيح، الوقف على لفظ «دابة» من قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِى خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَٱلْفُلْكِ ٱلَّتِى تَجْرِى فِى ٱلْبَحْرِ بِمَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن مَّآءٍ فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِن كُلِّ دَآبَّةٍ﴾ [البقرة: ١٦٤]، وقد حكم به لطول الفصل، واسم إن المؤخر لم يأت بعد؛ لذا فإن هذا الموضع لا يصلح للوقف، ومما يدل على ذلك أيضاً أن الابتداء بما بعده لا يفهم معنى، وهو مرتبطٌ بما قبله ارتباطاً إعرابياً قويّاً، وذلك قوله تعالى: ﴿وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ وَٱلسَّحَابِ ٱلْمُسَخَّرِ بَيْنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ [البقرة: ١٦٤]، وهذا البدء يوضح أن الجملة مقطوعة عما قبلها، والله أعلمُ.

٦ - ما لا يجوز الوقف عليه:

وهو ما يُسمَّى بالوقف الممنوع، وظاهر تعريف السِّجاوندي له يشبه تعريف



القبيح عند غيره، غير أنَّ تطبيقاته تـدلُّ عـلى دخـول بعـضها في قـسم الوقـف الحسن، وقد نبَّه على ذلك ابن الجزري[1].

وسيأتي الحديث عن هذا الوقف مفصلا في الباب الثالث، والله الموفِّقُ.

(١) ينظر: النشر في القراءات العشر (١: ٢٣٤).



المبحث الثاني: تطبيق المصطلحات من خلال سورة التحريم

لما بيَّنْتُ مصطلحات هؤلاء العلماء الثلاثة، وقارنت بينها في الموازنة السابقة، رأيت أن أعقد مبحثاً مكمِّلاً لهذه الفكرة، فاخترت سورة التحريم لأدرس أحكامهم في الوقف، وعللهم فيها إن نصُّوا على ذلك، وسيكون البحث في هذه السورة على النحو الآتي:

١ - أذكر الآية كاملةً، ثم أُقطِّعها على حسب المواقف التي حكم بها أحدهم.

٢ - أذكر نوع الوقف الذي حكم به أحد هؤلاء الأئمة، وإن كان أكثر من واحد، ابتدأت بابن الأنباري، ثم الداني، ثم السِّجاوندي.

٣ - إذا لم يُعلِّلوا لوقفهم، فإني أشرح علَّة كل وقف بناءً على ما فهمته من تعريفهم لوقوفهم، معتمداً في ذلك على التفسير والإعراب.

٤ - إن ظهر لي اعتراضٌ على شيء من حكمهم استعنتُ بالله، وبيَّنته. وأسأله سبحانه أن يهديني سواء السبيل، وأن يعينني على ما أقدم عليه.

وهذا أوان الشروع في السورة، والله الموفِّقُ.

قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَآ أَحَلَّ ٱللَّهُ لَكَۖ تَبۡتَغِي مَرۡضَاتَ أَزۡوَٰجِكَۚ وَٱللَّهُ غَفُورٞ رَّحِيمٞ ﴾ [التحريم: ١].

١ - أشار السِّجاوندي إلى الوقف على قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَآ أَحَلَّ ٱللَّهُ لَكَۖ ﴾، وحكم عليه بالجواز، وهذا يعني عنده تجاذب طرفي الوصل والوقف.



وعِلَّـةُ الوقـف عنـده أن يكـون حـرف الاسـتفهام محـذوفاً، والمعنـى: أتبتغي[١].

وفي هذه العِلَّة ضعفٌ؛ لأنَّ حذف ما لا يدلُّ الكلامُ عليه لا يـصحُّ، وقاعـدة الحذف: إن دل الكلام على المحذوف، يجوز حذفه استغناءً واختصاراً.

وقد حُكي وجـه آخـر في الإعـراب يوجـب الوقـف، وهـو أن تكـون جملـة ﴿تَبْتَغِى﴾ مستأنفة[٢]، وإذا كانت كذلك صحَّ الوقف، والله أعلمُ.

أمَّا عِلَّةُ الوصلِ عنده، فلاحتمال أن تكون جملة ﴿تَبْتَغِى﴾ حالاً من الضمير في ﴿تُحَرِّمُ﴾[٣].

٢ - حكم ابن الأنباري على قوله تعالى: ﴿تَبْتَغِى مَرْضَاتَ أَزْوَاجِكَ﴾، بأنه وقـف حسن[٤]، وحكم الداني بأنه وقـف كـافٍ[٥]، وحكـم الـسِّجاوندي بأنـه وقـف مطلق[٦].

أما الحكم بالوقف الحسن، فلاحتمال أن تكون جملة: ﴿وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ في محل نصب حالاً[٧]. وهذا تعلق لفظي إعرابيٌّ يجعل الوقف من قسم الحسن.

---

(١) علل الوقوف (٣: ٧٧٩).

(٢) ينظر: التبيان (٢: ١٢٢٩).

(٣) علل الوقوف (٣: ٧٧٩).

(٤) إيضاح الوقف والابتداء (٢: ٩٤١).

(٥) المكتفى في الوقف والابتدا (ص: ٥٧٦).

(٦) علل الوقوف (٣: ٧٧٩).

(٧) ينظر هذا الإعراب في الجدول في إعراب القرآن حاشية رقم ٤ (٢٨: ٤٠٥).



وأما كونه كافياً، فلاحتمال أن تكون جملة: ﴿وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ جملة مستأنفة، وبهذا لا تكون مرتبطة بما قبلها إعراباً، ولكن لا زال فيها ارتباطٌ معنوي، وهو كونها تتميماً لجملة التحريم السابقة.

وهذه العِلَّةُ، وهي الاستئناف، تجعل الوقف مطلقاً، كما حكم به السِّجاوندي؛ لأنه يصلح البدء بقوله: ﴿وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾.

٣ – اتفق ابن الأنباري[1]، والداني[2] على أن الوقف على قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ وقف تامٌّ، وحكم عليه السِّجاوندي بأنه مطلق[3].

أما كونه تامّاً، فلأن الجملة التي بعدها لا ترتبط بها لا لفظاً ولا معنىً؛ لأنها في حكم جديد، بعد ذكر آية التحريم، فالآية الأولى عتاب، والآية الثانية حكم عامٌ في تحلَّة اليمين.

ولصحَّة الابتداء بجملة ﴿قَدْ فَرَضَ ٱللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَٰنِكُمْ﴾ صحَّ الحكم عليها بأنه مطلق عند السِّجاوندي.

قوله تعالى: ﴿قَدْ فَرَضَ ٱللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَٰنِكُمْ وَٱللَّهُ مَوْلَىٰكُمْ وَهُوَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [التحريم: ٢].

١ – على قوله تعالى: ﴿قَدْ فَرَضَ ٱللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَٰنِكُمْ﴾ وقفٌ حسن عند ابن

---

(١) إيضاح الوقف والابتداء (٢: ٩٤١).

(٢) المكتفى في الوقف والابتدا (ص: ٧٥٦).

(٣) سبق ذكر قاعدة عامة عند السجاوندي، وهي أن كل رأس آية لا يعلّم عليها بعلامة(لا)، فإن الوقف عنده من الوقف المطلق، ينظر: علل الوقوف (١: ٧٦).



الأنبـاري[١]، ووقف كافٍ عنـد الداني[٢]، ووقف مطلق عند السِّجاوندي[٣].

أما حكم ابن الأنباري عليه بأنه وقف حسن، فيحتمـل أن يكـون بـالنظر إلى جواز أن تكون جملة ﴿وَٱللَّهُ مَوْلَىٰكُمْ﴾ في محل نصب على الحال[٤].

وقد يكون الحسن عند ابن الأنباري مرادفاً للوقف الكافي عند الداني، ويكون ذلك لاحتمال الاستئناف في جملة ﴿وَٱللَّهُ مَوْلَىٰكُمْ﴾، مع ارتباطها في المعنى بالجملة السابقة.

وقد علَّل السِّجاوندي وقفه الجائز بقوله: «لعطف الجملتين المختلفتين»[٥].

فاختلافهما عِلَّةُ الوقف، والعطف عِلَّةُ الجواز.

وما ذكرته من إعراب يوافق حكم الـسِّجاوندي بـالجواز، فالاسـتئناف عِلَّـةُ الوقف، والحال عِلَّةُ الوصل، والله أعلمُ.

٢ - وعلى قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ مَوْلَىٰكُمْ﴾ حكم ابن الأنباري بالوقف الحـسن[٦]، وحكم الداني بالوقف الكافي[٧]، وحكم السِّجاوندي بالوقف الجائز[٨].

---

(١) إيضاح الوقف والابتداء (٢: ٩٤١).

(٢) المكتفى في الوقف والابتدا (ص: ٥٧٦).

(٣) علل الوقوف (٣: ٧٧٩).

(٤) انظر هذا الإعراب في الجدول في إعراب القرآن حاشية رقم ١ (٢٨: ٤٠٦).

(٥) علل الوقوف (٣: ٧٧٩).

(٦) إيضاح الوقف والابتداء (٢: ٩٤١).

(٧) المكتفى في الوقف والابتدا (ص: ٥٧٦).

(٨) علل الوقوف (٣: ٧٧٩).



يمكن أن يكون حُكْمُ ابن الأنباري على الوقف بأنه حسن؛ لوجود العطف بين الجملتين؛ أي أن جملة ﴿وَهُوَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْحَكِيمُ﴾ معطوفة على جملة ﴿وَٱللَّهُ مَوْلَىٰكُمْ﴾[١].

ويمكن أن يكون الحكم بالكفاية نظراً لاحتمال جملة ﴿ وَهُوَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْحَكِيمُ ﴾ الاستئناف، مع بقاء الارتباط المعنوي.

وهذا الوقف أقرب، ولو كان احتمال العطف موجوداً، لأنه يغتفربالبدء بالمعطوف في العطف بين الجمل إذا كانت كل واحدة يُفهم منها معنى مستقل، والله أعلمُ.

أما السِّجاوندي، فقد علل وقفه، فقال: «للابتداء بذكر ما لم يزل من الوصفين، مع اتفاق الجملتين»[٢].

فللابتداء باسم العليم والحكيم - وهو معنى قوله ما لم يزل؛ أي الله - يكون موجب الوقف.

واتفاق الجملتين يكون موجب الوصل.

٣ - وعلى قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْحَكِيمُ﴾ تمام عند الداني[٣]، ومطلق عند السِّجاوندي[٤].

---

(١) ينظر هذا الإعراب في الجدول (٢٨: ٤٠٦).

(٢) علل الوقوف (٣: ٧٩٩ - ٧٨٠).

(٣) المكتفى في الوقف والابتدا (ص: ٥٧٦).

(٤) علل الوقوف (٣: ٧٨٠).



وحكمهما واضح العِلَّةِ؛ لأن الجملة التي بعدها، وهي قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ أَسَرَّ ٱلنَّبِيُّ إِلَىٰ بَعْضِ أَزْوَٰجِهِۦ حَدِيثًا ﴾ [التحريم: ٣] خبر جديد عن حدث آخر، فهو غير مرتبط بما قبله لا لفظاً، ولا إعراباً.

فلعدم هذا الارتباط، كان تامّاً، ولصحة البدء بما بعدها كان مطلقاً، والله أعلمُ.

قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ أَسَرَّ ٱلنَّبِيُّ إِلَىٰ بَعْضِ أَزْوَٰجِهِۦ حَدِيثًا فَلَمَّا نَبَّأَتْ بِهِۦ وَأَظْهَرَهُ ٱللَّهُ عَلَيْهِ عَرَّفَ بَعْضَهُۥ وَأَعْرَضَ عَنۢ بَعْضٍ ۖ فَلَمَّا نَبَّأَهَا بِهِۦ قَالَتْ مَنْ أَنۢبَأَكَ هَٰذَا ۖ قَالَ نَبَّأَنِىَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْخَبِيرُ ﴾ [التحريم: ٣].

١ - حكم السِّجاوندي على قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ أَسَرَّ ٱلنَّبِيُّ إِلَىٰ بَعْضِ أَزْوَٰجِهِۦ حَدِيثًا ﴾ بالوقف الجائز(١)، ولم يبين علَّةَ هذا الحكم.

والسِّجاوندي يُقدِّر قبل «إذ» فعلَ اذكر، والمعنى: واذكر وقت حصل كذا وكذا. وهذا - فيما يظهر - عِلَّةُ الوقف.

أما عِلَّةُ الوصل، فهي وجود فاء التعقيب بعد هذه الجملة في قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا نَبَّأَتْ بِهِۦ ﴾ ، والله أعلمُ.

٢ - على قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا نَبَّأَتْ بِهِۦ وَأَظْهَرَهُ ٱللَّهُ عَلَيْهِ عَرَّفَ بَعْضَهُۥ وَأَعْرَضَ عَنۢ بَعْضٍ ﴾ حكم الداني بالوقف الكافي(٢)، وجعله السِّجاوندي جائزاً(٣).

---

(١) علل الوقوف (٣: ٧٨٠).

(٢) المكتفى في الوقف والابتدا (ص: ٥٧٦).

(٣) علل الوقوف (٣: ٧٨٠).



أما حكم الداني بالكفاية فواضح من حيث ارتباط المعنى بالحديث عن السرِّ الذي أفشته زوجه.

ولعل السِّجاوندي أجازه لاختلاف الجملتين[١]، فالأولى عن إسراره ﷺ لها بالخبر، والثانية عن إنبائه إياها بعلمه عن كشفها سرَّه، والله أعلمُ.

٣ - وعلى قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا نَبَّأَهَا بِهِۦ قَالَتْ مَنْ أَنۢبَأَكَ هَٰذَا﴾ حكم السِّجاوندي بالوقف المطلق.

وسبب ذلك: أن جملة ﴿قَالَ نَبَّأَنِىَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْخَبِيرُ﴾ صالحة للابتداء، وهذه الجملة - كما ترى - لا علاقة لها بما قبلها من حيث التعلق الإعرابي، فصحَّ الابتداء بها، والله أعلمُ.

٤ - وقوله تعالى: ﴿قَالَ نَبَّأَنِىَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْخَبِيرُ﴾ رأس آية، وهو مطلق عند السِّجاوندي، وذلك لأن جملة ﴿إِن تَتُوبَآ إِلَى ٱللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ [التحريم: ٤] مستأنفة، والاستئناف دليل صحة البدء، والله أعلمُ.

قوله تعالى: ﴿إِن تَتُوبَآ إِلَى ٱللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا وَإِن تَظَٰهَرَا عَلَيْهِ فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ مَوْلَىٰهُ وَجِبْرِيلُ وَصَٰلِحُ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ﴾ [التحريم: ٤].

١ - حكم السِّجاوندي على قوله تعالى: ﴿إِن تَتُوبَآ إِلَى ٱللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ بالوقف الجائز، وعَلَّلَ ذلك بقوله: «لعطف جملتي الشرط»[٢].

---

(١) يظهر من استقراء علل الوقوف أن اختلاف الجملتين - لأي سبب - من موجبات الجواز عند السِّجاوندي، وهو قد يبين ذلك، وفي كثير من المواطن لا يبين، والله أعلمُ.

(٢) علل الوقوف (٣: ٧٨٠).



وهذه العِلَّةُ هي موجب جواز الوصلِ، ولم يذكر موجب الوقف، ويظهر أنه لصحة استقلال كل واحدة منهما بمعناها، فلا ارتباط بينهما من حيث الإعراب، سوى العطف الذي قد يغتفر بين الجمل، والله أعلمُ.

٢ - وعلى قوله تعالى: ﴿وَإِن تَظَٰهَرَا عَلَيۡهِ فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ مَوۡلَىٰهُ وَجِبۡرِيلُ وَصَٰلِحُ ٱلۡمُؤۡمِنِينَۖ﴾ حكم ابن الأنباري بالوقف الحسن[١]، والداني بالوقف الكافي[٢]، وبالوقف المطلق حكم السِّجاوندي[٣].

يمكن أن يكون حكم ابن الأنباري بالوقف الحسن نظراً للعطف بالواو في قوله تعالى: ﴿وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ بَعۡدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ﴾، وإذا اغتفرت العطف بين الجملتين، أو جعلت الواو استئنافية، ونظرت إلى ارتباط الجملتين بالمعنى جعلته كافياً كما قال الداني، وذلك أن الحديث عن عون الله لنبيه ﷺ، وذلك بموالاته له هو وجبريل وصالح المؤمنين وبمظاهرة الملائكة لهم في ذلك.

أما السِّجاوندي فقد عَلَّلَ حكمه بالوقف المطلق بقوله: «لتناهي الشرط إلى الإخبار»[٤].

وهذا يعني أن هذه الجملة شرطية، وقد انتهت بقوله: ﴿وَصَٰلِحُ ٱلۡمُؤۡمِنِينَۖ﴾، ثم استأنف بخبر آخر، وهو صالح للبدء به، والله أعلمُ.

---

(١) إيضاح الوقف والابتداء (٢: ٩٤١).

(٢) المكتفى في الوقف والابتدا (ص: ٥٧٦).

(٣) علل الوقوف (٣: ٧٨٠). وفي نسخة أخرى: الوقف جائز.

(٤) علل الوقوف (٣: ٧٨٠).



ولو علّل السِّجاوندي بما ذكرته من وجوه الإعراب، لكان الوقف عنده من قبيل الوقف الجائز[١]، والله أعلمُ.

وفي الآية احتمالات إعرابية أخرى، يختلف بها الوقف، ذكرها بعض المفسرين والمعربين[٢].

٣ - وحكم على قوله تعالى: ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ﴾ ابن الأنباري[٣] والداني بالتمام[٤]، وهو وقف مطلق عند السِّجاوندي[٥].

أما الحكم بالتمام فواضح؛ لأن بين الجملتين انقطاعاً في الإعراب والمعنى، فلما انتهى الحديث عن التهديد، استأنف الحديث عن أمر ممكنِ الوقوعِ، لكنه لم يقع، وهو وصْف أزواجه اللائي سيأخذهن لو قدَّر الله طلاق المتظاهرتين.

ولأجل هذا الاستئناف كان حكم الوقف مطلقاً عند السِّجاوندي؛ لأن الاستئناف صالح للبدء، والله أعلمُ.

---

(١) كذا ورد في نسخة أخرى: الوقف جائز.

(٢) ينظر: معاني القرآن، للفراء (٣: ١٦٧)، ومشكل إعراب القرآن (٢: ٧٤٣)، والمحرر الوجيز (١٤: ٥١٩)، والفريد في إعراب القرآن المجيد (٤: ٤٨٩)، والبحر المحيط (٨: ٢٩١)، ونظم الدرر (٢٠: ١٩٢)، وجامع البيان للإيجي (٢: ٣٩٣ - ٣٩٤)، والسراج المنير (٤: ٣٢٩)، وحاشية الشهاب الخفاجي (٨: ٢١٢).

(٣) إيضاح الوقف والابتداء (٢: ٤٩١).

(٤) المكتفى في الوقف والابتدا (ص: ٥٧٦).

(٥) ينظر: علل الوقوف (١: ٧٦).



قوله تعالى: ﴿عَسَىٰ رَبُّهُۥٓ إِن طَلَّقَكُنَّ أَن يُبْدِلَهُۥٓ أَزْوَٰجًا خَيْرًا مِّنكُنَّ مُسْلِمَٰتٍ مُّؤْمِنَٰتٍ قَٰنِتَٰتٍ تَٰٓئِبَٰتٍ عَٰبِدَٰتٍ سَٰٓئِحَٰتٍ ثَيِّبَٰتٍ وَأَبْكَارًا﴾ [التحريم: ٥].

الوقف هنا على رأس الآية، وقد جعل ابن الأنباري الوقف عليها من الوقف الحسن[١]، وحكم الداني بالوقف التام[٢]، وحكم السِّجاوندي بالوقف المطلق[٣].

أما حكم ابن الأنباري بأن الوقف حسن، فغير صحيح؛ لأن ما بعدها - وهو قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ قُوٓا۟ أَنفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا﴾ - لا يرتبط بها ارتباطاً إعرابياً.

أما إن كان مراده بالوقف الحسن هنا: الوقف الكافي، فهو غير صحيح أيضاً؛ لأن ما بعدها معنى جديد مستقلٌّ بنفسه، والنداء يدلُّ على استئناف أمر جديد، وانقطاع الجملة عما بعدها لفظاً ومعنى، ولذا حكم الداني بالتمام، وهو الصحيح، والله أعلمُ.

أما السِّجاوندي، فحكمه واضح؛ لأن النداء يصلحُ أن يُبتدأ به، والله أعلمُ.

قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ قُوٓا۟ أَنفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ عَلَيْهَا مَلَٰٓئِكَةٌ غِلَاظٌ شِدَادٌ لَّا يَعْصُونَ ٱللَّهَ مَآ أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾[التحريم:٦].

---

(١) إيضاح الوقف والابتداء (٢: ٤٩١).

(٢) المكتفى في الوقف والابتدا (ص: ٥٧٦).

(٣) ينظر: علل الوقوف (١: ٧٦).



١ - حكم الداني بالوقف الكافي[1] على قوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ قُوٓاْ أَنفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ﴾.

وهذا لأنَّ الحديث ما زال متصلاً بوصف النار، غير أنَّ في الجملة التي بعدها - وهي قوله تعالى: ﴿عَلَيْهَا مَلَـٰٓئِكَةٌ﴾ - ارتباطاً لفظيّاً بها؛ لأنها نعتٌ ثانٍ للنار[2]، ولا يوقف بين النعت ومنعوته، وبهذا يكون من الوقف الحسن، والله أعلـمُ.

٢ - وعلى رأس الآية من قوله تعالى: ﴿عَلَيْهَا مَلَـٰٓئِكَةٌ غِلَاظٌ شِدَادٌ لَّا يَعْصُونَ ٱللَّهَ مَآ أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ حكم الداني بالوقف التام[3]، وحكم السِّجاوندي بالوقف المطلق[4].

وهذان الحكمان واضحا العِلَّةِ، وهي استئناف موضوع جديد بنداءٍ جديد، في قوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَا تَعْتَذِرُواْ ٱلْيَوْمَ إِنَّمَا تُجْزَوْنَ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾، والله أعلمُ.

قوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَا تَعْتَذِرُواْ ٱلْيَوْمَ إِنَّمَا تُجْزَوْنَ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [التحريم: ٧].

١ - حكم السِّجاوندي بالوقف المطلق على قوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَا تَعْتَذِرُواْ ٱلْيَوْمَ﴾[5].

---

(١) المكتفى في الوقف والابتدا (ص: ٥٧٦).

(٢) ينظر: الجدول في إعراب القرآن (٢٨: ٤١٠).

(٣) المكتفى في الوقف والابتدا (ص: ٥٧٧).

(٤) علل الوقوف (٣: ٧٨٠).

(٥) علل الوقوف (٣: ٧٨٠).



وعِلَّةُ ذلك: صلاحية ما بعدها وهي قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا تُجۡزَوۡنَ مَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ﴾ للبدءِ بها.

٢ - الوقف على رأس الآية من قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا تُجۡزَوۡنَ مَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ﴾ وقفٌ تامٌّ عند الداني[١]، ووقف مطلق عند السِّجاوندي[٢].

أما العلَّة في ذلك، فهي كعِلَّةِ الوقوف على رأس الآية قبلها، والله أعلمُ.

قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ تُوبُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ تَوۡبَةٗ نَّصُوحًا عَسَىٰ رَبُّكُمۡ أَن يُكَفِّرَ عَنكُمۡ سَيِّـَٔاتِكُمۡ وَيُدۡخِلَكُمۡ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ يَوۡمَ لَا يُخۡزِي ٱللَّهُ ٱلنَّبِيَّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَهُۥۖ نُورُهُمۡ يَسۡعَىٰ بَيۡنَ أَيۡدِيهِمۡ وَبِأَيۡمَٰنِهِمۡ يَقُولُونَ رَبَّنَآ أَتۡمِمۡ لَنَا نُورَنَا وَٱغۡفِرۡ لَنَآۖ إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ﴾ [التحريم: ٨].

١ - حكم السِّجاوندي بالوقف المطلق[٣] على قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ تُوبُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ تَوۡبَةٗ نَّصُوحًا﴾، والظاهر أنه جعل جملة ﴿عَسَىٰ رَبُّكُمۡ أَن يُكَفِّرَ عَنكُمۡ سَيِّـَٔاتِكُمۡ﴾ جملة مستأنفة[٤].

ومن جعل هذه الجملة في موضع الجواب لـ ﴿تُوبُوٓاْ﴾، لم يقف هنا، والله أعلمُ[٥].

(١) المكتفى في الوقف والابتدا (ص: ٥٧٧).
(٢) ينظر: علل الوقوف (١: ٧٦).
(٣) علل الوقوف (٣: ٧٨٠).
(٤) ينظر هذا الإعراب في الجدول (٢٨: ٤١٢).
(٥) ينظر: منار الهدى (ص: ٣٩٧).



٢ - وعلى قوله تعالى: ﴿عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يُكَفِّرَ عَنكُمْ سَيِّـَٔاتِكُمْ وَيُدْخِلَكُمْ جَنَّـٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَـٰرُ﴾ علَّمَ السِّجاوندي بعلامة الوقف الممنوع، وعِلَّةُ ذلك أن ﴿يَوْمَ﴾ قد يتعلق بقوله تعالى: ﴿وَيُدْخِلَكُمْ﴾[1].

وقد ذكر في الوقف الذي بعده أن ﴿يَوْمَ﴾ قد يتعلق بقوله تعالى: ﴿يَسْعَىٰ﴾، ومن ثَمَّ، فإن الوقف على ﴿ٱلْأَنْهَـٰرُ﴾ يكون من الوقف الجائز، لا الوقف الممنوع، لوجود تجاذب موجب الوقف والوصل، والله أعلمُ.

٣ - في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ لَا يُخْزِى ٱللَّهُ ٱلنَّبِىَّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَهُۥ﴾ ذكر ابن الأنباري الوقف، ولم يحدِّد نوعه[2]، وجعله الداني من الوقف التام[3]، وحكم السِّجاوندي عليه بالجواز[4].

وعلى هذا الوقف يكون المراد بالجملة: نفي الخزي عن النبي ﷺ وعن الذين آمنوا معه[5].

أما جملة ﴿نُورُهُمْ يَسْعَىٰ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَـٰنِهِمْ﴾ فهي مستأنفةٌ[6]؛ لبيان حالٍ أخرى من أحوالهم في هذا اليوم. ولَعَلَّه لأجل هذه العِلَّةِ حكم الداني بالتمام، غير

(١) علل الوقوف (٣: ٧٨٠).
(٢) إيضاح الوقف والابتداء (٢: ٩٤١).
(٣) المكتفى في الوقف والابتدا (ص: ٥٧٧).
(٤) علل الوقوف (٣: ٧٨١).
(٥) ذكر الداني وقفاً على ﴿ٱلنَّبِىَّ﴾، ويكون المعنى: أنه نفى الخزي عن النبي ﷺ، ثم استأنف بذكر حال المؤمنين أن نورهم يسعى بين أيديهم.
(٦) ينظر هذا الإعراب في: روح المعاني (٢٨: ١٦١)، والجدول (٢٨: ٤١٣).



أن الكفاية هنا أولى لارتباط الجملة بعدها بها؛ إذ المعنى متصل بذكر حال النبي ﷺ ومن معه من المؤمنين، والله أعلمُ.

وهذا الاستئناف يصحح وقف ابن الأنباري، كما أنه يصلح أن يكون علة جواز الوقف عند السِّجاوندي.

أما علة جواز الوصل عنده، فقد ذكر أن ﴿يَوْمَ﴾ قد يتعلق بقوله تعالى: ﴿يَسْعَىٰ﴾، ولذا فلا يوقف على ﴿مَعَهُۥ﴾[1].

وهناك احتمال آخر موجب للجواز، وهو أن تكون جملة ﴿نُورُهُمْ يَسْعَىٰ﴾ في محل نصب حالاً من النبي ﷺ والذين آمنوا معه[2].

وهذا الاحتمال الإعرابي أقوى مما ذكره السِّجاوندي، لأمرين:

الأول: أن ما ذكره يلزم منه التقديم والتأخير في الآية؛ أي: نورهم يسعى بين أيديهم وبأيمانهم يوم لا يخزي الله النبي ﷺ والذين آمنوا معه. وهذا مخالفة لترتيب النظم بلا حجة يجب التسليم لها، والأصل بقاء النظم على ترتيبه، والله أعلمُ.

الثاني: أنه ذكر قبل ذلك احتمال أن ﴿يَوْمَ﴾ قد يتعلق بقوله: ﴿وَيُدْخِلَكُمْ﴾، والمعنى: يدخلهم يوم لا يخزي الله النبي والذين آمنوا معه، وهذا أقوى من احتمال تعلقه بـ ﴿يَسْعَىٰ﴾ المتأخر عنه في النظم، والله أعلمُ.

---

(١) علل الوقوف (٣: ٧٨١).

(٢) ينظر هذا الإعراب في الجدول في إعراب القرآن (٢٨: ٤١٣).



٤ - وعلى قوله تعالى: ﴿نُورُهُمْ يَسْعَىٰ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِمْ﴾ جعله ابن الأنباري وقفاً، ولم يحدد مصطلحه[١]، وجعله الداني كافياً[٢].

حُكْمُ الداني بالكفاية، يناسب القول بأن الجملة في قوله تعالى: ﴿يَقُولُونَ رَبَّنَا أَتْمِمْ لَنَا نُورَنَا﴾ جملة مستأنفة[٣].

أما من جعل هذه الجملة حالاً من الضمير في ﴿يَسْعَىٰ﴾، فإن الوقف عنده من الوقف الحسن، نظراً لهذا التعلق الإعرابي، والله أعلمُ.

٥ - وعلى قوله تعالى: ﴿يَقُولُونَ رَبَّنَا أَتْمِمْ لَنَا نُورَنَا وَاغْفِرْ لَنَا﴾ ذكر ابن الأنباري الوقف، ولم يحدد مصطلحه[٤]، وهو كافٍ عند الداني[٥]، وجائز عند السِّجاوندي[٦].

أما حكم الداني بالكفاية فظاهرٌ؛ لأن قوله تعالى بعدها: ﴿إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ جملة مستأنفةٌ، فهي غير مرتبطة بما قبلها إعراباً، غير أنها متصلة من حيث المعنى؛ لأنها من تمام كلام المؤمنين، تعقيباً على أن ما طلبوه حاصلٌ لهم بقدرة الله، والله أعلمُ.

---

(١) إيضاح الوقف والابتداء (٢: ٩٤١).

(٢) المكتفى في الوقف والابتدا (ص: ٥٧٧)، وقد حكى وقفاً آخر على قوله تعالى: ﴿بَيْنَ أَيْدِيهِمْ﴾.

(٣) ينظر هذا الإعراب في التبيان (٢: ١٢٣١).

(٤) إيضاح الوقف والابتداء (٢: ٩٤١).

(٥) المكتفى في الوقف والابتدا (ص: ٥٧٨).

(٦) علل الوقوف (٣: ٧٨١).



أما السِّجاوندي، فقد علَّل وقفه، فقال: «للابتداء بإنَّ، مع احتمال اللام أو الفاء»[(١)].

فجعل موجب الوقف صحة الابتداء الذي يدل عليه حرف إنَّ.

وجعل موجب الوصل احتمال ارتباط إنَّ باللام أو الفاء؛ أي: لأنك على كل شيء قدير، أو فإنك على كل شيء قدير.

٦ - وعلى رأس الآية: ﴿إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾، وقف تام عند الداني[(٢)]، ومطلق عند السِّجاوندي[(٣)].

وسببه أن ما بعدها يبدأ بجملة النداء، وقد سبق بيان مثله في الحكم.

قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ وَاغْلُظْ عَلَيْهِمْ ۚ وَمَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ ۖ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ﴾ [التحريم: ٩].

١ - على قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ وَاغْلُظْ عَلَيْهِمْ ۚ﴾ وقف عند ابن الأنباري، ولم يحدد مصطلحه، وهو وقف مطلق عند السِّجاوندي.

وعِلَّة الوقف المطلق أن الجملة بعدها - وهي ﴿وَمَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ ۖ﴾ - جملة مستأنفة[(٤)]، وهي صالحة للابتداء.

---

(١) علل الوقوف (٣: ٧٨١).

(٢) المكتفى في الوقف والابتدا (ص: ٥٨٧).

(٣) ينظر: علل الوقوف (١: ٧٦).

(٤) ينظر هذا الإعراب في الدر المصون (٦: ٨٦).



٢- وعلى قوله تعالى: ﴿وَمَأْوَىٰهُمْ جَهَنَّمُ﴾ ذكر ابن الأنباري الوقف، ولم يحدد مصطلحه[١]، وجعله الداني وقفاً كافياً[٢]، أمَّا السِّجاوندي فجعله وقفاً مطلقاً[٣].

حكْم الداني بالكفاية مبنيٌّ على أن الجملة التي بعدها - وهي قوله تعالى: ﴿وَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ﴾ - جملة مستأنفة[٤]. ومع هذا الاستئناف الذي يدل على عدم ارتباط الجملتين إعرابياً، فإن المعنى ما زال متصلاً في الحديث عن هاتين الطائفتين وبيان مصيرهما وذمِّه.

وهذا الاستئناف يجعل الوقف مطلقاً، كما قال السِّجاوندي، لصحة الابتداء بقوله تعالى: ﴿وَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ﴾، والله أعلمُ.

٣- وعلى رأس الآية وهو قوله تعالى: ﴿وَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ﴾ تمامٌ عند الداني[٥]، ومطلق عند السِّجاوندي[٦].

الحكْم بالوقف التامِّ هنا واضحٌ؛ لأن ما بعدها بداية كلام جديد، ولا ارتباط بينهما لا لفظاً ولا معنى.

---

(١) إيضاح الوقف والابتداء (٢: ٩٤١).
(٢) المكتفى في الوقف والابتدا (ص: ٥٧٨).
(٣) علل الوقوف (٣: ٧٨١).
(٤) ينظر هذا الإعراب في الجدول (٢٨: ٤١٤). وقد ذكر وجهاً إعرابياً يكون الوقف فيه من الوقف الحسن.
(٥) المكتفى في الوقف والابتدا (ص: ٥٧٨).
(٦) ينظر: علل الوقوف (١: ٧٦).



وهذا هو موجب الوقف المطلق عند السِّجاوندي؛ أي: صحة الابتداء بالجملة بعدها.

قوله تعالى: ﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا لِّلَّذِينَ كَفَرُواْ ٱمْرَأَتَ نُوحٍ وَٱمْرَأَتَ لُوطٍ كَانَتَا تَحْتَ عَبْدَيْنِ مِنْ عِبَادِنَا صَٰلِحَيْنِ فَخَانَتَاهُمَا فَلَمْ يُغْنِيَا عَنْهُمَا مِنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا وَقِيلَ ٱدْخُلَا ٱلنَّارَ مَعَ ٱلدَّٰخِلِينَ﴾ [التحريم: ١٠].

١ - حكم السِّجاوندي على قوله تعالى: ﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا لِّلَّذِينَ كَفَرُواْ ٱمْرَأَتَ نُوحٍ وَٱمْرَأَتَ لُوطٍ﴾ بأنه وقف مطلق، وعلَّل ذلك بقوله: «لأن الجملة لا تكون صفة للمعرفة، بل التقدير: وذلك أنهما كانتا»[١].

وهذا يعني أنَّ جملة ﴿كَانَتَا تَحْتَ عَبْدَيْنِ﴾ جملةٌ مستأنفةٌ[٢]، يصلح الابتداء بها.

وقد أعربت جملة ﴿كَانَتَا﴾ مفسرةً لضرب المثل[٣]، وهذا الوجه يجيزُ الوصلَ.

فإعرابها على الاستئناف، يكون موجباً للوقف.

وإعرابها على أنها مفسِّرة للجملة قبلها، يكون موجباً للوصلِ.

ومن ثَمَّ يكون الوقف جائزاً، لا مطلقاً، وهو أقرب للصوابِ، والله أعلمُ.

---

(١) علل الوقوف (٣: ٧٨١).

(٢) ينظر: حاشية زاده على البيضاوي (٤: ٥١٥)، والجدول (٢٨: ١١٥).

(٣) ينظر إعراب هذه الجملة على أنها مفسرة في: السراج المنير (٤: ٣٣٤)، ومنار الهدى (ص: ٣٩٨)، وحاشية الجمل على الجلالين (٤: ٣٧١).



٢ - الوقف على رأس الآية ﴿وَقِيلَ ٱدْخُلَا ٱلنَّارَ مَعَ ٱلدَّاخِلِينَ﴾ تامٌّ عند الداني[١]، ومطلق عند السِّجاوندي[٢].

عِلَّةُ هذين الحكمين ظاهرةٌ، وهي انتهاء ضرب المثل بالكافرتين، وابتداء ضرب المثل بالمؤمنتين، والله أعلمُ.

قوله تعالى: ﴿وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱمْرَأَتَ فِرْعَوْنَ إِذْ قَالَتْ رَبِّ ٱبْنِ لِى عِندَكَ بَيْتًا فِى ٱلْجَنَّةِ وَنَجِّنِى مِن فِرْعَوْنَ وَعَمَلِهِۦ وَنَجِّنِى مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلظَّـٰلِمِينَ﴾ [التحريم: ١١].

١ - حكم السِّجاوندي على قوله تعالى: ﴿وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱمْرَأَتَ فِرْعَوْنَ﴾ بأنه وقف لازمٌ[٣].

وقد علَّلهُ السِّجاوندي بقوله: «لأنَّ «إذ» ليست بظرفٍ لضرب المثل، بل التقديرُ: واذكر إذ».

وتعليله هذا منسجم مع تقديره «اذكر» عاملاً في «إذ»[٤]، والمعنى المحذور

(١) المكتفى (ص: ٥٨٧).
(٢) ينظر: علل الوقوف (١: ٧٦).
(٣) علل الوقوف (٣: ٧٨١).
(٤) علل الوقوف (٣: ٧٨١).
وقد حكم السِّجاوندي بهذا التقدير قبل «إذ» في مواطن كثيرة، ومشى على هذا التقدير كثير من المعربين والمفسرين.
وقد اعترض على هذا الإسراف في التقدير: محمد عبد الخالق عضيمة، فقال: «لقد كان من المعربين والمفسرين للقرآن الكريم إسرافٌ في تقدير «اذكر» عاملاً في «إذ»، ولم يكتفوا بهذا التقدير في الكلام الذي ليس فيه ما يصلح للعمل في «إذ»، وإنما قدَّروا «اذكر» مع وجود ما يصلح للعمل في «إذ»...». دراسات لأسلوب القرآن (١: ١: ١٠).



عنده أن يكون وقت التذكير، هو وقت وقوع المثل المضروب، وهو ليس كذلك، لأن وقوع المثل كان قبل التذكير بكثير، والله أعلمُ.

والحكم بالوقف اللازم في هذا الموطن وأمثاله غير صحيح؛ لأن هذه العِلَّة منتفية في هذه الأمثلة، والسامع على علم باختلاف الزمنين: زمن وقوع الحدث، وزمن ضرب المثل به، والله أعلمُ.

٢ - حكم الداني على رأس الآية من قوله تعالى: ﴿وَنَجِّنِي مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ بأنه وقف تامٌّ[١].

وعلَّم عليه السِّجاوندي بعلامة الوقف الممنوع[٢].

وحكم الداني ظاهرٌ في أنه اعتمد انتهاء ضرب المثل بامرأة فرعون، والابتداء بضرب المثلِ بمريم.

والواو ليست من باب عطف المفردات الذي لا يصح الوقف فيه بين المعطوفات، بل هي تعطف قصة على قصة، وكل واحدة مستقلة عن غيرها.

وهذا العطف هو الذي جعل السِّجاوندي يمنع الوقف، وفي هذا نظر لاستقلال كل واحدة بخبرها، وعدم احتياجها لبعضها لا لفظاً ولا معنى، والله أعلمُ.

---

(١) المكتفى في الوقف والابتدا (ص: ٥٧٨).

(٢) علل الوقوف (٣: ٧٨١).



قوله تعالى: ﴿وَمَرْيَمَ ٱبْنَتَ عِمْرَٰنَ ٱلَّتِىٓ أَحْصَنَتْ فَرْجَهَا فَنَفَخْنَا فِيهِ مِن رُّوحِنَا وَصَدَّقَتْ بِكَلِمَٰتِ رَبِّهَا وَكُتُبِهِۦ وَكَانَتْ مِنَ ٱلْقَٰنِتِينَ﴾ [التحريم: ١٢].

رأس الآية ﴿مِنَ ٱلْقَٰنِتِينَ﴾ تامٌّ عند الداني، ووقف مطلق عند السِّجاوندي، وعلَّة هذا الوقف ظاهرة، وهي تمام السورة، وانقطاعها عن السورة بعدها، والله أعلم.



الباب الثالث

دراسة تطبيقية للوقف اللازم والمتعانق والممنوع

من خلال المصحف

الفصل الأول: المصطلحات في كتب الوقف والمصاحف.

الفصل الثاني: الوقف اللازم.

الفصل الثالث: الوقف المتعانق.

الفصل الرابع: الوقف الممنوع.




مركز تفسير للدراسات القرآنية
Tafsir Center for Qur'anic Studies
تفسير

الفصل الأول

المصطلحات في كتب الوقف والمصاحف

المبحث الأول: مصطلحات كتب الوقف.

المبحث الثاني: مصطلحات المصاحف.

المبحث الثالث: المراد بمصطلح اللفظ والمعنى في كتب الوقف والابتداء.




مركز تفسير للدراسات القرآنية
Tafsir Center for Qur'anic Studies
تفسير

المبحث الأول: مصطلحات كتب الوقف

سبق في الباب الأول ذكر المؤلفات في هذا العلم، كما سبق في فصول الباب الأول ذكر مفصل لثلاثة كتب من كتب الوقف، وذكرت مصطلحاتهم، وما يلاحظ عليها، وسأذكر في هذا المبحث ما وقفت عليه من المصطلحات، سواءً أكانت في كتبٍ، أم في رسائل جامعية لم تُطبع.

وهذه المؤلفات هي التي سأعتمدها في القسم التطبيقي، وهي حسب التسلسل الزمني:

١ - إيضاح الوقف والابتداء، لابن الأنباري (ت: ٣٢٨).

٢ - القطع والائتناف، للنحاس (ت: ٣٣٨).

٣ - المكتفى في الوقف والابتدا، للداني (ت: ٤٤٤).

٤ - الوقف والابتداء، لعلي بن أحمد الغزال (ت: ٥١٦)[١].

٥ - علل الوقوف، للسِّجاوندي (ت: ٥٦٠).

٦ - الهادي إلى معرفة المقاطع والمبادي، لأبي العلاء الهمذاني (ت: ٥٦٩)[٢].

٧ - الاقتداء في معرفة الوقف والابتداء للنكزاوي (ت: ٦٨٣هـ).

---

(١) رجعت إلى الرسالة التي حققت الجزء الأول منه إلى سورة الكهف، والجزء الثاني لم يكن محققاً.

(٢) ورد في بعض نسخ الكتاب: الهادي في معرفة المقاطع والمبادي، وقد ذكرته في هذا البحث مرة بحرف الجر «إلى »، ومرة بحرف الجر «في»، والله أعلم بالصواب.



٨ - المقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء، لأبي يحيى زكريا الأنصاري (ت: ٩٢٦)[١].

٩ - منار الهدى في بيان الوقف والابتدا، لأحمد بن عبد الكريم الأشموني، من أعيان القرن الحادي عشر.

ومما يلفت إليه النظر أن النحاس والهمذاني لم يعرفا مصطلحاتهما.

ومجموع هذه المصطلحات[٢]: التام، والكافي، والحسن، والقبيح، والممنوع، والبيان، والجائز، والصالح، والمفهوم، واللازم، والمطلق، والمجوز لوجه، والمرخص ضرورة، والمراقبة[٣].

تعريف المصطلحات:

١ - الوقف التام:

هو الذي يحسن الوقف عليه والابتداء بما بعده؛ لأن ما بعده لا يتعلق به لا لفظاً ولا معنى.

---

(١) رجعت إلى طبعة البابي الحلبي التي بهامش منار الهدى، وكذا اعتمدت منار الهدى من هذه الطبعة، فإن كان من غيرها صرَّحت بها.

(٢) هذه المصطلحات سترد في القسم التطبيقي على الوقف اللازم والمتعانق والممنوع؛ لذا سأكتفي بتعريفها هنا، دون بيانها عند ذكرها في القسم التطبيقي.

(٣) وهناك مصطلحات ذكرها العلماء تبعاً لبعضها؛ كالأتم الذي يأتي بعد التام، والأكفى بعد الكافي، والأحسن بعد الحسن، والأصلح بعد الصالح، والأقبح بعد القبيح، والمراد أن هذه المواقف أبلغ مما قبلها، والله أعلمُ.
وقد تركت التعريف بالوقف اللازم والمطلق والمجوز لوجه والمرخص ضرورة لأنها وقوف السِّجاوندي فقط، وقد سبق ذكرها، أما وقف التعانق فسيأتي في فصل مستقل.



وقال بهذا التعريف ابن الأنباري[١]، والداني[٢]، والغزال[٣]، والنكزاوي[٤] والأنصاري[٥]، والأشموني[٦]، وغيرهم ممن اصطلح على هذا الوقف[٧].

٢ - الوقف الكافي:

هو الذي يحسن الوقف عليه والابتداء بما بعده، لكن ما بعده متعلق به من جهة المعنى لا اللفظ.

وقال بهذا التعريف الداني[٨]، والنكزاوي[٩] والأنصاري[١٠]، والأشموني[١١]، وغيرهم[١٢].

وقد يسميه ابن الأنباري: حسناً، وقد مضى بيان ذلك.

---

(١) إيضاح الوقف والابتداء (١: ١٤٩).

(٢) المكتفى في الوقف والابتدا (ص: ١٤٠).

(٣) الوقف والابتداء (١: ١٩٠).

(٤) الاقتداء في معرفة الوقف والابتداء (رسالة دكتوراه، تحقيق: مسعود أحمد إلياس) (ص: ١٩٠).

(٥) المقصد (ص: ٦).

(٦) منار الهدى (ص: ١٠).

(٧) ينظر: نظام الأداء (ص: ٣٠)، وجمال القراء (٢: ٥٦٣)، والبرهان في علوم القرآن (١: ٣٥٠)، والتمهيد في علم التجويد (ص: ١٦٧)، والنشر في القراءات العشر (١: ٢٢٦).

(٨) المكتفى في الوقف والابتدا (ص: ١٤٣).

(٩) الاقتداء في معرفة الوقف والابتداء (ص: ١٩٣).

(١٠) المقصد (ص: ١١).

(١١) منار الهدى (ص: ١١).

(١٢) ينظر: نظام الأداء (ص: ٣٨)، وجمال القراء (٢: ٥٦٣)، والبرهان في علوم القرآن (١: ٣٥١)، والتمهيد في علم التجويد (ص: ١٧١)، والنشر في القراءات العشر (١: ٢٢٦).



وقد ورد عند الغزال ولم يعرِّفه تعريفاً دقيقاً، حيث قال: «وأما الكافي: فهو ما يقرب من التام؛ نحو قوله: ﴿وَمَاهُم بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٨]، عند من لم يجعل قوله: ﴿يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ﴾ [البقرة: ٩] حالاً من الضمير قبله»[١].

وهو يسمي الوقف الكافي عند غيره بالوقف الحسن، قال: «فالحسن: ما صحَّ الوقف على الكلمة، وساغ الابتداء بها بعدها، غير أن ما بعد الموقف مع ما قبله كلام واحد من طريق المعنى ...»[٢].

٣ - الوقف الحسن:

هو الذي يحسن الوقف عليه، ولا يحسن الابتداء بها بعده؛ لتعلقه به من جهة اللفظ والمعنى.

وبهذا قال ابن الأنباري[٣]، والداني[٤]، والأنصاري[٥]، والأشموني[٦]، وغيرهم[٧].

وقد سبق ملاحظتان:

---

(١) الوقف والابتداء (١: ١٩٠).
(٢) الوقف والابتداء (١: ١٨٩).
(٣) إيضاح الوقف والابتداء (١: ١٥٠).
(٤) المكتفى في الوقف والابتدا (ص: ١٤٥).
(٥) المقصد (ص: ٧).
(٦) منار الهدى (ص: ١١).
(٧) انظر المصادر السابقة: نظام الأداء وما بعده.



أن الوقف الحسن عند ابن الأنباري قد يرد بمعنى الوقف الكافي، وأن الوقف الحسن عند الغزال هو الوقف الكافي عند غيره.

٤ - الوقف القبيح:

لم يذكر العلماء الذين اصطلحوا على هذا الوقف تعريفاً واضحاً له، لكن باستقراء كلامهم وتطبيقاتهم فيه، يظهر أن هناك ضابطين للمراد به:

الضابط الأول: الوقف على ما لم يتمَّ إعراباً، مع عدم معرفة المراد منه؛ كالوقف على ﴿ٱلْحَمْدُ﴾ من قوله تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢].

الضابط الثاني: الوقف على ما يخالف المعنى المراد بالآية، ويكون ذلك - غالباً- بوصل ما تمَّ معناه بما بعده؛ كالوقف على لفظ «الموتى» من قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ ٱلَّذِينَ يَسْمَعُونَ وَٱلْمَوْتَىٰ﴾ [الأنعام: ٣٦].

هذا فحوى ما ذكره ابن الأنباري[١]، والداني[٢]، والنكزاوي[٣] والغزَّال[٤]، والأنصاري[٥]، والأشموني[٦].

---

(١) إيضاح الوقف والابتداء (١: ١٥٠).

(٢) المكتفى في الوقف والابتدا (ص: ١٤٨).

(٣) الاقتداء في الوقف والابتداء (ص: ١٩٦).

(٤) الوقف والابتداء (١: ١٩١).

(٥) المقصد (ص: ٨).

(٦) منار الهدى (ص: ١٣).



٥ - الوقف الممنوع:

هذا الوقف من مصطلحات السِّجاوندي، وقد علَّمه بعلامة (لا)، وقد سبق الإشارة إلى أنه يدخل في الوقف الحسن والوقف القبيح اللذين عند غيره، وسيأتي تفصيل ذلك في الفصل الثالث من الباب الثالث.

٦ - الوقف الجائز:

هذا مما اصطلح عليه أكثر من واحد، ولكل منهم تعريفه:

فالجائز عند السِّجاوندي: ما يجوز فيه الوصل والفصل، لتجاذب الموجبين من الطرفين؛ كقوله تعالى: ﴿وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبۡلِكَ﴾ [البقرة: ٤]؛ لأن واو العطف يقتضي الوصل، وتقديم المفعول على الفعل يقطع النظم، فإن التقدير: ويوقنون بالآخرة»[١].

والجائز عند الأنصاري والأشموني غير واضح من عبارتهما.

قال الأنصاري - بعد ذكر التام والكافي -: «والصالح والمفهوم دونهما؛ كالوقف على قوله تعالى: ﴿وَضُرِبَتۡ عَلَيۡهِمُ ٱلذِّلَّةُ وَٱلۡمَسۡكَنَةُ﴾ [البقرة:٦١]، فهو صالح، فإن قال: ﴿وَبَآءُو بِغَضَبٖ مِّنَ ٱللَّهِۗ﴾ كان كافياً، فإن بلغ ﴿يَعۡتَدُونَ﴾

(١) علل الوقوف (١: ٢٨).



كان تاماً، فإن بلغ ﴿عِندَ رَبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٦٢][1]، كان مفهوماً. والجائز ما خرج عن ذلك، ولم يقبح»[2].

وقال الأشموني: «فأعلاها: الأتمُّ، ثمَّ الأكفى، ثم الأحسن، ثم الأصلح، ويعبر عنه بالجائز»[3]، ولم يعرف الأصلح ولا الجائز.

٧ - الوقف الصالح:

الوقف الصالح من قبيل الوقف الحسن عند الداني، فقد قال - بعد أن ذكر أمثلة الوقف الحسن -: «ويسمى هذا الضرب صالحاً، إذ لا يتمكن القارئ أن يقف في كل موضع على تامٍّ ولا كافٍ؛ لأن نفسه ينقطع دون ذلك»[4].

أما الأنصاري، فهو عنده دون التامِّ والكافي، وقد ضرب له مثالاً ولم يعرِّف به، كما سبق نقل عبارته في الوقف الجائز[5].

وقد ذكره الأشموني، لكن لم يعرِّف به[6].

---

(١) سياق الآيتين كما يأتي: ﴿... اهْبِطُوا مِصْرًا فَإِنَّ لَكُم مَّا سَأَلْتُمْ وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ وَالْمَسْكَنَةُ وَبَاءُو بِغَضَبٍ مِّنَ اللَّهِ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ الْحَقِّ ذَٰلِكَ بِمَا عَصَوا وَّكَانُوا يَعْتَدُونَ ۞ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَىٰ وَالصَّابِئِينَ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾

(٢) المقصد (ص: ٦ - ٧).

(٣) منار الهدى (ص: ١٠).

(٤) المكتفى في الوقف والابتدا (ص: ١٤٥).

(٥) ينظر المقصد (ص: ٦ - ٧).

(٦) ينظر: منار الهدى (ص: ١٠).



٨ - الوقف المفهوم:

هذا الوقف من قبيل الوقف الكافي عند الداني، وقد ذكره بعد تعريفه للوقف الكافي وأمثلته، فقال: «ويسمى هذا الضرب مفهوماً»[١].

وقد جعله النكزاوي نوعاً مستقلاً، ولم يذكر ما يوجب الفرق بينه وبين الوقف الكافي فقال: «وهو كل كلام مستغن بعامل ومعمول يفيد معنى يكتفى به ليفهم منه معنى الوقف على ما قبله»[٢].

والذي يدل على ذلك أنه لا فرق بينه وبين الوقف الكافي قوله - بعد عرض أمثلته -: «وهو فيه بعض شبه بالوقف الكافي من جهة التعلق من طريق المعنى في أكثر المواضع»[٣].

والمفهوم عند الأنصاري دون رتبة التام، لكنه لم يعرِّف هذا الوقف[٤].

---

(١) المكتفى في الوقف والابتدا (ص: ١٤٤).
(٢) الاقتداء في معرفة الوقف والابتداء (ص: ١٩٤).
(٣) الاقتداء في الوقف والابتداء (ص: ١٩٥).
(٤) المقصد (ص: ٧).



المبحث الثاني: وقوف المصاحف ورموزها

متى بدأت كتابة رموز الوقوف في المصاحف ؟

يحتاج الجواب عن هذا التساؤل استقصاء المصاحف المخطوطة، ومعرفة تاريخها، كي يمكن التعرُّف على الجواب.

وأقدم مصحف رأيت فيه علامات الوقوف كُتِبَ عام ٩٦٨ للهجرة[١]، وهو من المصاحف المغربية التي اعتمدت وقوف الهبطي (ت: ٩٣٠).

وقد ذكر ملَّا علي قاري (ت: ١٠١٤) ما يدلُّ على أن وقوف السِّجاوندي (ت:٥٦٠) كانت موجودة في مصاحف عصره، فقال: «... ولذا رمزوا فوق لفظ الجلالة[٢] حرف (الميم) بالحمرة[٣]؛ لإيماء أن الوصل موهم لمعنى فيه خلل من حيث الاعتقاد[٤]»[٥].

وهذا يورد احتمال أن تكون وقوف السِّجاوندي (ت: ٥٦٠) موجودة في المصاحف قبل وقوف الهبطي (ت: ٩٣٠)، وذلك لأنَّ ملَّا علي قاري ذكر وجودها

(١) لم أبذل جهداً خاصاً في بحث هذه المسألة، وقد كتبت ما وقع لي أثناء البحث، ولذا، فقد يخرج من المخطوطات ما هو أقدم من هذا التاريخ. والله الموفِّق.

(٢) يقصد الوقف على قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧].

(٣) أي باللون الأحمر.

(٤) في هذا القول نظر، لورود المعنى الآخر الذي يقتضي الوصل عن السلف.

(٥) المنح الفكرية (ص: ٦٣).

وقد ذكر رموز السِّجاوندي صاحب كتاب دستور العلماء (٣: ٤٦٣)، وقد ألفه عام ١١٧٣، فقال: «واعلم أن للوقف علامات في المصحف المجيد؛ فالميم (م) علامة الوقف اللازم ... ».



في المصاحف التي في زمنه، ولم يذكر متى كانت كتابتها، مع العلم أن بلاد الترك العثمانية، وبلاد الهند وباكستان والعراق، وغيرها قد اهتمت بوقوف السِّجاوندي واعتمدتها، فيحتمل أنها قد وضعت في أحد مصاحف هذه البلاد قبل المصحف الذي فيه وقوف الهبطي المغربي (ت: ٩٣٠)، والله أعلمُ.

وفي القرن الرابع عشر الهجري ظهرت مصاحف كثيرة، وكانت تحمل رموزاً للوقوف، ومن هذه المصاحف على سبيل المثال:

١ - مصحف الشيخ رضوان المُخَلَّلاتي، وقد طُبِعَ عام ١٣٠٨هـ[١].

واعتمد فيه وقوف الشيخ زكريا الأنصاري في كتابه (المقصد)، قال في آخر المصحف: «... واضعاً بين سطوره علامات الأوقاف على بعض الكلمات، آخذاً ذلك من كتاب (الوقف والابتدا) لشيخ الإسلام[٢]، جاعلاً (الكاف) للكافي، و(الحاء) للحسنِ، و(الجيم) للجائز، و(الصاد) للصالحِ، و(الميم) للمفهومِ، و(التاء) للتامّ».

٢ - مصحف فؤاد الأول، وقد طُبع عام ١٣٣٢، بإشراف الشيخ علي بن خلف الحسيني، وقد يُنسبُ إليه، ورموزه: للازم (م)، وللممنوع (لا)، وللجائز (ج)، وللوصل الأَولى (صلي)، وللوقف الأَولى (قلي)، ولوقف التعانق (......).

---

(١) أطلعني على هذا المصحف الشيخ عبد العزيز قارئ.

(٢) يعني أبا يحيى زكريا الأنصاري.



وقد استفاد من وقوف السِّجاوندي وإن لم يتبعه في مواضع وقوفه أو بعض رموزه.

كما استفاد كُتَّاب المصاحف من رموز هذا المصحف ومواضِعها؛ وظهرت هذه الاستفادة في المصاحف التي طبعت بعده في مصر والعراق وسوريا والسعودية.

ومن آخر هذه المصاحف التي استفادت من وقوف مصحف الحسيني، مصحف المدينة النبوية، الذي أشرف على إعداده وطباعته لجنة علمية مكونة من علماءَ في القراءات والتفسير، وعلى رأسهم الدكتور عبد العزيز قاري، الذي كتب تقريراً علميّاً عن هذا المصحف، وقد ذكر اعتمادهم على وقوف مصحف الحسيني، فقال: «وقد استعرضنا في اللجنة مواضع هذه الرموز في المصحف موضعاً موضعاً، فما وجدناه صحيحاً أبقيناه كما كُتِبَ، وما وجدنا عليه أيَّ إشكالٍ ناقشناه في اجتماعات اللجنة، مستفيدين من المصادر، حتى يترجَّح لنا فيه وجه الصواب، وتتجلَّى حجته، فنثبت الرمز حسبما ترجَّح لدينا.

وبلغت المواضع التي خالف فيها مصحفُ المدينة النبوية المصحفَ الذي كتبه محمد بن علي بن خلف الحسيني خمسة وخمسين وخمسمائة موضعٍ...»[(١)].

٣ - مجموعة من المصاحف اعتمدت رموز السِّجاوندي، وقد طبعت في أزمان مختلفة، مع أن بعضها قد يزيد على بعض في هذه الرموز، ومن هذه المصاحف:

---

(١) التقرير العلمي عن مصحف المدينة النبوية (ص: ٥١)، وقد ظهرت طبعة هذا المصحف عام ١٤٠٥هـ.



مصحف طبع في مصر عام ١٣٣٢.

مصحف طبع في باكستان عام ١٣٨٩.

مصحف طبع في إندونيسيا عام ١٣٩٤.

مصحف طبع في مليبار عام ١٣٩٥[١]، وغيرها كثير.

٤ - مصحف طبع بتونس، كُتِبَ برسم رواية قالون عن نافع، وقد قام بتصحيحه الشيخ محمد علي الدَّلَّاعي المتخصص في علوم القراءات بالجامعة الزيتونية، وقد ذكر أنه اعتمد في وقوفه على وقوف ابن الأنباري والسِّجاوندي[٢] والأشموني، ووقوفه هي التام (م)، والكافي (ك)، والحسن (ح).

٥ - مجموعة من المصاحف المغربية، وهي تحمل رمز الوقف (صـه) فقط، وهو وقف الهبطي، ومن أواخر ما كُتِبَ من المصاحف مصحف جزائري برواية ورش عن نافع، كتبه محمد بن سعيد شريفي عام ١٣٩٨هـ، وقد طُبِعَ عام ١٤٠٥هـ.

هذا وقد طبع مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف مصحفاً برواية ورش عن نافع، واعتمدت لجنة مراجعته وقوف الهبطي، ورمزه (صـه)، وقد طُبِع عام ١٤١٢هـ، والله الموفِّقُ.

---

(١) ينظر: الوقف والابتداء عند النحاة والقراء (ص: ١٤٠)، وهي رسالة دكتوراه تقدمت بها خديجة مفتي لقسم اللغة العربية، بجامعة أم القرى.

(٢) لم يظهر لي من خلال اطلاعي على هذا المصحف أنه اعتمد على رموز السِّجاوندي؛ لأن رموز السِّجاوندي لا توافق رموز ابن الأنباري والأشموني.



وبهذا يتبين أن أنواع الوقوف التي اعتُمدت رموزها في المصاحف ثلاثة أنواعٍ، وهي:

النوع الأول: وقوف المتقدمين: التام والكافي والحسن والقبيح، وقد يزيدُ بعضهم عليها ما هو داخلٌ ضمن هذه المصطلحات، ولكن هذه الوقوف ورموزها لم تلق انتشاراً كما هو الحالُ في النوعين القادمين.

النوع الثاني: وقوف السِّجاوندي: اللازم والممنوع والجائز والمجوَّز والمطلق والمرخص ضرورة، وقد لاقت هذه الوقوف ورموزها قبولاً عند المتأخرين في المشرق، واعتمدوها في مصاحفهم، وقد استفاد من وقوفه ورموزه مصحف الحسيني ومن تبعه، وإن خالفه في عدد الرموز ومواضعها.

النوع الثالث: وقف الهبطي، ورمزه (صه)، وقد انتشر هذا الوقف عند المغاربة، ولا يزال حتى اليوم.



جدول بالوقوف ورموزها والمصاحف التي استعملتها

العدد	الوقف	الرمز	المصحف الذي استعمله
١	التام	ت م	مصحف رضوان المُخلَّلاتي المصحف التونسي، برواية قالون
٢	الكافي	ك	المصحفان السابقان
٣	الحسن	ح	المصحفان السابقان
٤	الصالح	ص	مصحف رضوان المُخلَّلاتي
٥	المفهوم	م	مصحف رضوان المُخلَّلاتي
٦	اللازم	م	المصاحف التي اعتمدت وقوف السِّجاوندي؛ كالمصاحف الباكستانية والتركية وغيرها، والمصحف المصري، ومصحف المدينة النبوية
٧	الجائز	ج	المصاحف السابقة التي استخدمت مصطلح اللازم، ومصحف رضوان المُخلَّلاتي
٨	الممنوع	لا	المصاحف السابقة التي استخدمت مصطلح اللازم

٩	التعانق	∴ – ∴	المصحف المصري ومن تبعه؛ كالمصاحف التي طُبِعت في الشام والعراق، ومصحف المدينة النبوية، وقد أُدخِل على المصاحف التي اعتمدت وقوف السِّجاوندي.
١٠	المجوز لوجه	ز	المصاحف التي اعتمدت على وقوف السِّجاوندي
١١	المطلق	ط	المصاحف التي اعتمدت على وقوف السِّجاوندي
١٢	الوقف الأَوْلى	قلي	المصحف المصري، ومن سار على مصطلحاته
١٣	الوصل الأَوْلى	صلي	المصحف المصري، ومن سار على مصطلحاته
١٤	وقف المغاربة	ص، صه	مصاحف أهل المغرب العربي؛ كالمصحف الجزائري الذي كتبه محمد سعيد شريفي برواية ورش، ومصحف المدينة النبوية برواية ورش.

تنبيـه:

يلاحظ أنَّ المصحف المصري ومن تبعه استخدمت مـصطلحي الوقـف أَوْلى والوصل أَوْلى، ولم يظهر لي هل سبق استخدامها في مصحفٍ قبله، غير أنه جـاء في كتاب كنوز ألطاف البرهان في رموز أوقاف القرآن، الذي طُبِـع بمـصر، عـام ١٢٩٠، ما نصُّه: «ورمز (صلي) هـذا مخفـف عـن لفـظ الوصـل أولى؛ أعنـي: الوصل أَوْلى مع جواز الوقف إذا وقف»[١].

وقال: «ورمز (قلي) هذه علامة على أنها مخففـة عـن الوقـف الأَولى؛ أعنـي: الوقف هنا أَولى»[٢].

وقد بدا لي أنهما مستخرجانِ من كلام السِّجاوندي في الوقـوف، وهـو أحـد مصادر كتاب كنوز ألطاف البرهان، والجائز عند السِّجاوندي - كـما يظهـر مـن استقراء كتابه - على مراتب ثلاثٍ:

١ - ما يستوي فيه موجب الوقف وموجب الوصل، وهو الجائزُ.

٢ - ما يكون الوصل فيه أولى، وهو المجوز لوجه.

٣ - ما يكون الوقف فيه أَولى، ولم يذكر لـه مـصطلحاً كالـسابقين، غـير أنـه ينصُّ في تطبيقاته على أولوية الوقف.

ومن هذا الاستقراء، الذي قد سبق ذكره، يظهر أنهما يعودانِ إلى مـصطلحات السِّجاوندي، واللهُ أعلمُ.

---

(١) كنوز ألطاف البرهان في رموز أوقاف القرآن، لمحمد الصادق الهندي (ص: ٢٦).

(٢) كنوز ألطاف البرهان في رموز أوقاف القرآن، لمحمد الصادق الهندي (ص: ٣١).



المبحث الثالث: المراد باللفظ والمعنى في كتب الوقف والابتداء

جعل علماء الوقف الذين قسَّموا الوقف إلى تامٍّ وكافٍ وحسنٍ وقبيحٍ؛ جعلوا اللفظ والمعنى عمدةً في التفريق بين هذه المصطلحات، وذكر بعضهم علة هذا التقسيم، ومنهم ابن الجزري (ت: ٨٣٣)، حيث قال: «وأقرب ما قلته في ضبطه: أن الوقف ينقسم إلى اختياري واضطراري؛ لأنَّ الكلام، إمَّا أن يتمَّ، أو لا؛ فإن تمَّ كان اختياريّاً. وكونه تامّاً لا يخلو: إمَّا أن لا يكون له تعلق بما بعده ألبتة - أي: لا من جهة اللفظ ولا من جهة المعنى - فهو الوقف الذي اصطلح عليه الأئمة بالتامِّ، لتمامه المطلق، يوقف عليه ويبتدأ بما بعده.

وإن كان له تعلق، فلا يخلو هذا التعلق، إما أن يكون من جهة المعنى فقط، وهو الوقف المصطلح عليه بالكافي، للاكتفاء به عما بعده، واستغناء ما بعده عنه، وهو كالتام في جواز الوقف عليه والابتداء بما بعده.

وإن كان التعلق من جهة اللفظ، فهو الوقف المصطلح عليه بالحسن؛ لأنه في نفسه حسن مفيد، يجوز الوقف عليه دون الابتداء بما بعده، للتعلق اللفظي.

وإن لم يتمَّ الكلام كان الوقف عليه اضطراريّاً، وهو المصطلح عليه بالقبيح، لا يجوز تعمد الوقف عليه إلا لضرورة: من انقطاع نفس ونحوه، لعدم الفائدة، أو لفساد المعنى»[1].

وهذا السبر والتقسيم الذي ذكره ابن الجزري (ت: ٨٣٣) واضح الدلالة على

---

(١) النشر (١: ٢٢٥ - ٢٢٦) (بتصرف)، وينظر: منار الهدى (ص: ٩ - ١٠).



صحة هذا التقسيم وعلله. غير أنه يبقى أن ابن الجزري (ت: ٨٣٣) وغيره ممن تقدمه لم يوضحوا المراد باللفظ والمعنى توضيحاً جليّاً.

وسيكون الحديث الآتي في توضيح هذين المصطلحين، وبيان ما يقع من إشكال في كتب الوقف التي اعتمدتها.

أولاً: التعلق اللفظي

بيَّن بعضُ العلماء المتأخرين المراد بالتعلق اللفظي، وقالوا بأنه ما يكون ما بعده متعلقاً بما قبله من جهة الإعراب؛ كأن يكون صفة، أو معطوفاً، أو غيرها من التوابع النحوية[١].

وما نصَّ عليه هؤلاء ظاهر من استقراء كتب الوقف، خاصة عند ذكر (ما لا يوقف عليه)، حيث يعتمدون على الإعراب، ومن ذلك ما ذكره ابن الأنباري تحت باب (ما لا يتم الوقف عليه)، حيث قال: «واعلم أنه لا يتمُّ الوقف على المضاف دون ما أضيف إليه، ولا على المنعوت دون النعت، ولا على الرافع دون المرفوع، ولا على المرفوع دون الرافع، ولا على الناصب دون المنصوب، و لا على المنصوب دون الناصب، ولا على المؤكد دون التأكيد... »[٢].

---

(١) ينظر: الحواشي الأزهرية (ص: ٤١)، المنح الفكرية (ص: ٥٩)، العميد في علم التجويد (ص: ١٨٤)، وهداية القاري (ص: ٣٧٥). وهناك روابط غير إعرابية سيأتي التنبيه عليها.

(٢) إيضاح الوقف والابتداء (١: ١١٦ - ١٤٩)، وينظر: نظام الأداء (ص: ٢٢)، وجمال القراء (٢: ٥٥٤ - ٥٦٢)، ومنار الهدى (ص: ١٧)، والمنح الفكرية (ص: ٦٠).



ومن أمثلة اعتماد الرابط النحوي في الحكم، ما ذكره النحاس عند قوله تعالى: ﴿ قَالُوا۟ نَعۡبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ إِبۡرَٰهِـۧمَ وَإِسۡمَٰعِيلَ وَإِسۡحَٰقَ إِلَٰهٗا وَٰحِدٗا وَنَحۡنُ لَهُۥ مُسۡلِمُونَ ﴾ [البقرة: ١٣٣]، قال: «﴿ إِبۡرَٰهِـۧمَ وَإِسۡمَٰعِيلَ وَإِسۡحَٰقَ ﴾ ليس بتام ولا كاف؛ لأن ﴿ إِلَٰهٗا وَٰحِدٗا ﴾ [البقرة: ١٣٣] منصوب على الحال، أو على البدل من الأول، فلا يجوز الوقف على ما دونه، والتمام: ﴿وَنَحۡنُ لَهُۥ مُسۡلِمُونَ ﴾ »[١].

ومن ذلك ما ذكره الداني في أسباب قبح الوقف، ومثل له بالرابط اللفظي؛ كالوقف على ﴿ بِسۡمِ ﴾ من ﴿ بِسۡمِ ٱللَّهِ ﴾ [الفاتحة: ١]، والوقف على ﴿ لَّقَدۡ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوۡلَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ ﴾ [آل عمران: ١٨١]، والابتداء بقوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٞ ﴾، وغيرها[٢].

وبهذا يظهر أن المراد بالتعلق اللفظي التأثير الإعرابي. ولهذا قد يقع اختلاف في تحديد الوقف ونوعه بسبب الاختلاف في الحكم الإعرابي؛ كأن يختلف في (الواو) بين أن تكون استئنافية أو حالية. فعلى الأولى ينعدم التأثير، وعلى الثانية يكون التأثير الإعرابي موجوداً.

ثانياً: التعلق بالمعنى

يصعب تحديد المراد بالمعنى عند علماء الوقف والابتداء؛ لأنهم لم يبينوا

---

(١) القطع والائتناف (ص: ١٦٤ – ١٦٥)، وينظر (آية: ٦١، ص: ١٤٣ / آية ٦٦، ص: ١٧٣).

(٢) ينظر: المكتفى في الوقف والابتدا (ص: ١٤٨ – ١٥٠، ١٥٢).



مرادهم به، ولذا تجدهم يختلفون في الحكم على الموضع: تماماً وكفايةً، نظراً لاختلافهم في المعنى، قال محمود علي بسة: «ثم إن الفرق بين الوقف التام والكافي غير محدد تحديداً منضبطاً عند جميع القراء، كالفرق بين الحسن والقبيح؛ لأن وجه الاختلاف بين التامِّ والكافي تعلقه بما بعده بالمعنى، أو لا، وهو أمر نسبي يرجع فيه إلى الأذواق في فهم المعاني واعتبار ما وقف عليه متعلقاً بما بعده في المعنى، أو مستغنيّاً عنه، ولذا تجد منهم من يعدُّ بعض الوقوف الكافية في نظر غيره تامة، والعكس... »[١].

ومع هذا الوضوح في الفرق بين التعلق اللفظي والتعلق المعنوي، تجد من يجعل شيئاً مما به تعلق لفظي من قسم الكافي الذي يكون التعلق فيه بالمعنى.

ومن الأمثلة التي وقع فيها الحكم بالتعلق بالمعنى، وفيه تعلق لفظي، ما ذكره الداني في تمثيله للوقف الكافي، قال: «وذلك نحو الوقف على قوله: ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ ﴾ [النساء: ٢٣]، والابتداء بما بعد ذلك في الآيةِ كلها...»[٢].

---

(١) العميد في علم التجويد (ص: ١٨٦).

(٢) المكتفى في الوقف والابتدا (ص: ١٤٣)، وينظر الأمثلة الأخرى فهي تشبه هذا المثال من حيث تعلقها بالعطف، وقد تابع الدانيَّ من جاء بعده؛ كالطحان في نظام الأداء (ص: ٣٩)، والزركشي في البرهان في علوم القرآن (١: ٣٥٢)، وابنِ ابنِ الجزري في شرحه منظومة أبيه، نقل عنه ذلك ملا علي قاري في المنح الفكرية (ص: ٥٨)، وكذا تابعه خالد الأزهري في حواشيه الأزهرية على المنظومة الجزرية (ص: ٤١).



وقد انتُقِد الداني في تمثيله للوقف الكافي، ومن ذلك ما قاله السخاوي في جمال القراء: «وهذا ليس بالوقف الكافي؛ لأن هذه المواقف يتعلق ما بعدها بما قبلها في اللفظ والمعنى، وإنما هي من الأوقاف الحسان»[١].

وقال مُلَّا علي قاري[٢] في تعليقه على تمثيل ابنِ الجزري (الابن) بهذا المثالِ: «وفيه أن الظاهر أن ما بين المعطوف والمعطوف عليه تعلق لفظي، فهو من قبيل الوقف الحسن»[٣].

وما ذكره السخاوي ومُلَّا علي قاري هو الصواب؛ لأن العطف رابط لفظي إعرابي، ثم إن البدء بقوله تعالى: ﴿وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ ...﴾ [النساء: ٢٣] لا يفيد معنى مستقلًّا؛ لأنه متعلق بقوله: ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾ [النساء: ٢٣].

وإنما يجوز البدء بأحد هذه المعطوفات للضرورة، وهي كثرة المعطوفات مع طول الآية، وعدم بلوغ النفَسِ نهايتها إلَّا بتقطيعها.

وقد نبَّه ابن الجزري (ت: ٨٣٣) أن مثل هذا الطول مما يُتسامح بالوقف عليه وإن كان من الوقف الحسن، قال: «يغتفر في طول الفواصل والقصص والجمل المعترضة ونحو ذلك، وفي حالة جمع القراءات، وقراءة التحقيق والترتيل، ما لا

---

(١) جمال القراء (٢: ٥٦٦).

(٢) علي بن سلطان محمد القاري، المعروف بـ (مُلَّا علي قاري)، وُلِدَ وتعلم بـ (هراة)، ثم انتقل إلى مكة، واستقرَّ بها حتى مات، كان حنفياً في الفروع، وله تواليف جمَّة، منها: حاشية على الجلالين، وأنوار القرآن وأسرار الفرقان، توفي سنة ١٠١٤. خلاصة الأثر، للمحبي (٣: ١٨٥)، البدر الطالع (١: ٤٤٥).

(٣) المنح الفكرية (ص: ٥٨)، وكذا نقد الأمثلة الأخرى التي تابع فيها الداني.



يُغتفر في غير ذلك، فربما أُجيز الوقف والابتداء لبعض ما ذكر، ولو كان لغير ذلك لم يُبَحْ، وهذا الذي يسميه السِّجاوندي: المرخص ضرورة»[1].

ولما كان (المعنى) غير محدد تحديدا دقيقاً، فإنك تجد كثيراً مما حُكِيَ فيه التمام بينه وبين ما بعده علاقة في المعنى تمنع أن يكون من قسم التامِّ.

ومن أمثلة ذلك: حكمهم بالتمام على قوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوٓاْ أَعِزَّةَ أَهۡلِهَآ أَذِلَّةٗۖ﴾ [النمل: ٣٤]، قال ملَّا علي قاري: «وقد يوجد قبل انقضاء الفاصلة؛ كقوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوٓاْ أَعِزَّةَ أَهۡلِهَآ أَذِلَّةٗۖ﴾ [النمل: ٣٤]، قال ابن المصنف: هذا الوقف تامٌّ؛ لأنه انقضاء كلام بلقيس، وهو رأس آيةٍ أ.هـ. يعني قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ يَفۡعَلُونَ﴾ [النمل: ٣٤] ابتداء كلام من الله شهادة على ما ذَكَرَتْهُ.

وفيه أنَّ له تعلقاً معنويّاً، فلا يكون وقفه تاماً، بل كافيّاً.

وقال بعض المفسرين: ﴿وَكَذَٰلِكَ يَفۡعَلُونَ﴾ أيضاً من كلامها تأكيداً لما قبلها، فالوقف على ﴿أَذِلَّةٗۖ﴾ كافٍ، وعلى ﴿يَفۡعَلُونَ﴾ تامٌّ.

وقد يقال: لأنه كافٍ أيضاً؛ لأن ما بعده من جملة مقولها، فله تعلق معنوي بما قبله.

ثمَّ قال - أي: ابن المصنف -: وقد يوجد بعد انقضاء الفاصلة بكلمة؛ كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّكُمۡ لَتَمُرُّونَ عَلَيۡهِم مُّصۡبِحِينَ ۝ وَبِٱلَّيۡلِۚ﴾ [الصافات: ١٣٧ - ١٣٨]؛ لأنه معطوف على المعنى؛ أي: في الصبح والليل؛ يعني: فيهما.

---

(١) النشر (١: ٢٣٦).



وفيه البحث السابق؛ إذ من جملة التعلق المعنوي قوله: ﴿ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴾ [الصافات: ١٣٨]، فهو وقف تامٌّ، وما قبله كافٍ»(١).

ومن هذه النقول السابقة يتضح أن المراد بالمعنى مشكل، بل قد يكون غير واضح المعالم، وليس له تعريف محدد، مما يجعله عائماً غير منضبط، وبسبب ذلك يقع الخلاف في الحكم على بعض المواطن بالتمام أو الكفاية.

ولو تأملت كثيراً من أمثلة التامِّ لوجدت فيها رابطاً لفظيّاً غير إعرابيٍّ، وهي كثيرةٌ، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿فَٱبْتَغُوا۟ عِندَ ٱللَّهِ ٱلرِّزْقَ وَٱعْبُدُوهُ وَٱشْكُرُوا۟ لَهُۥٓ ۖ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾ [العنكبوت: ١٧]، حكم ابن الأنباري والداني بالوقف التامِّ على قوله: ﴿وَٱشْكُرُوا۟ لَهُۥٓ ۖ ﴾(٢)، ولو نظرت في قوله تعالى: ﴿ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾ لوجدت فيه رابطاً لفظيّاً غير إعرابي،وهو الضمير في قوله: ﴿ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾، وهو يربط بين الجملتين في المعنى، ويدل على عدم تمام الكلام؛ لذا فالحكم على مثل هذا يكون بالكفاية، غير أن كثرة ورود مثل هذا النوع والحكم عليه بالتمام يُشعِر بأنَّ لهم نظراً يحتاج إلى استقراء، وقد ظهر لي أن الحكم بالتمام الذي يقتضي - في الأصل - عدم التعلق المعنوي = يَرِدُ في سياقات ثلاث:

الأول: انتهاء القصص، وانقضاء الكلام والاستئناف بأمر جديد لا علاقة له بما قبله من جهة الإعراب ألبتة، كما هو الحال في الوقف على آخر السور مثلاً،

---

(١) المنح الفكرية (ص: ٥٨)، وقد نقلته بطوله؛ لأن هذه الأمثلة من أشهر ما يمثل بها للوقف التامِّ، وهي من أمثلة الداني في المكتفى في الوقف والابتدا (ص: ١٤٠ - ١٤١).

(٢) ينظر: إيضاح الوقف والابتداء (٢: ٨٢٦)، والمكتفى في الوقف والابتدا (ص: ٤٤٣).



وكالوقف على ما قبل جملة النداء: (يا أيها الناس، يا أيها الـذين آمنـوا...)، فـإن جملة النداء دالَّة على انقطاعها عما قبلها، والاستئناف بأمر جديد.

الثاني: انتهاء يتعلق بالجملة السياقية؛ كأن ينتقل من خطاب إلى خطاب، ومن قوم إلى قوم،... إلخ

وهذا النوع لا يكاد يخلو من الروابط اللفظية غير الإعرابية؛ كالضمائر التي إن نُظِرَ إليها فقد يُحكم على الوقف بأنه وقف كافٍ، وإن أُهمِل النظر إليها حُكِم على الموضع بالوقف التام.

وغالباً ما يتبيّن هذا النوع من الروابط اللفظية غير الإعرابية بأن البدء بها بعـد الموضع الموقوف لا يستقلُّ بذاته، بل يُشعِر بارتباطه بـها قبلـه، وهـذا النـوع هـو الذي يكثر فيه الاختلاف بين علماء الوقف.

الثالث: الحكم على انقطاع التعلق المعنوي بغضِّ النظـر عـن ارتبـاط الجملـة التي بعدها بها من جهة الإعراب، ويأتي هذا - غالباً - عنـدما يكـون في المقطـع إشكالٌ أو خلافٌ يحتاج إلى بيان انقطاعه عما بعده؛ لذا قد تقع حكاية التمام عـلى ما هو من قبيل الوقف الحسن، ووقوع هذا النوع عند علماء الوقف قليـلٌ جـدّاً، والله أعلم.

ولظهوره في المخالفة تجد أنَّ العلماء يردُّون عـلى مـن يحكـي فيـه الـتمام؛ لأنـه يخالف مصطلح التمام.

ثمَّ إن الأمر لا يخلو من وجود أوهام عند بعض علماء الوقف في هـذا النـوع، إذ لا يلزم أن يكون كل ما حُكِمَ بتمامه من هذا القبيل بـسبب وجـود إشـكال أو اختلاف، والله أعلم.



الفصل الثاني

الوقف اللازم

المبحث الأول: تعريفه لغة واصطلاحاً.

المبحث الثاني: سبب تسميته والمراد به.

المبحث الثالث: موازنته بمصطلحات العلماء.

المبحث الرابع: دراسة تطبيقية لمواضع الوقف اللازم في المصحف، وأثرها في التفسير.





المبحث الأول: تعريف الوقف اللازم لغة واصطلاحاً

اللازم في اللغة:

اللازم اسم فاعل من لَزِم يلزم، يقال: لَزِمَ الشيء: إذا داومَ عليه ولم يفارقه.

وقد ذكر ابن فارس (ت: ٣٩٥) أن مادة لَزِمَ لها أصل صحيح واحد، وهو مصاحبة الشيء بالشيء دائماً[١].

وقد ورد للمادة معنى آخر، وهو ضدٌّ[٢] للمعنى الذي ذكره ابن فارس، وهذا المعنى الآخر يدلُّ على الانفكاك والفصل، جاء في لسان العرب «واللِّزم: فصل الشيء من قوله: كان لزاماً: فيصلاً»[٣].

ولازم الشيء: ما ينشأ عنه[٤]، كالبنَّاء بالنسبة للبِنَاء، فلا يكون بناءٌ إلا ببانٍ له.

واللازم بمعنى الواجب، قال في المصباح المنير: «ولزمه المال: وجب عليه»[٥].

---

(١) معجم مقاييس اللغة (٥: ٢٤٥).

(٢) قال ابن الأثير في غريب الحديث (٤: ٢٤٨): «في حديث أشراط الساعة ذِكْرُ اللِّزام، وفُسِّرَ بأنه يوم بدر، وهو في اللغة: الملازمة للشيء والمداومة عليه، وهو أيضاً الفصل في القضية، فكأنه من الأضداد».

(٣) لسان العرب، مادة (لزم)، وكذا تاج العروس.

(٤) ينظر: تاج العروس، مادة (لزم).

(٥) المصباح المنير (ص: ٢١١).



الوقف اللازم في الاصطلاح:

ذكرت كتب ثبت المخطوطات كتاباً للحسن بن وهب (ت نحو: ٢٨٠) بعنوان: (رسالة في الوقف اللازم في القرآن)، وفي النفس من هذه الرسالة شيءٌ، إذ لم يُذكر هذا المصطلح قبل الإمام السِّجاوندي (ت: ٥٦٠) الذي كان - فيما أظنُّ - أول من استخدم هذا المصطلح، كما هو الحال في مصطلحاته الأخرى.

ومما يُستأنس به أن من كتب في الوقوف القرآنية قبل السِّجاوندي (ت: ٥٦٠) لم يذكر هذا المصطلح مطلقاً، ولو كان معروفاً قبل السِّجاوندي (ت: ٥٦٠) لجاء له ذكر، وذلك ما لم أره فيما اطَّلعت عليه.

ومن جاء بعد السِّجاوندي (ت: ٥٦٠) اعتمد عليه في هذا الوقف، وأخذ بتعريفه له ومواضع وقوفه في المصحف.

قال السِّجاوندي (ت: ٥٦٠) في تعريفه له: «فاللازم من الوقوف: ما لو وُصِلَ طرفاه غيَّر المرام، وشنَّع معنى الكلام»[1].

وجاء في كتاب دستور العلماء، للأحمد نكري[2]: «واعلم أن للوقف علامات في المصحف المجيد؛ فالميم (م) علامة الوقف اللازم، والوصل عنده في بعض المواضع يُوجب تغيُّر المعنى، بل يُفضي إلى الكفر»[3].

---

(١) علل الوقوف (١: ٨).

(٢) عبد النبي (!) بن عبد الرسول (!) بن أبي محمد الأحمد نكري، نسبة إلى مدينة أحمد نكر، ولِيَ قضاءها ودرَّس فيها، وكتابه (دستور العلماء) ألَّفه عام ١١٧٣. نزهة الخواطر (٦: ١٧٤).

(٣) دستور العلماء (٣: ٤٦٣)، وينظر: كنوز ألطاف البرهان (ص: ٢٢)، وفي قوله: «بل يفضي إلى الكفر» إشكال سيأتي الحديث عنه لاحقاً.



وما زال هذا المصطلح الذي وضعه السِّجاوندي (ت: ٥٦٠) يُعمل به في المصاحف المشرقية إلى اليوم؛ كالمصحف المصري الذي علَّم وقوفه الحُسيني[١]، والمصحف المطبوع بتركيا، والمطبوع بالشام، ومصحف المدينة النبوية، ومصحف تاج كمبني في القارة الهندية، وغيرها.

هذا، وقد سمَّى بعض العلماء هذا الوقف بالوقف الواجب، قال ابن الجزري (ت: ٨٣٣): «ومن الأوقاف ما يتأكد استحبابه لبيان المعنى المقصود، وهو ما لو وُصِلَ طرفاه لأوهم معنى غير المراد، وهذا هو الذي اصطلح عليه السِّجاوندي (لازم)، وعبر عنه بعضهم بالواجب، وليس معناه الواجب عند الفقهاء؛ يعاقب على تركه؛ كما يتوهَّمه بعض الناس»[٢].

---

(١) محمد بن علي بن خلف الحسيني، المعروف بالحداد، مقرئ مجود للقرآن، تعلَّم بالأزهر، وعُيِّنَ شيخاً للقراء بالديار المصرية، له مؤلفات؛ منها: تحفة الراغبين في تجويد الكتاب المبين، توفي سنة ١٣٥٧. الأعلام (٧: ١٩٦)، معجم المؤلفين (١١: ٨).

(٢) النشر في القراءات العشر (١: ٢٣٢).



المبحث الثاني: سبب تسميته، والمراد بها

سُمِّي الوقف اللازم بهذا لأنه يلزم القارئ الوقف على الموضع المحكوم عليه به.

وعلّةُ الوقف عليه التي بسببها حُكِمَ بلزوم الوقف هي تبيين المعنى بالوقف، إذ لو وُصِل بها بعده لغيَّر المعنى.

ومن الأمثلة التي حُكِمَ عليها بلزوم الوقف قوله تعالى: ﴿ فَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ إِنَّا نَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ ﴾ [يس: ٧٦]، حيثُ علِّم على قوله تعالى: ﴿قَوْلُهُمْ﴾ بعلامة الوقف اللازم (م)، فما الذي ينتج في حال الوقف أو الوصل؟

أما الوقف على قوله: ﴿قَوْلُهُمْ﴾ ففيه تنبيه على انتهاء الكلام وانقطاعه، وأنَّ ما بعده ليس مرتبطاً بالأول، بل هو استئنافٌ بجملة تعليلية، وهي قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ﴾.

وهذه الجملة فيها تطمين للرسول ﷺ وتسلية له بالتنبيه على اطلاع الله سبحانه وتعالى على قول هؤلاء الكافرين، مادام الله مطلعاً على قولهم عالماً به، فلا تحزن من هذا القول، والله أعلم.

وأما لو وُصِلت الآية بتمامها، ولم يُوقف على قوله: ﴿قَوْلُهُمْ﴾، فقد يُتوهَّم أنَّ جملة ﴿ إِنَّا نَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ ﴾ هي مقول القول، وأن الذي يُحزن الرسول ﷺ قولهم إن الله يعلم ما يسرون وما يعلنون، ومن المعلوم أنهم لو قالوا هذا، فإن هذا مما لا يُحزن الرسول ﷺ.



وبهذا يُعلم أن الوقف فيه بيان للمعنى المراد، دون الوصل الذي قد يُوهم بغير المعنى المراد، والله أعلم.

المراد باللزوم عند المصطلحين عليه من أهل الوقف والابتداء:

لقد أورث استخدام هذا المصطلح في الوقف والابتداء على بعضهم توهُّماً في المراد به، فظنَّ بعضهم أن اللازم بمعنى الواجب الذي يعاقب تاركه، ويثاب فاعله[١].

والأمر ليس كذلك، إذ قد علمت سابقاً أنَّ الوقوف مبناها الاجتهاد، وأن الأولى الوقف على تمام المعنى، فإن لم يكن فعلى الكفاية، وهكذا غيرها من مصطلحات الوقف؛ وهذا يعني أنه يحسن بالقارئ أن يتخير من الوقوف أوفاها في أداء المعنى.

وقد نبَّه بعض العلماء على أنه لا يوجد موضع في القرآن يجب الوقف عليه وجوباً شرعيّاً، قال الطاهر بن عاشور التونسي (ت: ١٣٩٣)[٢]: «... وعلى جميع التقادير لا تجد في القرآن مكاناً يجب الوقف فيه، ولا يحرم الوقف فيه، كما قال ابن الجزري في أرجوزته»[٣].

---

(١) ما يقال هنا عن الوقف اللازم، يقال كذلك عن الوقف الممنوع، والله أعلم.

(٢) محمد الطاهر بن عاشور، المفسر، صاحب التحرير والتنوير، من علماء تونس المعاصرين، كان رئيساً للمفتين المالكيين بها، برع في التفسير والنحو واللغة والأدب، وكان من دعاة الإصلاح الاجتماعي الديني، توفي سنة ١٣٩٣هـ. معجم المؤلفين (٢: ٥٤١).

(٣) التحرير والتنوير (١: ٨٣)



وما جاء في أرجوزة ابن الجزري (ت: ٨٣٣) قوله:

وليس في القرآن من وقف وجب ولا حرام غير ما له سبب

ويوضح هذا البيت ما قاله ابن الجزري (ت: ٨٣٣) في النشر في القراءات العشر، قال: «ومن الأوقاف ما يتأكد استحبابه لبيان المعنى المقصود، وهو ما لو وُصِلَ طرفاه لأوهم معنى غير المراد، وهذا هو الذي اصطلح عليه السِّجاوندي (لازم)، وعبر عنه بعضهم بالواجب، وليس معناه الواجب عند الفقهاء؛ يعاقب على تركه؛ كما يتوهَّمه بعض الناس»[١].

وفي معنى هذا الكلام قال العمَّاني (ت: بعد ٥٠٠): «وإذا أشار المقرئ إلى القارئ بالوقف فإنما هو تعليم له أن هذا موضع يحسن قطع النفَس عنده، أو يختار قطع النفَس عنده، وإن كان في نَفَسِهِ طولٌ.

ليس يوجب عليه الوقف؛ لأن الوقوف موضوعة لالتجاء القارئ إليها عند انقطاع النفَس، واستغنائه بها عن غيرها من المقاطع المكروهة التي يلزم تجنُّبها عند الاختيار، فأما أن يكون واجباً عليه أن يقف عند كل موقف = فلا»[٢].

وقال مُلَّا علي قاري في المنح الفكرية -عند شرحه للبيت السابق من نظم الجزرية-: «فيجوز وصل الكلمات من أولها إلى آخرها في القرآن العظيم، ولا يكون فاعله تاركاً لواجب عليه؛ بمعنى أنه يأثم بترك الوقف لديه، وإنما ينبغي له

(١) النشر في القراءات العشر (١: ٢٣٢).

(٢) المرشد في الوقف التام والحسن والكافي والصالح والجائز والمفهوم والبيان، للعمَّاني، لوحة ٣، مخطوطة محفوظة بمركز البحث العلمي بجامعة أم القرى.



بالوجوب الاصطلاحي، ويُستحبُّ له باللزوم العرفي مراعاة الوقوف القرآنية»[١].

وقال أيضاً: «وحاصل معنى البيت بكماله: أنه ليس في القرآن وقف واجب يأثم القارئ بتركه، ولا وقف حرام يأثم بوقفه؛ لأنهما لا يدلان على معنى فيختل بذهابهما إلا أن يكون لذلك سبب يستدعي تحريمه، وموجب يقتضي تأثيمه؛ كأن يقصد الوقف على ﴿وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ﴾ و ﴿إِنِّي كَفَرْتُ﴾، ونحوهما - كما سبق - من غير ضرورة، إذ لا يقصد ذلك مسلم واقف على معناه، وإذا لم يقصد فلا يحرم عليه لا الوصل ولا الوقف في مبناه. وأما غير الواقفين على معناه ففي الأمر سعة عليهم؛ إذ لا يُتصور القصد لديهم، لكن الأحسن - مع عدم القصد- تَجَنُّبُ الوقف على مثل ذلك مطلقاً؛ للإيهام على خلاف المرام، لا سيما إذا كان مستمعاً في ذلك المقام»[٢].

وقال أيضاً: «وقد اعتنى بعضهم برسالة مختصة في وقف اللازم، والعوام يحسبون أنه واجب، ووصلُه حرام، ويغفلون أنه مقيَّد بما ذكره الناظم من سبب القصد المخالف للمرام»[٣].

وقال الحُصري في معالم الاهتداء: «ومعنى قولهم: لازم، أو واجبٌ؛ أي: لازم صناعة وأداءً، لا شرعاً؛ إذ لم يُحكَ أن في القرآن وقفاً واجباً شرعاً بحيث يثاب فاعله على فعله، ويعاقب تاركه على تركه»[٤].

---

(١) المنح الفكرية (ص: ٦١).

(٢) المنح الفكرية (ص: ٦٢)، والنسخة التي بتوزيع مكتبة الدار بالمدينة (ص: ٢٧١)، وينظر أيضاً: شرح المقدمة الجزرية للأنصاري (ص: ٩٤).

(٣) المنح الفكرية (ص: ٦٤).

(٤) معالم الاهتداء (ص: ٩٢).

ومن هذه النقول يتبيَّن أمورٌ:

١ - أن الأَولى تتميم المعنى بالوقف عليه وعدم وصلِه بما لا يُفهِم غير المراد بالجملة.

٢ - أن السبب الذي يُوقِع في التحريم ليس مجرد الوصل أو الوقف، بل تقصُّد ذلك، أو اعتقاده، فإن ذلك هو الموجب للحُرمة.

٣ - أنه مما يحسن أن يراعي القارئ الحال التي هو فيها، فإن كان إماماً في الصلاة، أو يُسمِعُ غيره القراءةَ، فالأولى به أن يراعي المواقف، وأن يقف على تمام المعاني، وأن لا يقف مواقف توهِم السامع أو تلتبس عليه.

رأي آخر في تسمية الوقف اللازم:

لقد ظهر من خلال النقول التي نقلتها عن العلماء في الوقف اللازم أن بعض الناس قد فَهِموا أن اللازم هنا بمعنى الواجب الذي يحرم تركه، ولئن كان خشية التباس المعنى سبباً في الحكم على موضع ما باللزوم، فإن خشية التباس اللازم الشرعي باللازم الاصطلاحي سبب في اقتراح تغيير هذا المصطلح.

وقد ظهر لي أنه يمكن تغييره بمصطلح آخر موجود عند علماء الوقف، وقد نبَّهوا على عِلَّةٍ تناسب العلة المذكورة في الوقف اللازم الذي ذكره السِّجاوندي، وذلك الوقف هو وقف البيان[1].

(١) ممن ذكر هذا الوقف: النحاس، والعمَّاني، والغزَّال، والأنصاري، والأشموني.



وسأعرض لك التعريفين، ثم أخرج إلى وجه المناسبة بينهما، والله الموفق.

قال السِّجاوندي (ت: ٥٦٠) في تعريف الوقف اللازم: «ما لو وُصِلَ طرفاه غيَّر المرام، وشنَّع معنى الكلام»[١].

وقال الغزَّال في تعريف وقف البيان: «وأما وقف البيان: فإنه يومِئُ إليه كأنه واقف واصل؛ نحو قوله تعالى: ﴿يَعۡلَمۡهُ ٱللَّهُۗ﴾ [آل عمران: ٢٩] يقف، ثمَّ يبتدئ بقوله: ﴿وَيَعۡلَمُ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [آل عمران: ٢٩]؛ إيذاناً بأنه منفصل عن قوله: ﴿يَعۡلَمۡهُ﴾ لفظاً، إذ لو كان متصلاً بها قبله لكان مجزوماً.

وكذا قوله: ﴿وَإِن يُقَٰتِلُوكُمۡ يُوَلُّوكُمُ ٱلۡأَدۡبَارَ﴾ [آل عمران: ١١١] حسن للبيان، والابتداء بقوله: ﴿ثُمَّ لَا﴾، إذ لو كان معطوفاً لقال: ثمَّ لا يُنصروا»[٢].

وكلام الغزال يدلُّ على أن بين الجملتين فصلاً يتبين بالوقف.

هذا، وقد كانت عبارة الأشموني في تعريف وقف البيان أوضح مما ذكره الغزال، قال: «وهو أن يبيِّن معنى لا يُفهم بدونه»[٣].

ومثَّل له بقوله تعالى: ﴿لِّتُؤۡمِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ وَتُسَبِّحُوهُ بُكۡرَةٗ وَأَصِيلًا﴾ [الفتح: ٩]، على رأي من جعل الضمائر في قوله تعالى: ﴿وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ﴾ عائدة على الرسول ﷺ، فالوقف هنا يبين اختلاف

---

(١) علل الوقوف (١: ٨).

(٢) الوقف والابتداء (ص: ١٩٠ - ١٩١).

(٣) منار الهدى (١٠).



الضمائر في الرجوع، فالضميران في ﴿وتعزروه وتوقروه﴾ يرجعان إلى الرسول ﷺ، والضمير في ﴿وَتُسَبِّحُوهُ﴾ يعود إلى الله سبحانه[١].

وقد سبقني إلى الإشارة إلى ذلك الشيخ حسني شيخ عثمان، قال في كتابه (حق التلاوة): «ويلحق به - أي الوقف التام - وقف البيان، وهو الوقف على كلمة تبين المعنى، ولا يُفهم هذا المعنى بدون هذا الوقف، وقد يسمى الوقف اللازم أو الوقف الواجب، نحو: ﴿وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ ٱلْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ [يونس: ٦٥]، فينبغي الوقف على كلمة ﴿قَوْلُهُمْ﴾ والابتداء بـ﴿إِنَّ ٱلْعِزَّةَ﴾»[٢].

كما يمكن أخذه من عبارة المحقق ابن الجزري (ت: ٨٣٣) عند حديثه عن الوقف اللازم، قال: «من الأوقاف ما يتأكد استحبابه لبيان المعنى المقصود، وهو ما لو وُصِلَ طرفاه لأوهم معنى غير المراد، وهذا هو الذي اصطلح عليه السِّجاوندي لازم...»[٣].

ومن هذه النقول ينتج أن الوقف اللازم ووقف البيان يتفقان في أن الوقف يبين المعنى المراد، والوصل يوهم غير المراد؛ كما هو ظاهر من تعريفهما وتطبيقاتهما، وما دامت الأوقاف ومصطلحاتها اجتهادية، فلا بأس من تغيير مصطلح اللازم بمصطلح البيان؛ رعايةً لذلك الوهم الذي وقع عند بعض الناس من أنه اللزوم الذي يعاقب عليه تاركه، والله الموفق.

---

(١) ينظر: منار الهدى (١٠).

(٢) حق التلاوة (ص: ٢٦ - ٢٧).

(٣) النشر في القراءات العشر (١: ٢٣٢).



المبحث الثالث: موازنته بمصطلحات العلماء

لقد استخدمت كثير من المصاحف الوقف اللازم، ورمزت له بالرمز (م)، وهذا الوقف من وقوف السِّجاوندي (ت: ٥٦٠)، لكنها قد تخالف السِّجاوندي (ت: ٥٦٠) في تحديد بعض مواطن هذا الوقف.

ومن ثمَّ فإن مقارنة هذا الوقف ستكون مع وقوف ابن الأنباري (ت: ٣٢٨)، والداني (ت: ٤٤٤). وسيظهر بهذه الموازنة مدى الوفاق والخلاف بين مصطلحاتهم.

ويمكن الانطلاق في ذلك من تعريفاتهم للوقوف الآتية: الوقف التام، والوقف الكافي، والوقف الحسن.

أما التطبيقات التي ذكروها، فإنه يصعب البحث فيها بين المتفقين في المصطلحات فضلاً عن المصطلحات المختلفة، وسيظهر هذا جليّاً عند ذكر الأمثلة التطبيقية للوقف اللازم.

أولاً: موازنته بالوقف التام والوقف الكافي.

ظهر من خلال تعريف الوقف التام والوقف الكافي أن بين الجملتين -الموقوف عليها والمبدوء بها- انفصالاً، إما في اللفظ والمعنى، وهذا هو الوقف التام، وإما في اللفظ دون المعنى، وهذا هو الوقف الكافي.

وكذا الحكم باللزوم، فإنه لم يحكم به إلا لوجود الانفصال بين الجملتين أيضاً، إذ لو وصلتا لفسد المعنى.



ويمكن القول بأن الوقف اللازم يوافق الوقفين التام والكافي في الانفصال الكائن بين الجملتين، وينفرد عنهما بالعلة المذكورة، وهو كون الوصل قد يغيِّر المعنى. لكن ما مدى موافقته لهذين الوقفين؟

من خلال الأمثلة التطبيقية للوقف اللازم ظهر أنَّ الحكم على موضعٍ ما باللزوم قد يكون من باب الوقف التامِّ مرة، وقد يكون من باب الوقف الكافي في أخرى، وذلك ما ذكره ابن الجزري عن الوقف اللازم، قال: «وقد يجيء هذا في قسمي التام والكافي...»(١).

وهذا يعني أنَّ الوقف قد يكون لازماً تامّاً، ولازماً كافياً، نظراً للعلة التي تقع في الوقف اللازم، وهو تغير المعنى المراد بالوصل.

ومن الأمثلة التي ذكرها ابن الجزري (ت: ٨٣٣) في الوقف التَّامِّ = الوقف اللازم في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ [يونس: ٦٥].قال ابن الجزري (ت: ٨٣٣): فمن التام الوقف على قوله: ﴿وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ﴾، والابتداء ﴿إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾؛ لئلا يوهم - أي: الوصل - أن ذلك من قولهم»(٢).

ومن أمثلة السِّجاوندي (ت: ٥٦٠) في ذلك: ﴿وَكَذَٰلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّهُمْ أَصْحَابُ النَّارِ ۝ الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ﴾ [غافر: ٦-٧]، فلو

(١) النشر في القراءات العشر (١: ٢٣٢).

(٢) النشر في القراءات العشر (١: ٢٣٢).



وصل القارئ لأوهم أن من صفة أصحاب النار أنهم يحملون العرش، وهذا خطأ ظاهر(١).

ومن الأمثلة التي ذكرها ابن الجزري (ت: ٨٣٣) في الوقف الكافي = الوقف اللازم في قوله تعالى: ﴿لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّآ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ وَإِن لَّمْ يَنتَهُواْ عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [المائدة: ٧٣]، فالوقف اللازم على ﴿ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ﴾، ولو وُصِلَ بقوله تعالى: ﴿وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّآ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ لأوهم أنَّه من جملة قولهم، كأنهم قالوا: إن الله ثالث ثلاثة، وإنه ما من إله إلا إله واحد،، وهذا فيه تناقض ظاهر.

ويتبيَّن أن ذلك ليس من قولهم بالوقف على ﴿ثَلَٰثَةٍ﴾ والبدء بقوله: ﴿وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّآ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾.

والعلة للقول باللزوم واضحة، كما أن الحكم بالكفاية إنما كان بسبب أن هذه الجملة تعقيب عليهم، وردٌّ لما اعتقدوه، فهي مرتبطة بما قبلها من جهة المعنى، وإن لم ترتبط بها من جهة الإعراب.

ومن هذا يتبين إمكان مجيء الوقف اللازم في الوقف التام والوقف الكافي.

(١) ينظر: علل الوقوف (٣: ٦٧٠)، وقد ذكر ابن الجزري هذا المثال في النشر (١: ٢٣٢).



ثانياً: موازنته بالوقف الحسن:

إن تعريف الوقف الحسن لا يتناسب مع الوقف اللازم، فالوقف الحسن: ما يحسن الوقف عليه ولا يحسن الابتداء بما بعده، وهذا يعني لزوم الوصل؛ لأن الجملة الثانية لا تستقلُّ عن الجملة الأولى، وهذا مخالف لتعريف الوقف اللازم الذي يدلُّ على استقلال الجملة الثانية عن الجملة الأولى، بل إن وصلها بها يُغيِّر المعنى، فلذلك لزم الوقف.

وقد ذهب ابن الجزري (ت: ٨٣٣) إلى إمكان وقوع اللازم في الوقف الحسن، قال: «... وربما يجيء في الحسن»[١].

وما ذهب إليه من مجيئه في الوقف الحسن إنما هو في التطبيقات، بحيث إنه يوجد بعض الوقوف التي حُكِمَ عليها باللزوم، وهي من الوقف الحسن، أما التعريف فلا يمكن اتفاقهما فيه بأي وجه من الوجوه.

ومن الأمثلة التي ذكر وقوعها في الوقف الحسن ما حكم عليه باللزوم في قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن دُبُرٍ فَكَذَبَتْ وَهُوَ مِنَ ٱلصَّـٰدِقِينَ﴾ [يوسف:٢٧].

قال: «ومن ذلك اختار بعضهم الوقف على ﴿وَإِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن دُبُرٍ فَكَذَبَتْ﴾، والابتداء ﴿وَهُوَ مِنَ ٱلصَّـٰدِقِينَ﴾؛ إشعاراً بأن يوسف عليه السلام من الصادقين في دعواه»[٢].

---

(١) النشر في القراءات العشر (١: ٢٣٢).

(٢) النشر في القراءات العشر (١: ٢٣٣ - ٢٣٤).



وهذا الوقف من الواضح أنه في الوقف الحسن، والعلَّة المذكورة للزوم غير لازمة، وهي تدخل في باب التمحُّل للعللِ الموجبة للوقف، وليس في الأمر ما يدعو إلى ذلك.

والذي يظهر أنَّ الوقف اللازم يضادُّ الوقف الحسن، وما وقع من الحكم باللزوم على وقف محكوم عليه بالحسن فإن ذلك بسبب اختلاف النظر إلى العلل، فالعلة الموجبة للوقف الحسن غير العلة الموجبة للوقف اللازم، مع ملاحظة أن بعض علل الوقف اللازم علل ذوقية لا يمكن قياسها علمياً، كالعلة المذكورة في آية سورة يوسف، والله أعلم.



المبحث الرابع: دراسة تطبيقية لمواضع الوقف اللازم في المصحف وأثرها في التفسير

(١) قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْيِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا ۚ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ ۖ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فَيَقُولُونَ مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلًا ۘ يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرًا وَيَهْدِى بِهِۦ كَثِيرًا ۚ وَمَا يُضِلُّ بِهِۦٓ إِلَّا ٱلْفَٰسِقِينَ ﴾ [البقرة: ٢٦].

الوقف اللازم في هذه الآية على قوله تعالى: ﴿ مَثَلًا ۘ ﴾ الثانية؛ فما معنى الكلام بناءً على هذا الوقف ؟ إن لزوم الوقف على قوله تعالى: ﴿ مَثَلًا ۘ ﴾ يدل على انفصال الجملة عن قوله تعالى: ﴿ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فَيَقُولُونَ مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلًا ﴾، عمّا بعدها، فتمَّ هنا كلام الكفار، ثم أعقبه الله جل ذكره بيان فائدة المثل بقوله تعالى: ﴿يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرًا وَيَهْدِى بِهِۦ كَثِيرًا ۚ ﴾، فهذا من الله ابتداءُ كلامٍ تعقيباً على قولهم، ورداً عليهم.

ولو وصل القارئ قوله: ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فَيَقُولُونَ مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلًا ۘ يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرًا وَيَهْدِى بِهِۦ كَثِيرًا ۚ ﴾ لأوهَمَ أن قوله: ﴿يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرًا ﴾ من تمام قول الكفار.

وقد أورد المفسرون هذين المعنيين السابقين، واختار أكثرهم الوقف على قوله تعالى: ﴿مَثَلًا ۘ ﴾، وأعلُّوا المعنى الثاني.

قال أبو جعفر الطبري: «يعني بقوله جل و عز: ﴿يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرًا ﴾



يضل الله به كثيراً من خلقه، والهاء في ﴿ بِهِۦ ﴾ من ذكر المثل، وهذا خبر من الله جل ثناؤه مبتدأ، ومعنى الكلام أن الله يضل بالمثل الذي يضربه كثيراً من أهل النفاق و الكفر»[١].

ثم استدل لصحة هذا الوقف بما جاء في سورة المدثر من قوله تعالى: ﴿ وَلِيَقُولَ ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ وَٱلْكَٰفِرُونَ مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلًا ۚ كَذَٰلِكَ يُضِلُّ ٱللَّهُ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ ۚ ﴾ [المدثر: ٣١].

قال الطبري: «وفيها في سورة المدثر من قول الله: ﴿وَلِيَقُولَ ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ وَٱلْكَٰفِرُونَ مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلًا ۚ كَذَٰلِكَ يُضِلُّ ٱللَّهُ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ ۚ ﴾ ما ينبئ عن أنه في سورة البقرة كذلك مبتدأ، أعني قوله: ﴿يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرًا ﴾»[٢].

وقد وافق الطبريَّ في الاستدلال بهذه الآية على صحة الوقف في آية البقرة أبوجعفر النحاس حيث قال: «والأَولى في هذا ما قاله أبو حاتم، والدليل على ذلك..»[٣].ثم ساق آية المدثر.

وقال الشوكاني[٤]: «وقوله: ﴿يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرًا وَيَهْدِى بِهِۦ كَثِيرًا ۚ ﴾

(١) تفسير الطبري (١: ١٨١).

(٢) تفسير الطبري (١: ١٨١).

(٣) القطع والائتناف (ص: ١٢٩).

(٤) محمد بن علي بن محمد الشوكاني، أبو عبد الله، ولد في هجرة شوكان في اليمن، وله مشاركة في عدة علوم: الفقه، والأصول، والحديث، والتفسير، وله فيه كتابه الشهير: فتح القدير، وقد ذكر مؤلفاته لما ترجم لنفسه في البدر الطالع، وهي كثيرة جداً، توفي سنة ١٢٥٠. البدر الطالع (٢: ٢١٤).



هو كالتفسير للجملتين السابقتين المصدَّرتين بـ (أما)، فهو خبر من الله سبحانه»[١].

وقال ابن جزي الكلبي[٢]: «﴿ يُضِلُّ بِهِۦ ﴾ من كلام الله جواباً للذين قالوا: ماذا أراد الله بهذا مثلا. وهو أيضاً تفسير لما أراد الله بضرب المثل من الهدى والضلال»[٣].

وممن اختار هذا المعنى: السُّدِّيُّ الكبير[٤]، ومقاتل بن سليمان[٥]؛ كما نقل ذلك عنهما ابن الجوزي[٦]

---

(١) فتح القدير (١: ٥٧)، وهو بنصه في فتح البيان، لصديق خان (١: ٩٤)، وانظر: تفسير القرطبي (١: ٢٠٩)، وروح المعاني (١: ٢٠٩).

(٢) محمد بن أحمد بن جزي الكلبي، أبو القاسم، فقيه مالكي، عالم بالأصول والتفسير، له كتاب: التسهيل لعلوم التنزيل، وكان من شيوخه الأستاذ الكبير أبو جعفر بن الزبير الغرناطي، توفي سنة ٧٤١. معجم المؤلفين (٢: ٤٨١)، وابن جزي ومنهجه في التفسير (١: ١٩٦).

(٣) تفسير ابن جزي (١: ٤٢).

(٤) إسماعيل بن عبد الرحمن بن أبي كريمة، أبو محمد، المفسر، له تفسيرٌ للقرآن، توفي سنة ١٢٨. طبقات المفسرين للداودي (١: ١١٠)، ومعجم المفسرين (١: ٩٠).

(٥) مقاتل بن سليمان البلخي، أبو الحسن، المفسر، متكلم فيه من حيث المعتقد والرواية، وهو من المفسرين الكبار، له كتاب في التفسير، وكتاب في الوجوه والنظائر، توفي سنة ١٥٠. معجم المفسرين (٢: ٦٨٢).

(٦)زاد المسير (١: ٤٣).

عبد الرحمن بن علي بن محمد، جمال الدين، أبو الفرج الجوزي، الحنبلي، الواعظ، المفسر، المؤرخ، وله مصنفات كثيرة، منها: زاد المسير في علم التفسير، ونزهة الأعين النواظر في علم الوجوه والنظائر، وغيرها، توفي سنة ٥٩٧. ذيل طبقات الحنابلة (١: ٣٩٩)، وسير أعلام النبلاء (٢١: ٣٦٥).



واختاره السِّجاوندي[١]، وأبو حيان[٢] في تفسيره[٣]، ومن نقلتُ أقوالَهم فيما سبق.

واختار المعنى الثاني - وهو أن يكون الكلام من تمام كلام الكفار -: الفراء[٤] وابن قتيبة[٥].

قال الفراء: «وقوله: ﴿مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلٗاۘ يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرٗا وَيَهۡدِي بِهِۦ كَثِيرٗاۚ﴾؛ كأنه قال -والله أعلم-: ماذا أراد الله بمثل - لا يعرفه كل أحد - يضل به هذا ويهدي به هذا. قال الله تعالى: ﴿وَمَا يُضِلُّ بِهِۦٓ إِلَّا ٱلۡفَٰسِقِينَ﴾»[٦].

وقد نقل الطبري والنحاس قول الفراء، وأشار إليه ابن الجوزي والشوكاني وغيرهم.

و قد اعتُرِضَ عليه بما يأتي:

---

(١) علل الوقوف (١: ٨٩).

(٢) محمد بن يوسف بن علي بن حيان، أثير الدين، أبو حيان الأندلسي، النحوي، المفسر، له رحلة إلى بلاد المشرق، كان ظاهريَّ المذهب، ثمَّ تحوَّل إلى الشافعية، وكُفَّ بصرُه بأخرة، له من التواليف: البحر المحيط، وتحفة الأريب بمعرفة الغريب، توفي بمصر سنة ٧٤٥. نكت الهميان (ص: ٢٨٠)، والبدر الطالع (٢: ٢٢٨).

(٣) البحر المحيط (١: ١٢٥).

(٤) معاني القرآن (١: ٢٣).

(٥) ينظر: زاد المسير (١: ٤٣).

(٦) معاني القرآن (١: ٢٣).



أن الكافرين لا يُقرُّون بأن في القرآن شيئاً من الهداية، ولا يعترفون على أنفسهم بشيء من الضلالة[١].

و قال أبو حيان - مناقشاً لهذا القول -: «واختار بعض المعربين والمفسرين أن يكون قوله تعالى: ﴿يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرًا﴾ في موضع الصفة لمثل ...

فعلى هذا يكون من كلام الذين كفروا، وهذا الوجه ليس بظاهر؛ لأن الذي ذكر أن الله لا يستحيي منه هو ضرب مثلٍ ما؛ أيِّ مثلٍ كان: بعوضة أو ما فوقها، والذين كفروا إنما سألوا سؤال استهزاء وليسوا معترفين بأن هذا المثل يضل به كثيراً ويهدي به كثيراً إلا إن ضُمِّن معنى الكلام: أنّ ذلك على حسب اعتقادكم وزعمكم أيها المؤمنون، فيمكن ذلك، ولكن كونه إخباراً من الله تعالى هو الظاهر»[٢].

أقوال علماء الوقف:

اختلف علماء الوقف في الحكم على هذا الموضع على أقوالٍ:

الأول: أنه تام، وبه قال أبو حاتم، وأبو جعفر النحاس[٣].

الثاني: أنه حسن، وبه قال أبو العلا الهمذاني[٤].

(١) ينظر: فتح القدير (١: ٥٧)، وفتح البيان (١: ٩٤).

(٢) البحر المحيط (١: ١٢٥).

(٣) ينظر: القطع والائتناف (ص: ١٢٩).

(٤) الهادي إلى معرفة المقاطع والمبادي (١: ٤٤).



الثالث: أنه لازم، وهو قول السِّجاوندي[(١)].

الرابع: التفصيل بين الكفاية والجواز، وهو قول الأشموني، حيث قال: «كافٍ، على استئناف ما بعده جواباً من الله للكفار.

وإن جُعل من تتمَّةِ الحكاية عنهم كان جائزاً[(٢)]»[(٣)].

هذا، وقد سبق ذكر الوجه التفسيري المترجح، وهو قول الجمهور، حيث جعلوا قوله تعالى: ﴿يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرًا﴾ من قول الله استئنافاً للردِّ على الكفار. وبهذا الوجه يكون الفصل بين الجملتين بالوقف هو المرجَّح، وهذا يتناسب مع من حكم عليه بالتمام والكفاية واللزوم.

وكونه كافياً أقرب؛ لأن الجملة فيها ردٌّ على ما سبق من كلام الكفار، وبهذا تكون مرتبطة بما قبلها من جهة المعنى؛ لأن الحديث عن ضرب المثل لم يتمَّ بعد. والعلة التي ذكرها السِّجاوندي تجعل تخيُّر الوقف على هذا الموضع أولى، وإن كان كافياً.

أما حكم أبي العلاء الهمذاني عليه بأنه حسن، وكذا ما ذكره الأشموني من أنه إن جعل من تتمة الحكاية عنهم كان جائزاً، فهو موافق لاختيار الفراء التفسيري، قد سبق الرد عليه.

---

(١) علل الوقوف (١: ٨٩).

(٢) قال الأشموني في منار الهدى (ص: ١٠) عن مصطلح الجائز: «... ثمَّ الأصلح، وهو الذي يعبر عنه بالجائز». ولم يشرح بأكثر من هذا.

(٣) منار الهدى (ص: ٣٧).



٢- قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَعۡلَمُونَ لَوۡلَا يُكَلِّمُنَا ٱللَّهُ أَوۡ تَأۡتِينَآ ءَايَةٞۗ كَذَٰلِكَ قَالَ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِم مِّثۡلَ قَوۡلِهِمۡۘ تَشَٰبَهَتۡ قُلُوبُهُمۡۗ قَدۡ بَيَّنَّا ٱلۡأٓيَٰتِ لِقَوۡمٖ يُوقِنُونَ﴾ [البقرة: ١١٨].

الوقف اللازم في هذه الآية على قوله تعالى: ﴿مِّثۡلَ قَوۡلِهِمۡۘ﴾، ومن ثَمَّ، فما بعدها مفصول عنها.

ويكون مقول القول محذوفاً، قد دلَّ عليه سياق الآية، وهو ما ذكره الله من قولِ الذين لا يعلمون: ﴿لَوۡلَا يُكَلِّمُنَا ٱللَّهُ أَوۡ تَأۡتِينَآ ءَايَةٞۗ﴾، فمقولهم المحذوف: هو هذا الاقتراح.

ولو وصل القارئ قولَه تعالى: ﴿مِّثۡلَ قَوۡلِهِمۡۘ﴾ بقوله تعالى: ﴿تَشَٰبَهَتۡ قُلُوبُهُمۡۗ﴾؛ لتُوهِّم أن جملة: ﴿تَشَٰبَهَتۡ قُلُوبُهُمۡۗ﴾ هي مقولُ القَولِ، وليس الأمر كذلك، وبناءً عليه لَزِمَ الوقف على قوله: ﴿مِّثۡلَ قَوۡلِهِمۡۘ﴾؛ لِيُفهَم المعنى بالفصل.

قال شيخ زاده[1]: «قوله: ﴿تَشَٰبَهَتۡ قُلُوبُهُمۡۗ﴾ استئناف على وجه تعليلِ تشابُهِ مقالتِهم بمقالةِ من قبلهم»[2].

---

(١) محمد (محيي الدين) بن مصطفى (مصلح الدين) بن شمس الدين القوجي، الشهير بشيخ زاده، الحنفي، المفسر، له حاشية على البيضاوي، هي من أنفس الحواشي، توفي سنة ٩٥٠. الشقائق النعمانية (ص: ٢٤٥)، والكواكب السائرة (٢: ٥٩).

(٢) حاشية شيخ زاده على البيضاوي (١: ٤٠٢).



وقال الآلوسي(١) في قوله: ﴿تَشَٰبَهَتۡ قُلُوبُهُمۡۗ﴾ «والجملة مقررة لما قبلها»(٢).

وقال أبو حيان: «﴿تَشَٰبَهَتۡ قُلُوبُهُمۡۗ﴾ الضمير عائد على الذين لا يعلمون والذين من قبلهم، لما ذكر تماثل المقالات، وهي صادرة عن الأهواء والقلوب، ذَكَرَ تماثُلَ قلوبهم في العمى والجهل؛ كقوله تعالى: ﴿أَتَوَاصَوۡاْ بِهِۦۚ﴾ [الذاريات: ٥٣]»(٣).

أقوال علماء الوقف:

اختلف علماء الوقف في الحكم على هذا الموضع على أقوالٍ:

الأول: أنَّ الوقف تامٌّ، وهو اختيار ابن مجاهد أحمد بن موسى(٤)، والهمذاني(٥).

الثاني: أنَّ الوقف كافٍ، وبه قال الأنصاري(٦).

---

(١) محمود بن عبد الله بن محمود بن درويش، شهاب الدين، أبو الثناء الآلوسي، كان شيخ علماء العراق في عصره، له مشاركة في عدة علوم: التفسير والفقه والأدب واللغة، تولى القضاء، ثم عُزل، فانقطع إلى العلم، وله في التفسير كتابه الشهير المسمى روح المعاني، توفي سنة ١٢٧٠. معجم المفسرين (٢: ٦٦٥).

(٢) روح المعاني (١: ٣٧٠)، وينظر: التحرير والتنوير (١: ٦٨٩)، فقد ذكر مثل ذلك.

(٣) البحر المحيط (١: ٣٦٧)، وينظر: تفسير ابن جزي (١: ٥٨).

(٤) ينظر: القطع والائتناف (ص: ١٦١).

(٥) الهادي في معرفة المقاطع والمبادي (١: ٧٣).

(٦) المقصد (ص: ٤٧ - ٤٨).



الثالث: أنه حسن، وهو قول الأشموني(١).

الرابع: أنه مطلق، وهو قول السِّجاوندي(٢).

والأَولى في الحكم هنا: الفصلُ بين الجملتين، للْعِلَّةِ المذكورة، وهي أن يُتَوَهَّمَ أنَّ قوله تعالى: ﴿تَشَٰبَهَتۡ قُلُوبُهُمۡۗ﴾ من مقول الكفار والصواب أن المقول محذوف، وأن هذه الجملة مستأنفة، وبهذا يكون قول الأشموني بأنه وقف حَسَنٌ غير صحيح، لأنه يلزم من ذلك التعلق الإعرابي وهو غير موجود.

ومع هذا الاستئناف هل الوقف من التام أو الكافي ؟.

الأصحُّ أنَّ الوقف كافٍ؛ لأن السياق ما زال متصلاً بالحديث عن الكفار، ويؤكد ذلك الضمير في قوله: ﴿قُلُوبُهُمۡۗ﴾ ، فهو يعود على الذين لا يعلمون والذين من قبلهم المذكورين في الآية وبهذا تكون الآية مرتبطة بما قبلها في المعنى، واللهُ أعلمُ.

وأما حكم السِّجاوندي بأنه مطلق، فصحيح؛ لأن جملة ﴿تَشَٰبَهَتۡ قُلُوبُهُمۡۗ﴾ يصحُّ البدء بها، لأن ضابطَ الوقف المطلق عنده هو صِحَّةُ البَدْءِ بما بعد الوقف.

٣ - قوله تعالى: ﴿ زُيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُواْ ٱلۡحَيَوٰةُ ٱلدُّنۡيَا وَيَسۡخَرُونَ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْۘ وَٱلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ فَوۡقَهُمۡ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِۗ وَٱللَّهُ يَرۡزُقُ مَن يَشَآءُ بِغَيۡرِ حِسَابٖ﴾ [البقرة: ٢١٢].

الوقف اللازم في هذه الآية على قوله تعالى: ﴿ وَيَسۡخَرُونَ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْۘ ﴾.

---

(١) منار الهدى (ص: ٤٧ - ٤٨).

(٢) علل الوقوف (١: ١٢١).



ولهذه الجملة احتمالان في الإعراب:

الأول: أن تكون معطوفة على جملة ﴿ زُيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا ﴾.

الثاني: أن تكون جملة حاليةً على تقدير: وهم يسخرون[١].

وبناءً على هذا الوقف، فإنَّ جملة: ﴿وَالَّذِينَ اتَّقَوْا فَوْقَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ محمولةٌ على الاستئناف.

ووجه الإشكال في الوصل بيَّنه السِّجاوندي، فقال: «ولو وصل صار ﴿فَوْقَهُمْ﴾ ظرفاً لـ ﴿وَيَسْخَرُونَ﴾، أو حالاً لفاعل ﴿وَيَسْخَرُونَ﴾، وقُبْحُهُ ظاهرٌ»[٢].

والصواب من الإعرابِ أنَّ الواو عاطفة، وأن جملة ﴿وَالَّذِينَ اتَّقَوْا﴾ معطوفة على جملة ﴿ زُيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا ﴾[٣].

أقوال علماء الوقف:

اختلف علماء الوقف في الحكم على هذا الموضع على أقوال:

الأول: أنَّ الوقف كافٍ، وهو اختيار الداني[٤]، والغزال[٥].

---

(١) ينظر: البحر المحيط (٢: ١٣٠)، والدر المصون (٢: ٣٧٢).

(٢) علل الوقوف (١: ١٦٨).

(٣) ينظر: الجدول في إعراب القرآن (٢: ٣٦٢)، وإعراب القرآن الكريم (١: ٣١٢).

(٤) المكتفى في الوقف والابتدا (ص: ٨٣).

(٥) الوقف والابتداء (١: ٢٦٨)، وعبارته: «حسن»، وقد سبق أنه يعني الكافي عند غيره.



الثاني: أن الوقف حسنٌ، وبهذا الوقف قال أبو جعفر النحاس[١]، وابن الأنباري[٢]، والهمذاني[٣]، والأنصاري[٤]، والأشموني[٥].

الثالث: أن الوقف لازم، وهو اختيار السِّجاوندي[٦].

وأولى هذه الأقوال قول من قال: إنَّ الوقف حَسَنٌ؛ لأن جملة ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟﴾ مرتبطة إعراباً بجملة ﴿زُيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ وهذا الرابطُ اللفظي الإعرابي يجعل الوقف حسناً.

ولِوُجودِ هذا الرابط اللفظي الإعرابي لا يصلح أن يكون الوقف كافياً، كما لا يصلح البدءُ بجملة ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟﴾ الذي هو نتيجةُ الحكم باللازم.

أمَّا ما عَلَّلَ به السِّجاوندي فهو من البُعْدِ والتَّكلفِ بمكان؛ لأنَّ هذه العلة لا يدركها إلا المتخصص في علم النَّحو. ويلزم من عِلَّتِهِ أنْ يُفهَم أنَّ جملة ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟﴾ عطف على ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾، وأنَّ قوله: ﴿فَوْقَهُمْ﴾ ظرف لـ ﴿وَيَسْخَرُونَ﴾ أو حالٌ لفاعلِ ﴿وَيَسْخَرُونَ﴾، وهذا لا يُدْرَكُ إلا بتأمل.

ولو بدأ القارئ من قوله تعالى: ﴿زُيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا وَيَسْخَرُونَ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ فَوْقَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾، فوقف هنا، لكان واضحاً أنَّ

---

(١) القطع والائتناف (ص: ١٨٣).
(٢) إيضاح الوقف والابتداء (١: ٥٤٩).
(٣) الهادي في معرفة المقاطع والمبادي (١: ١١٠).
(٤) المقصد، بحاشية منار الهدى (ص: ٥٨).
(٥) منار الهدى (ص: ٥٨).
(٦) علل الوقوف (١: ١٦٨).



الفوقية للمتقين وأنَّ الظرف ﴿فَوْقَهُمْ﴾ لا يتعلق بهذا الفعل البعيد عنه، وهو ﴿وَيَسْخَرُونَ﴾.

٤ – قوله تعالى: ﴿تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَٰتٍ وَءَاتَيْنَا عِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَأَيَّدْنَٰهُ بِرُوحِ ٱلْقُدُسِ ...﴾ [البقرة: ٢٥٣].

الوقف اللازم في هذه الآية على قوله تعالى: ﴿عَلَىٰ بَعْضٍ﴾، ومعنى هذا أنها منفصلة عما بعدها، إذ ذَكَرَ الله أنه فضل بعض الرسل على بعضٍ، ثم استأنف مبيناً فضيلة بعضٍ منهم.

والمحذور أن القارئ لو وصل قوله تعالى: ﴿تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ بقوله تعالى: ﴿مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُ﴾، لأوهم أنَّ الجارَّ وما عُطِفَ عليه صفة لـ ﴿بَعْضٍ﴾، وينشأ عن هذا أن المكلَّم هو من البعض المفضَّلِ عليه غيره، لا من البعض المفضل على غيره بالتكليم[1]، وواضح أن هذا المعنى غير مراد، بل هو قلب للمعنى المراد.

هذا، وقد ذكر السمين الحلبي[2] وجهين إعرابيين لقوله تعالى: ﴿مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُ﴾ فقال: «هذه الجملة تحتمل وجهين، أحدهما: أن تكون لا محل لها من الإعراب استئنافية.

---

(١) ينظر: علل الوقوف (١: ١٠ – ١٢، ١٩٤).

(٢) أحمد بن يوسف بن عبد الدايم الحلبي، أبو العباس، المعروف بالسمين الحلبي، تتلمذ على أبي حيان الأندلسي،كان نحوياً، مقرئاً، مفسراً، له الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، وعمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ، وغيرها، توفي سنة ٧٥٦. غاية النهاية (١: ١٥٢)، طبقات المفسرين للداودي (١: ١٠١)



والثاني: أنها بدل من جملة قوله: ﴿فَضَّلْنَا﴾[١].

أقوال علماء الوقف:

لم يرد حكم الوقف هنا إلا عن ثلاثة منهم، وهم على أقوال ثلاثة:

الأول: أن الوقف تام، وهو قول الأشموني[٢].

الثاني: أن الوقف حسن، وهو قول الهمذاني[٣]، وذكر هذا الحكم الأشموني بصيغة التمريض[٤].

الثالث: أن الوقف لازم، وهو قول السِّجاوندي[٥].

واختيار الأشموني يتناسب مع الحكم الإعرابي الأول لجملة ﴿مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُ﴾، وقد عَلَّلَ الأشموني للتمام بقوله: «ووجه تمامه أنه لما قال: ﴿فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾؛ أي: بالطاعات، انقطع الكلام، واستأنف كلاماً في صفة منازل الأنبياء مفصلاً فضيلة كل واحدٍ بخصيصة ليست لغيره؛ كتسمية إبراهيم خليلاً، وموسى كليماً، وإرسال محمد إلى كافة الخلق.

أو المراد: فضَّلهم بأعمالهم، فالفضيلة في الأول شيء من الله تعالى لأنبيائه،

---

(١) الدر المصون (٢: ٥٣٦)، وينظر في الوجه الأول: حاشية شيخ زاده (١: ٥٦٥).

(٢) منار الهدى (ص: ٦٢).

(٣) الهادي إلى معرفة المقاطع والمبادي (١: ١٢٢).

(٤) منار الهدى (ص: ٦٣).

(٥) علل الوقوف (ص: ١٩٤).



والثانية فضَّلهم بأعمالهم التي استحقوا بها الفضيلة، فقال في صفة منازلهم في النبوة - غير الذي يستحقونه في الطاعة -: ﴿مِّنۡهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُۖ﴾؛ يعني: موسى، ﴿وَرَفَعَ بَعۡضَهُمۡ دَرَجَٰتٖۚ﴾؛ يعني: محمداً ﷺ»[1].

والصواب أن الوقف كافٍ، وأنَّ ما عَلَّلَ به الأشموني يوضحُ ذلك؛ لأن الحديث عن التفضيل، وهو لم ينقطع، فالمعنى ما زال متصلاً، ولذا فلا يصلح أن يكون تاماً.

أما ما حكم به السِّجاوندي من أنَّ الوقف لازمٌ، فهو يناسب الاستئناف في قوله تعالى: ﴿مِّنۡهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُۖ﴾، لكن يُرَدُّ عليه: أن عِلَّتَهُ تصحُّ لو أن القارئ وصل ثم وقف على ﴿مِّنۡهُم﴾، فقال: ﴿تِلۡكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلۡنَا بَعۡضَهُمۡ عَلَىٰ بَعۡضٖۘ مِّنۡهُم﴾.

أما اختيار الهمذاني فيتناسب مع الإعراب الثاني، وهو أن تكون جملة ﴿مِّنۡهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُۖ﴾ بدلاً من جملة ﴿فَضَّلۡنَا﴾، وهذا الرابط اللفظي الإعرابي يجعل الوقف حسناً.

ولعل الأقرب أن يكون الوقف كافياً، وأن جملة ﴿مِّنۡهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُۖ﴾ وما بعدها جاءت على الاستئناف لتفصيل المفضل منهم بشيء من الفضائل. و الله أعلم.

٥ - قوله تعالى: ﴿لَّقَدۡ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوۡلَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٞ وَنَحۡنُ أَغۡنِيَآءُۘ

(١) منار الهدى (ص: ٦٢ - ٦٣).



سَنَكۡتُبُ مَا قَالُواْ وَقَتۡلَهُمُ ٱلۡأَنۢبِيَآءَ بِغَيۡرِ حَقّٖ وَنَقُولُ ذُوقُواْ عَذَابَ ٱلۡحَرِيقِ ﴾ [آل عمران: ١٨١].

الوقف اللازم في هذه الآية على قوله تعالى: ﴿وَنَحۡنُ أَغۡنِيَآءُ﴾.

وجملة: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٞ وَنَحۡنُ أَغۡنِيَآءُ﴾ من قول اليهود، والوقف هنا ينبِّه على أن ما قالوه قد تمَّ، وأن ما بعده كلام مستأنف.

قال الشوكاني: «وجملة ﴿سَنَكۡتُبُ﴾ - على هذا - مستأنفة[1] جواباً لسؤال مقدر؛ كأنه قيل: ماذا صنع الله بهؤلاء الذين سمع منهم هذا القول الشنيع ؟ فقال: ﴿سَنَكۡتُبُ مَا قَالُواْ﴾»[2].

إذن فجملة ﴿سَنَكۡتُبُ مَا قَالُواْ﴾ تعقيب يدل على التهديد والوعيد.

ولو وصل القارئ جملة ﴿إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٞ وَنَحۡنُ أَغۡنِيَآءُ﴾ بجملة ﴿سَنَكۡتُبُ مَا قَالُواْ﴾ لأوهم سامعها أنها داخلة ضمن قولهم الشنيع، وأنها من كلامهم[3].

أقوال علماء الوقف:

لعلماء الوقف على هذا الموضع ثلاثة أقوال:

الأول: أنه تامٌّ، وهو اختيار نافع[4]، والاشموني[5].

(١) ينظر: إعراب القرآن الكريم، لدرويش (٢: ١٢١).
(٢) فتح القدير (١: ٤٠٦).
(٣) ينظر: علل الوقوف (١: ٢٥٩، ٢٦٠).
(٤) القطع والائتناف (ص: ٢٤١).
(٥) منار الهدى (ص: ٩٣).



الثاني: أنه حسن، وهو اختيار الأنصاري[١].

الثالث: أنه لازم، وهو اختيار السِّجاوندي[٢].

واختيار نافع والأشموني التمامَ يدل على أن جملة ﴿سَنَكْتُبُ مَا قَالُواْ﴾ غير مرتبطة بما قبلها لفظاً ولا معنى، أما اللفظ فواضح؛ لأن جملة ﴿سَنَكْتُبُ﴾ لا علاقة لها بما قبلها إعراباً، وأنَّ التعلق بالمعنى لكون أنَّ بين الجملتين اتصالاً؛ لأن قوله تعالى: ﴿سَنَكْتُبُ مَا قَالُواْ﴾ يعود على ما قبله، والضمير في ﴿قَالُواْ﴾ يدل على هذا الربط في المعنى، ولذا فالصحيح أنه وقف كافٍ، واللهُ أعلمُ.

ولعدم وجود التعلق الإعرابي لا يصلح أن يكون الوقف حسناً كما حكم به الأنصاري، كما لا يصحُّ ما نقله النحاس من مخالفة بعضهم لنافع، حيث قال: «وخولف في هذا؛ لأن القطع عليه ليس بحسن»[٣].

وتعمُّد الوقف على هذا الموضع أَولى ليبين المعنى، وتزول العِلَّةُ التي ذكرها السِّجاوندي، مع أنَّ في اتصال الكلام بعد جملة ﴿سَنَكْتُبُ مَا قَالُواْ﴾ ما يهدي إلى انفصال الجملتين. و الله أعلم.

٦ - قوله تعالى: ﴿إِن يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦٓ إِلَّآ إِنَـٰثًا وَإِن يَدْعُونَ إِلَّا شَيْطَـٰنًا مَّرِيدًا ۞ لَّعَنَهُ ٱللَّهُ وَقَالَ لَأَتَّخِذَنَّ مِنْ عِبَادِكَ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا﴾ [النساء: ١١٧ - ١١٨].

---

(١) المقصد (ص: ٩٣).

(٢) علل الوقوف (١: ٢٥٩).

(٣) القطع والائتناف (ص: ٢٤١).



الوقف اللازم في هذه الآية على قوله تعالى: ﴿ لَّعَنَهُ ٱللَّهُ ﴾ وبناءً على ذلك: تكون الواو من قوله: ﴿وَقَالَ لَأَتَّخِذَنَّ﴾ استئنافية.

والإشكال الذي يرد في الوصل هو أن تكون الواو عاطفة، وهذا يجعل القائل في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ لَأَتَّخِذَنَّ...﴾ هو الله، وهذا ظاهر البطلان.

وقد وقع خلاف في الحكم الإعرابي لجملة: ﴿ لَّعَنَهُ ٱللَّهُ ﴾، فقيل إنها منصوبة، وهي صفة لشيطان، واستظهر هذا الوجه السمين الحلبي(١).

وقيل هي مستأنفة، إما إخباراً عنه بذلك، وإما دعاءً عليه، وتكون على هذا الاحتمالِ لا موضع لها من الإعراب(٢).

وفي جملة: ﴿وَقَالَ لَأَتَّخِذَنَّ﴾ أوجهٌ إعرابيةٌ:

١ - أن تكون صفةً أخرى لـ ﴿شَيْطَٰنًا﴾، وتكون الواو عاطفة؛ من باب عطف الجملة على الجملة، ويكون المعنى: شيطاناً مريداً جامعاً بين لعنة الله وهذا القول الشنيع.

٢ - أن تكون في موضع حال، والمعنى: وقد قال لأتخذن.

٣ - أن تكون مستأنفة(٣).

---

(١) الدر المصون (٤: ٩٣).

(٢) ينظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد (١: ٧٩٣)، والدر المصون (٤: ٩٣)، وروح المعاني (٥: ١٤٩).

(٣) ينظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد (١: ٧٩٣)، والدر المصون (٤: ٩٣)، وروح المعاني (٥: ١٤٩).



وقد اختار كثير من المفسرين أن تكون جملة ﴿وَقَالَ لَأَتَّخِذَنَّ﴾ صفةً، قال الزمخشري[١]: «﴿ لَّعَنَهُ اللَّهُ وَقَالَ لَأَتَّخِذَنَّ﴾ صفتان، بمعنى شيطاناً مريداً جامعاً بين لعنة الله وهذا القول الشنيع»[٢].

وقال الطاهر بن عاشور: «وجملة ﴿ لَّعَنَهُ اللَّهُ ﴾صفةٌ للشيطان؛ أي: أبعده الله. وتحتمل الدعاء عليه، ولكن المقام ينبو عن الاعتراض بالدعاء في مثل هذا السياق، وعطف ﴿وَقَالَ لَأَتَّخِذَنَّ﴾ عليه يزيد احتمالَ الدعاء بعداً»[٣].

أقوال علماء الوقف:

اختلف علماء الوقف في الوقف على هذا المقطع على أقوالٍ:

الأول: أنَّ الوقف تام، وبه قال نافع، والأخفش، وابن مجاهد[٤].

الثاني: أنه كافٍ، وهو قول الداني[٥]، والغزال[٦].

---

(١) محمود بن عمر، جار الله، أبو القاسم الزمخشري، اللغوي، النحوي، المفسر، المعتزلي، ألف كتاب الكشاف عن حقائق التنْزيل في سنتين، توفي سنة ٥٣٨. طبقات المفسرين للسيوطي (ص: ١٠٤)، وطبقات المفسرين للداودي (٢: ٣١٤).

(٢) الكشاف (١: ٢٩٩)، وينظر: غرائب القرآن (٥: ١٤٧)، وفتح القدير (١: ١٦)، وروح المعاني (٥: ١٤٩)، والتفسير المظهري (٢: ٢٣٨).

(٣) التحرير والتنوير (٥: ٢٠٣ - ٢٠٤).

(٤) تنظر أقوالهم في: الهادي إلى معرفة المقاطع والمبادي (ص: ٢٣٢)، وينظر قول نافع أيضاً في القطع والائتناف (ص: ٢٦٦).

(٥) المكتفى في الوقف والابتدا (ص: ٢٢٤).

(٦) الوقف والابتداء (١: ٣٧٧)، وعبارته «حسن»؛ يريد: كافياً.



الثالث: أنه حسن، وهو قول الهمذاني[١]، والأشموني[٢].

الرابع: أنه لازم، وهو اختيار السِّجاوندي[٣].

وبما أن قول أكثر المفسرين والمعربين على أن جملة ﴿وَقَالَ لَأَتَّخِذَنَّ﴾ صفة للشيطان، فإن الوقف حسن؛ لأن الصفة رابطٌ إعرابي، إلَّا إذا اغتفرت ذلك؛ لكونه عطف جملة على جملة، وكل واحدة لها معنى مستقل، لا تحتاج ببيانه إلى غيرها.

كما أن الحكم عليه بالحسن يناسب أن يكون إعراب جملة ﴿وَقَالَ لَأَتَّخِذَنَّ﴾ حالاً؛ لأن الحال رابط إعرابي كذلك.

وبهذا فمن حكم بالتمام أو الكفاية فإن حكمه أضعف من الحكم بالحسن لوجود الرابط اللفظي الإعرابي الذي يخرج الوقف عن الكفاية والتمام.

أما اللازم فإنه لا يصح بناءً على هذا التوجيه الإعرابي، لأنه يلزم منه البدء بجملة ﴿وَقَالَ لَأَتَّخِذَنَّ﴾ ، وهذا مخالف للحكم عليه بالحسن الذي يلزم منه عدم البدء بها. وإنما يتناسب الحكم باللزوم مع من قال إن الجملة مستأنفة، وكذا يناسب هذا الحكم من قال بالتمام و الكفاية، غير أن الحكم بالكفاية على هذا الوجه أرجح؛ لأن جملة ﴿وَقَالَ لَأَتَّخِذَنَّ﴾ من قول الشيطان، والحديث متصلٌ عنه، ومعنى ذلك أنَّ الجملة مرتبطة من حيث المعنى بما قبلها. والله أعلم.

---

(١) الهادي إلى معرفة المقاطع والمبادي (ص: ٢٣٢).

(٢) منار الهدى (ص: ١٠٧).

(٣) علل الوقوف (٢: ٢٨١).



٧- قوله تعالى: ﴿... إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞۖ سُبۡحَٰنَهُۥٓ أَن يَكُونَ لَهُۥ وَلَدٞۘ لَّهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِۗ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَكِيلٗا﴾ [النساء: ١٧١].

الوقف اللازم في هذه الآية على قوله تعالى: ﴿وَلَدٞۘ﴾، والمعنى: أنزِّه الله الواحد أن يكون له ولد. وجملة ﴿لَّهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ...﴾ جملةٌ مستأنفة مسوقة لتعليل التنزيه[١].

ولو وصل القارئ هذه الجملة بما قبلها، لأوهم أن تكون صفة للولد؛ فيكون المنفي ولداً موصوفاً بأنه له ملك السموات والأرض، وهذا غير صحيح؛ لأن المراد نفي الولد مطلقاً.

أقوال علماء الوقف:

اختلف قول علماء الوقف في هذا الموضع إلى أقوال:

الأول: أنه تام، وبه قال الأنصاري[٢]، والأشموني[٣].

الثاني: أنه كافٍ، وبه قال الداني[٤]، والغزال[٥].

---

(١) ينظر: تفسير أبي السعود (٢: ١٦٠)، وروح المعاني (٦: ٣٧)، وتفسير القاسمي (٥: ٦٨٠)، والتحرير والتنوير (٦: ٥٨).

(٢) المقصد (ص: ١١٣).

(٣) منار الهدى (ص: ١١٣).

(٤) المكتفى في الوقف والابتدا (ص: ٢٣٣).

(٥) الوقف والابتداء (١: ٣٩٠)، وعبارته «حسن».



الثالث: أنه حسن، وبه قال الهمذاني[١].

الرابع: أنه لازم، وبه قال السِّجاوندي[٢].

ولما كان محل الجملة الاستئناف، حكم من حكم بالتمام، ولكن الحكم بالكفاية أقرب؛ لوجود رابط لفظي غير إعرابي وهو الضمير في «له»، ولأن الجملة سيقت للتعليل، وهو من روابط المعنى.

ونظراً لهذا الاستئناف، فإن الحكم بالوقف على ﴿وَلَدٌ﴾ بأنه حسن غير صحيح، لعدم وجود الرابط اللفظي الإعرابي الذي يجعل الجملة التي بعد الوقف مرتبطة بما قبلها إعراباً.

وأما اللزوم فصحيح، نظراً لأن العلة المذكورة قائمةٌ، ولذا فتعمُّد الوقف هاهنا مما يحسن، وإن كان قد يظهر للقارئ مع أدنى تأمل الانفصال بين الجملتين، واللهُ أعلمُ.

٨ - قوله تعالى: ﴿... وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ أَن صَدُّوكُمْ عَنِ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ أَن تَعْتَدُوا۟ ۘ وَتَعَاوَنُوا۟ عَلَى ٱلْبِرِّ وَٱلتَّقْوَىٰ ۖ وَلَا تَعَاوَنُوا۟ عَلَى ٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ ۚ ...﴾ [المائدة: ٢].

---

(١) الهادي إلى معرفة المقاطع والمبادي (ص: ٢٤٢).

(٢) علل الوقوف (٢: ٢٨٧)، وقد ورد في غرائب القرآن أن الوقف جائز، وهذا مخالف لما حكم به السِّجاوندي، ويظهر أن الوقف لازم، ولعلَّه سبق قلم من الناسخ؛ لأن العلة التي ذكرها، هي عين العلة التي ذكرها السِّجاوندي، والقميُّ مؤلف غرائب القرآن قد نقل الوقوف عن كتاب السِّجاوندي، واللهُ أعلمُ.



الوقـف اللازم في هذه الآية على قوله تعـالى: ﴿أَن تَعۡتَدُواْ﴾، والمعنـى عـلى هذا الوقف: لا يَجْرِمَنَّكم بُغْضُ قومٍ لأجل أن صـدوكم عـن المـسجد الحـرام أن تعتدوا. فالآية نهي عن الاعتداء على القوم، وإن كانوا فعلوا بكم هذا الفعل. ثـم استأنف الخطاب بأمر جديد بعد هذا النهي، وهو الأمر بالتعاون على البر والتقوى.

ولو وصل القارئ الجملتين لتوهَّم السامعُ العطفَ بـين الجملتـين، ومـن ثَـمَّ يكون النهي عن الاعتداء وعن التعاون على البر والتقوى، وهـذا فهـم خـاطئ. ولا يتبين هذا إلا بالفصل بين الجملتين[١].

وقـد نبَّـه بعـض المفـسرين والمعربيـن عـلى ذلـك، قـال الفـراء: «وقولـه ﴿وَتَعَاوَنُواْ﴾ هـو في موضـع جـزم؛ لأنهـا أمـر، وليـست معطوفـة عـلى ﴿تَعۡتَدُواْ﴾»[٢].

قال القرطبي: «وقال الأخفش: هو مقطوع من أول الكلام، وهو أمر لجميع الخلق بالتعاون على البر والتقوى»[٣].

أقوال علماء الوقف:

الأول: أنه وقف تام، وبه قال الهمذاني[٤].

---

(١) ينظر: علل الوقوف (٢: ٢٨٩).

(٢) معاني القرآن (١: ٣٠٠).

(٣) الجامع لأحكام القرآن (٦: ٤٦)، وينظر: إعراب القرآن للنحاس (٢: ٦).

(٤) الهادي إلى معرفة المقاطع والمبادي (ص: ٢٤٤).



الثاني: أنه وقف كافٍ، وبه قال يعقوب الحضرمي[١]، والداني[٢].

الثالث: أنه وقف حسن، وبه قال ابن الأنباري[٣]، والأنصاري[٤]، والأشموني[٥].

الرابع: أنه وقف لازم، وبه قال السِّجاوندي[٦].

والحكم بانفصال الجملتين أولى، لصحة الاستئناف بجملة ﴿وَتَعَاوَنُوا۟ عَلَى ٱلْبِرِّ وَٱلتَّقْوَىٰ﴾ ولوجود المحذور المذكور سابقاً. وهذا الانفصال يناسب من قال بالتمام والكفاية واللزوم.

ومن حكم عليه بأنه حسن فإنه جعل جملة ﴿وَتَعَاوَنُوا۟ عَلَى ٱلْبِرِّ وَٱلتَّقْوَىٰ﴾ مرتبطة بما قبلها ارتباطاً إعرابياً بالعطف، ويظهر أن العطف على جملة النداء ﴿لَا تُحِلُّوا۟ شَعَٰٓئِرَ ٱللَّهِ﴾، وليس على جملة ﴿تَعْتَدُوا۟﴾، وإلا لوقع المحذور.

ومع صحة هذا الاحتمال الإعرابي إلا أن الفصل بين الجملتين أولى كما سبق. والله أعلم.

٩ - قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَتَّخِذُوا۟ ٱلْيَهُودَ وَٱلنَّصَٰرَىٰٓ أَوْلِيَآءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُۥ مِنْهُمْ ...﴾ [المائدة: ٥١].

---

(١) القطع والائتناف (ص: ٢٨١).

(٢) المكتفى في الوقف والابتدا (ص: ٢٣٢).

(٣) إيضاح الوقف والابتداء (٢: ٦١١).

(٤) المقصد (ص: ١١٥).

(٥) منار الهدى (ص: ١١٥).

(٦) علل الوقوف (٢: ٢٨٩).



الوقف اللازم في هذه الآية على قوله تعالى: ﴿وَٱلنَّصَٰرَىٰٓ أَوۡلِيَآءَ﴾،ومن ثَمَّ، فالآية نهي عن اتخاذ اليهود والنصارى أولياء، ثُمَّ استؤنف الخطاب لبيان حال هؤلاء المنهي عنهم، فأخبر أنهم أولياء بعض، وكأن هذا الولاء عِلَّةٌ للنَّهي.

والمحذور في الوصل أن جملة: ﴿بَعۡضُهُمۡ أَوۡلِيَآءُ بَعۡضٖ﴾ تكون صفة لأولياء؛ فيكون المنهي عنه اتخاذهم أولياء من صفتِهم أنَّ بعضهم أولياء بعض، وما عدا ذلك من اليهود والنصارى، فتجوز ولايتهم، وهذا غير صحيح، وإنما الصواب النهي عن اتخاذهم أولياء مطلقاً[(١)].

وقد نبه كثير من المفسرين والمعربين على أن جملة ﴿بَعۡضُهُمۡ أَوۡلِيَآءُ بَعۡضٖ﴾ جملة مقطوعة، ومن هؤلاء ابن عطية[(٢)]، حيث قال: «وقوله تعالى: ﴿بَعۡضُهُمۡ أَوۡلِيَآءُ بَعۡضٖ﴾ جملة مقطوعة من النهي، تتضمن التفرقة بينهم وبين المؤمنين»[(٣)].

وقال أبو حيان: «والظاهر أنها جملة مستأنفة لا محل لها من الإعراب»[(٤)].

وتَبِعَهُ تلميذه السمين الحلبي. فقال: «قوله تعالى: ﴿بَعۡضُهُمۡ أَوۡلِيَآءُ بَعۡضٖ﴾ مبتدأ وخبر، وهذه الجملة لا محل لها من الإعراب؛ لأنها مستأنفة، وسيقت تعليلاً

---

(١) ينظر: علل الوقوف (٢: ٢٩٩)، ومنار الهدى (ص: ١٢١).

(٢) عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن عطية، الغرناطي، أبو محمد القاضي، مفسر، فقيه مالكي، كان له مشاركة في الغزو، وله تآليف من أبرزها: تفسيره المحرر الوجيز. توفي سنة ٥٤٢. بغية الملتمس (ص: ٣٨٩)، ومعجم المفسرين (١: ٢٥٧).

(٣) المحرر الوجيز (٤: ٤٧٨).

(٤) البحر المحيط (٣: ٥٠٧)، وينظر: التبيان (١: ٤٤٣)، والتفسير الكبير (١٢: ١٥)، وتفسير أبي السعود (٣: ٤٨)، وروح المعاني (٦: ١٥٧).



للنهي المتقدم، وزعم الحَوفِي[١] أنها في محل نصب نعتاً لأولياء، والأول أظهر»[٢].

أقوال علماء الوقف:

اختلف حكم أهل الوقف على هذا الموضع على أقوال:

الأول: أنه تام، وبه حكم نافع، والأخفش، والقتبي، وأبو عبد الله[٣]، وأبو حاتم[٤]، والأنصاري[٥]، والأشموني[٦].

الثاني: أنه كافٍ، وبه حكم الداني[٧]، والغزال[٨].

الثالث: أنه حسن، وبه حكم ابن الأنباري[٩].

---

(١) علي بن إبراهيم بن سعيد، أبو الحسن الحَوفي، كان نحوياً، لغوياً، مفسراً، وله فيه كتابه: البرهان في تفسير القرآن، وله إعراب القرآن، وهو من أفضل كتب أعاريب القرآن، توفي سنة ٤٣٠. إنباه الرواة (٢: ٢١٩)، ومعجم المفسرين (١: ٣٥٠).

(٢) الدر المصون (٤: ٢٩٩).

(٣) يحتمل أن يكون محمد بن عيسى، وكنيته: أبو عبد الله، وقد نقل عنه النحاس في مواضع من كتابه القطع والائتناف، ومنها: «وحكى ابن شاذان عن أبي عبد الله، وهو محمد بن عيسى المقرئ ...». القطع والائتناف (ص: ١٧٦).

(٤) تنظر أقوالهم في القطع والائتناف (ص: ٢٩٠).

(٥) المقصد (ص: ١٢١).

(٦) منار الهدى (ص: ١٢١).

(٧) المكتفى في الوقف والابتدا (ص: ٢٤٢).

(٨) الوقف والابتداء (٢: ٤٠٧).

(٩) إيضاح الوقف (٢: ٦٢٢)، وإن كان مراده بالحسن ما يرادف الكافي، فهو داخل ضمن من قال بالكفاية، والله أعلمُ.



الرابع: أنه لازم، وبه حكم السِّجاوندي[١].

وبالنظر إلى تفسير هذه الآيةِ، يظهر أن الفصل بين الجملتين واضح، وبه حكم كثير من المعربين، حيث جعلوا الجملة مستأنفة، وهذا موافق لمن حكم بالتمام والكفاية واللزوم. أما الحكم عليه بأنه حسن فغير صحيح؛ لأن جملة ﴿بَعۡضُهُمۡ أَوۡلِيَآءُ بَعۡضٖۚ﴾ لا تتعلق بما قبلها من حيث الإعراب.

كما يظهر أن أقرب الأقوال - في من جعل بين الجملتين فصلاً -، قول من قال: إنه كافٍ؛ لأن جملة ﴿بَعۡضُهُمۡ أَوۡلِيَآءُ بَعۡضٖۚ﴾ متعلقة بما قبلها في المعنى، لوجود الضمير في ﴿بَعۡضُهُمۡ﴾ ولأن هذه الجملة عِلَّةٌ للنَّهي عن اتخاذهم أولياء، واللهُ أعلمُ.

١٠ - قوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ ٱلۡيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغۡلُولَةٌۚ غُلَّتۡ أَيۡدِيهِمۡ وَلُعِنُواْ بِمَا قَالُواْۘ بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيۡفَ يَشَآءُۚ ...﴾ [المائدة: ٦٤].

الوقف اللازم في هذه الآية على قوله تعالى: ﴿بِمَا قَالُواْۘ﴾، والمعنى على الوقف: أن مقول القول محذوف دلَّ عليه السياق؛ وهو قولهم: ﴿يَدُ ٱللَّهِ مَغۡلُولَةٌۚ﴾، وجملة ﴿غُلَّتۡ أَيۡدِيهِمۡ وَلُعِنُواْ بِمَا قَالُواْۘ﴾ يحتمل أن تكون خبراً، أو أن تكون دعاءً[٢].

ثم إن اليهود لما وصفوا الله بالبخل حيث قالوا: ﴿يَدُ ٱللَّهِ مَغۡلُولَةٌۚ﴾ أجيبوا بأن

---

(١) علل الوقوف (٢: ٢٩٩).

(٢) البحر المحيط (٣: ٥٢٣).



قيل رداً عليهم: ﴿ بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ ﴾على معنى: أنه ليس الأمر كما وصفتم، بل هو في غاية ما يكون من الجود[١].

وأما المعنى المستقبح المترتب على الوصل فقد نبه إليه الأشموني فقال: «ولا يجوز وصله بما بعده؛ لأنه يصير قوله: ﴿ بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ ﴾من مقول اليهود ومفعول قالوا، وليس كذلك، بل هو ردٌّ لقولهم: ﴿ يَدُ ٱللَّهِ مَغۡلُولَةٌۚ ﴾»[٢].

أقوال علماء الوقف:

اختلف علماء الوقف على ثلاثة أقوال:

الأول: أنه وقف حسن، وهو حكم الأشموني[٣].

الثاني: أنه وقف صالح، وهو حكم النحاس[٤]، والأنصاري[٥].

---

(١) ينظر: حاشية شيخ زاده (٢: ١٢٣)، وروح المعاني (٦: ١٨١)، وفتح القدير (٢: ٧٥)، والتحرير والتنوير (٦: ٢٥٠).

(٢) منار الهدى (ص: ١٢٢)، وينظر هذا التعليل في علل الوقوف (٢: ٣٠١)، وغرائب القرآن (٦: ١٢٢).

(٣) منار الهدى (ص: ١٢٢).

وحكم الأشموني على هذا الموضع بأنه وقف حسن، مخالف لتعليله السابق؛ لأن الحسن عنده: ما يحسن الوقف عليه، ولا يحسن الابتداء بما بعده (منار الهدى ١١). وفي تعليله لهذا الموضع من الوقف قال: «لا يجوز وصله بما بعده». فقوله هذا يعني لزوم الابتداء بما بعده، وهذا يخالف تعريفه للحسن، والله أعلمُ.

(٤) القطع والائتناف (ص: ٢٩١)، والنحاس لم يبيِّن مراده بمصطلحاته.

(٥) المقصد (ص: ١٢٢)، والأنصاري لم يبين مراده بالوقف الصالح، بل اكتفى بأنه دون التام والكافي، وضرب له أمثلة، ينظر: المقصد (ص: ٧).



الثالث: أنه وقف لازم، وهو حكم السِّجاوندي[١].

والصواب أن الوقف كافٍ؛ لأن جملة ﴿ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ ﴾غير مرتبطة بما قبلها إعراباً، ولذا لا يصلح أن يكون حسناً.

وأما الحكم عليه بأنه صالح، إن كان المراد أنه صالحٌ للوقف والبدء بما بعده فهو موافق للكافي هنا. وإنما كان كافياً؛ لأن جملة ﴿ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ ﴾ مرتبطة بما قبلها في المعنى؛ لأن ﴿ بَلْ ﴾للإضراب، وهو إبطال لما تقدم من الكلام قبلها، وبهذا فإن الجملة مرتبطة بما قبلها من هذه الجهة. والله أعلم.

١١ - قوله تعالى: ﴿ لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّآ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ﴾ [المائدة: ٧٣].

الوقف اللازم على قوله تعالى: ﴿ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ ﴾، وعلى هذا الوقف يكون المعنى: تسجيل الكفر على من يجعل الله أحد الآلهة، وهو ثالث ثلاثة، ثم ردَّ الله عليهم هذا الزعم قائلا: ﴿ وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّآ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ﴾.

وقد بيَّن الأشموني المعنى المترتب على الوصل فقال: «ولا يجوز وصله بما بعده؛ لأنه يُوهِمُ السامع أن قوله: ﴿ وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّآ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ﴾من قول النصارى الذين يقولون بالتثليث، وليس الأمر كذلك»[٢].

(١) علل الوقوف (٢: ٣٠١).

(٢) منار الهدى (ص: ١٢٣)، وينظر: علل الوقوف (٢: ٣٠٣).



أقوال علماء الوقف:

لعلماء الوقف في الحكم على هذا الموضع أقوال:

الأول: أنه حسن، وبه حكم الهمذاني[١]، والأشموني[٢].

الثاني: أنه صالح، وبه حكم الأنصاري[٣].

الثالث: أنه لازم، وبه حكم السِّجاوندي[٤].

والصواب أن الوقف حسن؛ لأن جملة ﴿وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّآ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ جملة حالية[٥]، وهي بهذا تكون مرتبطة بما قبلها إعراباً.

أما الحكم عليه بأنه صالح، فإن كان على جواز البدء بهذه الجملة، فقد علمتَ أنها حالية مرتبطة بما قبلها إعراباً، ومثلها لا يصلح للبدء.

وأما الحكم عليه باللازم فإنه لا يصلح لأمرين:

الأول: السياق، حيث إن الله سبحانه أخبر عنهم أنهم يقولون بالتثليث، وما ذكر من التوحيد ليس منهم مطلقاً، لأنه يلزم منه التناقض بين أقوالهم، ولهذا فإن القارئ يهتدي إلى مثل هذا بأدنى تأمل، ولا يقع في ذهنه أنهم يقولون بهذا وهذا.

---

(١) الهادي إلى معرفة المقاطع والمبادي (ص: ٢٨٢).

(٢) منار الهدى (ص: ١٢٣)، ويلحظ عليه ما ذكرته تعليقاً على قوله في الآية السابقة، من عدم تناسب العِلَّةِ التي ذكرها مع حكمه على الوقف بأنه وقف حسن، واللهُ أعلمُ.

(٣) المقصد (ص: ١٢٣).

(٤) علل الوقوف (٢: ٣٠٣).

(٥) ينظر: فتح القدير (٢: ٦٤)، وإعراب القرآن لمحيي الدين درويش (٢: ٥٣٣).



الثـاني: الإعراب، وذلك أن جملة ﴿وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ ...﴾ جملةٌ حاليةٌ، والجملـة الحالية لا يصلح البدء بها؛ لأنها متعلقـةٌ بـما قبلهـا تعلقـاً لفظيـاً إعرابيـاً، والله أعلم.

١٢ - قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَعْرِفُونَهُۥ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَآءَهُمُ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنعام: ٢٠].

الوقف اللازم في هذه الآية على قولـه تعـالى: ﴿أَبْنَآءَهُمُ﴾، وبنـاءً عـلى ذلـك فجملة ﴿ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ﴾ مستأنفة.

ولو وصل القارئ الجملتين في قراءته لأوهم السامع أن جملـة ﴿ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ﴾ صفة للأبناء؛ فيكون المعنى: يعرفونه كـما يعرفـون أبنـاءهم الخـاسرين أنفسَهم[1].

والمراد بقوله: ﴿ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ﴾: أهل الكتاب؛ نظراً لأن سياق الآيات يتحدث عنهم.

وقيل: هم المشركون.

وهذا ضعيف؛ لأنه لا دلالة في الآية على أن الحديث انتقل عن أهـل الكتـاب إلى المشركين.

و أما إعراب جملة ﴿ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ﴾ ففيها أوجه، منها:

---

(١) ينظر: علل الوقوف (٢: ٣١٤).



١ - أن يكون قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُمْ﴾ مبتدأ، وقوله: ﴿فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ خبر، ودخلت الفاء لِتَضَمُّنِ المبتدأ معنى الشرط.

٢ - أن يكون قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُمْ﴾ خبر مبتدأ محذوف. وعلى هذين الإعرابين تكون الجملة مستأنفة.

٣ - أو يكون نعتاً أو بدلاً من قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ﴾.

٤ - أن تكون جملة ﴿ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓاْ ...﴾ منصوبة على الذم[١].

أقوال علماء الوقف:

اختلف علماء الوقف في هذا الموضع على أقوال:

الأول: أنه تامٌّ، وقد حكاه الأشموني[٢].

الثاني: أنه كافٍ، وبه حكم أبو حاتم[٣]، والداني[٤]، والغزال[٥]، والأشموني[٦].

---

(١) تنظر في هذه الأوجه الإعرابية: معاني القرآن وإعرابه، للزجاج (٢: ٢٣٥)، وإعراب القرآن، للنحاس (٢: ٥٩)، والقطع والائتناف (ص: ٣٠٣)، والمحرر الوجيز (٥: ١٥٤ - ١٥٥)، والفريد في إعراب القرآن المجيد (٢: ١٣٣)، والبحر المحيط (٤: ٩٣)، والدر المصون (٤: ٥٧٠ - ٥٧١)، وحاشية شيخ زاده (٢: ١٥٧)، وفتح القدير (٢: ١٠٥)، والتحرير والتنوير (٧: ١٧١ - ١٧٢).

(٢) ينظر: منار الهدى (ص: ١٢٨).

(٣) القطع والائتناف (ص: ٣٠٣).

(٤) المكتفى في الوقف والابتدا (ص: ٢٤٨).

(٥) الوقف والابتداء (٢: ٤٢٧)، وعبارته كما سبق في مثل هذا: «حسن».

(٦) منار الهدى (ص: ١٢٨).



الثالث: أنه حسن، وبه حكم ابن الأنباري(١)، والهمذاني(٢)، والأنصاري(٣).

الرابع: أنه لازم، وبه حكم السِّجاوندي(٤).

وبالنظر إلى الأوجه الإعرابية السابقة يتبين ما يأتي:

أولاً: أن الوجهين الإعرابيين الأولين يناسبان الحكم على ﴿أَبْنَآءَهُمُ﴾ بالتمام أو الكفاية أو اللزوم؛ نظراً للاستئناف الحاصل في جملة ﴿ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُمْ﴾.

أما أوجه هذه الأقوال على هذين الوجهين الإعرابيين فهو الكفاية واللزوم.

أما الكفاية فلأن الخبر ما زال متصلاً عن أهل الكتاب؛ لأن هذه الجملة بيان لحالهم بعد بيان معرفتهم، ثم إن في الجملة رابطاً لفظيّاً غير إعرابي، وهو واو الجماعة في قوله: ﴿خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُمْ﴾ مما يُقوي هذا الارتباط في المعنى. وبهذا لا يصلح أن يكون الوقف تاماً.

ومع كونه كافياً، يجوز فيه الوصل والوقف، إلا أن تعمُّد الوقف هنا أولى؛ نظراً لأن العلة التي ذكرها السِّجاوندي وجيهة وقائمة.

ثانياً: أن الوجهين الإعرابيين الأخيرين يناسبان من قال بأن الوقف حسن؛ لأن هذين الوجهين الإعرابيين في جملة ﴿ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُمْ﴾ يجعلانها مرتبطة بما قبلها ارتباطاً إعرابياً، وعلى هذا لا يصلح البدء بها. والله أعلم.

---

(١) إيضاح الوقف والابتداء (٢: ٦٣٠).

(٢) الهادي إلى معرفة المقاطع والمبادي (ص: ٢٩٤).

(٣) المقصد (ص: ١٢٨).

(٤) علل الوقوف (٢: ٣١٤).



١٣ - قولــــه تعـــالى: ﴿ إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ ٱلَّذِينَ يَسْمَعُونَ وَٱلْمَوْتَىٰ يَبْعَثُهُمُ ٱللَّهُ ثُمَّ إِلَيْهِ يُرْجَعُونَ ﴾ [الأنعام: ٣٦] .

الوقف اللازم في هذه الآية على قوله تعالى: ﴿ يَسْمَعُونَ ﴾، والمعنى على هـذا: أن الجملـة في قولـه تعـالى: ﴿ إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ ٱلَّذِينَ يَسْمَعُونَ ﴾- وهـم المؤمنـون - مفصولةٌ عن قوله: ﴿ وَٱلْمَوْتَىٰ يَبْعَثُهُمُ ٱللَّهُ ﴾.

ولفظ الموتى فيه احتمالان في التفسير:

الأول: أن يكون عاماً في كلِّ ميِّتٍ من الكفارِ والمسلمين، ويكون البعـث هو البعـث بعد الموت، وعلى هذا تكون الآية تهديداً لمن لم يستجب لله.

الثاني: أن يراد بالموتى: الكفار، وموتهم هو عدم استجابتهم لـربهم، ومعنـى ﴿ يَبْعَثُهُمُ ﴾: يوفقهم للإيمان والاستجابة[(١)].

وفي هذه الجملة وجهان من الإعراب:

الأول: أنها جملة من مبتدأ وخبر. قـال أبـو حيـان: «والظـاهر أن هـذه جملـة مستقلة من مبتدأ و خبر»[(٢)].

الثاني: أن الموتى منصـوب بفعل مضمر يفسره الظـاهر بعـده، ورُجِّـحَ هـــذا الوجه على الوجـه الأول؛ لعطف جملة الاشتغال على جملة فعلية قبلها.

(١) المحرر الوجيز (٥: ١٩٠ - ١٩١).

(٢) البحر المحيط (٤: ١١٧).



و ممن رجَّح هذا الوجه: أبو البركات الأنباري[١]في كتابه: البيان في غريب إعراب القرآن[٢]، والعكبري[٣]في كتابه التبيان في إعراب القرآن[٤]، وابن أبي العز الهمذاني في كتابه: الفريد في إعراب القرآن المجيد[٥].

أقوال علماء الوقف:

اختلف حكم علماء الوقف على هذا الموضع على أقوال:

الأول: أنه تام، وقد حكاه الداني[٦]، وبه قال الأنصاري[٧].

الثاني: أنه كافٍ، وبه حكم ابن الأنباري[٨]، والداني[٩]، والغزال[١٠].

الثالث: أنه حسن، وبه حكم الهمذاني[١١]، والأشموني[١٢].

---

(١) عبد الرحمن بن محمد، أبو البركات الأنباري، النحوي، دَرَسَ ودرَّس في المدرسة النظامية، وانقطع آخر حياته للعبادة والعلم والتأليف، توفي سنة ٥٧٧. إنباه الرواة (٢: ١٦٩)، وسير أعلام النبلاء (١٣/ ٥١).

(٢) البيان (١: ٣٢٠).

(٣) عبد الله بن الحسين بن عبد الله، أبو البقاء العكبري، النحوي الضرير، كان حنبلياً، كثير المحفوظ، ديِّناً، كان يجمع المصنفات، فتقرأ عليه، ثمَّ يملي من خاطره ما حصل له من العلم، توفي سنة ٦١٦. إنباه الرواة (٢: ١١٦)، وذيل طبقات الحنابلة (٢: ١٠٩).

(٤) التبيان (١: ٤٩٢).

(٥) الفريد (٢: ١٤٤). وينظر: البحر المحيط (٤: ١١٧)، والدر المصون (٤: ٦١٠).

(٦) المكتفى في الوقف والابتدا (ص: ٢٥٠).

(٧) المقصد (ص: ١٣٠).

(٨) إيضاح الوقف والابتداء (٢: ٦٣٢).

(٩) المكتفى في الوقف والابتدا (ص: ٢٥٠).

(١٠) الوقف والابتداء (٢: ٤٢٩)، وعبارته: «حسن».

(١١) الهادي إلى معرفة المقاطع والمبادي (ص: ٢٩٦).

(١٢) منار الهدى (ص: ١٣٠).



الرابع: أنه مطلق، وبه حكم السِّجاوندي(١).

و مما سبق من الحكم الإعرابي على جملة ﴿ وَٱلْمَوْتَىٰ يَبْعَثُهُمُ ٱللَّهُ ﴾يتبين ما يأتي:

أولاً: أن الحكم بالوقف على ﴿ يَسْمَعُونَ ﴾بأنه تامٌّ، أو كافٍ، أو مطلق يُناسب الوجه الإعرابي الأول؛ لأنه على الاستئناف.

ثانياً: أن الحكم بالوقف على ﴿ يَسْمَعُونَ ﴾بأنه حسن، يناسب الوجه الإعرابي الثاني؛ لأنه على العطف، وهو رابط لفظي إعرابي.

والحكم على هذا الموضع بأنه حسن أَوْلَى لأمرين:

الأول: أن أكثر المعربين على أن جملة ﴿ وَٱلْمَوْتَىٰ ﴾معطوفة على جملة ﴿ يَسْتَجِيبُ ﴾ على تقدير: ويبعث الله الموتى.

الثاني: أن ابتداء القارئ بقوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ ﴾ووقفه على قوله تعالى: ﴿ يَبْعَثُهُمُ ٱللَّهُ ﴾ يبين اختلاف الحكم بين الجملتين.

وإنما يقع المحذور لو أن القارئ وقف على ﴿ وَٱلْمَوْتَىٰ ﴾، فتكون قراءته هكذا: ﴿ إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ ٱلَّذِينَ يَسْمَعُونَ وَٱلْمَوْتَىٰ ﴾، وهو بهذا أشرك الموتى في السماع، وإنما هم لهم حكم آخر يختص بهم وهو البعث.

وبناءً على هذا فالأولى وضع علامة منع الوقف على ﴿ وَٱلْمَوْتَىٰ ﴾، والله أعلم.

---

(١) علل الوقوف (٢: ٣١٥).



تنبيه: لو ذهب ذاهب إلى البدء بالجملة المعطوفة ﴿ وَٱلْمَوْتَىٰ يَبْعَثُهُمُ ٱللَّهُ ﴾ على سبيل اغتفار القطع بين الجمل المتعاطفة التي تستقل كل واحدة منها بمعنى منفرد = لجاز ذلك، والله أعلم.

١٤ - قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا جَآءَتْهُمْ ءَايَةٌ قَالُواْ لَن نُّؤْمِنَ حَتَّىٰ نُؤْتَىٰ مِثْلَ مَآ أُوتِىَ رُسُلُ ٱللَّهِ ۘ ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ ﴾ [الأنعام ١٢٤].

الوقف اللازم في هذه الآية على قوله تعالى: ﴿رُسُلُ ٱللَّهِ ۘ﴾، وبها تنتهي جملة مقول القول. فالكفار قالوا لن نؤمن حتى نؤتى مثل ما أوتي رسل الله.

وجملة ﴿ ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ ﴾ جملة مستأنفة. وعلى هذا، فإنَّ بين الجملتين فصلاً.

والمحذور في وصل القارئ أن يتوهَّم أن جملة ﴿ ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ ﴾تابعة لمقول القول؛ فعلى هذا يكون الكفار هم القائلون: ﴿ ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ ﴾، وهذا منافٍ لمعنى الآية، بل يدل على تناقض قولهم، حيث ينقض آخرُ قولهم أولَه، لو كان هذا من كلامهم.

ومن ثَمَّ، فجملة ﴿ ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ ﴾ استئناف للرد والإنكار عليهم[1].

---

(١) ينظر: الكشاف (٢: ٣٨)، تفسير البيضاوي (ص: ١٤٨)، والبحر المحيط (٤: ٢١٦)، والتسهيل لعلوم التنْزيل (٢: ٢٠)، وجامع البيان، للإيجي (١: ٢٠٧).



ويكون المعنى: أن الله يرد عليهم قولهم: ﴿حَتَّىٰ نُؤْتَىٰ مِثْلَ مَآ أُوتِىَ رُسُلُ ٱللَّهِ﴾ فيقول لهم: ﴿ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾، فهو أعلم بمن يصطفيه لها، ومن يصلح للرسالة[١]، ويتضمن هذا أنهم ليسوا أهلا للوحي والرسالة[٢].

أقوال علماء الوقف:

اختلف حكم علماء الوقف في هذا الموضع على أقوال:

الأول: أنه تام، وبه قال نافع ومحمد بن عيسى[٣]، وأحمد بن موسى، كما حكاه عنهم أبو جعفر النحاس[٤]، وهو قول الهمذاني[٥]، والأنصاري[٦]، والأشموني[٧].

الثاني: أنه كاف، وبه قال الداني[٨].

الثالث: أنه حسن، وبه قال ابن الأنباري[٩].

---

(١) ينظر: الكشاف (٢: ٣٨)، ومحاسن التأويل (٦: ٧١٠).

(٢) ينظر: جامع البيان، للإيجي (١: ٢٠٧).

(٣) محمد بن عيسى بن إبراهيم، أبو عبد الله الأصبهاني، إمام في القراءات كبير مشهور، له اختيار في القراءة، وكان إماماً في النحو، له كتاب الجامع في القراءات، وغيره، توفي سنة ٢٤٢.
انظر: غاية النهاية (٢: ٢٢٣).

(٤) القطع والائتناف (ص: ٢٣٠).

(٥) الهادي إلى معرفة المقاطع والمبادي (ص: ٣٣٠).

(٦) المقصد (ص: ١٣٧).

(٧) منار الهدى (ص: ١٣٧).

(٨) المكتفى في الوقف والابتدا (ص: ٢٥٩).

(٩) إيضاح الوقف والابتداء (٢: ٦٤٣).



الرابع: أنه مطلق، وبه قال السِّجاوندي[١].

والفصل بين الجملتين ظاهر؛ لأن جملة ﴿ٱللَّهُ أَعۡلَمُ حَيۡثُ يَجۡعَلُ رِسَالَتَهُۥۗ﴾ مستأنفة. وهذا يناسب من حَكَمَ بالتمام أو الكفاية أو المطلق.

كما أن هذه الجملة - مع استئنافها - سيقت للردِّ على قول الكفار: ﴿لَن نُّؤۡمِنَ حَتَّىٰ نُؤۡتَىٰ مِثۡلَ مَآ أُوتِيَ رُسُلُ ٱللَّهِۘ﴾، ولذا فإن الاتصال المعنوي بين الجملتين قائم من هذه الجهة، وبهذا يكون الوقف كافياً، والكافي يصحُّ البدء بما بعده وهذا يعني صحة الحكم عليه بأنه مطلق.

أما حكم ابن الأنباري عليه بأنه حسن، فغير صحيح لانعدام التعليق الإعرابي بين الجملتين، وقد يكون مراد ابن الأنباري أنه كافٍ[٢]، واللهُ أعلمُ.

١٥ - قوله تعالى: ﴿وَٱتَّخَذَ قَوۡمُ مُوسَىٰ مِنۢ بَعۡدِهِۦ مِنۡ حُلِيِّهِمۡ عِجۡلٗا جَسَدٗا لَّهُۥ خُوَارٌۚ أَلَمۡ يَرَوۡاْ أَنَّهُۥ لَا يُكَلِّمُهُمۡ وَلَا يَهۡدِيهِمۡ سَبِيلًاۘ ٱتَّخَذُوهُ وَكَانُواْ ظَٰلِمِينَ﴾ [الأعراف: ١٤٨].

الوقف اللازم في هذه الآية على قوله تعالى: ﴿وَلَا يَهۡدِيهِمۡ سَبِيلًاۘ﴾، والمعنى: إن قوم موسى - عليه السلام - اتخذوا العجل إلهاً مع أنه لا يملك شيئاً من صفات الإلهية؛ فهو لا يكلمهم فيأمرهم بأوامر، ولا يقدر على هدايتهم السبيل، إنه فاقد لهذه الصفات، فمن العجب أن يعبدوه.

---

(١) علل الوقوف (٢: ٣٢٥)، وينظر: غرائب القرآن (٨: ١٦).

(٢) سبق الإشارة إلى أن الوقف الحسن عند ابن الأنباري قد يريد به في بعض المواطن: الوقف الكافي.



ثم أعاد الله سبحانه الفعل الأول فقال: ﴿ اتَّخَذُوهُ ﴾، وهو ابتداءٌ[١] مؤكدٌ لقوله تعالى: ﴿ وَاتَّخَذَ ﴾. قال الطاهر بن عاشور: «فلذلك فُصِلَت، والغرض من التوكيد في مثل هذا المقام هو التكرير لأجل التعجيب؛ كما يقال: نَعَم اتخذوه، ولتبنى عليه جملة: ﴿وَكَانُوا ظَالِمِينَ ﴾، فيظهر أنها متعلقة باتخاذ العجل، وذلك لبعد جملة ﴿ وَاتَّخَذَ قَوْمُ مُوسَىٰ ﴾ بما وَليها من الجملة»[٢].

والإشكال في وصل القارئ أن السامع يتوهم أن جملة ﴿ اتَّخَذُوهُ ﴾ صفة للسبيل، مع أن الهاء ضمير للعجل[٣]، ومن ثَمَّ، فهي جملة استئنافية لا محل لها من الإعراب، وهي مؤكدة لجملة ﴿ وَاتَّخَذَ قَوْمُ مُوسَىٰ ﴾[٤].

أقوال علماء الوقف:

اختلف حكم علماء الوقف على هذا الموضع على أقوال:

الأول: أنه تام، وبه قال أبو جعفر النحاس[٥].

الثاني: أنه كافٍ، وبه قال الغزال[٦].

---

(١) ينظر: الكشاف (٢: ٩٤).

(٢) التحرير والتنوير (٩: ١١١).

(٣) ينظر: علل الوقوف (٢: ٣٤٨)، وغرائب القرآن (٩: ٤٢).

(٤) ينظر: الجدول في إعراب القرآن (٩: ٧١).

(٥) القطع والائتناف (ص: ٣٤١ - ٣٤٢).

(٦) الوقف والابتداء (٢: ٤٨١).



الثالث: أنه حسن، وبه قال ابن الأنباري(١)، والهمذاني(٢)، والأنصاري(٣)، والأشموني(٤).

الرابع: أنه لازم، وبه قال السِّجاوندي(٥).

والحكم الإعرابي لجملة ﴿ٱتَّخَذُوهُ وَكَانُواْ ظَٰلِمِينَ﴾ يتناسب مع من قال بأن الوقف تام أو كافٍ أو لازم، لأنها على الاستئناف.

والحكم على ﴿سَبِيلًاۘ﴾ بأنه كافٍ أولى، لأمرين:

الأول: أن فعل ﴿ٱتَّخَذُوهُ﴾ مؤكد لفعل ﴿وَٱتَّخَذَ﴾.

الثاني: الضمير في ﴿ٱتَّخَذُوهُ﴾ الذي يعود على العجل.

و بهذين الأمرين يكون سياق المعنى ما زال متصلاً؛ لأن الحديث عن اتخاذ العجل، وهذا الحديث لم ينقطع بعد. وما دام الارتباط بالمعنى موجوداً بين الجملتين فإنه لا يصلح أن يكون تاماً.

أما الحكم عليه باللزوم فصحيح؛ لأن البدء بجملة ﴿ٱتَّخَذُوهُ﴾ صحيح، بل ويقطع التوهم الذي قد يقع في حالة الوصل؛ لذا فتعمُّد الوقف أولى.

---

(١) إيضاح الوقف والابتداء (٢: ٦٦٢).

(٢) الهادي إلى معرفة المقاطع والمبادي (ص: ٣٦٤).

(٣) المقصد (ص: ١٥١).

(٤) منار الهدى (ص: ١٥١).

(٥) علل الوقوف (٢: ٣٤٨).



وأما كونه حسناً ففيه نظر؛ لأن جملة ﴿ أَتَّخَذُوهُ ﴾ لا تربط بها قبلها من حيث الإعراب، والله أعلمُ.

١٦ - قوله تعالى: ﴿ وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ ٱلْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا ۚ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴾ [يونس: ٦٥].

الوقف اللازم في هذه الآية على قوله تعالى: ﴿قَوْلُهُمْ ﴾، وبناءً على هذا الوقف يكون معنى الآية: نَهيُ النبي ﷺ عن أن يَحزَن من قولهم، وهذا القول الذي يُحزِنه محذوف مقدر.

ولو وصل القارئ قراءته، لأوهم أن مقول القول هو قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا ﴾؛ أي إن الذي يحزن الرسول ﷺ هو قولهم: ﴿إِنَّ ٱلْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا ﴾.

وقد نبّه بعض المفسرين لهذا الوقف، قال الفراء: «قوله: ﴿ وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ ٱلْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا ﴾ المعنى على الاستئناف، ولم يقولوا هم ذاك فيكون حكاية»[١].

وهذا الاستئناف بمعنى التعليل، عند الزمخشري[٢]، وتبعه جماعة من المفسرين[٣]، والمعنى: لا يحزنك ما يقولون. لأنَّ العزة لله جميعاً.

---

(١) معاني القرآن (١: ٤٧١)، وينظر: تفسير الطبري (١١: ١٣٩).

(٢) ينظر: الكشاف (٢: ١٩٦).

(٣) ينظر: الفريد (٢: ٥٧٥)، والدر المصون (٦: ٢٣٣)، وجامع البيان، للإيجي (١: ٣٠٣).



ونبّه بعض المفسرين على انفصال الجملتين[١]، مع الإشعار بأن الوصل لا يوقع في الوهم إلا لمن لا فَهمَ له.

قال السمين الحلبي: «والوقف على قوله: ﴿ قَوْلُهُمْ ﴾ ينبغي أن يعتمد ويقصد، ثم يبتدأ بقوله: ﴿ إِنَّ ٱلْعِزَّةَ ﴾، وإن كان من المستحيل أن يتوهم أحد أن هذا من مقولهم إلا من لا يُعتبر بفهمه»[٢].

وقال الطاهر بن عاشور: «ويحسن الوقف على كلمة ﴿ قَوْلُهُمْ ﴾؛ لكي لا يتوهم بعض من يسمع جملة: ﴿ إِنَّ ٱلْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا ﴾، فيحسبه مقولاً لقولهم، فيتطلب لماذا يكون هذا القول سبباً لحزن الرسول ﷺ. وكيف يحزن الرسول من قولهم: إن العزة لله، وإن كان في المقام ما يهدي السامع سريعاً إلى المقصود»[٣].

أقوال علماء الوقف:

اختلف علماء الوقف في حكمهم على هذا الموضع على أقوال:

(١) ممن نبَّه على انفصال الجملتين دون ذكر التعليل: التبيان (٢: ٦٧٩)، وابن عطية (٧: ١٧٨)، والقرطبي (٨: ٣٥٩)، وأبو السعود (٤: ١٦١)، والشوكاني (٢: ٤٥١)، والآلوسي (١١: ١٥٣).

(٢) الدر المصون (٦: ٢٣٣).

(٣) التحرير والتنوير (١١: ٢٢٢).

الأول: أنه تامٌ، وهو اختيار الفراء، وأبو حاتم، وابن مجاهد[١]، والأنصاري[٢]، والأشموني[٣].

الثاني: أنه كافٍ، وهو اختيار الداني[٤]، والغزال[٥].

الثالث: أنه حسن، وهو اختيار ابن الأنباري[٦]، والهمذاني[٧].

الرابع: أنه لازم، وهو اختيار السِّجاوندي[٨].

هذا، ويظهر أن الاستئناف في جملة ﴿إِنَّ ٱلۡعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًاۚ﴾ عِلَّة من قال بالتمام. غير أن هذا الاستئناف مرتبط بما قبله؛ لأنه تعليلٌ لعدم الحزن، وبهذا الارتباط في المعنى من هذه الجهة يكون الوقف كافياً.

أما من حكم عليه بأنه حسن، فغير صحيح؛ لأن الجملتين لا ارتباط بينهما في الإعراب.

وأما حكم السِّجاوندي عليه بأنه لازم، فصحيح، ومن ثَمَّ، فتعمد الوقف أولى، وإن كان في المقام ما يدل على انفصال الجملتين. والله أعلم.

---

(١) تنظر أقوالهم في القطع والائتناف (ص: ٣٧٧ - ٣٧٨).

(٢) المقصد (ص: ١٨٧).

(٣) منار الهدى (ص: ١٨٧).

(٤) المكتفى في الوقف والابتدا (ص: ٣٠٩).

(٥) الوقف والابتداء، وعبارته «حسن».

(٦) إيضاح الوقف (٢: ٧٠٧)، ويلحظ أنه حكم على قوله تعالى: ﴿فَلَا يَحۡزُنكَ قَوۡلُهُمۡۘ إِنَّا نَعۡلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعۡلِنُونَ﴾ [يس: ٧٦] بأنه وقف تام، وهو مخالف لحكمه هاهنا مع تشابه الآيتين.

(٧) الهادي إلى معرفة المقاطع والمبادي (ص: ٤٥٣).

(٨) علل الوقوف (٢: ٣٩٨).



١٧ـ قوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ لَمۡ يَكُونُواْ مُعۡجِزِينَ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَمَا كَانَ لَهُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ مِنۡ أَوۡلِيَآءَۘ يُضَٰعَفُ لَهُمُ ٱلۡعَذَابُۚ مَا كَانُواْ يَسۡتَطِيعُونَ ٱلسَّمۡعَ وَمَا كَانُواْ يُبۡصِرُونَ ﴾ [هود: ٢٠].

الوقف اللازم في هذه الآية على قوله تعالى: ﴿ أَوۡلِيَآءَ ﴾،وعلى هذا الوقف، فالجملة تدلُ على نفي أن يكون لهم أولياء، ثم استأنف الخطاب ببيان ما لهم من العذاب.

ولو وصل القارئ، لأوهم السامعَ أن جملة ﴿ يُضَٰعَفُ لَهُمُ ٱلۡعَذَابُۚ ﴾ صفة لأولياء، ويكون المعنى على هذا الوصل: وما كان لهم من أولياء من صفتهم أنهم يضاعف لهم العذاب(١).

وقد نصَّ على الاستئناف عدد من المفسرين والمعربين، قال الزجاج: «ثم استأنف فقال: ﴿ يُضَٰعَفُ لَهُمُ ٱلۡعَذَابُۚ ﴾»(٢).

أقوال علماء الوقف:

اختلف حكم علماء الوقف في هذا الموضع على أقوال:

---

(١) ينظر: تفسير ابن جزي (٢: ١٠٣)، وغرائب القرآن (١٢: ٦).

(٢) معاني القرآن وإعرابه (٣: ٤٥). وينظر: التبيان للعكبري (٢: ٦٩٢)، وتفسير البيضاوي (ص ٢٢٩)، والفريد (٢: ٦١٤)، وتفسير ابن جزي (٢: ١٠٣)، والبحر المحيط (٥: ٢١٢)، والدر المصون (٦: ٣٠٢)، وتفسير أبي السعود (٤: ١٩٧)، وفتح القدير (٢: ٢٩١)، وروح المعاني (١٢: ٣٢)، والجدول (١٢: ٢١٥)، وإعراب القرآن (٤: ٣٣١).



الأول: أنه تام، وهو قول نافع[١].

الثاني: أنه حسن، وهو قول الهمذاني[٢].

الثالث: أنه صالح، وهو قول الأنصاري[٣].

الرابع: أنه لازم، وهو قول السِّجاوندي[٤].

ولعل الاستئناف في جملة ﴿يُضَٰعَفُ لَهُمُ ٱلۡعَذَابُۚ﴾ عِلَّة من حكم بالتمام، وهذا الاستئناف يقطع أن يكون الوقف حسناً كما ذهب إليه الهمذاني؛ لأنه لا ارتباط بينهما إعراباً.

ولكن هذا الاستئناف مرتبط بما قبله من جهة المعنى، ذلك لأن الحديث ما زال موصولاً عن الكفار الذين سبق ذكرهم، وأنهم غير معجزي الله في الأرض، فهم الذين يضاعف لهم العذاب، وبهذا الارتباط في المعنى يكون الوقف كافياً.

أما الحكم عليه بأنه صالح، فإن كان المراد أنه صالح للبدء بما بعده فهو كالكافي، وإن كان المراد أنه صالح للوقف مع عدم لزوم صلاحية ما بعده للبدء فهو كالحسن، وقد سبق نقده.

---

(١) القطع والائتناف (ص: ٣٨٧)، ومنار الهدى (ص: ١٨٣).

(٢) الهادي إلى معرفة المقاطع والمبادي (ص: ٤٦٩).

(٣) المقصد (ص: ١٨٣).

(٤) علل الوقوف (٢: ٤٠٥).



وأما اللزوم فهو متناسب مع مصطلح السِّجاوندي، لأن الوصل يوهم أن الذين يضاعف لهم العذاب هم الأولياء، وهذا غير مراد.

ولذا فتعمد الوقف أولى مع أنه وقف كافٍ، للعِلَّةِ المذكورة. والله أعلم.

١٨ - قوله تعالى: ﴿عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يَرْحَمَكُمْ ۚ وَإِنْ عُدتُّمْ عُدْنَا ۘ وَجَعَلْنَا جَهَنَّمَ لِلْكَافِرِينَ حَصِيرًا﴾ [الإسراء: ٨].

الوقف اللازم في هذه الآية على قوله تعالى: ﴿عُدْنَا﴾، وهذه الجملة وعيد لبني إسرائيل بأنهم إن عادوا إلى المعصية عاد الله عليهم بالعقاب، ومعنى عدنا؛ أي: في الدنيا إلى العقوبة، ثم ذكر ما أعد للكافرين في الآخرة، وهو جعل جهنم لهم حصيراً[١].

ولو وصل القارئ لأوهم أن قوله: ﴿وَجَعَلْنَا﴾ معطوف على ﴿عُدْنَا﴾[٢]، وبهذا التقدير يختل معنى الكلام، إذ يكون معنى الجملة: أن جعل جهنم حصيراً للكافرين مترتب على عودهم للإفساد والمعصية، أما إذا لم يعودوا فلن تكون جهنم حصيراً للكافرين. وهذا المعنى ظاهر الفساد.

وفي جملة ﴿وَجَعَلْنَا جَهَنَّمَ لِلْكَافِرِينَ حَصِيرًا﴾ وجهان محتملان من الإعراب:

---

(١) ينظر: تفسير البيضاوي (١: ٢٧٨ - ٢٨٨)، والبحر المحيط (٦: ١١)، وحاشية الشهاب الخفاجي (٦: ١٢).

(٢) ذكر هذا الإعراب محيي الدين درويش في كتابه إعراب القرآن الكريم (٥: ٣٩٤)، وفي هذا نظر، لما ذكرت من العِلَّةِ في الوقف، واللهُ أعلمُ.



الأول: أن تكون الواو استئنافية، وتكون الجملة مستأنفة لا محل لها من الإعراب[١].

الثاني: أن تكون الواو عاطفة، وتكون جملة ﴿وَجَعَلْنَا﴾ معطوفة على جملة ﴿عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يَرْحَمَكُمْ﴾، وجملة ﴿وَإِنْ عُدتُّمْ عُدْنَا﴾ معترضة بين الجملتين[٢].

أقوال علماء الوقف:

لعلماء الوقف في هذا الموضع ثلاثة أقوال:

الأول: أنه كافٍ، وبه قال الأنصاري[٣].

الثاني: أنه حسن، وبه قال الهمذاني[٤]، والأشموني[٥].

الثالث: أنه لازم، وبه قال السِّجاوندي[٦].

والإعراب بالاستئناف يناسب من قال بالكفاية أو اللزوم في الوقف.

والإعراب بالعطف يناسب من قال بأن الوقف حسن.

والأول أصحُّ؛ لأمورٍ:

---

(١) ينظر: الجدول في إعراب القرآن الكريم وصرفه (١٥: ١٤).

(٢) ينظر: التحرير والتنوير (١٥: ٣٨ - ٣٩).

(٣) المقصد (ص: ٢٢٢).

(٤) الهادي إلى معرفة المقاطع والمبادي (ص: ٥٨٠).

(٥) منار الهدى (ص: ٢٢٢).

(٦) علل الوقوف (٢: ٤٥٧)، وينظر: غرائب الوقوف (١٥: ٥).



أولاً: أن الفصل يُبعد توهمَ عطف جملة ﴿وَجَعَلْنَا﴾ على جملة ﴿عُدْنَا﴾.

ثانياً: يحتمل أن من حكم بأنه حسن، نظر إلى أن جملة ﴿وَجَعَلْنَا﴾ معطوفة على جملة ﴿عُدْنَا﴾، وقد سبق بيان ما في هذا الاحتمال من خطأ في المعنى.

ثالثاً: لو فُرض أنهم جعلوا جملة ﴿وَجَعَلْنَا﴾ معطوفة على جملة ﴿عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يَرْحَمَكُمْ﴾ فإن الإشكال في جملة ﴿وَإِنْ عُدتُّمْ عُدْنَا﴾ ما زال باقياً، ولا ينفك هذا الإشكال إلاَّ بالفصل. وبهذا يظهر أن تقديم الفصل أولى من الوصل، والله أعلم.

١٩ - قوله تعالى: ﴿وَلَا تَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ لَهُ ٱلْحُكْمُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [القصص: ٨٨].

الوقف اللازم في هذه الآية على قوله تعالى: ﴿إِلَٰهًا ءَاخَرَ﴾. والمعنى: أن الله ينهى نبيه - عليه الصلاة والسلام - عن أن يدعو مع الله إلهاً آخر، ثم علل هذا النهي بقوله تعالى: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾[1]. وهذه الجملة التعليلية جملة اعتراضية لا محل لها من الإعراب[2]. وبهذا تكون جملة ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ مفصولة عن جملة النهي، ولو وصل القارئ، لأوهم أن هذه الجملة موصولة بجملة النهي، ويكون المعنى المترتب على هذا: لا تدع مع الله إلهاً آخر، من صفة هذا الإله الآخر: أنه لا إله إلا هو[3].

---

(١) ينظر: السراج المنير (٣: ١٢٣)، والتحرير والتنوير (٢٠: ١٩٧).

(٢) الجدول في إعراب القرآن (٢٠: ٩٩).

(٣) ينظر: علل الوقوف (٢: ٥٨٣)، ومنار الهدى (ص: ١٩٤).



ولا إشكال في بطلان هذا المعنى.

أقوال علماء الوقف:

لعلماء الوقف هاهنا ثلاثة أقوال:

الأول: أن الوقف كافٍ، وهو قول الأنصاري[١].

الثاني: أن الوقف حسن، وهو قول الهمذاني[٢]، والأشموني[٣].

الثالث: أن الوقف لازم، وهو قول السِّجاوندي[٤].

ويظهر مما سبق شرحه وبيانه في الآية صحة القول بالفصل، وبهذا يكون القول بالكفاية واللزوم أصح.

أما الكفاية، فلأن المعنى مازال متصلاً؛ لأن جملة ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۚ﴾ عِلَّةٌ للنهي، وبهذا تكون مرتبطة بما قبلها في المعنى.

وأما اللزوم، فواضح؛ لِلْعِلَّةِ السابقة من أنه يحتمل توهم كون جملة ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۚ﴾ صفة للإله الآخر المنهي عن اتخاذه.

أما القول بأنه وقف حسن، فغير صحيح نظراً لعدم وجود ارتباط لفظي بين الجملتين. والله أعلم.

---

(١) المقصد (ص: ١٩٤).

(٢) الهادي إلى معرفة المقاطع والمبادي (ص: ٧٧٢).

(٣) منار الهدى (ص: ١٩٤).

(٤) علل الوقوف (٢: ٥٨٣).



٢٠ – قوله تعالى: ﴿فَـَٔامَنَ لَهُۥ لُوطٌۘ وَقَالَ إِنِّي مُهَاجِرٌ إِلَىٰ رَبِّيٓۖ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ﴾ [العنكبوت: ٢٦].

الوقف اللازم في هذه الآية على قوله تعالى: ﴿لُوطٌۘ﴾، وبه تتم الجملة، ويكون المعنى آمن لإبراهيم لوط.

وبناءً على هذا الوقف يكون قائل: ﴿إِنِّي مُهَاجِرٌ إِلَىٰ رَبِّيٓۖ﴾ هو إبراهيم.

قال شيخ زاده: «ويلزم الوقف على لوط؛ لأن قائل ما بعده إبراهيم عليهما السلام؛ فلو وصل توهم أن يكون الفعل الثاني للوط، فَيفسد المعنى»[١].

وقد حُكي هذا القول؛ أعني أن فاعل ﴿وَقَالَ﴾ هو لوط[٢]، ولكنه غير مرضي عند المفسرين، بل إن بعضهم لم يعرِّج عليه[٣].

وممن ردَّه الآلوسي، حيث قال: «وقيل: الضمير للوط عليه السلام، وليس بشيء، لما يلزم من التفكيك، والجملة استئناف بياني، كأنه قيل: فماذا كان منه عليه السلام؟

فقيل: قال: إني مهاجر»[٤].

وعلى هذا المعنى المرفوض تكون جملة ﴿وَقَالَ﴾ معطوفة على جملة ﴿فَـَٔامَنَ﴾.

---

(١) حاشية شيخ زاده (٤: ١١).

(٢) ينظر: البحر المحيط (٧: ١٤٩)، وروح المعاني (٢٠: ١٥٢).

(٣) ينظر على سبيل المثال: تفسير الطبري (٢٠: ١٤٢)، والكشاف (٣: ١٨٩)، وجامع البيان للإيجي (٢: ١٣٧).

(٤) روح المعاني (٢٠: ١٥٢).



وجملة ﴿وَقَالَ إِنِّي مُهَاجِرٌ إِلَىٰ رَبِّيٓ﴾ تحتمل وجهين من الإعراب:

الأول: أنها جملة مستأنفة[١].

الثاني: أنها معطوفة على جملة ﴿فَأَنجَىٰهُ ٱللَّهُ مِنَ ٱلنَّارِۚ﴾ [العنكبوت: ٢٤][٢].

أقوال علماء الوقف:

اختلف علماء الوقف في هذا الموضع على أقوال:

الأول: أنه وقف كافٍ، قال النحاس: « ﴿فَـَٔامَنَ لَهُۥ لُوطٌۘ﴾ قطع كافٍ؛ لأن أهل التأويل يقولون: إن الذي هاجر إبراهيم»[٣].

الثاني: أنه وقف حسن، قاله الهمذاني[٤].

الثالث: أنه وقف صالح، قاله الأنصاري[٥]، والأشموني[٦].

الرابع: أنه وقف لازم، قاله السِّجاوندي[٧].

---

(١) ينظر: روح المعاني (٢٠: ١٥٢).

(٢) ينظر: التحرير والتنوير (٢٠: ٢٣٨).

(٣) القطع والائتناف (ص: ٥٥٢ - ٥٥٣).

(٤) الهادي إلى معرفة المقاطع والمبادي (ص: ٧٧٧).

(٥) المقصد (ص: ٢٩٦).

(٦) منار الهدى (ص: ٢٩٦).

(٧) علل الوقوف (٢: ٥٨٧).



والحكم على جملة ﴿وَقَالَ إِنِّي مُهَاجِرٌ﴾ بالاستئناف يناسب من حكم بالكفاية واللزوم، وهما أولى بالصواب، أما الكفاية فلتمام المعنى إذ جملة ﴿وَقَالَ إِنِّي مُهَاجِرٌ﴾ ما زالت متصلة من جهة المعنى بخبر إبراهيم عليه السلام.

وأما اللزوم فظاهرٌ؛ لأن الوصل - مع صحته على الحكم بالكفاية - قد يحدث لَبْساً في فاعل ﴿وَقَالَ إِنِّي مُهَاجِرٌ﴾، ولذا كان الوقف أولى؛ لبيان الانفصال.

أما من حكم بالحسن فإن كان جعل الجملة معطوفة على ﴿فَـَٔامَنَ لَهُۥ لُوطٌ﴾، فإن اللَّبْسَ حاصلٌ به، وإن كان جعلها معطوفة على ﴿ فَأَنجَىٰهُ ٱللَّهُ مِنَ ٱلنَّارِۚ﴾، فإن اللبس لا يزالُ حاصلاً أيضاً، وهذا مما يرجح الحكم الأول في الإعراب وما يترتب عليه من وقف.

أما الصالح فيحتمل أن يكون مرادفاً لمصطلح الحسن أو مصطلح الكافي، وقد سبق بيان معنى الوقف عليهما. و الله أعلم.

٢١ - قوله تعالى : ﴿ فَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ ۘ إِنَّا نَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ﴾ [يس : ٧٦].

الوقف اللازم في هذه الآية على قوله تعالى: ﴿قَوْلُهُمْ﴾، وقد سبق ذكر آية سورة يونس، وهي قوله تعالى: ﴿ وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ ۘ إِنَّ ٱلْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًاۚ﴾



[يونس: ٦٥]، وما قيل في الآية هناك، يقال به هنا؛ لتشابه الآيتين في المقاطع، ولذا فسأكتفي هنا بهذه الإشارة[١].

٢٢- قوله تعالى: ﴿فَتَوَلَّ عَنْهُمْ يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ إِلَىٰ شَيْءٍ نُّكُرٍ﴾ [القمر: ٦].

الوقف اللازم في هذه الآية على قوله تعالى: ﴿فَتَوَلَّ عَنْهُمْ﴾، وهذه الجملة لا محل لها من الإعراب، وهي معطوفة على استئناف مقدر؛ أي: تنبَّه لهذا فتول[٢]. أو هي تفريع على جملة ﴿فَمَا تُغْنِ النُّذُرُ﴾ أي: أعرض عن مجادلتهم، فإنهم لا تفيدهم النذر[٣].

وأما جملة ﴿يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ﴾، فهي مفصولة عنها، وليست ظرفاً للتَّولي. وعلى هذا القول المفسرون والمعربون إلا الحسن البصري رحمه الله تعالى.

وبعد اتفاق المفسرين والمعربين في أن جملة ﴿يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ﴾ مستأنفة، اختلفوا في متعلق الظرف.

---

(١) ينظر: إعراب القرآن للنحاس (٣: ٤٠٧)، وتفسير البيضاوي (١: ٢٢١)، والفريد (٤: ١٢٠)، وتفسير أبي السعود (٧: ١٧٩)، وفتح القدير (٤: ٣٨٢)، وروح المعاني (٢٣: ٥٢)، وتعليقات على أنوار التنزيل (ص: ١٩٢)، والتحرير والتنوير (٢٣: ٧٢ - ٧٣).

ومن كتب الوقف: القطع والائتناف (ص: ٦٠١)، وإيضاح الوقف والابتدا (٢: ٨٥٦)، والمكتفى في الوقف والابتدا (ص: ٤٧٦)، وعلل الوقوف (٣: ٦٣٩)، والهادي إلى معرفة المقاطع والمبادي (ص: ٨٥٠)، ومنار الهدى (ص: ٣٢٢).

(٢) ينظر: الجدول في إعراب القرآن (١٢: ٢٠١).

(٣) التحرير والتنوير (٢٧: ١٧٦).



فقيل: متعلق بـ﴿ يَخْرُجُونَ ﴾[1]، ويكون المعنى: يخرجون يوم يدع الداع.

وقيل: متعلق بفعل محذوف تقديره: اذكر[2]؛ أي: اذكر يوم يدع.

أو متعلق بفعل محذوف تقديره: انتظر[3]؛ أي: انتظر يوم يدع.

وقيل: متعلق بـ﴿ خُشَّعًا ﴾ [القمر: ٧][4]، أو بـ﴿ تُغْنِ ﴾ [القمر: ٥][5]، أو بـ﴿ مُّسْتَقِرٌّ ﴾[6] [القمر: ٣]، أو بـ﴿ يَقُولُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴾ [القمر: ٨][7].

وعلى كل هذه التقديرات - مع ضعف بعضها - تكون جملة ﴿ يَوْمَ يَدْعُ ٱلدَّاعِ ﴾ مستأنفة. والمشكل في وصل القارئ لو وصل أنه يوهم أن ﴿ يَوْمَ ﴾ متعلق بـ﴿ فَتَوَلَّ عَنْهُمْ ﴾، ويكون المعنى على ذلك: تول عنهم في اليوم الذي يدعو فيه الداعي.

وهذا فيه خطأ ظاهر.

---

(١) ينظر: معاني القرآن للزجاج (٥: ٨٦)، ومشكل إعراب القرآن (٢: ٦٩٨)، والكشاف (٤: ٤٤).

(٢) ينظر: مشكل إعراب القرآن (٢: ٦٩٨)، والكشاف (٤: ٤٤)، وجامع البيان للإيجي (٢: ٣٢١)، وروح المعاني (٢٧: ٧٩).

(٣) جامع البيان للإيجي (٢: ٣٢١)، وروح المعاني (٢٧: ٧٩).

(٤) مشكل إعراب القرآن (٢: ٦٩٨).

(٥) روح المعاني (٢٧: ٧٩).

(٦) روح المعاني (٢٧: ٧٩).

(٧) روح المعاني (٢٧: ٧٩).



وقد جعل بعضهم الظرف متعلقاً بفعل التولي، ولكنه تكلف في تخريج هذا الاتصال أيما تكلف. قال الآلوسي في معرض ذكره لاحتمالات متعلق الظرف: «أو لـ (تولَّ)؛ أي: تول عن الشفاعة لهم يوم القيامة، أو هو معمول له بتقدير إلى – وعليه قول الحسن -: فتول عنهم إلى يوم، والمراد استمرار التولي، والكلّ كما ترى»[1].

وقد ردَّ أبو حيان تفسير الحسن فقال: «وهذا ضعيف من جهة اللفظ ومن جهة المعنى:

أما من جهة اللفظ فحذف إلى.

وأما من جهة المعنى فإن توليه عنهم ليس مُغَـيّاً بيوم يدع الداعي»[2].

أقوال علماء الوقف:

اختلف علماء الوقف في هذا المقطع على أقوال:

الأول: أنه تامٌّ، وبه قال أبو حاتم[3]، والزجاج[4]، والداني[5]، والأنصاري[6]،

---

(١) روح المعاني (٢٧: ٧٩).

(٢) البحر المحيط (٨: ١٧٥)، وينظر: تفسير ابن جزي (٤: ٨٠).

(٣) القطع والائتناف (ص: ٦٩٤)، ومنار الهدى (ص: ٣٧٦).

(٤) معاني القرآن وإعرابه (٥: ٨٦).

(٥) المكتفى في الوقف والابتدا (ص: ٥٤٥).

(٦) المقصد (ص: ٣٧٦).



وحكاه الهمذاني عن قومٍ، ولم يُسَمِّهم، ثم قال: «ويراقبه[١] ما قبله»[٢].

الثاني: أنه غير تام، وبه قال ابن الأنباري[٣].

الثالث: أنه لازم، وبه قال السِّجاوندي[٤].

والأوجه المذكورة في متعلق الظرف تدل على القول بالتمام؛ لأنه لا علاقة بين الجملتين لا لفظاً ولا معنى، وهو كذلك لازم؛ لأن الوصل يورث الوهم في تعلق الظرف بقوله: ﴿ فَتَوَلَّ ﴾، وبه يحدث الخطأ في فهم المعنى.

أما ما قاله ابن الأنباري، فقد ردَّ عليه الداني بقوله: «وليس كما قال؛ لأن جميع المفسرين يجعلون العامل في الظرف ﴿ يَخۡرُجُونَ ﴾[٥]، والمعنى عندهم على التأخير؛ والتقدير: يخرجون من الأجداث يوم يدع الداع، فإذا كان كذلك فالتمام ﴿ فَتَوَلَّ عَنۡهُمۡۘ ﴾؛ لأن الظرف لا يتعلق بشيءٍ مما قبله»[٦]، والله أعلمُ.

---

(١) المراقبة عند الهمذاني: «المراقبة بين الوقفين: ألا يثبتا معا ولا يسقطا معاً، يوقف على أحدهما». الهادي إلى معرفة المقاطع والمبادي (ص: ٥٥).

(٢) الهادي إلى معرفة المقاطع والمبادي (ص: ١٠١٦).

(٣) إيضاح الوقف والابتدا (٢: ٩١٣).

(٤) علل الوقوف (٣: ٧٤٤).

(٥) قد سبق ذكر عِدَّة أقوال في متعلق الظرف.

(٦) المكتفى في الوقف والابتدا (ص: ٤٥٤).





الفصل الثالث

الوقف المتعانق

المبحث الأول: تعريفه لغة واصطلاحاً، وسبب تسميته.

المبحـــث الثـــاني: دراســـة تطبيقيـــة لمواضـــع الوقـــف المتعـــانق في المصحف، وأثرها في التفسير.





المبحث الأول: تعريفه لغة واصطلاحاً، وسبب تسميته

التَّعَانُقُ والمُعَانَقَةُ من المصطلحات المستعملة في المصاحف، ويقال: تَعَانَقَ الوقفان، أو بين الوقفين مُعَانَقَة، وعلامته في المصحف هكذا (.·. - .·.) فَيُوضَعُ عند الوقف الأول ثلاث نقاط، وعند الوقف الثاني ثلاث نقاط.

التعانق في اللغة:

التعانق والمعانقة صيغتان تدلان على تفاعل ومفاعلة بين شيئين.

ومادتها (عَنَقَ)، وهذه المادة تدل على امتداد في شيء إما في ارتفاع، وإما في انسياح، قاله ابن فارس (ت: ٣٩٥)[١]، ومن هذه المادة العُنْق، وهو الجِيدُ.

والعُنْق: أشراف الناس، والجماعة من الناس.

والعَنق: نوع من السير.

ويظهر من تتبع استعمالات هذه المادة أن لها أصلاً آخر، وهو: الترابط والتلاحم بين شيئين. وقد أشار إلى هذا الأصل الآخر ابن فارس (ت: ٣٩٥)، وجاء فيه استعمالات عربية.

قال ابن فارس (ت: ٣٩٥): «فأما قولهم للجماعة: عُنْق، فقياسه صحيح، لأنه شيء يتصل بعضه ببعض»[٢].

---

(١) معجم مقاييس اللغة (٤: ١٥٩).

(٢) معجم مقاييس اللغة (٤: ١٥٩).



وقال في تعريف العُنْق: «وهو وُصلةُ ما بين الرأس والجسد»[(١)].

وقال الجوهري (ت: ٣٩٣)[(٢)]: «العناق: المعانقة، وقد عانقه إذا جعل يده على عنقه وضمه إلى نفسه»[(٣)].

وهذا النقل المذكور يدل على المعنى الذي ذكرته من أن مادة (عَنَق) تدل على الترابط والتلاحم، وهذا هو الأنسب من المعاني اللغوية للمعنى الاصطلاحي في هذا الوقف.

التعانق في الاصطلاح:

وقف التعانق أو المعانقة يسمى عند علماء الوقف المتقدمين وقف المراقبة، وأول من نَبَّه عليه الإمام أبو الفضل الرازي (ت: ٤٥٤)[(٤)].

وسماه ابن الجزري (ت: ٨٣٣) مراقبة التضاد، وعرَّفه بأنه: إذا وقف على أحدهما امتنع الوقف على الآخر[(٥)].

وقد أشار إليه السِّجاوندي (ت: ٥٦٠) عند تعليقه على قوله تعالى: ﴿فَأَصْبَحَ

(١) معجم مقاييس اللغة (٤: ١٥٩).

(٢) إسماعيل بن حماد الجوهري، أبو نصر الفارابي، كان من أعاجيب الزمان ذكاء، وفطنة وعلماً، إمام في اللغة والأدب، وله خطٌّ يضرب به المثل في حسنه، ومن كتبه: الصحاح في اللغة، توفي سنة ٣٩٣، وقيل غيرها. معجم الأدباء (٦: ١٥١)، مقدمة الصحاح (ص: ١٠٨).

(٣) الصحاح (٤: ١٥٣٤)، مادة (عنق).

(٤) النشر في القراءات العشر (١: ٢٣٨).

(٥) النشر في القراءات العشر (١: ٢٣٨).



مِنَ ٱلنَّـٰدِمِينَ * مِنۡ أَجۡلِ ذَٰلِكَ ﴾ [المائدة: ٣١ ـ ٣٢]، حيث قال: « ﴿ ٱلنَّـٰدِمِينَ ﴾ ج. ﴿مِنۡ أَجۡلِ ذَٰلِكَ ﴾ ج، كذلك؛ أي: هما جائزان على سبيل البدل لا على سبيل الاجتماع؛ لأن تعلق ﴿مِنۡ أَجۡلِ ﴾ يصلح بقوله: ﴿ فَأَصۡبَحَ ﴾، ويصلح بقوله: ﴿كَتَبۡنَا ﴾، وعلى ﴿ أَجۡلِ ذَٰلِكَ ﴾ أجوز؛ لأن ندمه من أجل أنه لم يوارِ أظهر»[1].

وعرَّفه الهمذاني (ت: ٥٦٩) فقال: «المراقبة بين الوقفين ألا يثبتا معاً، ولا يسقطا معاً بل يوقف على أحدهما»[2].

وعرَّفه علي بن موسى الفرغاني صاحب (المستوفى في النحو)[3] فقال: «المراقبة: أن يكون الكلام له مقطعان على البدل كل واحد منهما إذا فُرِضَ فيه الوقف وجب الوصل في الآخر، وإذا فُرِضَ فيه الوصل وجب الوقف في الآخر»[4].

وقال محمد الصادق الهندي في (كنوز ألطاف البرهان): «رموز (مع، ومعانقة) هذه ثلاث[5] رموزات باتحاد المعنى مع ترادف العلامات؛ أعني: هذه الرموز الثلاثة علامة للمعانقة، أي إذا تعانق الوقفان، أي إذا اجتمعا في محل

---

(١) علل الوقوف (٢: ٢٩٤، ٢٩٥).

(٢) الهادي إلى معرفة المقاطع والمبادي (ص: ٥٥).

(٣) ذكر محقق كتاب المستوفى في النحو أنه لم يعثر على ترجمة وافية للمؤلف. هذا، وقد نقل عنه الزركشي في الوقف والابتداء من هذا الكتاب، وقد سبق بيان ذلك.

(٤) المستوفى في النحو (٢: ٢٨٦).

(٥) الصواب: «ثلاثة»، ويلاحظ أنه لم يذكر إلا رمزين هنا، ولكنه يذكر في الأمثلة هذا الرمز (.˙. - .˙.) مما يدل على سقوطه من النسخ في هذا الموضع.



واحد فوقف القارئ على أحدهما ولا وقف على الآخر بل وصله فلم يختل المعنى فحينئذ صح له الوقف على أحدهما شاء... فلا يصح الوقف عليهما من غير وصل أحدهما، وكذلك لا يصح الوصل فيهما من غير وقف على أحدهما»[1].

وفي معالم الاهتداء: «هو أن يجتمع في آية كلمتان يصح الوقف على كل منهما، ولكن إذا وقف على أحدهما امتنع الوقف على الأخرى»[2].

ويتحصَّلُ من هذه النقول أن وقف التعانق والمعانقة أو المراقبة يكون بين موضعين حكم على كل منهما بصحة الوقف، ولكن لا يوقف عليهما معاً؛ لأن المعنى يختلُّ.

وإذا وقف على الأول ووصل الثاني ظهر معنى غير المعنى في وصله الأول ووقفه على الثاني.

وضابط وقف التعانق أن يجتمع الوقفان في كلمة أو أكثر فإذا وقف على أحدهما ووصل الآخر لم يختلَّ المعنى، وظهر معنى آخر في حال الوقف هنا أو هناك صار هذا الوقف وقف معانقة.

---

(١) كنوز ألطاف البرهان في رموز أوقاف القرآن (ص: ٢٧ ـ ٢٨)، وينظر: المنح الفكرية لملاً علي قاري (ص: ٥٩).

(٢) معالم الاهتداء (ص: ٣٩)، ويُنظر: كشاف اصطلاحات الفنون (٢: ٥٣٣) ، التقرير العلمي عن مصحف المدينة (ص: ٥١)، وكذا ما يقع من تعريف بالمصحف الشريف في المصاحف المطبوعة.



مسألة: هل يجوز وصلهما معاً؟

الأصل أن الوصل صحيح؛ لأنَّ القارئ إذا ذهب إلى أحد المعنيين الذين يحمله أحد الوقفين، فإن الوصل لا يُخلُّ به، وقصارى الأمر أنَّ وقفه يوضح مذهبه في المعنى الذي يحتمله أحدهما.

وقد صرَّح محمد الصادق الهندي في كتابه كنوز ألطاف البرهان بعدم صحة وصلهما، قال: «وكذلك لا يصح الوصل فيهما من غير وقف على أحدهما»(١).

ويفهم من كلام غيره هذا الأمر؛ لأن القارئ إذا وصل فعلى أي المعنيين تحمل الآية: على معنى الوقف على الأول، أم على معنى الوقف على الثاني؟

وهذا مبني على وجود معنيين متغايرين، أما إذا كان الاختلاف يرجع إلى أحد المعنيين، أو كان أحدهما ضعيفاً أو غير صحيح، فلا إشكال في الوصل.

مسألة: هل يجوز الوقف على الكلمة ثم إعادتها لبيان المعنيين وجمعهما في القراءة ؟

أورد صاحب كنوز ألطاف البرهان هذه المسألة فقال: «وبعض من حفاظ القرآن هنا ـ وفي أمثاله ـ يقرؤون بطريق آخر، مثلاً: قرأ ووقف في الكلمة الأولى ووصل الكلمة الأخرى، ويكررها ثانياً بالقراءة عكس القراءة الأولى؛

(١) كنوز ألطاف البرهان في رموز أوقاف القرآن (ص: ٢٧ ـ ٢٨).



أعنـي: يقـف عـلى الأخـرى ويـصـل الأولى، فـلا أصـل لهـم في إيجــاد هــذه الطريق»[١].

سبب تسميته بالتعانق

قال الحصري في معالم الاهتداء: «وسُمِّيَ هذا الوقف وقـف المعانقـة؛ لمعانقـة كل من الكلمتين الكلمة الأخرى، واجتماعهما معاً في موضع واحد.

وسمِّي وقف المراقبة؛ لأن القارئ حال قراءته يراقب الموضع الـذي اجتمـع فيه هاتان الكلمتان ليقف على أحدهما، أو لأن السامع يراقب القارئ ويلاحظـه حين قراءته ليعرف الكلمة التي يقف عليها، وليرشـده إلى الوقـف عـلى إحـدى الكلمتين إذا وقف عليهما معاً»[٢].

وأول من أطلق هذا المـصطلح أبـو الفـضل الـرازي، أخـذه مـن المراقبـة في العروض[٣].

(١) كنوز ألطاف البرهان في رموز أوقاف القرآن (ص: ٢٨).

(٢) معالم الاهتداء في الوقف والابتداء (ص: ٤٠).

(٣) انظر: النشر ١/ ٢٣٧، والإتقان ١/ ٢٤١.



المبحث الثاني: دراسة تطبيقية لمواضع الوقف المتعانق في المصحف، وأثرها في التفسير.

(١) قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ ۛ فِيهِ ۛ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢].

الكلمة التي وقع عليها التعانق (فيه).

الوقف الأول على (ريب)

أما الوقف الأول فهو على كلمة (ريب) وفيه تقديرات:

الأول: أن تكون الصيغةُ صيغةَ خبرٍ، والمعنى نهي؛ أي يكون المعنى: لا ترتابوا فيه. وهذا ضعيف ـ كما قاله أبو حيان[١].

الثاني: أن يكون معنى ﴿لَا رَيْبَ﴾: لاشَكَّ؛ أي: أنه حقٌّ. ويكونُ المرادُ إثباتَ الحقِّ بالنسبة للكتاب، وأنه هو الحق لاشَكَّ في ذلك[٢].

الثالث: أن يكون خبرُ (لا) محذوفاً، وتقديره: (فيه)، ويكون المعنى: ذلك الكتاب لا ريب فيه، فيه هدىً، وهذا التقدير هو أَقوى هذه التقديرات وأشهرُها، وقد ذكره غيرُ واحد من المفسرين والمعربين[٣].

---

(١) البحر المحيط (١: ٣٧).

(٢) ينظر: إيضاح الوقف والابتداء (١: ٤٨٨)، ومعاني القرآن للزجاج (١: ٦٨)، وروح المعاني (١: ١٠٧).

(٣) ينظر: الكشاف (١: ٢٠)، مفاتيح الغيب (٢: ١٩)، تفسير ابن كثير (١: ٣٩)، تفسير النسفي (١: ٩)، تفسير ابن عرفة برواية الأبي (١: ١١٢ -١١٣)، تفسير ابن جزي (١: ٣٥)، فتح القدير (١: ٣٣)، روح المعاني (١: ١٠٧).



قال أبو حيان: «والذي نختاره أن الخبر محذوف»[١].

وعلى هذا الاختيار يكون معنى الآية: هذا الكتاب لا يقع فيه ريب، وأن فيه هدى للمتقين.

وقد اختار وقف التمام على هذا الموضع نافع، وجوَّزه النحاس[٢] وهذا الاختيار مناسب لهذه التقديرات المذكورة.

الوقف الثاني: على (فيه)

وأما الوقف الثاني فهو على (فيه)، وتكون القراءة: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾، ثم تقف، ثم تقرأ: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾.

وعلى هذا يكون خبر (لا) ظاهراً، وهو شبه الجملة (فيه)، وهذا الوقف اختاره جمع من المفسرين[٣]، وذكروا لاختيارهم هذا عللاً:

الأولى: أن الوقف على (فيه) يجعل جملة (هدى للمتقين) مستقلة بمعنى جديد أبلغ مما لو كانت (فيه) بعضاً من الجملة، وهذا المعنى هو كون القرآن كله هدى، وليس أنه فيه هدى فقط[٤].

---

(١) البحر المحيط (١: ٢٧).

(٢) القطع والائتناف (ص: ١١٣).

(٣) ينظر: الكشاف (١: ٢٠)، مفاتيح الغيب (٢: ١٩)، تفسير ابن كثير (١: ٣٩)، تفسير النسفي (١: ٩)، تفسير ابن عرفة برواية الأبي (١: ١١٢ – ١١٣)، تفسير ابن جزي (١: ٣٥)، روح المعاني (١: ١٠٧).

(٤) ينظر: تفسير الرازي (٢: ١٩)، وتفسير ابن كثير (١: ٣٩).



الثانيـة: أن كون القرآن كلـه هدى يشهد له القرآن، وهو متكرر فيـه[١].

الثالثـة: أن لفظ (لا ريب) لم تجئ في القـرآن بـلا خـبر، بـل كـل ورودهـا في القـرآن يكـون بخـبر، وهـو (فيـه)؛ لـذا يـترجح هنـا كـون (فيـه) خـبراً لـ (لا ريب)[٢].

الرابعـة: أن تفسير السلف جاء على أنَّ (فيه) متعلقة بـ (لا ريـب)، حيـث اتفقت كلمتهم على تفسير (لا ريب فيه): لا شكَّ فيه[٣].

وبهذا يتضح أن لكل قول وجهة نظر، ولكن القـول الثـاني أبلـغ وأعـمُّ مـن الأول؛ لأن التقدير في القـول الأول ينتهـي إلى تقـدير معنـى الوقـف في القـول الثاني، ويزيد الوقف الثاني معنى لا يؤديه الأول.

فَمُحَصِّلَةُ القول الأول أن خبر (لا ريب) محذوف، وتقـديره (فيـه)، ويكـون المعنى المترتب أن القرآن لا ريب فيه، وأنه فيه هدى للمتقين.

ومحصلة القول الثاني أن خبر (لا ريب) هو الجار والمجرور الظـاهر، ويكـون المعنى المترتب أن القرآن لا ريب فيـه، وهـذا يوافـق القـول الأول، وأنـه هـدى للمتقين، وهذا أبلغ من كونه فيه هدى.

---

(١) ينظر: تفسير الرازي (١: ١٩)، وروح المعاني (١: ١٠٧).

(٢) ينظر: تفسير ابن جزي (١: ٣٥)، وتفسير ابن كثير (١: ٣٩)، والإتقان في علوم القرآن (٢: ٢٦٥).

(٣) ينظر: تفسير الطبري، ط: الحلبـي (١: ٩٧)، وتفـسير ابـن أبي حـاتم، ق١، تحقيـق: د. أحمـد الزهـراني (ص: ٣١)، وقال ابن أبي حاتم: «لا أعلم في هذا الحـرف اختلافـاً بـين المفـسرين، مـنهم: ابـن عبـاس وسعيد بن جبير، وأبو مالك، ونافع مولى ابن عمر، وعطاء بن أبي رباح، وأبو العالية، والربيع بـن أنـس، وقتادة، ومقاتل بن حيان، والسدي، وإسماعيل بن أبي خالد).



ولاشك أن الوقف على (فيه) أوفى في المعنى من الوقف على (ريب)، وبه يترجح الوقف على (فيه) ولا يحتاج إلى الوقف على (ريب) لأن الفائدة المترتبة على الوقف الأول موجودة في الوقف الثاني.

وإنما يسلَّمُ بصحة الوقف على الأول إذا كان معنى (لا ريب): حقا[1]؛ لأن معنى هذا الوقف زائد، ولا يعطيه الوقف على الثاني، ويكون المعنى: أن الكتاب هو ذلك الكتاب حقا لاشك في ذلك، وأن فيه هدى للمتقين.

(٢) قوله تعالى: ﴿وَأَنفِقُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ وَأَحْسِنُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾[2] [البقرة: ١٩٥].

الكلمة التي وقع عليها التعانق على لفظ (وأحسنوا).

والوقف الأول على لفظ (التهلكة) والوقف الثاني على لفظ (أحسنوا).

وبناءً على هذا الوقف ففي الواو احتمالان: أن تكون مستأنفة، أو أن تكون عاطفة.

الوقف الأول: على لفظ (التهلكة)

في الوقف على لفظ (التهلكة) تكون الواو استئنافية، ومن ثَمَّ تكون جملة

---

(١) قال النحاس «ويجوز أن يكون ﴿لَا رَيْبَ﴾ التمام؛ لأن معناه: حقٌّ، ويكون ﴿فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ مستأنفاً». القطع والائتناف (ص: ١١٣).

(٢) عَدُّ هذه الآية من مواضع وقوف التعانق فيه نظر؛ لذلك حذف هذا الوقف من الطبعة الأخيرة لمصحف المدينة النبوية، ووضع مكانه رمز (ج).



﴿وَأَحْسِنُوٓاْ﴾ لا محل لها من الإعراب، وبناءً على هذا الإعراب تكون الجملة مستقلةً، وهي ابتداءُ معنى جديد لا علاقة له بما قبله.

أما الجملة التي بعدها، وهي: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾، فهي تعليلية؛ أي: أحسنوا؛ لأن الله يحب المحسنين.

وفي حذف متعلق (أحسنوا) إشعار بالعموم، عموم الحال، وعموم الزمان، وعموم العمل، وغيرها مما يدخله الإحسان.

قال أبو حيان (ت: ٧٤٥): «هذا أمر بالإحسان، والأولى حمله على طلب الإحسان من غير تقييد بمفعول معين»[1].

والوقف على جملة ﴿وَلَا تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ﴾، جائز عند السِّجاوندي، وهذا يعني أن موجب الوقف وموجب الوصل متساويان، فجائز له أن يقف وجائز له أن يصل، ولكنه علَّل حكمه بالجواز بقوله: «لاختلاف المعنى؛ أي: لا تقتحموا في الحرب فوق ما لا يطاق»[2].

وهذه العلَّة تناسب الوقف، ولم يشِر إلى علَّة الوصل، ولعلها جواز أن تكون جملة ﴿وَأَحْسِنُوٓاْ﴾ معطوفة على قوله تعالى: ﴿وَأَنفِقُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾، والعطف من موجبات الوصل.

وكانت علة الوصل ـ وهي العطف ـ أوضح عند الأشموني؛ لذا حكم على

---

(١) البحر المحيط (١: ٢: ٧١).

(٢) علل الوقوف (١: ١٦٢).



الوقف هنا بأنه وقف حسنٌ، وحكمه هذا يناسب رأي من جعل الوقف على ﴿وَأَحۡسِنُوٓاْۚ﴾؛ لأنهم ـ وإن لم ينصوا على حكم الوقف هنا ـ يرون وجه ارتباطٍ لفظي بين جملة ﴿وَأَحۡسِنُوٓاْۚ﴾ وبين ما سبقها من قوله تعالى: ﴿وَأَنفِقُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا تُلۡقُواْ بِأَيۡدِيكُمۡ إِلَى ٱلتَّهۡلُكَةِۛ﴾، والله أعلم.

الوقف الثاني على لفظ (وأحسنوا)

في الوقف على لفظ (وأحسنوا) تكون الواو عاطفة، وتكون جملة (وأحسنوا) لا محل لها من الإعراب، وهي معطوفة على جملة ﴿وَأَنفِقُواْ﴾ الابتدائية التي لا محل لها من الإعراب[١].

وهذا العطف يُشعر بأن الإحسان المأمور به هو الإحسان في النفقة، ويكون المعنى: أنفقوا، وأحسنوا في النفقة.

قال الرازي[٢]: «أحسنوا في الإنفاق على من تلزمكم مؤنته ونفقته، والمقصود منه أن يكون ذلك الإنفاق وسطاً، فلا تسرفوا ولا تقتروا، وهذا هو الأقرب، لاتصاله بما قبله»[٣].

---

(١) الجدول في إعراب القرآن (١: ٣٣٢)، وإعراب القرآن الكريم وبيانه (١: ٢٨٤).

(٢) محمد بن عمر بن الحسين، المعروف بالفخر الرازي، فقيه أصولي متكلم أشعري، له تصانيف كثيرة، منها: التفسير الكبير الذي سماه مفاتيح الغيب، توفي سنة ٦٠٦. طبقات المفسرين للداودي (٢: ٢١٥)، معجم المفسرين (٢: ٥٩٦).

(٣) مفاتيح الغيب (٥: ١١٨)، وينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج (١: ٢٦٦)، وبحر العلوم للسمرقندي (١: ٥٨٦).



والوقف على ﴿وَأَحْسِنُوٓا۟﴾ تام عند الهمذاني[١]، وجائز عند السِّجاوندي[٢]، والأشموني[٣]، وصالح عند الأنصاري[٤]، وكافٍ عند النحاس[٥]، وقد حكاه الهمذاني[٦].

والحكم بالتمام والكفاية يناسب الحكم الإعرابي هنا، لأنه يجعل جملة ﴿وَأَحْسِنُوٓا۟﴾ مرتبطة بما قبلها من جهة اللفظ، وتكون جملة ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ مستأنفة لا علاقة لها بما قبلها من جهة اللفظ (الإعراب)، ولعل هذا ما جعل من حكم بالتمام يحكم بذلك، فالجملة من جهة السياق قد تمَّت، بحيث لو قُطع عليها لما نقص المعنى.

أما من حكم بالكفاية، فظاهر أنه اعتبر الجملة المذيِّلة ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ مرتبطة بما قبلها من جهة المعنى، فوجودها بعد جملة ﴿وَأَحْسِنُوٓا۟﴾ يشعر بارتباطها بموضوع الإحسان في الآية، وإن كانت من حيث انفرادها تؤدي معنىً تامّاً وإن لم ترتبط بسابقتها، والله أعلم.

أما الحكم بالجواز عند السِّجاوندي، فيشعر بوجه آخر، وهو الوصل.

---

(١) الهادي إلى معرفة المقاطع والمبادي (١: ١٠٤).

(٢) علل الوقوف (١: ١٦٢).

(٣) منار الهدى (ص: ٥٥).

(٤) المقصد (بحاشية منار الهدى) (ص: ٥٥). ولم يعرِّف الأنصاري الوقف الصالح تعريفاً منضبطاً؛ لذا يصعب تخريج رأيه في هذا الوقف.

(٥) القطع والائتناف (ص: ١٧٨).

(٦) الهادي إلى معرفة المقاطع والمبادي (١: ١٠٤).



والوقف والوصل عنده في هذا الموطن متساويان؛ لكن العلَّة التي ذكرها للجواز بقوله: «لاحتمال تقدير الفاء واللام»[(١)]؛ أي: فإن الله، أو لأن الله = تناسب الوصل.

ولاستقلال الجملة لفظاً ومعنى جاز الوقف قبلها، وهذا الحكم يندرج تحته كثيرٌ مما جاء مبدوءاً بـ «إنَّ».

ولو حكم بالوقف المطلق لجاز أيضاً لصحة الابتداء بجملة ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾.

الراجح من الحكمين:

الذي يظهر – والله أعلم – أنَّ الوقف على جملة ﴿وَلَا تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ﴾ يترجح على الوقف على ﴿وَأَحْسِنُوٓاْ﴾ من جهتين:

الأولى: أن جملة ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ تعليل لجملة ﴿وَأَحْسِنُوٓاْ﴾، والبدء بجملة ﴿وَأَحْسِنُوٓاْ﴾ وعدم قطعها عن جملة ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ أولى؛ ليتضح ارتباط الجملتين.

الثانية: أن متعلق ﴿وَأَحْسِنُوٓاْ﴾ عامٌّ، فيشمل ما يتحصل من معنى الوقف الثاني وزيادة، ولا يلزم تخصيصه بالنفقة، بل الواجب الإحسان في النفقة، والإحسان بعدم الإلقاء إلى التهلكة، والإحسان بغير ذلك، لأن الأصل العموم، ولا يخصص هذا العموم إلا بدليل.

---

(١) علل الوقوف (١: ١٦٢).



فإن قيل: الدليل السياق، حيث إنه في النفقة.

فالجواب من وجوه:

الأول: إن تفسير السلف جاء مختلفاً في هذا، وقد ذهب بعضهم إلى أنَّ ترك النفقة هو التهلكة، وذهب غيرهم إلى أنه أعم من النفقة.

الثاني: أنَّ السياق لو كان في النفقة، فإن ألفاظه أعمُّ من النفقة، والأخذ بعموم اللفظ أولى ما لم يمنع مانع، ولا يوجد مانع من الحمل على العموم هنا، وإذا صحَّ ذلك فإنه يقال: إن الآية تحمل على عمومها، وأولى ما يدخل في هذا العموم ما كان السياق جائياً من أجله، وهو النفقة، والله أعلم.

(٣) قوله تعالى: ﴿ قَالَ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ سَنَةً يَتِيهُونَ فِي ٱلْأَرْضِ فَلَا تَأْسَ عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْفَٰسِقِينَ ﴾ [المائدة: ٢٦].

الكلمة التي وقع عليها التعانق: ﴿أَرْبَعِينَ سَنَةً﴾.

الوقف الأول: ﴿ قَالَ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ ﴾.

والوقف الثاني: ﴿ قَالَ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ سَنَةً ﴾.

وهذان الوقفان مبنيان على الإعراب والتفسير[1]، وأصل الاختلاف ناشئ في مسألة أصحاب التِّيهِ، وهي تحتاج إلى دليل صحيح يعتمد عليه، وإليك التفصيل:

---

(١) ينظر في ذلك على سبيل المثال: إيضاح الوقف والابتداء (٢: ٦١٦)، القطع والائتناف (ص: ٢٨٤ - ٢٨٥)، علل الوقوف (٢: ٤٤٨).



الوقف الأول: على جملة: ﴿ قَالَ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ ﴾.

من وقف هنا، فإنه ذهب إلى أنَّ أصحاب التيه ماتوا فيه، وأن التحريم أبديٌّ على من دخل في التيه دون من وُلِدَ فيه، ثم ذكر عقوبة أخرى لهم، وهي أنهم يعيشون في هذه الأربعين سنة في تيهٍ لا يخرجون منه.

ويكون الظرف ﴿أَرْبَعِينَ سَنَةً﴾ منصوباً بقوله: ﴿يَتِيهُونَ﴾. وهذا مذهب جمع من المفسرين والمعربين وأهل الوقف(١).

الوقف الثاني: على جملة: ﴿ قَالَ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ سَنَةً ﴾.

ومن وقف هنا ذهب إلى أن أصحاب التِّيهِ عاش من عاش منهم، وقاتلوا القوم الجبارين، ويجوز - كذلك - الوقف على ﴿فِي الْأَرْضِ﴾ على هذا المذهب.

ويكون الظرف ﴿ أَرْبَعِينَ سَنَةً ﴾ منصوباً بقوله: ﴿مُحَرَّمَةٌ﴾؛ أي إن التحريم أربعون سنة، وكانوا في هذه الأربعين في التيه.

أما جملة ﴿ يَتِيهُونَ ﴾؛ فإما أن تكون حالاً من الضمير في ﴿عَلَيْهِمْ﴾، وإما أن تكون جملة مستأنفة.

---

(١) ينظر: تفسير الطبري، ط: الحلبي (٦: ١٨٢)، معاني القرآن وإعرابه (٢: ١٦٥)، بحر العلوم للسمرقندي (٣: ٦١)، تفسير هود بن محكم الهواري (١: ٤٦١)، تفسير القرطبي (٦: ١٣٠)، القطع والائتناف (ص: ٨٥)، المكتفى في الوقف والابتدا (ص: ٢٣٧)، الهادي إلى معرفة المقاطع والمبادي (١: ٢٥١).



وهذا المذهب هو مقتضى ترجيح جمع من المفسرين والمعربين أهل الوقف[١].

وقد علَّل بعضهم لصحة هذا المذهب في الآية، ومن وجوه العلل المذكورة:

١ - العموم في قوله: ﴿عَلَيۡهِمۡۛ﴾، أي إن التحريم والتيه كان على جميع بني إسرائيل، ومقداره أربعون سنة، ولم يرد لهذا الخبر ما يخصصه على بعضهم دون بعض، فبقاؤه على عمومه أولى[٢].

٢ - أن الغالب في الاستعمال تقديم الفعل على الظرف -الذي هو عدد- لا تَأَخُّرُهُ عنه[٣].

وقد رَدَّ الزجاج هذا الوجه من الإعراب والتفسير، فقال: «أما نصبه بمحرمة فخطأ، لأن التفسير جاء بأنها محرمة عليهم أبداً»[٤].

وما ذكره الزجاج فيه نظر؛ لأن التفسير[٥] جاء - أيضاً - بأنها محرمة عليهم

---

(١) ينظر: تفسير الطبري، ط: الحلبي (٦: ١٨١، ١٨٤)، زاد المسير (٢: ٢٦٢)، تفسير القرطبي (٦: ١٣٠)، البحر المحيط (٣: ٤٥٨)، الدر المصون (٤: ٢٣٦)، التفسير المظهري (٣: ٧٥)، القطع والائتناف (ص: ٨٥)، المكتفى في الوقف والابتدا (ص: ٢٣٧).

(٢) تفسير الطبري، ط: الحلبي (٦: ١٨٤)، وقد استدل بغير هذه الحجة.

(٣) أنموذج جليل في أسئلة وأجوبة من غرائب التنزيل، لأبي بكر الرازي (ص: ١١٣)، القطع والائتناف (ص: ٢٨٥).

(٤) معاني القرآن وإعرابه (٢: ١٦٥).

(٥) ترد هذه العبارة عند الزجاج كثيراً، ويقصد بها التفسير الوارد عن السلف من الصحابة والتابعين وأتباعهم.



أربعين سنة، جاء ذلك عن ابن عباس، والسدي، والربيع بن أنس البكري[١]، وعبد الرحمن بن زيد المدني[٢].

الراجح من الوقفين:

وهذا الوقف يعتبر من المتعانق المتضاد، لأن القول بمعنى أحدهما يلزم منه عدم القول بالآخر، وقد علمت أن مبنى الخلاف هو مسألة أصحاب التيه، هل عاشوا بعد التيه، أو ماتوا؟

وظاهر القرآن لم يذكر موتهم ولا عيشهم، ولكن الأقرب إلى الواقع أن منهم من عاش؛ لأن أعمارهم متفاوتة لما كُتِبَ عليهم التيه، فمن كان منهم ابن عشرين سنة - مثلاً - فإنه يمكن أن يدرك ما بعد التيه، وهكذا غيره ممن كان معهم، ويلزم من القول بموتهم أن يكونوا ماتوا جميعاً وخلفهم أبناؤهم الذين ولدوا في التيه.

كما أنه ورد أنَّ الذي دخل بهم الأرض المقدسة بعد موسى هو يوشع بن نون، فتى موسى، وهو ممن كان في التيه[٣].

---

(١) الربيع بن أنس البكري، البصري، محدث، مفسر، هرب إلى مرو خوفاً من الحجاج، وتوفي بها سنة ١٣٩. المعارف (ص: ٤٦٦)، الطبقات الكبرى (٧: ٣٦٩).

(٢) ينظر: تفسير الطبري، ط: الحلبي (٦: ١٨١، ١٨٤)، زاد المسير (٢: ٢٦٢)، تفسير القرطبي (٦: ١٣٠).

(٣) حُكي خلافٌ تاريخيٌّ في موسى عليه السلام هل دخل الأرض المقدسة أو مات في التيه، والله أعلم بما كان، غير أنه لم يرد أيُّ إشكال في دخول يوشع بعد التيه، وهو ممن كان فيه، والله أعلم.



ومن ثَمَّ فالأولى أن يكون الوقف على ﴿أَرْبَعِينَ سَنَةً﴾. ويكون التيه عقوبة لهم مع حرمانهم في هذه الأربعين من الأرض المقدسة، ثم لما انتهت مدة التيه دخلها من بقي منهم، والله أعلم.

(٤) قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ لَا يَحْزُنكَ ٱلَّذِينَ يُسَٰرِعُونَ فِى ٱلْكُفْرِ مِنَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا بِأَفْوَٰهِهِمْ وَلَمْ تُؤْمِن قُلُوبُهُمْ ۛ وَمِنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟ ۛ سَمَّٰعُونَ لِلْكَذِبِ سَمَّٰعُونَ لِقَوْمٍ ءَاخَرِينَ لَمْ يَأْتُوكَ ۖ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ مِنۢ بَعْدِ مَوَاضِعِهِۦ ۖ﴾ [المائدة: ٤١].

الكلمة التي وقع عليها التعانق ﴿وَمِنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟ ۛ﴾.

الوقف الأول على قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ لَا يَحْزُنكَ ٱلَّذِينَ يُسَٰرِعُونَ فِى ٱلْكُفْرِ مِنَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا بِأَفْوَٰهِهِمْ وَلَمْ تُؤْمِن قُلُوبُهُمْ ۛ﴾، ثم يُبدأ بالجملة بعدها ﴿وَمِنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟ ۛ سَمَّٰعُونَ لِلْكَذِبِ سَمَّٰعُونَ لِقَوْمٍ ءَاخَرِينَ لَمْ يَأْتُوكَ ۖ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ مِنۢ بَعْدِ مَوَاضِعِهِۦ ۖ ...﴾.

والوقف الثاني على قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ لَا يَحْزُنكَ ٱلَّذِينَ يُسَٰرِعُونَ فِى ٱلْكُفْرِ مِنَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا بِأَفْوَٰهِهِمْ وَلَمْ تُؤْمِن قُلُوبُهُمْ ۛ وَمِنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟ ۛ﴾، ويكون البدء بجملة ﴿سَمَّٰعُونَ لِلْكَذِبِ سَمَّٰعُونَ لِقَوْمٍ ءَاخَرِينَ لَمْ يَأْتُوكَ ۖ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ مِنۢ بَعْدِ مَوَاضِعِهِۦ ۖ ...﴾.

الوقف الأول على جملة: ﴿وَلَمْ تُؤْمِن قُلُوبُهُمْ ۛ﴾.



يكون تقدير المعنى على الوقف على لفظ ﴿ قُلُوبُهُمْ ﴾: لا يحزنك مسارعة المنافقين، وهم الذين يقولون آمنا بأفواههم ولم تؤمن قلوبهم. وهنا يكون تمام الكلام.

وتكون الجملة بعدها استئنافية لبيان حكم مرتبط بموضوع المسارعين في الكفر، وهو أن هؤلاء المنافقين لهم قوم من اليهود يسمعون كذبهم، أو يُسمِعونَهم الكذب[1]، وبهذا يكون القوم السماعون للكذب هم اليهود فقط.

الوقف الثاني على جملة: ﴿وَمِنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟ ﴾.

يكون تقدير المعنى على الوقف على لفظ ﴿هَادُوا۟ ﴾: لا يحزنك مسارعة المنافقين واليهود في الكفر، وهاتان الطائفتان المسارعتان في الكفر سماعتان للكذب.

فتمام الكلام على ﴿ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟ ﴾، وتكون جملة ﴿وَمِنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟ ﴾ معطوفة على جملة ﴿مِنَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ ﴾، وبهذا العطف يشترك المنافقون مع اليهود في الحكمين المذكورين في الآية: المسارعة في الكفر، وكونهم سماعين للكذب.

وتكون جملة ﴿سَمَّٰعُونَ لِلْكَذِبِ ﴾ مستأنفة، ولفظ ﴿سَمَّٰعُونَ ﴾ خبر لمبتدأ محذوف.

---

(١) ينظر في ذلك: المحرر الوجيز لابن عطية (٤: ٤٤٥).



وقد ذكر هذين الوجهين كثير من المفسرين والمعربين وأهل الوقف[١].

وقد رجح بعضهم معنى الوقف الأول، وهو الوقف على لفظ ﴿ قُلُوبُهُمۡۛ ﴾، وجعلوه أحسن وأولى من العطف[٢].

ورجح آخرون معنى الوقف الثاني، وهو الوقف على لفظ ﴿ هَادُواْۛ ﴾، وجعلوا العطف أولى وأحسن[٣].

أما أكثر المفسرين وغيرهم، فقد ذكروا الوجهين مُبَيِّنِينَ جوازهما وصحتهما.

وعلماء الوقف ذكروا هذين الوقفين، أو أحدهما، مع بيان الأرجح، فابن الأنباري ذكر الوجهين وشرح المترتب عليهما في الوقف[٤].

---

(١) معاني القرآن للفراء (١: ٣٠٩)، معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٢: ٢٠)، إيضاح الوقف والابتداء (٢: ٦١٩ - ٦٢٠)، إعراب القرآن للنحاس (٢: ٢٠)، القطع والائتناف (ص: ٢٨٧ - ٢٨٨)، غرائب التفسير (١: ٣٣١)، الكشاف (١: ٦١٢)، علل الوقوف (٢: ٢٩٦)، الفريد في إعراب القرآن المجيد (٢: ٣٩)، المحرر الوجيز (٤: ٤٤٥)، التفسير الكبير (١١: ١٨٣)، الجامع لأحكام القرآن (٦: ١٨١)، البحر المحيط (٣: ٤٨٧)، الدر المصون (٤: ٢٦٧)، حاشية زاده على البيضاوي (٢: ١١٣)، حاشية الشهاب الخفاجي على البيضاوي (٣: ٢٤٣)، التفسير المظهري (٣: ١١٢)، فتح القدير (٢: ٤١).

(٢) مشكل إعراب القرآن (١: ٢٢٦)، المكتفى في الوقف والابتدا (ص: ٢٣٩)، علل الوقوف (٢: ٢٩٦)، منار الهدى (ص: ١١٩).

(٣) روح المعاني (٦: ١٣٦)، التحرير والتنوير (٦: ١٩٨ ـ ١٩٩).

(٤) إيضاح الوقف والابتداء (٢: ٦١٩ ـ ٦٢٠).



ونقل النحاس عن الأخفش (ت: ٢١٥) أن التمام على لفظ ﴿هَادُواْ﴾[١].

والحكم بالتمام يدلُّ على أنَّ جملة ﴿سَمَّٰعُونَ لِقَوۡمٍ﴾ لا ترتبط بما قبلها من جهة المعنى، وليس الأمر كذلك، لكن كأنَّ الأخفش (ت: ٢١٥) لم ينظر إلى الاتصال الإعرابي بين جملة ﴿مِنَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِأَفۡوَٰهِهِمۡ﴾ وجملة ﴿وَمِنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ﴾ فحكم بالتمام الجملي، غير ناظرٍ إلى علاقة ما بعدها بها من جهة السياق والمعنى، وهذا كثيراً ما يقع في الأحكام على الوقوف مما يجعل التميز بين التامِّ والكافي صعباً كما هو الحال في هذا المثال.

ورجح الداني الوقف على لفظ ﴿قُلُوبُهُمۡ﴾، وجعله كافياً.

والحكم بالكفاية ظاهر؛ لأنَّ جملة ﴿وَمِنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ سَمَّٰعُونَ لِلۡكَذِبِ﴾ مرتبطة بالمعنى السياقي؛ إذ الحديث عن قومٍ سابقين أُشيرَ لهم في هذا المقطع بالضمير في ﴿لَهُمۡ﴾[٢]، ولو قرئت هذه الجملة مستقلَّة لظهر أنها مرتبطة بما قبلها من جهة المعنى؛ بسبب الضمير في ﴿لَهُمۡ﴾، وإن استقلت من جهة الإعراب، والله أعلم.

كما جعله السِّجاوندي جائزاً، ثمَّ رجَّحه فقال: «﴿قُلُوبُهُمۡ﴾ ج؛ أي: ومن الذين هادوا قوم سماعون.

---

(١) القطع والائتناف (ص: ٢٨٧).

(٢) الإشارة إلى قوله تعالى: ﴿لَهُمۡ فِي ٱلدُّنۡيَا خِزۡيٌ﴾ في آخر الآية.



وإن شئت عطفت ﴿وَمِنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟﴾ على ﴿مِنَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا﴾، ووقفت على ﴿هَادُوا۟﴾ واستأنفت بقوله: ﴿سَمَّٰعُونَ﴾؛ أي: هم سماعون؛ راجعاً إلى الفئتين.

والأول أجود، لأن التحريف محكي عنهم، وهو مختصٌّ باليهود »[١].

وجعله الهمذاني[٢] من الوقف الحسن، وكذا جعله الأنصاري، مع ذكر اختيار الداني وتعليل ذلك الاختيار[٣].

وكذا الأشمونيُّ[٤] اختار أنه من الوقف الحسن، ثمَّ ذكر ترجيح الداني وعلل له، ثمَّ ذكر ترجيح السِّجاوندي وتعليله، ولم يظهر من عبارته هل يختار ذلك أو يحكيه ؟ لأنه لم ينسبه للسِّجاوندي.

واختياره للوقف الحسن لا يتناسب مع ما حكاه من تجويد السِّجاوندي للوقف على ﴿قُلُوبُهُمْ﴾، إذ مقتضى الحكم عليه بأنه حسن يلزم منه ارتباط الجملتين إعراباً، وهذا يعني أن البدء بقوله: ﴿وَمِنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟﴾ لا يصلح؛ لأجل الارتباط الإعرابي، وهو العطف، والله أعلم.

---

(١) علل الوقوف (٢: ٢٩٦).

(٢) الهادي إلى معرفة المقاطع والمبادي (١: ٢٥٤).

(٣) المقصد (بحاشية منار الهدى) (ص: ١١٩).

(٤) منار الهدى (ص: ١١٩).



(٥) قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِيٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُواْ بَلَىٰ شَهِدْنَآ أَن تَقُولُواْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَٰذَا غَٰفِلِينَ﴾ [الأعراف: ١٧٢].

الجملة التي وقع عليها التعانق هي ﴿شَهِدْنَآ﴾.

والوقف الأول على النحو الآتي: ﴿وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُواْ بَلَىٰ﴾ ثمَّ تبتدئ بقوله تعالى: ﴿شَهِدْنَآ أَن تَقُولُواْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَٰذَا غَٰفِلِينَ﴾.

والوقف الثاني على النحو الآتي: ﴿وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُواْ بَلَىٰ شَهِدْنَآ﴾ ثمَّ تبتدئ بقوله تعالى: ﴿أَن تَقُولُواْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَٰذَا غَٰفِلِينَ﴾.

وهذه الآية مشكلة في التفسير، وللعلماء فيها قولان مشهوران[١].

الأول: أن المراد بهذه الآية ما ورد في الأحاديث والآثار من أن الله سبحانه وتعالى مسح ظهر آدم، وأخرج منه ذريته، وقرَّرهم بربوبيته، فشهدوا له بذلك، وأخذ عليهم الميثاق[٢].

(١) ينظر - على سبيل المثال -: تفسير القرطبي (٧: ٣١٤)، وتفسير ابن كثير (٣: ٥٠٥ - ٥٠٦)، وأضواء البيان (٢: ٣٣٥ - ٣٣٨)، وكتاب (الروح) لابن القيم (ص: ١٦٣).

(٢) تنظر الآثار - على سبيل المثال - في كتاب (الرد على الجهمية) لابن مندة (ص: ٥٣ - ٦٧).



الثاني: أن المراد بهذه الآية لا علاقة له بالحديث، وأن ألفاظ الآية ونظمها يـردُّ هذا التفسير السابق، فقوله: ﴿مِنۢ بَنِيٓ ءَادَمَ﴾، وقوله: ﴿مِن ظُهُورِهِمۡ﴾، وقوله: ﴿ذُرِّيَّتَهُمۡ﴾، وفي قراءة ﴿ذُرِّيَّـٰتِهِمۡ﴾، بالمد وكسر التاء، كلها ترجع إلى بنـي آدم لا إلى آدم، ولو كانت لآدم ـ كما جاء ت الآثـار ـ لقيـل: « مـن آدم»،« مـن ظهـره»، «ذريته».

وقالوا: إن قولهم: ﴿بَلَىٰ شَهِدۡنَآۚ﴾ هو بلسان الحال لا المقال، ويكون تقـدير المعنى: أن الله أخرج ذرية بني آدم من أصلابهم شـاهدين عـلى أنفـسهم بـأن الله ربهم ومليكهم، وأنه لا إله إلا الله، لئلا يقولوا يوم القيامة إنا كنا غافلين عن هذا أو يقولوا إنما أشرك آباؤنا من قبل وكنا ذرية من بعدهم.

وعـلى هـذا التفـسير لا يوجـد وقـف تعـانق، كـما لا يحـسن الوقـف عـلى ﴿شَهِدۡنَآ﴾، والبدء بقوله: ﴿أَن تَقُولُواْ﴾، لأنهـا تعليـلٌ للجملـة قبلهـا، والله أعلم.

وجه التعانق على القول الأول

ذهب أكثـر العلـماء الـذين تحـدثوا عـن هـذه الآيـة إلى ذِكْـرِ الوجـه الأول، وربطوا الحـديث بالآية، وجعلوه مفسِّراً لها، ثمَّ بَنَى عليه الوقـف مـن بنـاه مـن العلمـاء.

ومنشأ الخلاف في هذا الوقف خلاف المفسرين في قائـل ﴿شَهِدۡنَآ﴾، وفيـه



أقوال ثلاثة:

القول الأول:

أن القائل هم بنو آدم، وهو مروي عن أبي بن كعب، وابن عباس[(١)].

على هذا القول يكون الوقف على ﴿شَهِدْنَآ﴾، ويكون تقدير المعنى: أن الله لما أخرج بني آدم من ظهر أبيهم آدم أشهدهم على أنفسهم بربوبيته، فشهدوا له بذلك، وأقروا له، ثم يكون تقدير قوله تعالى: ﴿أَن تَقُولُواْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾: فعلنا ذلك لئلا تقولوا...[(٢)].

وقد رجح الطبري (ت: ٣١٠) هذا الوجه من التفسير[(٣)]، واختار هذا الوقف[(٤)] الأخفش (ت: ٢١٥) وأبو حاتم السجستاني (ت: ٢٥٥)، وابن مجاهد أحمد بن موسى (ت: ٣٢٤) وابن عبد الرزاق (ت: ٣٣٩)[(٥)].

ورد هذا الوجه من جهة الإعراب ابن الأنباري (٣٢٨)، ومكي بن أبي طالب

(١) ينظر: تفسير هود بن محكم (٢: ٥٨)، المكتفى (ص: ٣٧٨)، تفسير القرطبي (٧: ٣١٨).

(٢) ينظر في هذا: علل الوقوف (٢: ٣٥٦)، التحرير والتنوير (٩: ١٦٩).

(٣) تفسير الطبري، ط: الحلبي (٩: ١١٨).

(٤) ينظر اختيارهم في: القطع والائتناف (ص: ٣٤٣)، المكتفى في الوقف والابتدا (ص: ٢٧٨).

(٥) إبراهيم بن عبد الرزاق، أبو إسحاق الأنطاكي، مقرئ جليل، ضابطٌ مشهور، ثقة مأمون، صنَّف كتاباً في القراءات الثمان، توفي سنة ٣٣٩.



(ت: ٤٣٧)[١]، وعندهم أن قوله: ﴿أَن تَقُولُوا﴾ متعلق بقوله: ﴿وَأَشْهَدَهُمْ﴾، أو بقوله: ﴿شَهِدْنَا﴾ على ما ذكره مكي[٢].

ولكن وُرُودَ القول عن السلف بما يوافق هذا الوجه الإعرابي يجعل في ردِّهم نظراً، وبخاصة أنَّه وجهٌ محتملٌ من الإعراب.

القول الثاني: أن القائل هم الملائكة، وهو مروي عن مجاهد بن جبر، والضحاك، والسدي، والكلبي[٣].

القول الثالث: أن القائل هو الله سبحانه وملائكته، وهو مروي عن أبي مالك[٤]، والسدي[٥].

على هذين القولين يكون الوقف على ﴿بَلَىٰ﴾، ويكون هذا تمام قول بني آدم، ثم قال الله، أو أمر ملائكته بالشهادة، فقالوا: ﴿شَهِدْنَا﴾؛ أي: على ما قال بنو آدم.

---

(١) مكي بن أبي طالب حموش بن محمد القيسي الأندلسي، أبو محمد، عالم بالتفسير والقراءات، رحل إليه الناس في قرطبة، من كتبه: الإبانة عن معاني القراءات، والهداية في التفسير، وغيرها. توفي سنة ٤٣٧. طبقات المفسرين للداودي (٢: ٣٣٧)، معجم المفسرين (٢: ٦٨٤).

(٢) إيضاح الوقف والابتداء (٢: ٦٦٩)، شرح كلا وبلى ونعم (ص: ٨٨).

(٣) ينظر: تفسير هود بن محكم (٢: ٥٨)، المكتفى في الوقف والابتدا (ص: ٢٧٩)، زاد المسير (٣: ١٩٣)، تفسير القرطبي (٧: ٣١٨).

(٤) غزوان الغفاري الكوفي، أبو مالك، ثقة، روى عن ابن عباس وغيره، وروى عنه السدي وغيره، روى له البخاري في كتاب التفسير من صحيحه. تهذيب التهذيب (٨: ٢٤٥).

(٥) تفسير الطبري، ط: الحلبي (٩: ١١٨)، تفسير البغوي (٢: ٢١٢)، المكتفى في الوقف والابتدا (ص: ٢٧٩)، زاد المسير (٣: ١٩٣).



وهذا الوقف هو مقتضى رَدِّ ابن الأنباري على القول الأول، وحكاه النحاس عن بعض أهل العلم[١]، وهو اختيار نافع، ومحمد بن عيسى، والقتبي، والدينوري[٢]، ومكي[٣]، والهمذاني في المقاطع[٤]، وحكم عليه السِّجاوندي بالجواز[٥].

وهذان الوقفان محتملان؛ لأنَّ ترجيح قائل ﴿شَهِدْنَآ﴾ غير متيسِّرٍ؛ ومادام الأمر كذلك، فإنَّ الوقف يصح على هذا بمعنى، وعلى ذاك بمعنى مغاير، ويكون من باب التغاير المتضادِّ الذي لا يصلح اجتماعهما كما هو الحال في اختلاف التنوع.

(٦) قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَبَؤُا۟ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ قَوْمِ نُوحٍ وَعَادٍ وَثَمُودَ ۛ وَٱلَّذِينَ مِنۢ بَعْدِهِمْ ۛ لَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا ٱللَّهُ ۚ جَآءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ فَرَدُّوٓا۟ أَيْدِيَهُمْ فِىٓ أَفْوَٰهِهِمْ وَقَالُوٓا۟ إِنَّا كَفَرْنَا بِمَآ أُرْسِلْتُم بِهِۦ وَإِنَّا لَفِى شَكٍّ مِّمَّا تَدْعُونَنَآ إِلَيْهِ مُرِيبٍ﴾ [إبراهيم: ٩].

---

(١) القطع والائتناف (ص: ٣٤٣).

(٢) المكتفى (ص: ٢٧٨).

(٣) شرح كلا وبلى ونعم (ص: ٨٧).

(٤) الهادي إلى معرفة المقاطع والمبادي (ص: ٣٦٩).

(٥) علل الوقوف (٢: ٣٥٦).



جملة التعانق هي قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ مِنۢ بَعۡدِهِمۡۚ ﴾.

الوقف الأول على النحو الآتي: ﴿ أَلَمۡ يَأۡتِكُمۡ نَبَؤُاْ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ قَوۡمِ نُوحٖ وَعَادٖ وَثَمُودَۛ ﴾، ثمَّ يكون الابتداء بقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ مِنۢ بَعۡدِهِمۡۛ لَا يَعۡلَمُهُمۡ إِلَّا ٱللَّهُۚ ﴾.

والوقف الثاني على النحو الآتي: ﴿ أَلَمۡ يَأۡتِكُمۡ نَبَؤُاْ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ قَوۡمِ نُوحٖ وَعَادٖ وَثَمُودَۛ وَٱلَّذِينَ مِنۢ بَعۡدِهِمۡۛ ﴾، ثم يكون الابتداء بقوله تعالى: ﴿لَا يَعۡلَمُهُمۡ إِلَّا ٱللَّهُۚ ﴾.

وفي المقطع الذي وقع عليه التعانق: ﴿وَٱلَّذِينَ مِنۢ بَعۡدِهِمۡۛ ﴾ قولان في الإعراب[1]:

القول الأول: أن تكون الجملة معطوفة.

وعلى هذا القول الذي تكون فيه جملة: ﴿وَٱلَّذِينَ مِنۢ بَعۡدِهِمۡۛ ﴾ معطوفة على ﴿ ٱلَّذِينَ ﴾ أو على ﴿قَوۡمِ نُوحٖ ﴾، فإن معنى الآية يكون كالآتي:

ألم يأتكم نبأ الذين من قبلكم قوم نوح وعاد وثمود والذين من بعدهم، وهؤلاء كلهم لا يعلمهم إلا الله.

---

(١) تنظر أوجه الإعراب في: إعراب القرآن للنحاس (٢: ٣٦٥)، والكشاف (٢: ٣٦٨)، والتبيان (٢: ٧٦٤)، وتفسير الرازي (١٩: ٧)، والفريد في إعراب القرآن المجيد (٤: ١٥٠)، والبحر المحيط (٥: ٤٠٨).



ويكون هذا المعنى في حال الوقف على ﴿ بَعۡدِهِمۡۛ ﴾، أو الوقف على ﴿ ٱللَّهُۚ ﴾، وبهذا يكون اشتراك الأقوام المذكورة (قوم نوح وعاد وثمود، والأقوام التي جاءت بعدهم) في أنه لا يعلمهم إلى الله.

وحكم على الوقف في قوله: ﴿ مِنۢ بَعۡدِهِمۡۛ ﴾ بالتمام أحمد بن جعفر[(١)]، والهمذاني[(٢)]، وهو وقف مطلق عند السِّجاوندي[(٣)]، ووقف كافٍ عند الأشموني والأنصاري[(٤)].

القول الثاني: أن تكون الجملة مستأنفة.

وعلى هذا القول تكون جملة ﴿ وَٱلَّذِينَ مِنۢ بَعۡدِهِمۡۛ ﴾ جملة مستأنفة يكون الوقف على ﴿ وَثَمُودَۛ ﴾.

وعلى هذا الوقف يكون معنى الآية: ألم يأتكم نبأ الذين من قبلكم قوم نوح وعاد وثمود، ثم ينتهي الخبر عنهم هنا، ويبدأ خبر جديد عن الذين بعدهم، وأنهم لا يعلمهم إلا الله سبحانه، وعلى هذا تكون جملة ﴿ لَا يَعۡلَمُهُمۡ ﴾ خبر ﴿ ٱلَّذِينَ ﴾.

---

(١) القطع والائتناف (ص: ٤١٤).

(٢) الهادي إلى معرفة المقاطع والمبادي (ص: ٥٣٣).

(٣) علل الوقوف (٢: ٤٣٦).

(٤) منار الهدى، وبحاشية المقصد (ص: ٢٠٥).



وكأن المراد التنبيه على أنَّ أقواماً ترك الله ذكرهم ممن هم بعد هذه الأقوام، وهم كثيرٌ لا يعلمهم إلا الله، ويشهد لهذا قوله تعالى: ﴿ وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ مِن قَبْلُ وَرُسُلًا لَّمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ ﴾ [النساء: ١٦٤]، فقد يكون المعنى أن من لا يعلمهم إلا الله هم من لم يقص الله ذكرهم من الأنبياء وأقوامهم، والله أعلم.

وهناك احتمالات أخرى في الإعراب، وهي لا تُخرِجُ جملة ﴿ لَا يَعْلَمُهُمْ ﴾ عن ارتباطها بجملة ﴿وَالَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ ﴾[1].

وهذا الوقف تام عند ابن الأنباري[2]، وأبي حاتم[3]، والداني[4]، والهمذاني[5]، والأنصاري[6].

وحكى الداني الوقف الكافي عليه[7]، وبه حكم الأشموني إن جعل ﴿وَالَّذِينَ ﴾ مبتدأ خبره ﴿ لَا يَعْلَمُهُمْ ﴾[8].

---

(١) ينظر مثلاً: التبيان في إعراب القرآن (٢: ٧٦٤).

(٢) إيضاح الوقف والابتداء (٢: ٧٣٩).

(٣) القطع والائتناف (ص: ٤١٤).

(٤) المكتفى في الوقف والابتدا (ص: ٣٣٩).

(٥) الهادي إلى معرفة المقاطع والمبادي (ص: ٥٣٣).

(٦) المقصد بحاشية منار الهدى (ص: ٢٠٥).

(٧) المكتفى في الوقف والابتدا (ص: ٣٣٩).

(٨) منار الهدى (ص: ٢٠٥).



أما السِّجاوندي فجعله وقفاً مطلقاً، لمن رجع بقوله: ﴿لَا يَعۡلَمُهُمۡ﴾ إلى ﴿وَٱلَّذِينَ مِنۢ بَعۡدِهِمۡۛ﴾[١].

وقد نص الإمام الهمذاني على المراقبة في هذا الوقف، قال: «﴿وَثَمُودَۛ﴾ م - يعني: تام - ويتراقبان»[٢].

(١) علل الوقوف (٢: ٤٣٦).

(٢) الهادي إلى معرفة المقاطع والمبادي (ص: ٥٣٣).



الفصل الرابع

الوقف الممنوع

المبحث الأول: تعريفه لغة واصطلاحاً.

المبحث الثاني: موازنته بمصطلحات العلماء.

المبحث الثالث: سبب تسميته، والمراد به.

المبحث الرابع: أمثلة تطبيقية للوقف الممنوع، وأثرها في التفسير.




مركز تفسير للدراسات القرآنية
Tafsir Center for Qur'anic Studies

المبحث الأول: تعريف الوقف الممنوع

أولاً: الممنوع لغة:

يطلق المنع في اللغة على الحجز بين الشيئين.

ومن معانيه: الحجر، والحيلولة بين شيء وآخر.

والمنع: أن تحول بين الرجل وبين الشيء الذي يريده، يقال: منعته فامتنع.

ومنه قولهم: منعت الرجل حقَّه أو من حقِّه، لأنه يكون بمعنى الحيلولة بينهما.

وقال الفيومي[١] في المصباح المنير: «منعته الأمر، ومن الأمر، منعاً، فهو ممنوع منه محروم»[٢].

ومن المنع: تحجير الشيء[٣].

وهذه المعاني السابقة كلها متقاربة، وتدل على معنى الحيلولة بين شيء وآخر.

---

(١) أحمد بن محمد بن علي الفيومي المقرئ، من فيوم العراق لا مصر، نزل حماة، وألف كتابه المصباح المنير معتمداً على سبعين كتاباً، توفي سنة ٧٧٠. معجم المؤلفين (٢: ١٣٢)، ومقدمة المصباح المنير.

(٢) المصباح المنير (ص: ٢٢٢).

(٣) ينظر - على سبيل المثال - في معنى مادة (منع) الكتب الآتية: تهذيب اللغة (٣: ١٩)، معجم مقاييس اللغة (٥: ٢٧٨)، مفردات الراغب (ص: ٧٧٩)، المصباح المنير (ص: ٢٢٢)، عمدة الحفاظ (ص: ٥٥١)، لسان العرب (٣: ٥٣٤)، تاج العروس (٥: ١١٥).



ويَرِدُ في اللغة بمعنى آخر، وهو ضِدُّ العطية، وهـذا المعنـى يرجـع إلى المعنـى الأول؛ لأن المانع يحجز بين المعطي والعطية(١).

ويرد بمعنى الحماية كذلك(٢)، ومنه مكان منيـع، ومنـه قولـه تعـالى: ﴿وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُم مَّانِعَتُهُمْ حُصُونُهُم﴾ [الحشر: ٢]، وقولـه ﴿أَلَمْ نَسْتَحْوِذْ عَلَيْكُمْ وَنَمْنَعْكُم مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [النساء: ١٤١]، وهذا يرجع إلى المعنى الأول؛ لأن الحـامي يحجـز مـن احتمى به عما سيصل إليه.

ثانياً: الوقف الممنوع في الاصطلاح:

الوقف الممنوع هو ما يـذكره المتقـدمون باسـم (الوقـف القبـيح)، ولم أره في المصطلحات التي اطلعـت عليهـا سـوى مـا يكـون مـن تعريـف ملحـق بـآخر المصحف.

وقد عُلِّم في المصحف بعلامة (لا)، وأول من رأيتـه اسـتخدم هـذه العلامـة السِّجاوندي، قال: «... فَنُعَلِّمُ ما لا وقف عليه بعلامة (لا)»(٣).

وقد ذكره صاحب كنوز ألطاف البرهان، وجعله على نوعين:

الأول: علامة (لا)، وهذه علامة على أنه لا وقف هنـا؛ أي: أن الوصـل أولى والوقف قبيح.

(١) مقاييس اللغة (٥: ٢٧٨)، والمفردات (ص: ٧٧٩)، وعمدة الحفاظ (ص: ٥٥١).
(٢) المفردات (ص: ٧٧٩)، وعمدة الحفاظ (ص: ٥٥١).
(٣) علل الوقوف (١: ٦٨).



الثاني: علامة (لاه)، وهذه علامة على أنه لا يصح الوقف هنا عند القراء، لكن عند الفقهاء والمحدثين إذا وقف هنا عند الاضطرار لا يحتاج إلى الإعادة[١].

وهذا النوع يكون في رؤوس الآي، وقد وضع لها مثالاً[٢].

وجاء في (التقرير العلمي عن مصحف المدينة النبوية) ذِكْرُ هذه العلامة، وهي (لا) للوقف الممنوع والقبيح[٣].

وجاء تعريفهم له في الملحق بآخِرِ المصحف كالآتي:

«(لا) علامة الوقف الممنوع».

وفي المصحف الذي طبع في تركيا بإشراف لجنة (وقف الخدمة) جاء تفصيل لهذا الوقف فقالوا: «و (لا) علامة عدم جواز الوقف، ومعناها: لا تقف، فإن المعنى غير تامٍ، ولو وقف بحسب الضرورة يعيد الكلمة الموقوف عليها، وإذا كانت (لا) في منتهى الآية، فيقف ثم لا يعيدها»[٤].

---

(١) هذا التفريق بين القراء والمحدثين والفقهاء في الوقوف لم أجد له أصلاً عند المتقدمين، ولا أعرف من أين جاء هذا التفريق الغريب، والأصل في الوقف أنه يعود إلى المعنى، والمعتمد في ذلك على كتب الوقف التي كتبها العلماء، فإن وُجِدَ ملحوظة على وقف ما من فقيه أو محدث فهذا مما لا يُستغرب وجوده، لكن أن تُفرَّق الوقوف على هؤلاء العلماء على أنهم أصحاب نظر خاصٍّ في الوقف، فمما لا أعرف له أصلاً، وفي هذا التفريق نظر.

(٢) كنوز ألطاف البرهان (ص: ٣٠، ٣١).

(٣) التقرير العلمي عن مصحف المدينة النبوية بتحرير الدكتور عبد العزيز قارئ، (ص: ٥١).

(٤) المصحف التركي بخط حامد الآمدي، وإشراف الأستاذ مروان سوار (ص: ٥) من خاتمة المصحف.



وما هو جدير بالتنبيه أن مصطلحات هذا المصحف مأخوذة من مصطلحات السِّجاوندي، ولهذا جاءت الإشارة إليه في عنوانهم لرموز الوقوف، حيث كتبوا: «في كيفية السجاوند (كذا) الواقع في القرآن العظيم»[1].

(١) المصحف التركي بخط حامد الآمدي، وإشراف الأستاذ مروان سوار (ص: ٥) من خاتمة المصحف.



المبحث الثاني: موازنته بمصطلحات العلماء

لم أجد من شرح هذا المصطلح بعينه، ولكن من خلال استقراء الأمثلة الممنوعة في القرآن يظهر أنه دائر بين مصطلحي الحسن[1]، والقبيح.

أما مصطلح الحسن، فهو: الذي يحسن الوقف عليه، ولا يحسن الابتداء بما بعده، لأن الذي بعده متعلق به لفظاً.

ففي هذا التعريف تجد أمرين:

الأول: أن الوقف عليه حسن، وذلك لأنه يفهم منه معنى بهذا الوقف.

الثاني: أن الابتداء بما بعده قبيح؛ لأنه متعلق بما قبله تعلقاً لفظيّاً، ولا يتم معناه إلا بوصله بما قبله.

ومن الأمثلة التي وردت في المصحف، قوله تعالى: ﴿يُخْرِجُونَ ٱلرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ ۙ أَن تُؤْمِنُوا۟﴾ [الممتحنة: ١] فالوقف الممنوع في هذه الآية على قوله تعالى: ﴿وَإِيَّاكُمْ ۙ﴾ ولو نظرت إلى المعنى المترتب على هذا الوقف فإنك لا تجد فيه إشكالاً، لأنه أدى معنى صحيحاً مفهوماً، وهو إخراج الرسول ﷺ وأصحابه، لكن الإشكال هنا في البدء، فلو ابتدأ بقوله: ﴿أَن تُؤْمِنُوا۟ بِٱللَّهِ رَبِّكُمْ﴾ فإن هذا البدء لا يفهم معناه مستقلاً؛ لأنه متعلق تعلقاً لفظيّاً بما قبله.

(١) أشار إلى ذلك ابن الجزري في النشر في القراءات العشر (١: ٢٣٤).



وأما مصطلح القبيح، فهو: الذي لا يُفهم منه المعنى المراد في الآية، وهو قسمان:

الأول: الوقف على لفظةٍ قبل تمام الجملة، بحيث يكون ما بعدها متعلقاً بها تعلقاً لفظيّاً، وقد يترتب على البدء بما بعدها محاذير في المعنى، فضلاً عن التعلق اللفظي.

ومما جاء في المصحف من هذا القسم، قوله تعالى: ﴿وَلَئِنِ ٱتَّبَعْتَ أَهْوَآءَهُم بَعْدَ ٱلَّذِى جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ ۙ مَا لَكَ مِنَ ٱللَّهِ مِن وَلِىٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾ [البقرة: ١٢٠].

فالوقف الممنوع في هذه الآية على قوله تعالى: ﴿ٱلْعِلْمِ ۙ﴾، والوقف هنا غير تام في المعنى، لأن قوله تعالى: ﴿وَلَئِنِ﴾ قَسَمٌ يحتاج إلى جواب، وبالوقف على ﴿ٱلْعِلْمِ ۙ﴾ لم يجئ جواب القَسَمِ، وهو قوله تعالى: ﴿مَا لَكَ مِنَ ٱللَّهِ مِن وَلِىٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾؛ لأن تقدير تمام المعنى: إن اتبعت أهواءهم مالك من الله من ولي ولا نصير.

وزيادة على هذا، فإن البدء بقوله تعالى: ﴿مَا لَكَ مِنَ ٱللَّهِ مِن وَلِىٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾ فيه محذور في المعنى، لأن السامع قد يَفهم من البدء نفي الولاية والنصرة نفياً مطلقاً غير مقيَّدٍ، ولو قرأ الآية بتمامها لعلم أن الآية مقيِّدَةٌ لهذا النفي باتباع أهوائهم.

الثاني: الوقف على لفظة بعد تمام المعنى، ويكون في الوقف عليها إدخالها في حكم ما قبلها، مع أنها خارجة عنه، فيفسد المعنى بهذا الوقف.



ومما جاء في المصحف من هذا القسم، قوله تعالى: ﴿ وَسْـَٔلْهُمْ عَنِ ٱلْقَرْيَةِ ٱلَّتِى كَانَتْ حَاضِرَةَ ٱلْبَحْرِ إِذْ يَعْدُونَ فِى ٱلسَّبْتِ إِذْ تَأْتِيهِمْ حِيتَانُهُمْ يَوْمَ سَبْتِهِمْ شُرَّعًا وَيَوْمَ لَا يَسْبِتُونَ ۙ لَا تَأْتِيهِمْ ۚ كَذَٰلِكَ نَبْلُوهُم بِمَا كَانُوا۟ يَفْسُقُونَ ﴾ [الأعراف: ١٦٣]، فالوقف الممنوع في هذه الآية على قوله تعالى: ﴿لَا يَسْبِتُونَ ۙ﴾ وهذا الوقف يُغيِّر المعنى المراد في الآية؛ لأن الله يبين أن حيتانهم تأتيهم شُرَّعاً يوم سبتهم، ثم بيَّن أنهم يوم لا يسبتون لا تأتيهم، فالأمران متضادان.

وبالوقف على ﴿لَا يَسْبِتُونَ ۙ﴾ يكون المعنى: أن حيتانهم تأتيهم شُرَّعاً يوم يسبتون ويوم لا يسبتون، مع أن الله نفى إتيانها يوم لا يسبتون.

المبحث الثالث: سبب تسميته والمراد منه

بالنظر إلى المعنى اللغوي تجد أن المعنى المناسب للمعنى الاصطلاحي من المعاني اللغوية هو ما يرجع إلى معنى الحيلولة بين شيء وآخر، وهذه الألفاظ هي (الحيلولة، والحجر، والحجز)، وهذه كلها ترجع إلى معنى واحد، كما سبق بيانه.

ولما كان القارئ بوقفه على ما حُكِم عليه بالمنع يمنع المعنى من التمام، حكم على وقفه هذا بالمنع، وعلى هذا قِسْ باقي المعاني اللغوية.

فالحيلولة - مثلاً - يقال فيها: لما حال القارئ بين اللفظ والآخر فلم يتم المعنى حيل بينه وبين الوقف.

والخلاصة أن سبب المنع هو عدم تمام المعنى، أو فساده، ولذا سُمِّي بالممنوع.

المراد بالمنع في الوقف الممنوع:

لقد سبق إيضاح المراد بالوقف اللازم، وأوضحت هناك أن المراد به اللزوم الاصطلاحي، وأشرت إلى أن ما قيل في اللازم فإنه منطبق على الممنوع، أي: أن المنع منع اصطلاحي، وأنه لا يحرم إلا بسبب، وهو تَقَصُّدُ الوقف أو اعتقاده.

هذا، وقد أشار العلماء السابقون إلى هذا المعنى، وسأنقل أقوالهم ليتضح المراد.

قال أبو بكر ابن الأنباري: «﴿وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ﴾ [سورة الأنعام: ٢٩] وقف تام.



قال أبو بكر: وقوم لا معرفة لهم بالعربية يكرهون الوقف على هـذا لـسماجته في اللفظ، ولا أعلم في هذا شيئاً يوجب كراهة الوقـف عليـه؛ لأنـه حكايـة عـن الكفرة، فالذي يقف عليه غير مُلِيم؛ لأنه لم يقـل شـيئاً يعتقـده، إنـما حكـاه عـن غيره»[1].

وقال أبـو الحـسن الغـزال: «ومـا يـشبه المحـال: فهـو أن يقـف عـلى قولـه: ﴿ وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ ﴾ [التوبة: ٣٠] ثم يبتدئ: ﴿عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ ﴾.

وكذا قوله: ﴿لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ ﴾ [المائدة: ٧٣] الـوقف عـلى ﴿قَالُوٓاْ ﴾ مستنكر جداً، والابتداء بقوله: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ ﴾ كذاك.

فإن وقف مضطراً على مثل هذا، وابتدأ بما بعده غير متجانف لإثم ولا معتقد له لم يكن عليه وزر؛ لأنه وإن وقف فهو ينوي ما قبلهن، وهو حكاية قول الكفار نَزَلَ الوحي به، لا يَخْرُجُ عـن كـلام الله - سـبحانه وتعـالى - بوقـفِ القـارئ أو بوصله، غير أن الاحتراز عن نحو هذا أحسن وأولى.

فأما إذا اعتقد وقصد التحريف فهو مؤاخـذ بقـصده، والوقـف والوصـل لا ينفعانه إن كان في نية تحريف، ولا يضرانه إن كان في نية تلاوة»[2].

وقال ابن العربي[3]: «المسألة الثانية: جواز الوقـف في القـراءة في القـرآن قبـل

---

(١) إيضاح الوقف والابتداء (٢: ٦٣١).

(٢) الوقف والابتداء (١: ١٩٢).

(٣) محمد بن عبد الله بن محمد المعافري الأندلسي المالكي، المعروف بأبي بكر بن العربي، ولِيَ القـضاء، ورحـل إلى المشرق، والتقى بالغزالي، وأخذ عنه، وله كتب كثيرة؛ منها: أحكام القـرآن وغـيره، تـوفي سـنة ٥٤٣. طبقات المفسرين للسيوطي: ٩٠، والداودي ٢/ ١٦٧.



تمام الكلام، وليست المواقف التي تَنْزِعُ بها القراء شرعاً عن النبي ﷺ مروياً، وإنما أرادوا به تعليم الطلبة المعاني، فإذا عَلِمُوها وقفوا حيث شاءوا، فأما الوقف عند انقطاع النفس فلا خلاف فيه ولا تُعِدْ ما قبله إذا اعتراك ذلك، ولكن ابدأ من حيث وقف بك نَفَسُك، هذا رأيي فيه، ولا دليل على ما قالوه بحال، ولكني أعتمد الوقف على التمام، كراهية الخروج عنهم»[١].

وجال في هذا المعنى ـ الذي نقلت عن من نقلت ـ عِدَّة من العلماء، منهم: أبو الكرم المبارك بن فاخر[٢]، وأبو يحيى زكريا الأنصاري[٣]، وأحمد ابن محمد الأشموني[٤]، والطاهر بن عاشور[٥]، بل نقل العماني الإجماع على أنه لا شيء عليه[٦].

والمقصود من هذا النقل أن هؤلاء العلماء أبانوا عن حكم القبيح أو الممنوع، وأنه لو وقف فإنه لا حرج عليه إلا إذا قصد أو اعتقد.

ومن هذا يتبين أن الحكم على موضع بالمنع حكمٌ اصطلاحي. والله أعلم.

---

(١) أحكام القرآن (٤: ١٩٨١).

(٢) ينظر: جمال القراء (٢: ٥٥١ ـ ٥٥٢).

(٣) المقصد (حاشية منار الهدى) (ص: ٥، ٩٣).

(٤) منار الهدى (ص: ١٣ ـ ١٤).

(٥) التحرير والتنوير (١: ٨٣).

(٦) المرشد (مخطوط): ٥.



المبحث الرابع: أمثلة تطبيقية للوقف الممنوع وأثره في التفسير

١- قوله تعالى: ﴿وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ ۖ كُلَّمَا رُزِقُواْ مِنْهَا مِن ثَمَرَةٍ رِّزْقًا ۙ قَالُواْ هَٰذَا ٱلَّذِى رُزِقْنَا مِن قَبْلُ ۖ وَأُتُواْ بِهِۦ مُتَشَٰبِهًا ۖ وَلَهُمْ فِيهَآ أَزْوَٰجٌ مُّطَهَّرَةٌ ۖ وَهُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ [البقرة: ٢٥].

الوقف الممنوع في هذه الآية على قوله تعالى: ﴿رِّزْقًا ۙ﴾، وهو مفعول به ثانٍ[١].

وقوله: ﴿كُلَّمَا﴾ منصوب على الظرفية بـ (قالوا)، فيكون هو العامل فيها[٢]، ويكون المعنى: قالوا: هذا الذي رزقنا من قبل؛ كلما رزقوا منها من ثمرة رزقاً.

وجملة ﴿قَالُواْ﴾ جواب شرط غير جازم، لا محل لها من الإعراب[٣].

وبهذا يتبين أن جملة ﴿قَالُواْ﴾ مرتبطة بقوله: ﴿كُلَّمَا﴾، وأن الوقف على ﴿رِّزْقًا ۙ﴾ والبدء بـ ﴿قَالُواْ﴾ يقطع ترابط المعنى في الآية، ويفصل الشرط عن جوابه.

---

(١) الدر المصون (١: ١١٦).

(٢) البحر المحيط (١: ١١٤)، الدر المصون (١: ١١٥ - ١١٦)، حاشية زاده على البيضاوي (١: ٢١٠)، روح المعاني (١: ٢٠٢).

(٣) الجدول في إعراب القرآن (١: ٥٩)، إعراب القرآن الكريم وبيانه (١: ٦٤ ـ ٦٥).



ولو وقف القارئ على ﴿رِزْقًاۙ﴾ فإنَّ السامع ينتظر جواب ﴿كُلَّمَا﴾. ولو بدأ بـ ﴿قَالُوا۟﴾ لأحدثَ سؤالاً عن سبب جملة ﴿قَالُوا۟﴾؛ أي لماذا قالوا ذلك ؟!

قال النحاس: «﴿كُلَّمَا رُزِقُوا۟ مِنْهَا مِن ثَمَرَةٍ رِّزْقًاۙ﴾ ليس بقطع كافٍ، لأنه لم يأت الجواب؛ لأنَّ ﴿كُلَّمَا﴾ يقول النحويون: هي بمعنى: (إذا) في مثل هذا يحتاج إلى جواب»[1].

وعلَّم على هذا الموضع السِّجاوندي بعلامة (لا)[2]، أي: لا تقف وتابعه

النيسابوري[3] في غرائب القرآن[4]، والأشموني[5].

(٢) قوله تعالى: ﴿وَلَن تَرْضَىٰ عَنكَ ٱلْيَهُودُ وَلَا ٱلنَّصَٰرَىٰ حَتَّىٰ تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ ۗ قُلْ إِنَّ هُدَى ٱللَّهِ هُوَ ٱلْهُدَىٰ ۗ وَلَئِنِ ٱتَّبَعْتَ أَهْوَآءَهُم بَعْدَ ٱلَّذِى جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ ۙ مَا لَكَ مِنَ ٱللَّهِ مِن وَلِىٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾ [البقرة: ١٢٠].

---

(١) القطع والائتناف (ص: ١٢٧).

(٢) علل الوقوف (١: ٨٨).

(٣) الحسن بن محمد بن الحسين القمي النيسابوري، نظام الدين، مفسر متكلم، ألف في التفسير (غرائب القرآن ورغائب الفرقان)، واعتمد فيه على الزمخشري والرازي. قيل توفي سنة ٧٢٨، وقيل غيرها. معجم المفسرين (١: ١٤٥)، مقدمة المحقق لتفسيره (ص: ٣).

(٤) غرائب القرآن ورغائب الفرقان (١: ٢٠٩).

(٥) منار الهدى (ص: ٣٦).



الوقف الممنوع في هذه الآية على لفظة ﴿ٱلْعِلْمِ﴾، وهذه الجملة: ﴿بَعْدَ ٱلَّذِى جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ﴾ معترضة بين القسم وجَوَابِه؛ لذا فالوقف عليها فَصَلَ بَيْنَ القَسَمِ المُقَدَّرِ وَجَوَابِه.

فقوله: ﴿وَلَئِنِ ٱتَّبَعْتَ﴾ فيه قسم مقدر وشرط، والقسم سابق للشرط، فيكون الجواب المذكور في الجملة له، وهو قوله: ﴿مَا لَكَ مِنَ ٱللَّهِ مِن وَلِىٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾، وجواب الشرط محذوف دل عليه جواب القسم[1].

ومن ثَمَّ، فالوقف على ﴿ٱلْعِلْمِ﴾ والبدء بـ ﴿مَا لَكَ﴾ فيه خطآن:

الأول: أن الوقف على ﴿ٱلْعِلْمِ﴾ يجعل الجملة غير تامةٍ؛ لأنها تحتاج إلى جواب، والجواب غير مُقَدَّر، بل هو موجود في الآية، فيلزم من ذلك الوصل ليتم المعنى.

الثاني: أن البدء بـ ﴿مَا لَكَ مِنَ ٱللَّهِ مِن وَلِىٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾ يفهم نفي الولاية والنصرة عموماً، وفي هذا الإطلاق خطر؛ كما قال السِّجاوندي[2].

ومعنى الآية على الوصل - وهو الصحيح -: أن نفي الولاية والنصرة مشروط باتباع أهوائهم.

---

(١) ينظر: الدر المصون (٢: ٩٤)، روح المعاني (١: ٣٧٢)، التحرير والتنوير (١: ٦٩٥)، الجدول في إعراب القرآن (١: ٢١٠).

(٢) علل الوقوف (١: ١٢٢)، وينظر: منار الهدى (ص: ٤٨).



(٣) قوله تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ مَاذَآ أُحِلَّ لَهُمْ ۖ قُلْ أُحِلَّ لَكُمُ ٱلطَّيِّبَٰتُ ۙ وَمَا عَلَّمْتُم مِّنَ ٱلْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ تُعَلِّمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ ٱللَّهُ ۖ فَكُلُوا۟ مِمَّآ أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ﴾ [المائدة: ٤].

الوقف الممنوع في هذه الآية على قوله تعالى: ﴿ٱلطَّيِّبَٰتُ ۙ﴾، وسبب المنع أن جملة ﴿وَمَا عَلَّمْتُم﴾ معطوفة على ﴿ٱلطَّيِّبَٰتُ ۙ﴾، ويكون في الجملة مُضَافٌ، ويُقَدَّرُ بـ (صيد ما عَلَّمْتُم) أو (أَخْذِ ما عَلَّمْتُم)، ولابد من تقدير هذا المضاف[1].

والمراد أن البدء بالجملة يُشْعِر بعدم العطف، ويجعلها جملة ابتدائية، وهي إنما هي معطوفة تابعة لحكم ما أُحِلَّ.

وعلى هذا التقدير تكون (ما) في قوله: ﴿وَمَا عَلَّمْتُم﴾ موصولة بمعنى الذي، والعائد محذوف، أي: ما علمتموه[2].

بيد أن هناك تقديرات أخرى تجيز البدء بجملة ﴿وَمَا عَلَّمْتُم﴾، ولا تجعلها معطوفة على ﴿ٱلطَّيِّبَٰتُ ۙ﴾ ، وهذه التقديرات هي:

أولاً: أن تكون (ما) شرطية، وتكون مرفوعة بالابتداء، وجوابها قوله تعالى: ﴿فَكُلُوا۟﴾، قال أبو حيان: «وهذا أجود؛ لأنه لا إضمار فيه»[3].

---

(١) ينظر في هذا التقدير: البحر المحيط (٣: ٤٢٩)، الدر المصون (١: ٢٠١)، روح المعاني (٦: ٦٢)، التحرير والتنوير (٦: ١١٤).

(٢) الفريد (٢: ١٤)، الدر المصون (٤: ٢٠١).

(٣) البحر المحيط (٣: ٤٢٩)، وينظر: الدر المصون (٤: ٢٠١).



ثـانياً: أن تكون (ما) موصولة، وتكون مرفوعة بالابتداء، والخبر قوله تعـالى: ﴿ فَكُلُواْ ﴾، وإنما دخلت الفاء في خبر الموصول تشبيهاً له باسم الشرط[١].

وبهذين التقديرين يجوز البدء بجملة ﴿ وَمَا عَلَّمْتُم ﴾، لأن الحكم المحكي في هذه الجملة حكم آخر من أحكام الحلال المسؤول عنه، وهو كالزيادة المـراد بهـا الإفادة؛ لأن السؤال وقع مجملاً، فكان الجواب مجملاً في الطيبات، ثـم خـصَّ - بعد هذا الإجمال - أمر الجوارح المعلمة وحكمَ صيدها بالذكر، وإن لم تكـن مـن المسؤول عنه تفصيلاً.

ويمكن أن تكون من باب عطف الجملة على الجملة[٢]، فيمتنع الابتـداء، كـما في التقدير الأول.

ولم يتكلم من أهل الوقف عن هذا الموضع سوى الـسِّجاوندي الـذي جعلـه وقفاً ممنوعاً، وعلَّم عليه بعلامته (لا)، ثم بين سبب ذلك فقال: «للعطـف، فـإن التقدير: وصيد ما علمتم، بحذف المضاف»[٣]، وتابع الأشمونيُّ الـسِّجاوندي في ذلك الحكم[٤].

(٤) قوله تعـالى: ﴿ وَأَنذِرْ بِهِ ٱلَّذِينَ يَخَافُونَ أَن يُحْشَرُوٓاْ إِلَىٰ رَبِّهِمْ ۙ لَيْسَ لَهُم مِّن دُونِهِۦ وَلِيٌّ وَلَا شَفِيعٌ لَّعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ ﴾ [الأنعام: ٥١].

---

(١) الدر المصون (٤: ٢٠١).

(٢) ينظر في هذا التقدير: التحرير والتنوير (٦: ١١٤).

(٣) علل الوقوف (٢: ٢٩٠).

(٤) منار الهدى (ص: ١١٥).



الوقف الممنوع في هذه الآية على قوله تعالى: ﴿ رَبِّهِمۡۙ ﴾، وعِلَّة ذلك أن جملة ﴿لَيۡسَ لَهُم مِّن دُونِهِۦ وَلِيّٞ وَلَا شَفِيعٞ﴾ حال من ضمير ﴿أَن يُحۡشَرُوٓاْ﴾ والمعنى: أنذر بالقرآن ـ على الصحيح ـ هؤلاء الذين يخافون الحشر حال كونهم لا ولي لهم يواليهم، ولا شفيع يشفع لهم من دون الله.

وقد اختلف المفسرون في ﴿ ٱلَّذِينَ يَخَافُونَ ﴾، من هم ؟

فقيل: هم المؤمنون، وعليه الأكثر.

وقيل: هم الكفار.

وقيل: هم أهل الكتاب.

وقيل: عام في بني آدم كلهم[1].

والوقف في الآية جارٍ مع القول الأول، ويكون المعنى: أن هؤلاء المؤمنين يخافون حشرهم، وهم لا ولي لهم ولا شفيع يشفع لهم، وليس هذا إنكاراً منهم للشفاعة، بل هو من تمام إيمانهم، وزيادة خوفهم من الله سبحانه.

ومن ثَمَّ، يكون في الآية تعريض بأهل الكتاب والكفار الذين زعموا أن لهم شفعاء عند الله، فأهل الكتاب قالوا: نحن أبناء الله وأحباؤه، والكفار زعموا أن أصنامهم تشفع لهم عند الله.

---

(١) ينظر في هذا الاختلاف (٣: ٢٣٧)، زاد المسير (٣: ٣١) المحرر الوجيز (٥: ٢٠١) التفسير الكبير (١٢: ١٩٢) روح المعاني (٧: ١٥٧).



أما من قال: المراد بالذين يخافون: الكفار، فلابدَّ من تقييده بمن يؤمن منهم بالحشر أو من وقع في نفسه من المنكرين تردد في ثبوته، وإلا فالكفار منكرون للحشر، وهؤلاء الكفار هم الذين يقولون بشفاعة أصنامهم لهم عند الله، وهم بهذا يشاركون أهل الكتاب الذين زعموا أن الله لا يعذبهم؛ لأنهم أبناؤه وأحباؤه.

وعلى تقدير أن المراد بالذين يخافون: الكفار وأهل الكتاب، فإنه يجوز الوقف على ﴿رَبِّهِمْ﴾ ثم البدء بقوله: ﴿لَيْسَ لَهُم مِّن دُونِهِۦ وَلِيٌّ وَلَا شَفِيعٌ﴾، ويكون المعنى في الآية كما يأتي:

وأنذر يا محمد ﷺ بالقرآن أولئك الكفار الذين يُقِرُّون بالحشر، أو من وقع في تردد منهم في إثباته، وأنذر معهم أهل الكتاب؛ لأنهم مقِرُّون بالحشر، أنذرهم بهذا القرآن، ثم استأنف خبراً جديداً متعلقاً بالحشر، وهو إخبار من الله عن وصف حالهم يومئذ بأنه ليس لهم من دونه سبحانه ولي ولا شفيع.

ويجوز هذا التقدير كذلك على قول من قال: الذين يخافون، هم عموم الناس.

أما علماء الوقف، فليس لهم على هذا الموضع قول إلا الأشموني، فإنه قال: «﴿رَبِّهِمْ﴾ ليس بوقف، لأن ﴿لَيْسَ لَهُم﴾ في موضع الحال، وذو الحال الواو في ﴿يُحْشَرُوٓاْ﴾»(١).

---

(١) منار الهدى (ص: ١٣١).



وهذا يتفق مع قول من قال: إن الآية في المؤمنين، وهذا أولى الأقوال، نظراً لما بعدها من الحديث عن المؤمنين، والسورة مكية، فلا تصلح أن تكون خطاباً لأهل الكتاب، وبخاصة عن مثل هذا الموضوع.

أما الكفار فلم يرد أن أحداً منهم كان مُقِرّاً بالبعث أو متردداً فيه، بل الآيات القرآنية واضحة في أنهم ينكرونه ولا يؤمنون به، والله أعلم.

(٥) قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنِّي نُهِيتُ أَنْ أَعْبُدَ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِۚ قُل لَّآ أَتَّبِعُ أَهْوَآءَكُمْۙ قَدْ ضَلَلْتُ إِذًا وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُهْتَدِينَ﴾[الأنعام: ٥٦].

الوقف الممنوع في هذه الآية على قوله تعالى: ﴿أَهْوَآءَكُمْۙ﴾، وعِلّةُ هذا الوقف - كما ذكرها الأشموني -: لأن ﴿إِذًا﴾ متعلقة بقوله: ﴿لَّآ أَتَّبِعُ﴾، و﴿إِذًا﴾ معناها الجزاء، أي: قد ضللت إنِ اتبعت أهواءكم[١].

ومن ثَمَّ، فجملة ﴿قَدْ ضَلَلْتُ﴾ جواب شرط مقدر، مشروط بـ(إن)؛ أي: إنِ اتبعتُ أهواءكم فقد ضللت[٢].

ومحل الجملة، إما أن يكون تعليلاً[٣]، وإما أن يكون استئنافاً، وفي كلا التقديرين (التعليل والاستئناف)، فالجملة لا محل لها من الإعراب.

---

(١) منار الهدى (ص: ١٣١).

(٢) ينظر: الكشاف (٢: ٢٣)، الفريد (٢: ١٥٨)، القرطبي (٦: ٤٣٧)، البحر المحيط (٤: ١٤٢)، الدر المصون (٤: ٦٥٦)، روح المعاني (٧: ١٦٨)، التحرير والتنوير (٧: ٢٦٢).

(٣) الجدول في إعراب القرآن (٧: ١٣٠).



وفي الحكم عليها بالاستئناف فائدتان:

الأولى: تأكيد انتهائه ﷺ عما نُهِيَ عنه من اتباعهم، في قوله: ﴿قُل لَّآ أَتَّبِعُ أَهْوَآءَكُمْ﴾[1].

الثانية: تقرير كون هذا الاتباع ضلالاً، ومن ثَمَّ، فهو حكمٌ عليهم بالضلال.

ولم يذكر أهل الوقوف فيها حكماً سوى ما ذكرته عن الأشموني[2].

ويبدو أن هذا الوقف يمكن أن يكون من قبيل الوقف الكافي، وذلك لأن جملة: ﴿قَدْ ضَلَلْتُ﴾ مستأنفة، وهي مرتبطة بما قبلها من حيث المعنى، والرابط لها بالجملة قوله: ﴿إِذًا﴾ التي دلت على شرط مقدر مستوحى من الجملة السابقة لها. والله أعلم.

(٦) قوله تعالى: ﴿وَسْـَٔلْهُمْ عَنِ ٱلْقَرْيَةِ ٱلَّتِى كَانَتْ حَاضِرَةَ ٱلْبَحْرِ إِذْ يَعْدُونَ فِى ٱلسَّبْتِ إِذْ تَأْتِيهِمْ حِيتَانُهُمْ يَوْمَ سَبْتِهِمْ شُرَّعًا وَيَوْمَ لَا يَسْبِتُونَ لَا تَأْتِيهِمْ كَذَٰلِكَ نَبْلُوهُم بِمَا كَانُوا۟ يَفْسُقُونَ﴾[الأعراف: ١٦٣].

الوقف الممنوع في هذه الآية على قوله تعالى: ﴿لَا يَسْبِتُونَ﴾، وقد علل السِّجاوندي هذا الوقف، فقال: «لأن العامل في الظرف ﴿لَا تَأْتِيهِمْ﴾ أي: لا تأتيهم الحيتان يوم لا يسبتون»[3].

---

(١) ينظر في هاتين الفائدتين: روح المعاني (٧: ١٦٨).

(٢) منار الهدى (ص: ١٣١).

(٣) علل الوقوف (٢: ٣٥٢).



فلو وصل القارئ قراءته، ثم وقف على ﴿لَا يَسْبِتُونَ﴾ لظُنَّ أنها معطوفة على جملة ﴿يَوْمَ سَبْتِهِمْ﴾، وبهذا يُدخل في حكم الجملة السابقة للجملة الموقوف عليها ما ليس منها، إذ المعنى المترتب على هذا الوقف: أن الحيتان تأتيهم يوم سبتهم، وتأتيهم يوم لا يسبتون، وليس المعنى كذلك بل ﴿وَيَوْمَ لَا يَسْبِتُونَ لَا تَأْتِيهِمْ﴾ فهو نفي لإتيانها في غير يوم السبت، والله أعلم.

(٧) قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ يَتَوَفَّى ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَدْبَٰرَهُمْ وَذُوقُوا۟ عَذَابَ ٱلْحَرِيقِ﴾[الأنفال: ٥٠].

الوقف الممنوع في هذه الآية على قوله تعالى: ﴿كَفَرُوا۟﴾، والمعنى المترتب على هذا الوقف هو أحد الوجوه المذكورة في معنى هذه الآية، وبه قال بعض أهل الوقف، وهو أحد وجوه الإعراب في جملة ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ يَتَوَفَّى ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾.

أما المعنى المترتب على هذا الوقف فهو الآتي: ولو ترى إذ يتوفى الله الذين كفروا.

ويكون جواب لو محذوفاً. كما يكون البدء بقوله: ﴿ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ﴾، ويكون فيها إثبات ضرب الملائكة لهم بعد إثبات توفية الله لهم.



وهذا الوقف هو اختيار نافع، وقد شرحه نصير النحوي[١]، قال النحاس - معقباً على حكم نافع بالتمام -: «وهذا له وجه حسن قد شرحه نصير النحوي، قال: إن كان التفسير: ولو ترى إذ يتوفى الله الذين كفروا، سكت على ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ۙ﴾، ثم ابتدأ ﴿ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَدْبَٰرَهُمْ﴾، ويدل عليه ﴿ٱللَّهُ يَتَوَفَّى ٱلْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا...﴾»[٢].

وهذا الوقف وما ترتب عليه من المعنى والإعراب مذكور عند علماء الوقف والتفسير والإعراب[٣].

ويترتب على الوصل معنى مغاير لهذا المعنى السابق، هو أن الملائكة هم الذين يتوفون الذين كفروا، ويضربون وجوههم وأدبارهم.

وبناءً على ذلك فإن ﴿ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ فاعل ﴿يَتَوَفَّى﴾.

---

(١) نصير بن يوسف بن أبي نصير، أبو المنذر الرازي النحوي، أحد أصحاب الكسائي، وعنه أخذ القراءة والنحو، كان عالماً برسم المصحف، وله فيه تصنيف، توفي في جدة سنة ٢٤٠. إنباه الرواة (٣: ٣٤٧)، غاية النهاية (٢: ٣٤٠).

(٢) ينظر: القطع والائتناف (ص: ٣٥٢ـ٣٥٣).

(٣) من كتب الوقف: القطع والائتناف (ص: ٣٥٢)، المكتفى (ص: ٢٨٧)، الهادي إلى معرفة المقاطع والمبادي (ص: ٤٠٢)، المقصد (ص: ١٥٩ ـ ١٦٠)، منار الهدى (ص: ١٠٩ ـ ١١٠). ومن كتب التفسير والإعراب: الكشاف (٢: ١٦٣)، المحرر الوجيز (٦: ٣٤٠)، التبيان في إعراب القرآن (٢: ٦٢٧)، الفريد في إعراب القرآن المجيد (٢: ٤٢٩-٤٣٠)، البحر المحيط (٤: ٥٠٦)، الدر المصون (٥: ٦١٨ـ٦١٩).



ومما استدل به من قال بهذا: أن تفسير السلف يدل على ذلك ولم ينقل عنهم غيره[١].

واستدلوا بقوله تعالى: ﴿تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا﴾[الأنعام: ٦١]، وقوله: ﴿قُلْ يَتَوَفَّاكُم مَّلَكُ الْمَوْتِ الَّذِي وُكِّلَ بِكُمْ﴾[السجدة: ١١][٢].

ويشهد لهذا الوجه قراءة من قرأ بالتاء: ﴿تتوفى﴾، فإنها تعود إلى الملائكة لا غير[٣].

وهذا الوجه هو الأَولى، ولم يذكر ابنُ جرير[٤]، والطاهر بن عاشور[٥] غيره، وهو المقدم عند الزمخشري[٦]، وابن عطية[٧]، وبه قال الداني[٨]، والسِّجاوندي[٩]، والأنصاري[١٠]. من علماء الوقف.

ويترجح هذا الوقف بمعناه لما يأتي:

---

(١) المكتفى في الوقف والابتدا (ص: ٢٨٧).

(٢) ينظر: القطع والائتناف (ص: ٣٥٢).

(٣) هي قراءة ابن عامر، ينظر: التذكرة في القراءات (٢: ٤٣٥)، والهادي إلى معرفة المقاطع والمبادي (ص: ٤٠٢).

(٤) تفسير الطبري، ط: الحلبي (١٠: ٢٢).

(٥) التحرير والتنوير (١٠: ٤٠).

(٦) الكشاف (٢: ١٦٣).

(٧) المحرر الوجيز (٦: ٣٤٠).

(٨) المكتفى في الوقف والابتدا (ص: ٢٨٧).

(٩) علل الوقوف (٢: ٣٦٨).

(١٠) المقصد (بحاشية منار الهدى) (ص: ١٦٠).



أولاً: أن قراءة ﴿ يَتَوَفَّى ﴾ يجوز أن يراد بها الملائكة، وتكون القراءة الأخرى بالتاء مبينة لهذه القراءة بالياء.

ثانياً: أن مرجع المعنى في الوقف الأول إلى معناه في الوقف الثاني؛ لأن الله هو المُقَدِّرُ للوفاة، والآمر بقبض الروح، والملائكة هي المباشرة للوفاة، ومن ثَمَّ، فالأول يستلزم الثاني، والثاني يتضمن الأول، والتضمن أقوى من الالتزام.

ثالثاً: أن تفسير السلف جاء عليه، وهو اختيار جمهور العلماء.

(٨) قوله تعالى: ﴿ كَدَأْبِ ءَالِ فِرْعَوْنَ ۙ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ۚ كَفَرُوا۟ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ فَأَخَذَهُمُ ٱللَّهُ بِذُنُوبِهِمْ ۗ ...﴾[الأنفال: ٥٢].

الوقف الممنوع في هذه الآية[1] على لفظة ﴿ءَالِ فِرْعَوْنَ ۙ ﴾، وسبب الحكم على هذا الموضع بالمنع أن قوله: ﴿ وَٱلَّذِينَ ﴾ معطوف على ﴿ءَالِ فِرْعَوْنَ ۙ ﴾[2].

وبناءً على هذا العطف فإن ﴿ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ۙ ﴾ يشتركون مع ﴿ءَالِ فِرْعَوْنَ ۙ ﴾ في الدأب، فدأبهم واحد.

(١) وردت آية في سورة آل عمران شبيهة بهذه الآية، وهي قوله تعالى: ﴿ كَدَأْبِ ءَالِ فِرْعَوْنَ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ۚ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا فَأَخَذَهُمُ ٱللَّهُ بِذُنُوبِهِمْ ۗ وَٱللَّهُ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ ﴾[آل عمران: ١١]، غير أن أهل الوقف لم يتكلموا فيها عن وقف، وما أذكره هنا، فإنه صالح هناك، وكذلك هو صالح للآية الأخرى الواردة في سورة الأنفال، وهي قوله تعالى: ﴿ كَدَأْبِ ءَالِ فِرْعَوْنَ ۙ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ۚ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِمْ فَأَهْلَكْنَٰهُم بِذُنُوبِهِمْ وَأَغْرَقْنَآ ءَالَ فِرْعَوْنَ ۚ وَكُلٌّ كَانُوا۟ ظَٰلِمِينَ ﴾[الأنفال: ٥٤]، والله الموفق.

(٢) علل الوقوف (٢: ٣٦٩).



وتكون جملة ﴿كَفَرُواْ﴾ مفسرة للدأب[١]؛ أي: أن دَأْبَهم الكفرُ بآيات الله.

ولو وَقَفَ القارئُ على قوله تعالى: ﴿ءَالِ فِرْعَوْنَ﴾، ثم ابتدأ بقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾ لكانت هذه الجملة مستأنفة، وبهذا الحكم من التمام قال نافع[٢].

وقد جوَّز السمين الحلبي هذين الوجهين المذكورين، فقال: «وهذان الاحتمالان جائزان مطلقاً»[٣].

كما اختلف المعربون في إعراب (الكاف) من قوله تعالى: ﴿كَدَأْبِ﴾.

فمن المعربين من جعلها في موضع الخبر، ويُقَدِّر لها مبتدأً محذوفاً، ويكون تقديره: دأب كفار قريش (أي: أمرهم) كدأب آل فرعون.

أو يكون التقدير: (دأبنا فيهم كدأبنا في آل فرعون)، فيكون التقديران من باب إضافة المصدر إلى الفاعل أو المفعول[٤].

ومن المعربين من جعل (الكاف) في موضع النصب، واختلفوا في تقدير

---

(١) ينظر: البحر المحيط (٢: ٣٨٩)، الدر المصون (٣: ٤٠).

(٢) ينظر قوله في: المكتفى (ص: ٢٨٧)، الهادي إلى معرفة المقاطع والمبادي (ص: ٤٠٤).

(٣) الدر المصون (٣: ٤٠).

(٤) ينظر: المحرر الوجيز (٦: ٣٤٢).



الناصب، فمنهم من قدَّره بـ (ذوقوا الحريق ذوقاً كـدأب آل فرعـون)[1]، وهنـاك تقديرات أخرى ذكرها المعربون[2].

والمقصود من سوق هذا الإعراب بيان المعنى على الوقف وعدمه.

أما من قال: إن الوقف ممنوع على لفظة ﴿ فِرْعَوْنَ ﴾، فيكون تقـدير الكـلام: فِعْلُ كفار قريش كفعلِ آل فرعون والذين من قبلهم، ثم فسر هـذا الفعـل بقولـه: ﴿ كَفَرُواْ ﴾.

وهذا التقدير - أي: تقدير مبتدأ، ونسب الفعل إليهم - هـو أولى التقـديرات، ويدل عليه قوله تعالى: ﴿ كَفَرُواْ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ ﴾.

وقدره بعضهم: فِعلُنا بهؤلاء كِفعلِنا بآل فرعون والذين من قبلهم.

وهذا التقدير من لوازم التقدير الأول، لأن سنة الله في من كفر أخـذه بالعقوبـة بعد دأبه في كفره.

ومن جعل (الكاف) في موضع النصب، فمرجع التقديرات فيه إلى مـا ذكـرت سابقاً، إما إلى فعلهم، وإما إلى فعل الله فيهم.

ومن قال: إن الوقف على قوله: ﴿ كَدَأْبِ ءَالِ فِرْعَوْنَ ﴾ تام، فإن التقـديرات السابقة تكون لآل فرعون فقط؛ أي: فِعلُهم كفعل آل فرعون، ثم اسـتأنف كلامـاً

(١) ينظر: القطع والائتناف (ص: ٣٥٣).

(٢) ينظر: معاني القرآن، للفراء (١: ٤١٣)، مشكل إعراب القـرآن (١: ٣١٧)، البيـان في غريـب إعـراب القرآن (١: ١٩٠)، الدر المصون (٣: ٣٨).



جديداً عن كافرين آخرين غير آل فرعون، فقال: ﴿ وَٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡۚ كَفَرُواْ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ فَأَخَذَهُمُ ٱللَّهُ بِذُنُوبِهِمۡۗ ﴾. ويكون ﴿ وَٱلَّذِينَ ﴾ مبتدأ خبره جملة ﴿ كَفَرُواْ ﴾، والفاء العاطفة في قوله تعالى: ﴿فَأَخَذَهُمُ﴾ دالة على أن سبب الأخذ هو كفرهم، وقد عبَّر عنه في الجملة بذنوبهم، والله أعلم.

(٩) قوله تعالى: ﴿ لَقَدۡ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٖ وَيَوۡمَ حُنَيۡنٍ إِذۡ أَعۡجَبَتۡكُمۡ كَثۡرَتُكُمۡ فَلَمۡ تُغۡنِ عَنكُمۡ شَيۡـٔٗا ﴾[التوبة: ٢٥].

الوقف الممنوع في هذه الآية على قوله تعالى: ﴿كَثِيرَةٖ﴾، وقوله تعالى: ﴿حُنَيۡنٍ﴾.

وقد ذكر السِّجاوندي سبب المنع هنا، فقال: «﴿كَثِيرَةٖ﴾ (لا) لأن ﴿وَيَوۡمَ﴾ عطف على موضع ﴿ فِي مَوَاطِنَ ﴾[1]، و﴿حُنَيۡنٍ﴾ (لا) لأن ﴿ إِذۡ ﴾ ظرف ﴿ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ ﴾»[2].

أما الوقف الأول على ﴿ كَثِيرَةٖ ﴾ فالحكم عليه مرتبط بإعراب قوله تعالى: ﴿وَيَوۡمَ حُنَيۡنٍ﴾، وقد ذكر المعربون أوجهاً في إعراب هذه الجملة، يَتَغَيَّرُ الحكم عليها بتغيُّر إعرابها.

---

(١) زاد محقق علل الوقف (٢: ٣٧٦) هنا بين معكوفين: «والأحسن الوقف على (كثيرة)؛ لئلا ينصرف الإعجاب إلى المواطن كلها؛ لأنها مخصوص بيوم حنين» وهذا الذي في هذه النسخة لا يتناسب مع حكم السِّجاوندي على موضع ﴿كَثِيرَةٖ﴾ بأنه لا يوقف عليه، فكيف يمنع الوقف على ﴿كَثِيرَةٖ﴾، ثمَّ يحكم عليه بأن الوقف عليه أحسن ؟! ويظهر - والله أعلم - أنَّ هذا استدراكٌ من بعض من قرأ كتابه، وليس من السِّجاوندي، والله أعلم.

(٢) كتاب الوقف والابتداء ص (٢٢٢) تحقيق محسن هاشم درويش.



ومن أوجه الإعراب المذكورة أن قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ حُنَيْنٍ﴾ معطوف على ﴿فِي مَوَاطِنَ﴾، أو موضع ﴿مَوَاطِنَ﴾[١]، وفي هذه الحالة الإعرابية لا يصلح الوقف على ﴿كَثِيرَةٍ﴾ نظراً للعطف.

ووجه إعرابي آخر يكون بتقدير فعل محذوف، قدره بعضهم بـ (نصركم)، وقدره آخرون بـ (اذكروا)[٢].

وبهذا الوجه يجوز قطع قوله: ﴿لَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ﴾ عن قوله: ﴿وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ﴾، خاصة إذا قُدِّر الفعل بـ(اذكروا)؛ لأنه أدلُّ على الانفصال والاستئناف.

قال الزمخشري (ت: ٥٣٨): «على أن الواجب أن يكون ﴿وَيَوْمَ حُنَيْنٍ﴾ منصوباً بفعل مضمر لا بهذا الظاهر، وموجب ذلك أن قوله: ﴿إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ﴾ بدل من ﴿وَيَوْمَ حُنَيْنٍ﴾، فلو جعلت ناصبه هذا الظاهر لم يصح؛ لأن كثرتهم لم تعجبهم في جميع تلك المواطن، ولم يكونوا كثيراً في جميعها، فيبقى أن يكون ناصبه فعلاً خاصّاً به، إلا إذا نصبت «إذ» بإضمار اذكر»[٣].

وقد اعتُرض على الزمخشري (ت: ٥٣٨) في هذا التوجيه، قال ابن المنير

---

(١) ينظر: الكشاف، وحاشية ابن المنير عليه (٢: ١٨١)، المحرر الوجيز (٦: ٤٤٣)، البيان في غريب إعراب القرآن (١: ٣٩٦)، مشكل إعراب القرآن (١: ٣٢٦)، التبيان في إعراب القرآن (٢: ٦٣٩)، الفريد في إعراب القرآن المجيد (٢: ٤٥٧)، الدر المصون (٦: ٣٥-٣٦).

(٢) الكشاف (٢: ١٨١)، الدر المصون (٦: ٣٥ـ٣٦)، منار الهدى (ص: ١٦٣)، حاشية الجمل على الجلالين (٢: ٢٧٣).

(٣) الكشاف (٢: ١٨١ ـ ١٨٢)، وتُنظر حاشية الصاوي على الجلالين (٢: ١٤٣).



(ت: ٦٨٣)[١]: «يريد - أي الزمخشري -: ولو ذهبت إلى اتحاد الناصب لَلَزِمَ ذلك. وهذا غير لازم. ألا تراك لو قلت: أضرب زيداً حين يقوم، وحين يقعد، لكان الناصب للظرفين واحداً، وهما متغايران، وإنما يمتنع عمل الفعل الواحد في ظرفي زمانٍ مختلفين عند عدم العطف المتوسط بينهما»[٢].

قال السمين الحلبي (ت: ٧٥٦): «وأما قوله: على أن الواجب أن يكون... إلى آخره، كلام حسن.. إلا أنه قد ينقدح، فإنه تعالى لم يقل في جميع المواطن حتى يلزم ما قال»[٣].

ويبقى أن ما ذكره الزمخشري محتمل، وله وجه في المعنى، ولذا فلو كانت علامة الوقف على ﴿كَثِيرَةٍ ۙ﴾ علامة الجواز لكان وجهاً صحيحاً في الوقف نظراً لعلة الوصل والوقف، والله أعلم.

(١٠) قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَهْلَكْنَا ٱلْقُرُونَ مِن قَبْلِكُمْ لَمَّا ظَلَمُوا۟ ۙ وَجَآءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَمَا كَانُوا۟ لِيُؤْمِنُوا۟ ۚ كَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلْقَوْمَ ٱلْمُجْرِمِينَ﴾[يونس: ١٣].

الوقف الممنوع في هذه الآية على قوله: ﴿ظَلَمُوا۟ ۙ﴾، وسبب المنع أن قوله تعالى: ﴿وَجَآءَتْهُمْ﴾ مرتبطة بالجملة السابقة، وفي هذا احتمالان:

---

(١) أحمد بن محمد بن منصور الإسكندري، أبو العباس، ناصر الدين، المعروف بابن المنيِّر، كان بارعاً في الفقه والأصول والعربية، وله باع في التفسير والقراءة، وكان خطيباً مصقعاً، ولي القضاء ثم عزل مرتين، له حاشية على الكشاف، توفي سنة ٦٨٣. طبقات الداودي (١: ٨٩)، معجم المفسرين (١: ٦٦).

(٢) الإنصاف بحاشية الكشاف (٢: ١٨٢).

(٣) الدر المصون (٦: ٣٦).



الاحتمال الأول: أن الواو عاطفة، وتكون جملة ﴿ وَجَآءَتۡهُمۡ ﴾ معطوفة على جملة ﴿ ظَلَمُواْ ﴾(١).

الاحتمال الثاني: أن تكون الواو حالية، وتكون (قد) معها مُرادة، ومن ثَمَّ، فجملة ﴿ وَجَآءَتۡهُمۡ ﴾ جملة حالية، والمعنى: ظلموا بالتكذيب وقد جاءتهم رسلهم بالبينات(٢).

وفي هذين الحالين الإعرابيين لا يجوز البدء بجملة ﴿ وَجَآءَتۡهُمۡ ﴾، نظراً لارتباطها بما قبلها من جهة اللفظ.

وهو وقف ممنوع عند السِّجاوندي(٣)، والأشموني(٤)، ووقف حسن عند الهمذاني(٥).

وعلى المنع من الوقف أو الحكم عليه بأنه وقف حسن لا يصلح الابتداء بقوله تعالى: ﴿ وَجَآءَتۡهُمۡ رُسُلُهُم ﴾، ولو ابتدأ القارئ بها لأوهم الاستئناف في الجملة، وهي ليست كذلك، لتعلقها بما قبلها لفظاً، كما سبق بيانه، والله أعلم.

---

(١) ينظر هذا الوجه في التبيان في إعراب القرآن (٢: ٦٦٨)، الفريد في إعراب القرآن المجيد (٢: ٥٤٠)، منار الهدى (ص: ١٧٤)، التحرير والتنوير (١١: ٨١٣).

(٢) ينظر هذا الوجه في الكشاف (٢: ٢٢٨)، التبيان في إعراب القرآن (٢ / ٦٦٨)، علل الوقوف (٢: ٣٩١)، الفريد في إعراب القرآن المجيد (٢: ٥٤٠)، البحر المحيط (٥: ١٣٠)، الدر المنثور (٦: ١٦٢).

(٣) علل الوقوف (٢: ٣٩١).

(٤) منار الهدى (ص: ١٧٤).

(٥) الهادي إلى معرفة المقاطع والمبادي (ص: ٤٤٠).



(١١) قولـه تعـالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَتَّخِذُوا۟ عَدُوِّى وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَآءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِٱلْمَوَدَّةِ وَقَدْ كَفَرُوا۟ بِمَا جَآءَكُم مِّنَ ٱلْحَقِّ يُخْرِجُونَ ٱلرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ ۙ أَن تُؤْمِنُوا۟ بِٱللَّهِ رَبِّكُمْ إِن كُنتُمْ خَرَجْتُمْ جِهَـٰدًا فِى سَبِيلِى وَٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِى ۚ﴾ [الممتحنة: ١].

الوقف الممنوع في هذه الآية على قوله تعالى: ﴿وَإِيَّاكُمْ ۙ﴾ وسبب هـذا المنـع أن الجملة بعدها متصلة بها لفظاً، فلو قطع على ﴿وَإِيَّاكُمْ ۙ﴾ - مـع أن الكـلام مفهـوم على هذا القطع - ثم ابتدأ ﴿أَن تُؤْمِنُوا۟ بِٱللَّهِ رَبِّكُمْ﴾ لكان في البدء قبح ظـاهر، لأنـه متعلق بما قبله لفظاً.

وجملة ﴿أَن تُؤْمِنُوا۟﴾ في موضع نصب، مفعول مـن أجلـه. ويكـون في الجملـة معنى التعليل ؟ أي: يخرجون الرسول وإياكم لأجل إيمانكم.

هـذا، وقـد تبـاين حكـم أهــل الوقـف عـلى هـذا الموضـع، ولهـم في ذلـك أقـوال:

الأول: أنه وقف تامٌّ، ذهب إلى ذلك نافع والقتبي[ابن قتيبة] ويعقوب[١]، وحكاه الأنصاري عن الجميع، مع أنه حكى غيره[٢].

الثاني: أنه وقف كافٍ، وهو قول يعقوب عند النحاس والهمذاني[٣].

---

(١) تنظر أقوالهم في القطـع والائتنـاف (ص: ٧١٩)، والمكتفـى للـداني (ص: ٥٦٣)، والهـادي في معرفـة المقاطع والمبادي (ص: ١٠٥٩).

(٢) المقصد (بحاشية منار الهدى) (ص: ٣٩٠).

(٣) نقل الداني عنه أنه تامٌّ، المكتفى (ص: ٥٦٣)، ونقل النحاس في القطـع (٧١٩)، والهمـذاني في الهـادي (١٠٥٩) عنه أنه وقف كافٍ، والله أعلم.



الثالث: أنه وقف حسن، وهذا قول ابن الأنباري[١] والداني[٢].

الرابع: أنه وقف بيان، قاله أبو حاتم السجستاني[٣].

الخامس: أنه ليس محل وقف، وهو قول الأنصاري والأشموني.

وهذا القول مقتضى ما ذهب إليه ابن الأنباري والداني، وهو أولى الأقوال؛ لأن ما بعده متعلق به، لما سبق أن ذكرت في أول الكلام، والله أعلم.

(١٢) قوله تعالى: ﴿أَمْ لَكُمْ أَيْمَٰنٌ عَلَيْنَا بَٰلِغَةٌ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ ۙ إِنَّ لَكُمْ لَمَا تَحْكُمُونَ﴾ [القلم: ٣٩].

الوقف الممنوع في هذه الآية على قوله تعالى: ﴿ٱلْقِيَٰمَةِ ۙ﴾ وذلك؛ لأن قوله تعالى: ﴿إِنَّ لَكُمْ لَمَا تَحْكُمُونَ﴾ جواب لقوله تعالى: ﴿أَمْ لَكُمْ أَيْمَٰنٌ عَلَيْنَا﴾ حملاً على المعنى؛ لأن معنى ﴿أَمْ لَكُمْ أَيْمَٰنٌ عَلَيْنَا﴾: أم أقسمنا لكم، وكُسِرت همزة (إنَّ) لأنها في جواب القسم[٤]، وقيل: بل كسرت لأجل اللام في (لَمَا)، ويكون المعنى: أم لكم أيمان بأن لكم[٥].

---

(١) إيضاح الوقف والابتداء (٢: ٩٣٢).

(٢) المكتفى (ص: ٥٦٣).

(٣) القطع والائتناف (ص: ٧١٩)، المكتفى (ص: ٥٦٣)، الهادي في معرفة المقاطع والمبادي (ص: ١٠٥٩).

(٤) ينظر: الكشاف (٤: ١٣٠)، البيان في غريب إعراب القرآن (٢: ٤٥٤)، التفسير الكبير (٣٠: ٨٢)، الفريد (٤: ٥١٠).

(٥) ينظر: معاني القرآن للفراء (٣: ١٧٦)، تفسير الطبري (٢٩: ٣٧)، البيان في غريب إعراب القرآن (٢: ٤٥٤)، علل الوقوف (٣: ٧٨٧)، الفريد في إعراب القرآن المجيد (٤: ٥١٠)، تفسير القرطبي (١٨: ٢٤٧).



وقد حكم بعدم الوقف على هذا الموضع النحاس[١] والسِّجاوندي[٢] والأشموني[٣]، وهذا هو الصحيح.

وقد نقل القرطبي قولاً آخر يجعل التمام على قوله تعالى: ﴿ٱلْقِيَٰمَةِ ۙ﴾، قال: «وقيل: تم الكلام عند قوله: ﴿يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ ۙ﴾، ثم قال: ﴿إِنَّ لَكُمْ لَمَا تَحْكُمُونَ﴾ إذاً؛ أي: ليس الأمر كذلك»[٤].

وبناءً على هذا القول؛ فإنه يجوز الاستئناف بقوله تعالى: ﴿إِنَّ لَكُمْ لَمَا تَحْكُمُونَ﴾، وقد أشار إلى الاستئناف المنتجب الهمذاني، قال: «... وقيل: بل كُسِرت لأجل اللام في (لما)، وإن شئت قلت: على الاستئناف»[٥].

انتهى الكتاب، والحمد لله رب العالمين.

---

(١) القطع والائتناف (ص: ٧٣٧).

(٢) علل الوقوف (٣: ٧٨٧).

(٣) منار الهدى (ص: ٤٠١).

(٤) تفسير القرطبي (١٨: ٢٤٧)، وقد نقله عنه الشوكاني بنصه في فتح القدير (٥: ٢٧٥).

(٥) الفريد في إعراب القرآن المجيد (٤: ٥١٠).



الخـاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على خير البريَّات، وعلى أهل بيته الأطهار، وعلى صحبه الكرمة الأبرار، وعلى من تبعهم إلى يوم القيامة، أما بعد:

فلا يسلم جهدٌ بشريٌّ من النقص، إذ ذلك أصل متأصِّلٌ فيه، ولقد صدق القائل: «إني رأيت أنه لا يكتب إنسان كتاباً في يومه إلا قال في غده: لو غُيِّر هذا لكان أحسن، ولو زِيدَ هذا لكان أجمل، ولو قُدِّم هذا لكان أفضل، ولو تُرِكَ هذا لكان أجمل، وهذا من عظيم العِبَرِ، وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر».

وكذلك كان معي لما أردتُ إعداد هذه الرسالة للطباعة، فحذفت وأضفت، وقدَّمت وأخَّرت، حتى خرجت الرسالة بهذه الصورة التي أرى أنها أفضل مما كانت عليه، فلله الحمد والمِنَّة.

أعود إلى موضوع الرسالة فأقول: إن موضوع الوقف والابتداء موضوع ممتع، وفيه فوائد ونفائس، ولما له من صلةٍ بعلم المعنى، فإنَّ دارسه لا يفتأ ينظر مرَّة بعد مرَّة، ويحلِّل الأقوال، ويتعرَّف على علل الحكم بالوقف، ويستدلُّ على العلَّة التي لم تُذكر بمثيلها من ذلك الوقف، وهكذا.



ولما كانت هذه الرسالة لم تُحِطْ - قطعاً - بكل جوانب الموضوع، فإني سأقترح بعض الموضوعات التي يمكن أن تكون مقالةً علميةً، أو بحثَ ترقيةٍ، أو رسالةً علميةً، على حسب ما يتوافر من معلومات في هذه الموضوعات، وهذه الموضوعات كالآتي:

١ - مصطلحات العلماء في الوقف والابتداء، تطورها، وتطبيقاتها في كتب الوقف والابتداء.

٢ - استخراج وقوف نافع (ت: ١٦٩) من مثل كتاب القطع والائتناف، ودراسة هذه الوقوف دراسة مستقلة؛ لأنَّ نافعاً من الأئمة القراء، وهو من المتقدمين الذين حُفِظت أقوالهم.

ويمكن موازنة وقوف المغاربة بوقوف نافع، بحيث يُنظر مدى استفادتهم من وقف شيخهم في القراءة.

كما يُتنبَّه هنا لأثر قراءة نافع على وقوفه إن وُجِدَ لذلك أثر.

٣ - استخراج وقوف يعقوب الحضرمي (ت: ٢٠٥) من مثل كتاب القطع والائتناف، ودراسة هذه الوقوف دراسة مستقلة؛ لأنَّ يعقوب من الأئمة القراء، وهو من المتقدمين الذين حُفِظت أقوالهم.

ويُتنبَّه هنا لأثر قراءة يعقوب على وقوفه إن وُجِدَ لذلك أثر.

وكذا غيرهم من المتقدمين ممن تكثر النقول عنهم في كتب الوقف والابتداء؛ كنصير، وابن قتيبة، وغيرهم.



٤ - دراسات نحوية في كتب الوقف،منها:

أ - أثر علم النحو في تخيُّر الوقف عند علماء الوقف والابتداء.

ب - دراسة الأثر النحوي في الوقف من خلال كتاب القطع والائتناف للنحاس (ت: ٣٣٨). وكذا غيره من كتب الوقف التي يكثر فيها التعرُّض للأثر النحوي في الوقف والابتداء.

ومما يحسن التنبيه عليه أن كتب الوقف ـ خصوصاً الكتب المتقدمة التي تُعنى بنقل أقوال العلماء ـ مرجع مهمٌّ جدّاً لمعرفة مذاهب النحاة المتقدمين.

٥ ـ دراسة الأثر البلاغي في الوقف والابتداء، ويكون منطلق الدراسة من خلال موضوع الوصل والفصل البلاغي[1].

---

(١) من أمثلة علاقة الوقف بالبلاغة والإعجاز القرآني ما ذكره الطاهر بن عاشور من الوقف على رؤوس الآي إذا تعلقت بها بعدها، قال: «ولما كان القرآن مرادا منه فهم معانيه وإعجاز الجاحدين به وكان قد نزل بين أهل اللسان كان فهم معانيه مفروغا من حصوله عند جميعهم. فأما التحدي بعجز بلغائهم عن معارضته فأمر يرتبط بها فيه من الخصوصيات البلاغية التي لا يستوي في القدرة عليها جميعهم بل خاصة بلغائهم من خطباء وشعراء، وكان من جملة طرق الإعجاز ما يرجع إلى محسنات الكلام من فن البديع، ومن ذلك فواصل الآيات التي هي شبه قوافي الشعر وأسجاع النثر، وهي مرادة في نظم القرآن لا محالة كما قدمناه عند الكلام على آيات القرآن فكان عدم الوقف عليها تفريطا في الغرض المقصود منها. لم يشتد اعتناء السلف بتحديد أوقافه لظهور أمرها، وما ذكر عن ابن النحاس من الاحتجاج لوجوب ضبط أوقاف القرآن بكلام لعبد الله بن عمر ليس واضحا في الغرض المحتج به فانظره في الإتقان للسيوطي.

فكان الاعتبار بفواصله التي هي مقاطع آياته عندهم أهم لأن عجز قادتهم وأولي البلاغة والرأي منهم=



٦ ـ أثر اختلاف القراءات في الوقف والابتداء.

= تقوم به الحجة عليهم وعلى دهمائهم، فلما كثر الداخلون في الإسلام من دهماء العرب ومن عموم بقية الأمم، توجه اعتناء أهل القرآن إلى ضبط وقوفه تيسيرا لفهمه على قارئيه، فظهر الاعتناء بالوقوف وروعي فيها ما يراعى في تفسير الآيات فكان ضبط الوقوف مقدمة لما يفاد من المعاني عند واضع الوقف». التحرير والتنوير (١ : ٨٣ - ٨٤) .

والموضع الذي أشار إليه بقوله: «كما قدمناه عند الكلام على آيات القرآن» طويل ، وأنقل منه قوله: «واعلم أن هذه الفواصل من جملة المقصود من الإعجاز لأنها ترجع إلى محسنات الكلام وهي من جانب فصاحة الكلام، فمن الغرض البلاغي الوقوف عند الفواصل لتقع في الأسماع فتتأثر نفوس السامعين بمحاسن ذلك التماثل، كما تتأثر بالقوافي في الشعر وبالأسجاع في الكلام المسجوع. فإن قوله تعالى: ﴿ إِذِ ٱلْأَغْلَٰلُ فِىٓ أَعْنَٰقِهِمْ وَٱلسَّلَٰسِلُ يُسْحَبُونَ ﴾ آية ﴿ فِى ٱلْحَمِيمِ ثُمَّ فِى ٱلنَّارِ يُسْجَرُونَ ﴾ آية ﴿ ثُمَّ قِيلَ لَهُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ تُشْرِكُونَ ﴾ آية ﴿ مِن دُونِ ٱللَّهِ ﴾ إلى آخر الآيات [غافر: ٧١-٧٤]. فقوله: ﴿ فِى ٱلْحَمِيمِ ﴾ متصل بقوله: ﴿ يُسْحَبُونَ ﴾ وقوله: ﴿ مِن دُونِ ٱللَّهِ ﴾ متصل بقوله: ﴿ تُشْرِكُونَ ﴾. وينبغي الوقف عند نهاية كل آية منها.

وقوله تعالى: ﴿ وَٱشْهَدُوٓا۟ أَنِّى بَرِىٓءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ ﴾ آية، [هود: ٥٤]، وقوله: ﴿ مِن دُونِهِۦ ﴾ ابتداء الآية بعدها في سورة هود: ٥٥.

ألا ترى أن من الإضاعة لدقائق الشعر أن يلقيه ملقيه على مسامع الناس دون وقف عند قوافيه، فإن ذلك إضاعة لجهود الشعراء، وتغطية على محاسن الشعر، وإلحاق للشعر بالنثر.

وإن إلقاء السجع دون وقوف عند أسجاعه هو كذلك لا محالة.

ومن السذاجة أن ينصرف ملقي الكلام عن محافظة هذه الدقائق فيكون مضيعا لأمر نفيس أجهد فيه قائله نفسه وعنايته.

والعلة بأنه يريد أن يبين للسامعين معاني الكلام، فضول، فإن البيان وظيفة ملقي درس لا وظيفة منشد الشعر، ولو كان هو الشاعر نفسه». التحرير والتنوير (١ : ٧٦) .

وهذا الكلام حَرِيٌّ بالدرس والمناقشة ، مع غيره مما يظهر للباحث في علاقة الوقف بالبلاغة ، وإنما نقلته بطوله ليتبين للباحث ما في بطون كتب العلم من دقائق علمية تتعلق بمباحث لا يكاد يجدها في مظانّها ، والله الموفق .



٧ ـ جمع الآيات التي لم يتمَّ عليها المعنى، ودراستها دراسة مستقلة، مثل قوله تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْخَمْرِ وَٱلْمَيْسِرِ ۖ قُلْ فِيهِمَآ إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَـٰفِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَآ أَكْبَرُ مِن نَّفْعِهِمَا ۗ وَيَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ ٱلْعَفْوَ ۗ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمُ ٱلْـَٔايَـٰتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ ۝ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْـَٔاخِرَةِ ۗ وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْيَتَـٰمَىٰ ۖ قُلْ إِصْلَاحٌ لَّهُمْ خَيْرٌ ۖ وَإِن تُخَالِطُوهُمْ فَإِخْوَٰنُكُمْ ۚ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ ٱلْمُفْسِدَ مِنَ ٱلْمُصْلِحِ ۚ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَأَعْنَتَكُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [البقرة: ٢١٩ـ٢٢٠]، وغيرها من الآيات التي تشابهها في هذا المقام.

٨ ـ علل وقوف المصاحف، وقد أظهرت هذه الرسالة علل ثلاثة وقوف (اللازم والمتعانق والممنوع)، ويمكن تكميل هذا الموضوع بدراسة علل (الوقف الجائز والوقف الأولى والوصل الأولى).

٩ ـ قواعد في الوقف والابتداء.

مثل: كل ما بُدِئ بنداءٍ (يا أيها) جاز القطع قبله، والبدء به.

هذه بعض الموضوعات التي طرأت علي أثناء كتابة هذه الخاتمة، وأظنُّ أنَّ الباحث لو فكَّر وتأمل لوجد أضعاف هذه الموضوعات.

وأخيراً، أسأل الله الذي أتمَّ هذا البحث على هذه الصورة الحسنة، أن يُكمل عليَّ نعمه إلى يوم الدين، وأن لا يحرمني ووالديَّ وأهلي ومن كان له أثر في خروج هذه الرسالة من رحمته، إنه سميع مجيب.





فِهْرِسُ

الآيَاتِ القُرْآنِيَّةِ

الآية	رقمها	مكان الورود
﴿ وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ ... ﴾	٤	١٨٤، ٢٠٨، ٢٤٤
﴿ أُولَٰئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأُولَٰئِكَ ... ﴾	٥	٢٣، ١١٠، ١٥٠، ٢١٠
﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ... ﴾	٦	٢٣، ١١٢، ١١٤، ١٢٥، ١٥٥، ٢١٠
﴿ خَتَمَ اللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ ﴾	٧	١١٤، ١٢٥، ١٤٨
﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ ﴾	٨	٢٣، ١٧٩، ١٨٠، ٢٤٤
﴿ يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ آمَنُوا ﴾	٩	١٨٠، ٢٤٤
﴿ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَىٰ ﴾	١٦	١٩٢
﴿ مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا ﴾	١٧	١١٥، ١٢١
﴿ صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴾	١٨	١٢١
﴿ أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ السَّمَاءِ فِيهِ ... ﴾	١٩	١٢١
﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ ... ﴾	٢١	١٥٠
﴿ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشًا وَالسَّمَاءَ بِنَاءً ﴾	٢٢	١٢٤، ١٥٠، ١٩١، ٢١٣
﴿ وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا ... ﴾	٢٣	١٣٦
﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَن تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا ... ﴾	٢٤	١١٤، ١١٥
﴿ وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ﴾	٢٥	٣٨٥
﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَن يَضْرِبَ مَثَلًا ... ﴾	٢٦	٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧
﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَاتًا ... ﴾	٢٨	١٢١

الآية	رقمها	مكان الورود
﴿ هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ لَكُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا ... ﴾	٢٩	١٥٥
﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّى جَاعِلٌ ... ﴾	٣٠	١٥٥
﴿ وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ ... ﴾	٣١	١٣٤
﴿ فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ فَتَابَ ... ﴾	٣٧	١٥٠
﴿ وَٱسْتَعِينُوا۟ بِٱلصَّبْرِ وَٱلصَّلَوٰةِ ۚ وَإِنَّهَا ... ﴾	٤٥	١٢١
﴿ ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُوا۟ رَبِّهِمْ ... ﴾	٤٦	١٢١، ١٥٥
﴿ يَٰبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتِىَ ... ﴾	٤٧	١٥٥
﴿ وَإِذْ نَجَّيْنَٰكُم مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ ... ﴾	٤٩	٢٠٣
﴿ وَإِذْ قُلْتُمْ يَٰمُوسَىٰ لَن نَّصْبِرَ عَلَىٰ طَعَامٍ وَٰحِدٍ ... ﴾	٦١	١٤٨، ١٤٩، ٢٤٦
﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱلَّذِينَ هَادُوا۟ وَٱلنَّصَٰرَىٰ ... ﴾	٦٢	٢٤٧
﴿ قَالُوا۟ ٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لَّنَا مَا هِىَ ... ﴾	٦٨	١٣٥، ١٥١
﴿ قَالَ إِنَّهُۥ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَّا ذَلُولٌ تُثِيرُ ... ﴾	٧١	١٣٥، ١٥١
﴿ بَلَىٰ مَن كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَٰطَتْ بِهِۦ خَطِيٓـَٔتُهُۥ ﴾	٨١	٥٥
﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أُو۟لَٰٓئِكَ ... ﴾	٨٢	٥٥
﴿ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشْتَرَوُا۟ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا ... ﴾	٨٦	١٨٨
﴿ وَلَمَّا جَآءَهُمْ كِتَٰبٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ مُصَدِّقٌ ... ﴾	٨٩	١٨٨
﴿ وَٱتَّبَعُوا۟ مَا تَتْلُوا۟ ٱلشَّيَٰطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَٰنَ ... ﴾	١٠٢	١١٦، ١٦٥
﴿ وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّنۢ بَعْدِ ﴾	١٠٩	١٧٣

الآية	رقمها	مكان الورود
﴿ إِن تُبْدُواْ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِن تُخْفُوهَا ... ﴾	٢٧١	١٤٧
﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيْنٍ إِلَىٰٓ أَجَلٍ ﴾	٢٨٢	١٥٧
﴿ لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ ... ﴾	٢٨٦	١٩٩

سورة آل عمران

الآية	رقمها	مكان الورود
﴿ الٓمٓ ﴾	١	٢١
﴿ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَيُّ ٱلْقَيُّومُ ... ﴾	٢	٢١، ٢٠٢، ٢٠٣
﴿ هُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ ... ﴾	٧	٤٢، ٦٣، ١٨٢، ١٨٣
﴿ قُلْ إِن تُخْفُواْ مَا فِي صُدُورِكُمْ أَوْ تُبْدُوهُ يَعْلَمْهُ ... ﴾	٢٩	٢٧٥
﴿ إِذْ قَالَتِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَٰمَرْيَمُ إِنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكِ ... ﴾	٤٥	١٠٣، ١٤٩
﴿ وَيُكَلِّمُ ٱلنَّاسَ فِي ٱلْمَهْدِ وَكَهْلًا وَمِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴾	٤٦	١٠٣
﴿ أَفَغَيْرَ دِينِ ٱللَّهِ يَبْغُونَ وَلَهُۥٓ أَسْلَمَ مَن فِي ... ﴾	٨٣	٥٨
﴿ قُلْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ عَلَيْنَا وَمَآ أُنزِلَ ... ﴾	٨٤	١٨٩
﴿ لَن يَضُرُّوكُمْ إِلَّآ أَذًى وَإِن يُقَٰتِلُوكُمْ ... ﴾	١١١	٢٧٥
﴿ ثُمَّ أَنزَلَ عَلَيْكُم مِّنۢ بَعْدِ ٱلْغَمِّ أَمَنَةً نُّعَاسًا ... ﴾	١٥٤	١٨٥
﴿ وَلِيَعْلَمَ ٱلَّذِينَ نَافَقُواْ وَقِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْاْ ... ﴾	١٦٧	١٨٥
﴿ لَّقَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٌ ... ﴾	١٨١	١٦٧، ٢٥٩، ٢٩٥، ٢٩٦
﴿ لَا يَغُرَّنَّكَ تَقَلُّبُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فِي ٱلْبِلَٰدِ ... ﴾	١٩٦	١٢٥
﴿ مَتَٰعٌ قَلِيلٌ ثُمَّ مَأْوَىٰهُمْ جَهَنَّمُ وَبِئْسَ ... ﴾	١٩٧	١٢٥

سورة النساء

الآية	رقمها	مكان الورود
﴿ يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِيٓ أَوْلَٰدِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ ... ﴾	١١	١٦٨، ١٨٧

الآية	رقمها	مكان الورود
﴿ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَن يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ﴾	١٣	١٢٧
﴿ وَلَيْسَتِ التَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ .. ﴾	١٨	١١٥
﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ ... ﴾	٢٣	٢٤، ١١٩، ١٥٩، ١٦١، ٢٦٠، ٢٦١
﴿ ۞ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ ... ﴾	٢٤	١١٩، ١٤٦
﴿ وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ... ﴾	٣٦	١٩٦
﴿ فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِن كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ... ﴾	٤١	٤٧
﴿ يَوْمَئِذٍ يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَعَصَوُا الرَّسُولَ ... ﴾	٤٢	٤٨
﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنتُمْ ... ﴾	٤٣	٤٨
﴿ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِأَعْدَائِكُمْ وَكَفَىٰ بِاللَّهِ وَلِيًّا وَكَفَىٰ ... ﴾	٤٥	٢٠٠
﴿ وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ الْأَمْنِ أَوِ الْخَوْفِ ... ﴾	٨٣	٥٧، ٥٨
﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا ضَرَبْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ... ﴾	٩٤	١٨٨
﴿ إِنَّا أَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ... ﴾	١٠٥	٢٠٢
﴿ وَاسْتَغْفِرِ اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا ... ﴾	١٠٦	٢٠٢
﴿ إِن يَدْعُونَ مِن دُونِهِ إِلَّا إِنَاثًا ... ﴾	١١٧	٢٩٧
﴿ لَّعَنَهُ اللَّهُ وَقَالَ لَأَتَّخِذَنَّ مِنْ عِبَادِكَ ... ﴾	١١٨	٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠
﴿ وَلَأُضِلَّنَّهُمْ وَلَأُمَنِّيَنَّهُمْ... ﴾	١١٩	١٨١، ١٨٢
﴿ يَعِدُهُمْ وَيُمَنِّيهِمْ ... ﴾	١٢٠	١٨٢
﴿ الَّذِينَ يَتَرَبَّصُونَ بِكُمْ فَإِن كَانَ لَكُمْ فَتْحٌ ... ﴾	١٤١	١٨٤، ٣٧٦

الآية	رقمها	مكان الورود
﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكۡفُرُونَ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ . . . ﴾	١٥٠	١٩٣
﴿ يَسۡـَٔلُكَ أَهۡلُ ٱلۡكِتَٰبِ أَن تُنَزِّلَ عَلَيۡهِمۡ كِتَٰبًا . . . ﴾	١٥٣	٢٠٤
﴿ وَرُسُلًا قَدۡ قَصَصۡنَٰهُمۡ عَلَيۡكَ مِن قَبۡلُ وَرُسُلًا . . . ﴾	١٦٤	٣٧١
﴿ يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لَا تَغۡلُواْ فِي دِينِكُمۡ وَلَا تَقُولُواْ . . . ﴾	١٧١	٣٠١

سورة المائدة

الآية	رقمها	مكان الورود
﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُحِلُّواْ شَعَٰٓئِرَ ٱللَّهِ وَلَا ٱلشَّهۡرَ ٱلۡحَرَامَ ﴾	٢	٣٠٢
﴿ يَسۡـَٔلُونَكَ مَاذَآ أُحِلَّ لَهُمۡۖ قُلۡ أُحِلَّ لَكُمُ . . . ﴾	٤	٣٨٨
﴿ ٱلۡيَوۡمَ أُحِلَّ لَكُمُ ٱلطَّيِّبَٰتُۖ وَطَعَامُ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ . . . ﴾	٥	١٥٩، ١٩٣
﴿ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ . . . ﴾	٩	١٦٩
﴿ وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَآ أُوْلَٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلۡجَحِيمِ . . . ﴾	١٠	١٦٩
﴿ قَالَ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيۡهِمۡۛ أَرۡبَعِينَ سَنَةٗۛ يَتِيهُونَ ﴾	٢٦	٣٥٥
﴿ فَبَعَثَ ٱللَّهُ غُرَابٗا يَبۡحَثُ فِي ٱلۡأَرۡضِ لِيُرِيَهُۥ . . . فَأَصۡبَحَ مِنَ ٱلنَّٰدِمِينَ ﴾	٣١	٤٣، ٣٤٣
﴿ مِنۡ أَجۡلِ ذَٰلِكَ كَتَبۡنَا عَلَىٰ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ أَنَّهُۥ ﴾	٣٢	٤٣، ٣٤٣
﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ لَا يَحۡزُنكَ ٱلَّذِينَ يُسَٰرِعُونَ ﴾	٤١	٣٥٩
﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ ٱلۡيَهُودَ وَٱلنَّصَٰرَىٰٓ ﴾	٥١	٣٠٤
﴿ وَقَالَتِ ٱلۡيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغۡلُولَةٌۚ غُلَّتۡ أَيۡدِيهِمۡ ﴾	٦٤	٣٠٧

الآية	رقمها	مكان الورود
﴿ لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ﴾	١٧	١٦٧
﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ ﴾	٧٣	٢٧٩، ٣٠٩، ٣٨٣

سورة الأنعام

الآية	رقمها	مكان الورود
﴿ هُوَ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن طِينٍ ثُمَّ قَضَىٰ أَجَلًا ﴾	٢	١٣٣
﴿ الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ ﴾	٢٠	٣١١
﴿وَقَالُوا إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ ﴾	٢٩	٣٨٢
﴿إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ وَالْمَوْتَىٰ يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ ﴾	٣٦	٢، ٣٠، ١٦٨، ٢٤٥، ٣١٤
﴿ وَأَنذِرْ بِهِ الَّذِينَ يَخَافُونَ أَن يُحْشَرُوا ﴾	٥١	٣٨٩
﴿قُلْ إِنِّي نُهِيتُ أَنْ أَعْبُدَ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ ﴾	٥٦	٣٩٢
﴿ وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ وَيُرْسِلُ عَلَيْكُمْ ﴾	٦١	٣٩٦
﴿ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهْ ﴾	٩٠	١١٧
﴿ وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِن جَاءَتْهُمْ ﴾	١٠٩	٤٢، ٦٣
﴿ وَإِذَا جَاءَتْهُمْ آيَةٌ قَالُوا لَن نُّؤْمِنَ حَتَّىٰ نُؤْتَىٰ ﴾	١٢٤	٣١٧
﴿ قُلْ يَا قَوْمِ اعْمَلُوا عَلَىٰ مَكَانَتِكُمْ إِنِّي عَامِلٌ ﴾	١٣٥	٢١
﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ ﴾	١٥١	٣٣
﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ ﴾	١٥٣	٣٣
﴿ أَوْ تَقُولُوا لَوْ أَنَّا أُنزِلَ عَلَيْنَا الْكِتَابُ ... ﴾	١٥٧	١٣٨

الآية	رقمها	مكان الورود
﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن تَأْتِيَهُمُ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ﴾	١٥٨	١٣٨

سورة الأعراف

الآية	رقمها	مكان الورود
﴿ٱتَّبِعُوا۟ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ﴾	٣	١١٧
﴿وَإِذْ أَنجَيْنَـٰكُم مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ﴾	١٤١	٢٠٣
﴿وَٱتَّخَذَ قَوْمُ مُوسَىٰ مِنۢ بَعْدِهِۦ مِنْ حُلِيِّهِمْ﴾	١٤٨	٣١٩
﴿وَسْـَٔلْهُمْ عَنِ ٱلْقَرْيَةِ ٱلَّتِى كَانَتْ حَاضِرَةَ ٱلْبَحْرِ﴾	١٦٣	٣٨١، ٣٩٣
﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِىٓ ءَادَمَ﴾	١٧٢	٣٦٤
﴿قُل لَّآ أَمْلِكُ لِنَفْسِى نَفْعًا وَلَا ضَرًّا﴾	١٨٨	١٣٥
﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ﴾	١٨٩	٦٠، ٦١
﴿فَلَمَّآ ءَاتَىٰهُمَا صَـٰلِحًا﴾	١٩٠	٦١

سورة الأنفال

الآية	رقمها	مكان الورود
﴿إِن تَسْتَفْتِحُوا۟ فَقَدْ جَآءَكُمُ ٱلْفَتْحُ﴾	١٩	١٢٢
﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱسْتَجِيبُوا۟ لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ﴾	٢٤	١٢٢
﴿وَٱتَّقُوا۟ فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مِنكُمْ خَآصَّةً﴾	٢٥	١٢٢، ١٢٣
﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ يَتَوَفَّى ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾	٥٠	٣٩٤
﴿كَدَأْبِ ءَالِ فِرْعَوْنَ ...﴾	٥٢	٣٩٧،٣٩٨،٣٩٩،٤٠٠

سورة التوبة

الآية	رقمها	مكان الورود
﴿لَقَدْ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ فِى مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ﴾	٢٥	٤٠٠، ٤٠١

الآية	رقمها	مكان الورود
﴿ وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ ﴾	٣٠	١٧١، ٣٨٣
﴿ قُل لَّن يُصِيبَنَآ إِلَّا مَا كَتَبَ ٱللَّهُ لَنَا ﴾	٥١	١٧٤
﴿ وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مَسْجِدًا ضِرَارًا ... ﴾	١٠٧	٧٧

سورة يونس

الآية	رقمها	مكان الورود
﴿ وَلَقَدْ أَهْلَكْنَا ٱلْقُرُونَ مِن قَبْلِكُمْ ﴾	١٣	٤٠٢
﴿ قُل لَّوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا تَلَوْتُهُۥ عَلَيْكُمْ ﴾	١٦	١٦٣
﴿ وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ ٱلْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا ﴾	٦٥	٧٦، ٢٧٦، ٢٧٨، ٣٢٢

سورة هود

الآية	رقمها	مكان الورود
﴿ أُوْلَٰٓئِكَ لَمْ يَكُونُواْ مُعْجِزِينَ فِى ٱلْأَرْضِ ﴾	٢٠	٣٢٥
﴿ قَالُوٓاْ أَتَعْجَبِينَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ ﴾	٧٣	١٢٢

سورة يوسف

الآية	رقمها	مكان الورود
﴿ وَإِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن دُبُرٍ ﴾	٢٧	٢٨٠
﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا ۚ وَٱسْتَغْفِرِى لِذَنۢبِكِ ﴾	٢٩	١١٧
﴿ وَكَذَٰلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِى ٱلْأَرْضِ ﴾	٥٦	١٦٣
﴿ يَٰبَنِىَّ ٱذْهَبُواْ فَتَحَسَّسُواْ مِن يُوسُفَ وَأَخِيهِ ﴾	٨٧	١٥٢

سورة الرعد

الآية	رقمها	مكان الورود
﴿ لَهُۥ دَعْوَةُ ٱلْحَقِّ ۖ وَٱلَّذِينَ يَدْعُونَ ﴾	١٤	١٢٨
﴿ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَسَالَتْ أَوْدِيَةٌۢ ﴾	١٧	٥٩

الآية	رقمها	مكان الورود

سورة إبراهيم

الآية	رقمها	مكان الورود
﴿ أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَبَؤُا۟ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ ﴾	٩	٣٦٨
﴿ رَبَّنَآ إِنَّكَ تَعْلَمُ مَا نُخْفِى وَمَا نُعْلِنُ ﴾	٣٨	١٢٨

سورة النحل

الآية	رقمها	مكان الورود
﴿ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ ﴾	١٢	١٤٧
﴿ وَقِيلَ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ ﴾	٣٠	٦١
﴿ لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْءَاخِرَةِ مَثَلُ ٱلسَّوْءِ ﴾	٦٠	١٦٧، ١٧٠، ١٧١
﴿ وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُۥ بَشَرٌ ﴾	١٠٣	٤٢، ٦٣
﴿ وَلَا تَقُولُوا۟ لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ ٱلْكَذِبَ ﴾	١١٦	١٢٨

سورة الإسراء

الآية	رقمها	مكان الورود
﴿ عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يَرْحَمَكُمْ وَإِنْ عُدتُّمْ عُدْنَا ﴾	٨	٣٢٥
﴿ كُلًّا نُّمِدُّ هَٰٓؤُلَآءِ وَهَٰٓؤُلَآءِ مِنْ عَطَآءِ رَبِّكَ ﴾	٢٠	١٤٦

سورة الكهف

الآية	رقمها	مكان الورود
﴿ وَيُنذِرَ ٱلَّذِينَ قَالُوا۟ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدًا ﴾	٤	١٥٦، ١٥٧
﴿ مَّا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ وَلَا لِءَابَآئِهِمْ ﴾	٥	١٥٦، ١٥٧
﴿ قَالَ أَرَءَيْتَ إِذْ أَوَيْنَآ إِلَى ٱلصَّخْرَةِ ﴾	٦٣	١٥٢، ١٥٣

سورة مريم

الآية	رقمها	مكان الورود
﴿ كٓهيعٓصٓ ﴾	١	١١٣
﴿ ذِكْرُ رَحْمَتِ رَبِّكَ عَبْدَهُۥ زَكَرِيَّآ ﴾	٢	١١٣

الآية	رقمها	مكان الورود
سورة طه		
﴿ قَالَ ٱهۡبِطَا مِنۡهَا جَمِيعَۢا ﴾	١٢٣	١٢٩
سورة الأنبياء		
﴿ وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحۡمَٰنُ وَلَدٗاۗ سُبۡحَٰنَهُۥۚ ﴾	٢٦	١٨١، ٢٠٣
﴿ قَٰلَ رَبِّ ٱحۡكُم بِٱلۡحَقِّۗ ﴾	١١٢	١٢٩
سورة الحج		
﴿ يَدۡعُواْ لَمَن ضَرُّهُۥٓ أَقۡرَبُ مِن نَّفۡعِهِۦۚ ﴾	١٣	٧٦
﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٖ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّآ إِذَا تَمَنَّىٰٓ ﴾	٥٢	١٩٨
﴿ لِّيَجۡعَلَ مَا يُلۡقِي ٱلشَّيۡطَٰنُ ... ﴾	٥٣	١٩٨
سورة المؤمنون		
﴿ فَأَخَذَتۡهُمُ ٱلصَّيۡحَةُ بِٱلۡحَقِّ ﴾	٤١	١٥٨
سورة النور		
﴿ وَٱلَّذِينَ يَرۡمُونَ ٱلۡمُحۡصَنَٰتِ ثُمَّ لَمۡ يَأۡتُواْ ﴾	٤	٣٤
﴿ وَٱلَّذِينَ يَرۡمُونَ أَزۡوَٰجَهُمۡ وَلَمۡ يَكُن ﴾	٦	٣٢
﴿ لَّيۡسَ عَلَى ٱلۡأَعۡمَىٰ حَرَجٞ وَلَا عَلَى ٱلۡأَعۡرَجِ حَرَجٞ ﴾	٦١	١٥٩
سورة الفرقان		
﴿ لَا بُشۡرَىٰ يَوۡمَئِذٖ لِّلۡمُجۡرِمِينَ وَيَقُولُونَ حِجۡرٗا مَّحۡجُورٗا ﴾	٢٢	٦٥
﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡلَا نُزِّلَ عَلَيۡهِ ٱلۡقُرۡءَانُ ﴾	٣٢	١٧٣

الآية	رقمها	مكان الورود

سورة الشعراء

الآية	رقمها	مكان الورود
﴿ قَالَ رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَآ ﴾	٢٤	٢٠٢
﴿ قَالَ رَبُّ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ ﴾	٢٨	٢٠٢
﴿ قَالُوا۟ لَا ضَيْرَ إِنَّآ إِلَىٰ رَبِّنَا مُنقَلِبُونَ ﴾	٥٠	١٥٨
﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلرَّحِيمُ ﴾	٦٨	١١٨
﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلرَّحِيمُ ﴾	١٠٤	١١٨
﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلرَّحِيمُ ﴾	١٢٢	١١٨
﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلرَّحِيمُ ﴾	١٤٠	١١٨
﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلرَّحِيمُ ﴾	١٥٩	١١٨
﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلرَّحِيمُ ﴾	١٧٥	١١٨
﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلرَّحِيمُ ﴾	١٩١	١١٨
﴿ وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ ﴾	٢٠٨	١١١
﴿ ذِكْرَىٰ وَمَا كُنَّا ظَٰلِمِينَ ﴾	٢٠٩	١١١

سورة النمل

الآية	رقمها	مكان الورود
﴿ قَالَتْ إِنَّ ٱلْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا۟ قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا ﴾	٣٤	٣١، ١٥٥، ٢٦٢

سورة القصص

الآية	رقمها	مكان الورود
﴿ قَالَ ذَٰلِكَ بَيْنِى وَبَيْنَكَ أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ ﴾	٢٨	١٦٤، ١٧٤
﴿ وَلَا تَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ﴾	٨٨	٣٢٩

الآية	رقمها	مكان الورود

سورة العنكبوت

الآية	رقمها	مكان الورود
﴿إِنَّمَا تَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَوۡثَٰنٗا﴾	١٧	٢٦٣
﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوۡمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُواْ ٱقۡتُلُوهُ أَوۡ حَرِّقُوهُ فَأَنجَىٰهُ ٱللَّهُ مِنَ ٱلنَّارِۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَٰتٖ لِّقَوۡمٖ يُؤۡمِنُونَ﴾	٢٤	٣٣٢
﴿فَـَٔامَنَ لَهُۥ لُوطٞۘ وَقَالَ إِنِّي مُهَاجِرٌ إِلَىٰ رَبِّيٓ﴾	٢٦	٣٣١
﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾	٥٨	١٢٠
﴿ٱلَّذِينَ صَبَرُواْ وَعَلَىٰ رَبِّهِمۡ يَتَوَكَّلُونَ﴾	٥٩	١٢٠

سورة لقمان

الآية	رقمها	مكان الورود
﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدٗى مِّن رَّبِّهِمۡۖ﴾	٥	١١٨
﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَشۡتَرِي لَهۡوَ ٱلۡحَدِيثِ﴾	٦	٢، ١١٨، ١١٩
﴿وَإِذَا تُتۡلَىٰ عَلَيۡهِ ءَايَٰتُنَا وَلَّىٰ مُسۡتَكۡبِرٗا﴾	٧	١١٨
﴿هَٰذَا خَلۡقُ ٱللَّهِ فَأَرُونِي مَاذَا خَلَقَ ٱلَّذِينَ مِن دُونِهِۦۚ﴾	١١	١١٨
﴿وَٱقۡصِدۡ فِي مَشۡيِكَ وَٱغۡضُضۡ مِن صَوۡتِكَۚ﴾	١٩	١١٨، ١١٩

سورة السجدة

الآية	رقمها	مكان الورود
﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ﴾	٤	١٣٤
﴿ثُمَّ سَوَّىٰهُ وَنَفَخَ فِيهِ مِن رُّوحِهِۦۖ وَجَعَلَ لَكُمُ ٱلسَّمۡعَ﴾	٩	١٣٥
﴿قُلۡ يَتَوَفَّىٰكُم مَّلَكُ ٱلۡمَوۡتِ ٱلَّذِي وُكِّلَ بِكُمۡ﴾	١١	٣٩٦
﴿أَفَمَن كَانَ مُؤۡمِنٗا كَمَن كَانَ فَاسِقٗاۚ﴾	١٨	١٣٥
﴿وَمَنۡ أَظۡلَمُ مِمَّن ذُكِّرَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِۦ ثُمَّ أَعۡرَضَ عَنۡهَآۚ﴾	٢٢	١٣٥

الآية	رقمها	مكان الورود
﴿ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ فَلَا تَكُن فِى مِرْيَةٍ ﴾	٢٣	١٣٥
﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّا نَسُوقُ ٱلْمَآءَ إِلَى ٱلْأَرْضِ ﴾	٢٧	١٣٥

سورة الأحزاب

الآية	رقمها	مكان الورود
﴿ وَلَا تُطِعِ ٱلْكَٰفِرِينَ وَٱلْمُنَٰفِقِينَ ... ﴾	١	١٩٩
﴿ وَٱتَّبِعْ مَا يُوحَىٰٓ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ﴾	٢	١٩٩
﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ ٱلنَّبِيِّۦنَ مِيثَٰقَهُمْ ﴾	٧	١٩٧
﴿ تَحِيَّتُهُمْ يَوْمَ يَلْقَوْنَهُۥ سَلَٰمٌ ﴾	٤٤	١٨٧

سورة سبأ

الآية	رقمها	مكان الورود
﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَا تَأْتِينَا ٱلسَّاعَةُ ﴾	٣	١٠٥
﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَن نُّؤْمِنَ بِهَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ ﴾	٣١	١٨٦، ١٩٠
﴿ قُلْ إِنَّمَآ أَعِظُكُم بِوَٰحِدَةٍ أَن تَقُومُوا۟ ﴾	٤٦	٢٠١

سورة فاطر

الآية	رقمها	مكان الورود
﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ ﴾	٣	١٩٠
﴿ وَمَا يَسْتَوِى ٱلْبَحْرَانِ هَٰذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ ﴾	١٢	٢٠١

سورة يس

الآية	رقمها	مكان الورود
﴿ فَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ إِنَّا نَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ ﴾	٧٦	٢٧٠، ٣٣٣

سورة الصافات

الآية	رقمها	مكان الورود
﴿ وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم مُّصْبِحِينَ ﴾	١٣٧	١٥٥، ٢٦٢
﴿ وَبِٱلَّيْلِ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴾	١٣٨	١٥٥، ٢٦٢، ٢٦٣

الآية	رقمها	مكان الورود
سورة ص		
﴿ كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ﴾	٢٩	١
سورة الزمر		
﴿ قُل لِّلَّهِ ٱلشَّفَٰعَةُ جَمِيعًا ۖ لَّهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ﴾	٤٤	٢٠٤
سورة غافر		
﴿ وَكَذَٰلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَى ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ ﴾	٦	٥٥، ١٨٠، ٢٧٨
﴿ ٱلَّذِينَ يَحْمِلُونَ ٱلْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُۥ ﴾	٧	٥٥، ١٨٠، ٢٧٨
سورة فصلت		
﴿ وَذَٰلِكُمْ ظَنُّكُمُ ٱلَّذِى ظَنَنتُم بِرَبِّكُمْ ﴾	٢٣	١١٥
﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ ءَايَٰتِنَا لَا يَخْفَوْنَ عَلَيْنَآ ۗ ﴾	٤٠	١٩٦
سورة الشورى		
﴿ وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ ﴾	٦	١٩٠
سورة الدخان		
﴿ رَبِّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَآ ۖ ﴾	٧	٢٠٢
سورة محمد		
﴿ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَصَدُّواْ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾	١	١٦٩، ١٧١
﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ ﴾	٢	١٦٩، ١٧١
﴿ وَيَقُولُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَوْلَا نُزِّلَتْ سُورَةٌ ۖ ﴾	٢٠	٦٠
﴿ طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ ۚ فَإِذَا عَزَمَ ٱلْأَمْرُ ﴾	٢١	٦٠

الآية	رقمها	مكان الورود

سورة الفتح

الآية	رقمها	مكان الورود
﴿ لِّتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُعَزِّرُوهُ ﴾	٩	٢٧٥، ٢٧٦

سورة ق

الآية	رقمها	مكان الورود
﴿ وَكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّن قَرْنٍ هُمْ أَشَدُّ مِنْهُم ﴾	٣٦	١٠٦

سورة الذاريات

الآية	رقمها	مكان الورود
﴿ إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ ﴾	١٥	٦٠
﴿ آخِذِينَ مَا آتَاهُمْ رَبُّهُمْ إِنَّهُمْ كَانُوا ﴾	١٦	٦٠
﴿ كَانُوا قَلِيلًا مِّنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ ﴾	١٧	٦٠، ١٠٩
﴿ أَتَوَاصَوْا بِهِ بَلْ هُمْ قَوْمٌ طَاغُونَ ﴾	٥٣	٢٨٩

سورة الطور

الآية	رقمها	مكان الورود
﴿ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ لَوَاقِعٌ ﴾	٧	١٤٦
﴿ مَّا لَهُ مِن دَافِعٍ ﴾	٨	١٤٦
﴿ إِنَّا كُنَّا مِن قَبْلُ نَدْعُوهُ إِنَّهُ هُوَ الْبَرُّ الرَّحِيمُ ﴾	٢٨	١٠٥

سورة النجم

الآية	رقمها	مكان الورود
﴿ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ ﴾	٢	١٠٨
﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ﴾	٣	١٠٨
﴿ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ﴾	٤	١٠٨

سورة القمر

الآية	رقمها	مكان الورود
﴿ وَكَذَّبُوا وَاتَّبَعُوا أَهْوَاءَهُمْ وَكُلُّ أَمْرٍ مُّسْتَقِرٌّ ﴾	٣	٣٣٥

الآية	رقمها	مكان الورود
﴿حِكْمَةٌ بَالِغَةٌ فَمَا تُغْنِ النُّذُرُ﴾	٥	٣٣٤، ٣٣٥
﴿فَتَوَلَّ عَنْهُمْ يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ إِلَى شَيْءٍ نُكُرٍ﴾	٦	٣٣٤، ٣٣٥
﴿خُشَّعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ﴾	٧	٣٣٥
﴿مُهْطِعِينَ إِلَى الدَّاعِ يَقُولُ الْكَافِرُونَ﴾	٨	٣٣٥

سورة الرحمن

الآية	رقمها	مكان الورود
﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾	٢٦	١٥، ٣٩، ٥٩
﴿وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾	٢٧	١٥، ٣٩، ٥٩

سورة الحديد

الآية	رقمها	مكان الورود
﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ أُولَئِكَ ...﴾	١٩	٣١، ٥٨

سورة الحشر

الآية	رقمها	مكان الورود
﴿وَظَنُّوا أَنَّهُمْ مَانِعَتُهُمْ حُصُونُهُمْ﴾	٢	٣٧٦

سورة الممتحنة

الآية	رقمها	مكان الورود
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي﴾	١	٣٧٩

سورة الجمعة

الآية	رقمها	مكان الورود
﴿يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾	١	١٠٦، ١٠٧

سورة الطلاق

الآية	رقمها	مكان الورود
﴿قَدْ أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكُمْ ذِكْرًا﴾	١٠	١٠٣
﴿رَسُولًا يَتْلُو عَلَيْكُمْ آيَاتِ اللَّهِ﴾	١١	١٠٣

سورة التحريم

الآية	رقمها	مكان الورود
﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ﴾	١	٢١٥

الآية	رقمها	مكان الورود
﴿ قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ ﴾	٢	٢١٧
﴿ وَإِذْ أَسَرَّ النَّبِيُّ إِلَىٰ بَعْضِ أَزْوَاجِهِ حَدِيثًا ﴾	٣	٢٢٠
﴿ إِن تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا ﴾	٤	٢٢١
﴿ عَسَىٰ رَبُّهُ إِن طَلَّقَكُنَّ أَن يُبْدِلَهُ أَزْوَاجًا ﴾	٥	٢٢٤
﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوا أَنفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ ﴾	٦	٢٢٤
﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَعْتَذِرُوا الْيَوْمَ ﴾	٧	٢٢٥
﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا تُوبُوا إِلَى اللَّهِ تَوْبَةً نَّصُوحًا ﴾	٨	٢٢٦
﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ ﴾	٩	٢٣٠
﴿ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا لِّلَّذِينَ كَفَرُوا امْرَأَتَ نُوحٍ ﴾	١٠	٢٣٢
﴿ وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا لِّلَّذِينَ آمَنُوا امْرَأَتَ فِرْعَوْنَ ﴾	١١	٢٣٣
﴿ وَمَرْيَمَ ابْنَتَ عِمْرَانَ الَّتِي أَحْصَنَتْ فَرْجَهَا ﴾	١٢	٢٣٥

سورة القلم

﴿ وَلَا يَسْتَثْنُونَ ﴾	١٨	١٣٥
﴿ أَن لَّا يَدْخُلَنَّهَا الْيَوْمَ عَلَيْكُم مِّسْكِينٌ ﴾	٢٤	١٣٥
﴿ أَمْ لَكُمْ أَيْمَانٌ عَلَيْنَا بَالِغَةٌ إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ ﴾	٣٩	٤٠٥، ٤٠٦

سورة المزمل

﴿ أَوْ زِدْ عَلَيْهِ وَرَتِّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلًا ﴾	٤	١٦٤

سورة المدثر

﴿ وَمَا جَعَلْنَا أَصْحَابَ النَّارِ إِلَّا مَلَائِكَةً ﴾	٣١	٢٨٣

الآية	رقمها	مكان الورود

سورة القيامة

الآية	رقمها	مكان الورود
﴿وَلَوْ أَلْقَىٰ مَعَاذِيرَهُۥ﴾	١٥	٢٣
﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِۦ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِۦٓ﴾	١٦	٢٣

سورة الإنسان

الآية	رقمها	مكان الورود
﴿يُدْخِلُ مَن يَشَآءُ فِى رَحْمَتِهِۦ﴾	٣١	٥٤، ٥٥

سورة التكوير

الآية	رقمها	مكان الورود
﴿عَلِمَتْ نَفْسٌ مَّآ أَحْضَرَتْ﴾	١٤	٣٩
﴿مُّطَاعٍ ثَمَّ أَمِينٍ﴾	٢١	١٥٧

سورة الغاشية

الآية	رقمها	مكان الورود
﴿فَذَكِّرْ إِنَّمَآ أَنتَ مُذَكِّرٌ﴾	٢١	٤١
﴿لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ﴾	٢٢	٤١
﴿إِلَّا مَن تَوَلَّىٰ وَكَفَرَ﴾	٢٣	٤١
﴿فَيُعَذِّبُهُ ٱللَّهُ ٱلْعَذَابَ ٱلْأَكْبَرَ﴾	٢٤	٤١

سورة الضحىٰ

الآية	رقمها	مكان الورود
﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾	١	٤٠

سورة الماعون

الآية	رقمها	مكان الورود
﴿فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ﴾	٤	٤٠، ١٦٨
﴿ٱلَّذِينَ هُمْ عَن صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ﴾	٥	١٦٨

فِهْرِسُ
الأَحَادِيْثِ وَالآثَارِ

الحديث	الصفحة
حديث ابن مسعود حين قرأ سورة النساء على النبي ﷺ	٤٧
يا أُبيّ إني أقرئت القرآن	٥٤
إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف	٥٤
كان رسول الله ﷺ (يقطِّع قراءته) عن أم سلمة	٤١، ٤٧، ٥٥، ٥٦
بئس الخطيب أنت فقم	٥١، ٥٢، ٥٣
أثر عن ابن عمر (ولقد عشنا برهة من الدهر)	٢٧، ٥٦






فهرس
الأعلام

العلم	مكان الورود
أحمد بن عبد الكريم (الأشموني)	٤٥، ٨٥، ٢٤٠، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٥٢، ٢٨٧، ٢٩٠، ٢٩٢، ٢٩٤، ٢٩٦، ٢٩٧، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٤، ٣٠٦، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١٢، ٣١٥، ٣١٨، ٣٢١، ٣٢٤، ٣٢٨، ٣٣٠، ٣٣٢، ٣٥١، ٣٥٣، ٣٦٣، ٣٧٠، ٣٨٤، ٣٨٦، ٤٠٣، ٤٠٥، ٤٠٦
أحمد بن عمار الجزائري	٨٦
أحمد بن فتح الرسان	١٤٢
أحمد بن كامل (وكيع)	١٥، ٢١، ٧٤
أحمد بن محمد القسطلاني (شهاب الدين)	٩٢
أحمد بن محمد الإسكندري (ابن المنير)	٤٠٢
أحمد بن محمد بن أوس	٧٤
أحمد بن موسى (أبو بكر بن مجاهد)	٣٠، ٣٢، ٣٩، ٧٢، ٩٩، ١٠٩، ٢٨٩، ٢٩٩، ٣١٨، ٣٢٤، ٣٦٦
أحمد بن يحيى (ثعلب)	٧٢
أحمد بن يوسف الكواشي	٨١، ٩١
أحمد زكي باشا	٩٤
إدريس بن محمد الإدريسي (منجرة)	٨٥، ٨٦

العلم	مكان الورود
الكسائي (علي بن حمزة)	٢٠، ٣٣، ٣٤، ٤٢، ٦٤، ٦٨، ١٠٥، ١٠٦، ١٥٣
المبارك بن فاخر (أبو الكرم)	٣٥، ٤٥، ٣٨٤
المفضل بن محمد الضبي	١٤٨
النكزاوي (عبد الله بن محمد)	٢٨، ٨١، ٢٤١، ٢٤٣، ٢٤٥، ٢٤٨
الهبطي (محمد بن جمعة السماتي)	٨٤، ٨٦، ٨٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥٢، ٢٥٣
جايد زيدان مخلف	١٤٤
حافظ فيض علي شاه	٨٧
حسن بن وهب	٧١، ٢٦٨
حفص بن عمر الدوري	٧٠
حمزة بن حبيب الزيات	١٥، ٢٠، ٣٣، ٤٢، ٦٤، ٦٨، ١٠٥، ١٥٣
خالد الأزهري	٩٣
خديجة أحمد مفتي	٨٨
خلف بن هشام	٦٩
رضوان المخللاتي	٢٥٠، ٢٥٤
روح بن عبد المؤمن الهذلي	٧٠
زكريا بن محمد الأنصاري	٣٨، ٨٤، ٩٣، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧،

العلم	مكان الورود
عبد الرحمن بن زيد بن أسلم المدني	٣٥٨
عبد الرحمن بن عمر (ابن النحاس)	١٤٢
عبد السلام بن علي الزواوي المالكي	٨١
عبد العزيز بن علي الطحان (أبو الأصبغ)	٧٩
عبد العزيز قارئ	٩٣، ٢٥١
عبد الفتاح المرصفي	٩٣
عبد الله الصديق الغماري	٨٨
عبد الله بن عامر (المقرئ)	٢٠، ٣٣، ٦٥، ٦٧
عبد الله بن عمر	٢٧، ٥٦، ٥٧
عبد الله بن محمد (ابن أبي الدنيا)	٧١
عبد الله بن مسعود المصري الفاسي	٨٦
عبد الله بن يحي بن المبارك	٧٠
عبد الله بن يوسف الجرجاني	٧٨
عبد الواحد المارغيني التونسي	٨٨
عبيد	٦٠
عتيق الله شيخ غلام	٨٥
عدي بن حاتم	٥١، ٥٢
عطية قابل نصر	٩٣
علي بن أحمد الحرالي	٨١



العلم	مكان الورود
علي بن إسماعيل الأنطاكي	٧٤
علي بن الحسن	٦١
علي الكوندي التستوري	٨٥
علي بن جعفر الرازي	٧٦
علي بن خلف الحسيني	٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٣
علي بن سعيد الحوفي	٩٠، ٣٠٦
علي بن محمد الدينوري	٧٢
علي بن محمد الصفاقسي (أبو الحسن)	٩٣
علي بن محمد الهروي	٧٦
علي بن مسعود الفرغاني	٩٤
علي بن موسى الفرغاني	٣٤٣
عمر بن عبد العزيز بن مازن الحنفي	٧٩
عيسى بن إبراهيم الأصبهاني	٧١
عيسى بن عبد العزيز التميمي	٨١
عيسى بن عمر الثقفي	١٥٢
عيسى بن مينا (قالون)	٦٩، ٢٥٢
فؤاد الأول	٢٥٠
قتادة	٦٠
مجاهد	٣٢، ٥٩، ٣٦٧



العلم	مكان الورود
محمد بن عبد الأعلى	٦٠
محمد بن عثمان الشيباني	٧١
محمد بن علي بن خلف الحسيني	٢٦٩
محمد بن عيسى (أبو عبد الله)	٣٠٦، ٣١٨، ٣٦٨
محمد بن محمد الماتريدي	٧٣
محمد بن محمد بن خليفة	٨٤
محمد بن محمد بن عباد	٧٣
محمد بن محمد بن عبد الرشيد الحنفي	٨٠
محمد بن محمد بن علي (ابن الإمام)	٨٢
محمد بن محمود السمرقندي	٨٢
محمد سعيد شريفي	٢٥٥
محمد علي الدلاعي	٢٥٢
محمود خليل الحصري	٨٧، ٣٤٦
مسلم بن الحجاج (صاحب الصحيح)	٥٢
مصطفى مسلم	٢
معين الدين بن أبي عبد الله	٨٦
مقاتل بن سليمان البلخي	٢٨٤
مكي بن أبي طالب القيسي	٧٦، ٧٧، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨
ملّا علي قاري	٩٣، ٢٤٩، ٢٦١، ٢٧٢



العلم	مكان الورود
منصور بن إبراهيم العراقي	٧٨
ميمون بن مهران	١٤٤
نافع بن أبي نعيم	١٥، ٤٢، ٤٣، ٦٣، ٧٧، ١٠٥، ١٠٦، ١٥٣، ١٦٤، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٩، ٣٠٦، ٣١٨، ٣٢٦، ٣٤٨، ٣٦٨، ٣٩٥، ٤٠٢، ٤٠٤
نافع بن عبد الرحمن	٦٨
نصير بن يوسف الرازي (أبو المنذر)	٧٠، ٣٩٥، ٤٠٨
ورش	٢٥٥
يحيى بن المبارك اليزيدي	٦٨
يحيى بن سلام	٦١، ١٥٣
يزيد بن القعقاع (أبو جعفر القارئ)	٦٣، ١٠٥
يعقوب بن إسحاق الحضرمي	١٥، ٣٣، ٦٣،، ٦٨، ١٠٩، ١٥٣، ٣٠٤، ٤٠٤، ٤٠٨
يعقوب بن بدر الجرائدي	٨٢
يوسف بن عبد الرحمن مرعشلي (دكتور)	٧٧، ١٤٤
يوسف بن علي الهذلي (أبو القاسم)	٧٨، ٩٢



فهرس المصادر والمراجع

الكتب والرسائل والمخطوطات:

- **آثار الحنابلة في علوم القرآن**. د. سعود الفنيسان، ط١.
- **ابن جزي ومنهجه في التفسير** - علي محمد الزبيري - دار القلم - دمشق - ط١ - ١٤٠٧هـ.
- **الإتقان** - جلال الدين عبدالرحمن السيوطي - ت: محمد أبوالفضل إبراهيم - المكتبة العصرية - صيدا - بيروت - ١٤٠٧هـ.
- **أحكام القرآن** - لأبي بكر محمد بن عبدالله بن العربي المالكي - ت: علي محمد البجاوي - دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت.
- **إرشاد العقل السليم** - لأبي السعود محمد بن محمد العمادي - دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- **الأزهية في علم الحرف** - علي بن محمد النحوي الهروي - ت: عبدالمعين الملوحي - مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق - ١٤٠٢هـ.
- **أساس البلاغة** - لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري - دار بيروت - بيروت - ١٤٠٤هـ.
- **الاستيعاب في معرفة الأصحاب (بحاشية الإصابة)** - لابن عبدالبر القرطبي - مطبعة الحلبي - مُصوَّر عن (ط١) سنة ١٣٢٨هـ.
- **أسد الغابة** - لعز الدين علي بن محمد بن الأثير - دار الفكر.

- **إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين** – عبد الباقي بن عبد المجيد اليماني (٧٤٣)هـ – تحقيق الدكتور عبد المجيد دياب – ١٤٠٦هـ.
- **الإصابة في تمييز الصحابة** – لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني – مطبعة الحلبي – مُصوَّر عن (ط١) سنة ١٣٢٨هـ.
- **أضواء البيان** – محمد الأمين بن محمد المختار الشنقيطي – الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية – الرياض – ١٤٠٣هـ.
- **إعراب القراءات السبع وعللها** – لأبي عبدالله الحسين بن أحمد بن خالويه: د/ عبدالرحمن العثيمين – مكتبة الخانجي – القاهرة – ط١ – ١٤١٣هـ.
- **إعراب القرآن** – لأبي جعفر أحمد بن محمد النحاس – د/ زهير غازي زاهد – عالم الكتب – ط٢ – ١٤٠٥هـ.
- **إعراب القرآن وبيانه** – محيي الدين الدرويش – اليمامة – ابن كثير – ١٤٠٨هـ.
- **الأعلام** – خير الدين الزركلي – ط٣.
- **الاقتداء في معرفة الوقف والابتداء**، عبد الله بن محمد النكزاوي، رسالة جامعية (دكتوراه)، كلية القرآن، الجامعة الإسلامية، ١٤١٣هـ.
- **إنباء الغمر** – لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني – مطبوعات دائرة المعارف العثمانية – ط١ – ١٣٨٧هـ.
- **إنباه الرواة على أنباه النحاة** – الوزير جمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي (٦٢٤)هـ – تحقيق: محمد أبوالفضل إبراهيم- دار الفكر العربي – مؤسسة الكتب الثقافية – ١٤٠٦هـ.
- **الإنصاف فيما تضمن الكشاف من الاعتزال (بحاشية الكشاف)** – لأحمد



ابن محمد بن المنير - دار المعرفة - بيروت.

- **أنموذج جليل في أسئلة وأجوبة من غرائب التنــزيل** - محمـد بـن أبي بكـر الرازي - ت: د/ محمد رضوان الدايـة - دار الفكـر المعـاصر - بـيروت - ط١ - ١٤١١هـ.
- **أنوار التنــزيل وأسرار التأويل لناصر الدين البيضاوي** - مطبعـة الحلبـي - ط٢ - ١٣٧٥هـ.
- **إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون** - إسماعيل باشـا - دار العلـوم الحديثة - بيروت.
- **إيضاح الوقف والابتداء** - لأبي بكر محمد بن القاسـم بـن بـشار الأنبـاري النحوي - ت: محيي الدين عبدالرحمن رمضان - مطبوعـات مجمـع اللغـة العربية بدمشق - ١٣٩٠هـ.
- **البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع** - لمحمد بن عـلي الـشوكاني - دار المعرفة - بيروت.
- **بحر العلوم** - لأبي الليث نصر بن محمد السمرقندي - ت: د/ عبـدالرحيم الزقة - مطبعة الإرشاد - بغداد - ط١-١٤٠٥هـ.
- **البحر المحيط** - لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان - دار الفكـر - ط٢ - ١٤٠٣هـ.
- **البرهان في علوم القرآن** - لبدر الـدين محمـد بـن عبـدالله الزركـشي - ت: محمد أبوالفضل إبراهيم - دار المعرفة - بيروت.
- **بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس** - لأحمد بن يحيى الـضبي - دار الكتاب العربي - ١٩٦٧م.



- **البيـان في إعـراب غريـب القـرآن** - لأبي البركـات عبـدالرحمن بـن محمـد الأنباري - ت:د/ طـه عبـد الحميـد - الهيئـة المـصرية العامـة للكتـاب - ١٤٠٠هـ.
- **تاج العروس من جواهر القاموس** - لأبي الفيض محمد مرتضى الزبيـدي - دار الفكر.
- **تاريخ بغداد** - لأبي بكر أحمد بن علي (الخطيـب البغـدادي) - دار الكتـاب العربي - بيروت.
- **تاريخ التراث العـربي** - فـؤاد سـزكين - عرَّبـه: محمـود حجـازي - إدارة الثقافة والنشر - جامعة الإمام - ١٤٠٣هـ.
- **التبيان في إعراب القرآن** - لأبي البقاء عبدالله بـن الحـسين العكـبري - ت: علي محمد البجاوي - مطبعة عيسى البابي الحلبي.
- **التبيان لبعض المباحث المتعلقة بـالقرآن عـلى طريقـة الإتقـان** - طـاهر بـن صالح الجزائري - مطبعة المنار - بمصر - ط١ - سنة ١٣٣٤هـ.
- **التحبير في المعجم الكبير** – لأبي سعد عبد الكـريم الـسمعاني – ت: منـيرة سالم – مطبعة الإرشاد – بغداد – ١٣٩٥هـ.
- **التحديد في الإتقان والتجويد**، للداني، تحقيق: غانم قدوري، ط١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٨م.
- **التحرير والتنوير** - محمد الطـاهر بـن عاشـور - الـدار التونـسية للنـشر - ١٩٨٤م.
- **تذكرة الحفاظ** - شمس الدين الذهبي - دار إحياء التراث العربي.



- **التذكرة في القراءات** - لأبي الحسن طاهر بن عبد المنعم بن غلبون- ت:د/ عبد الفتاح بحيري إبراهيم - الزهراء للإعلام العربي - ط٢- ١٤١١هـ.
- **الترقيم وعلاماته في اللغة العربية** – أحمد زكي باشا – قدم لـه: عبدالفتاح أبو غدة – مكتبة المطبوعات الإسلامية - حلب - ط٢ - ١٤٠٧هـ.
- **التعريفات** - علي بن محمد الجرجاني - مكتبة لبنان - بيروت - ١٩٧٨م.
- **التعليقات السلفية على سنن النسائي** - محمد عطاء الله الفوجباني - المكتبة السلفية بلاهور.
- **تعليقات على أنوار التنزيل** - محمد كامل مصطفى - ت: عبد الدائم الباجقني - منشورات كلية الدعوة الإسلامية - طرابلس - ليبيا - ط١ - ١٤٠١هـ.
- **التسهيل لعلوم التنزيل** - محمد بن أحمد بن جزي الكلبي - دار الكتاب العربي - بيروت - ط٢ - ١٣٩٣هـ.
- **تفسير ابن عرفة برواية الأبي لمحمد بن محمد بن عرفة** -ت:د/ حسن المناعي - طبع الشركة التونسية - ط١ – ١٩٨٦م.
- **تفسير ابن جزي = التسهيل لعلوم التنزيل.**
- **تفسير أبي السعود = إرشاد العقل السليم.**
- **تفسير أبي الليث السمرقندي - بحر العلوم.**
- **تفسير البيضاوي = أنوار التنزيل.**
- **تفسير الجلالين (بحاشية الفتوحات الإلهية)** – لجلال الدين السيوطي وجلال الدين المحلي - مطبعة الحلبي.



- **تفسير الطبري - جامع البيان عن تأويل آي القرآن.**
- **تفسير القرآن العظيم** - للحافظ ابن كثير - ت: عبدالعزيز غنيم - وآخرون - طبعة الشعب.
- **تفسير القرطبي - الجامع لأحكام القرآن.**
- **تفسير كتاب الله العزيز** - هود بن محكم الهواري - ت: بالحاج بن سعيد شريفي - دار الغرب الإسلامي - ط١ - ١٩٩٠م.
- **تفسير المراغي** - أحمد مصطفى المراغي - مطبعة الحلبي - ط٥ - ١٤٠٢هـ.
- **التفسير المظهري** - محمد ثناء الله العثماني - نشر إدارة إشاعة العلوم - دلهي.
- **تفسير النسفي = مدارك التنزيل.**
- **التقرير العلمي عن مصحف المدينة النبوية** - د/ عبدالعزيز بن عبد الفتاح قارئ - مجمع الملك فهد لطباعة المصحف - ١٤٠٦هـ.
- **تقييد وقف القرآن الكريم** - محمد بن أبي جمعة الهبطي - ت:د/ الحسن بن أحمد وكاك - مطبعة النجاح الجديدة - الدار البيضاء - ١٤١١هـ.
- **تلخيص تبصرة المتذكر** - الجزء الأول - (رسالة ماجستير) ت: محمد العيدي - كلية أصول الدين - قسم القرآن وعلومه.
- **تهذيب التهذيب** - لابن حجر العسقلاني - مطبعة دائرة المعارف - حيدر آباد - ط١ - ١٣٢٥هـ.
- **تهذيب اللغة** - لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري - ت: عبدالسلام هارون - المؤسسة المصرية العامة للتأليف - ١٣٨٤هـ.



- **توجيه النظر إلى أصول الأثر** - طاهر بن صالح الجزائري - دار المعرفة - بيروت.
- **التيسير في القراءات السبع** - للإمام أبي عمرو عثمان بن سعيد الداني - عني بتصحيحه أوتو برتزل - دار الكتاب العربي - ١٤٠٤هـ.
- **جامع البيان** - محمد بن عبدالرحمن الأيجي -ت: منير أحمد - دار نشر الكتب الإسلامية - لاهور.
- **جامع البيان عن تأويل آي القرآن** - محمد بن جرير الطبري - مطبعة الحلبي - ط٣- ١٣٨٨هـ.
- **الجامع لأحكام القرآن** - محمد بن أحمد القرطبي - الهيئة المصرية العامة للكتاب - ط٣ - ١٩٨٧م.
- **الجدول في إعراب القرآن** - محمود صافي - مؤسسة الإيمان - بيروت - ط١ - ١٤٠٦هـ.
- **جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس** - لأبي عبدالله محمد بن أبي نصر فتوح بن عبدالله الحميدي - الدار المصرية للتأليف والترجمة - ١٩٦٦م.
- **جمال القراء وكمال الإقراء** - لعلم الدين السخاوي علي بن محمد - ٦٤٣هـ- ت. الدكتور علي حسين البواب - مكتبة التراث - ١٤٠٨هـ.
- **حاشية الجمل على الجلالين (الفتوحات الإلهية)** - سليمان بن عمر الشهير بالجمل - مطبعة الحلبي.
- **حاشية الشهاب الخفاجي (عناية القاضي وكفاية الراضي)** - الشهاب الخفاجي - دار صادر - بيروت.



- **حاشية شيخ زاده** - محيي الدين شيخ زاده - المكتبة الإسلامية - تركيا.
- **حاشية الصاوي على الجلالين** - أحمد الصاوي - دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- **حق التلاوة** - حسني شيخ عثمان - دار العدوي - عمّان - ط٣ - ١٤٠١هـ.
- **خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر** - لمحمد المحبي - دار صادر - بيروت.
- **دراسات لأسلوب القرآن** - محمد عبد الخالق عضيمة - دار الحديث - القاهرة - ط١ - ١٣٩٢هـ.
- **الدر المصون** - أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي -ت:د/ أحمد الخراط - دار القلم - دمشق - ط١ - ١٤٠٦هـ.
- **الدر المنثور في التفسير المأثور** - جلال الدين السيوطي - دار الفكر - بيروت - ط١ - ١٤٠٣هـ.
- **دستور العلماء** - عبد النبي الأحمد نكري - اعتنى به: محمود الحيدرآبادي - مطبعة دائرة المعارف - حيدرآباد - ط١ .
- **دلائل الإعجاز** - عبدالقاهر الجرجاني -ت: محمود محمد شاكر - مكتبة الخانجي - القاهرة.
- **الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب** - لابن فرحون المالكي - ت:د/ محمد الأحمدي أبو النور - دار التراث - القاهرة.
- **الذيل على الروضتين** - لأبي شامة المقدسي - دار الجيل - بيروت - ط٢ - ١٩٧٤م.



- **الذيل على طبقات الحنابلة** - لأبي الفرج عبدالرحمن بن أحمد ابن رجب الحنبلي - دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت.
- **الرد على الجهمية** - لمحمد بن إسحاق منده - ت: علي فقيهي - ط٢.
- **الروح** - لابن قيم الجوزية - مكتبة الرياض الحديثة - الرياض - ط٣ - ١٣٨٦هـ.
- **روح المعاني** - محمود الآلوسي - دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- **زاد المسير** - عبدالرحمن بن علي بن الجوزي -ت: محمد عبدالرحمن عبدالله - دار الفكر - ط١ - ١٤٠٧هـ.
- **زاد المعاد** - لابن قيم الجوزية - ت: شعيب وعبد القادر الأرنؤوط - مؤسسة الرسالة - ط٣ - ١٤٠٣هـ.
- **السراج المنير** - الخطيب الشربيني - دار المعرفة - بيروت - ط٢.
- **السنن الكبرى** - لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي - دار المعرفة - بيروت.
- **سنن النسائي (بشرح السيوطي والسندي)** - لأبي عبدالرحمن أحمد بن شعيب النسائي - اعتنى به: عبد الفتاح أبو غدة - دار البشائر الإسلامية - بيروت - ط٢ - ١٤٠٦هـ.
- **سير أعلام النبلاء** - لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي - مؤسسة الرسالة.
- **شجرة النور الزكية في طبقات المالكية** - لمحمد بن محمد مخلوف - دار الكتاب العربي - بيروت - مصورة عن الطبعة الأولى - ١٣٤٩هـ.
- **شذرات الذهب** - عبد الحي بن العماد الحنبلي - منشورات دار الآفاق الجديدة بيروت.



- **شرح (كلا وبلى ونعم)** - مكي بن أبي طالب -ت: أحمد حسن فرحات - دار المأمون للتراث -ط١ - ١٤٠٤هـ.
- **شرح المقدمة الجزرية في علم التجويد** - لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري - علق عليه: محمد غياث الصباغ - مكتبة الغزالي - دمشق.
- **الشقائق النعمانية** - طاش كبري زاده - دار الكتاب العربي - بيروت - ١٣٩٥هـ.
- **الصحاح في اللغة** - إسماعيل بن حماد الجوهري - ت: أحمد عبد الغفور عطار - دار العلم للملايين - بيروت - ط٣ - ١٤٠٤هـ.
- **صحيح مسلم** - لأبي الحسين مسلم بن الحجاج - ت: محمد فؤاد عبد الباقي - دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- **صفوة الآثار والمفاهيم** - عبدالرحمن بن محمد الدوسري - مكتبة دار الأرقم - الكويت - ط١ - ١٤٠١هـ.
- **الصلة** - لأبي القاسم خلف بن عبد الملك بن بشكوال - الدار المصرية للتأليف والترجمة - ١٩٦٦م.
- **الضوء اللامع** - محمد بن عبدالرحمن السخاوي - دار مكتبة الحياة - بيروت.
- **الطبقات الكبرى** - محمد بن سعد - دار صادر - بيروت.
- **الطبقات السنية في تراجم الحنفية** - للمولى تقي الدين بن عبد القادر التميمي الداري - تحقيق: عبد الفتاح محمد الحلو - دار الرفاعي - ١٤٠٣هـ.
- **طبقات الشافعية** - عبد الوهاب بن علي السبكي - ت: محمود الطناحي وعبد الفتاح الحلو - دار إحياء الكتب العربية.



- **طبقات علماء أفريقية** - لأبي العرب محمد بن أحمد بن تميم - دار الكتاب اللبناني - بيروت.
- **طبقات المفسرين** - لجلال الدين السيوطي - دار الكتب العلمية.
- **طبقات المفسرين** - لشمس الدين محمد بن علي بن أحمد الداودي - دار الكتب العلمية - بيروت.
- **طبقات النحويين واللغويين** - لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي - تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم - دار المعارف.
- **العباب الزاخر** - الحسن بن محمد الصغاني - ت: محمد حسن آل ياسين - دار الرشيد للنشر.
- **علل القراءات** - لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري - ت: نوال الحلوة - ط١ - ١٤١٢هـ.
- **علل الوقوف** - محمد بن طيفور السجاوندي - رسالة دكتوراه ت: محمد العيدي - كلية أصول الدين - قسم القرآن وعلومه - ١٤١٠هـ.
- **عمدة الحفاظ** - للسمين الحلبي - ت: محمد السيد الدغيم - دار السيد للنشر - استانبول - ط١ - ١٤٠٧هـ.
- **عون المعبود** - محمد شمس الحق العظيم آبادي - ت: عبدالرحمن محمد عثمان - المكتبة السلفية - المدينة المنورة - ط٢ - ١٣٨٩هـ.
- **غاية النهاية في طبقات القراءة** - لمحمد بن محمد بن الجزري - عُني بنشره: ج برجستراير - مكتبة المتنبي - القاهرة.
- **غرائب التفسير** - لمحمود بن حمزة الكرماني - ت: شمران سركال - دار



القبلة - ط١ - ١٤٠٨هـ.

- **غرائب القرآن ورغائب الفرقان** – الحسن بن محمد النيسابوري – ت: إبراهيم عطوة عوض – مطبعة الحلبي – ط١ – ١٣٨١هـ.
- **الغنية** (فهرست شيوخ القاضي عياض) تحقيق: د. محمد عبد الكريم، نشر الدار العربية للكتاب، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.
- **فتح الباري** - لابن حجر العسقلاني - ت: محب الدين الخطيب - دار الريان للتراث - القاهرة - ط١ - ١٤٠٧هـ.
- **فتح البيان** - صديق حسن خان - دار الفكر العربي.
- **فتح القدير** - محمد بن علي الشوكاني - مطبعة الحلبي - ط٢ - ١٣٨٣هـ.
- **الفريد في إعراب القرآن المجيد** - حسين بن أبي العز الهمذاني - ت:د/ محمد حسن النمر - دار الثقافة - الدوحة - ط١ - ١٤١١هـ.
- **فهارس سير أعلام النبلاء** - الإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي - مؤسسة الرسالة - ١٤٠٩هـ.
- **الفهرست** - محمد بن إسحاق النديم - دار المعرفة - بيروت.
- **فهرس دار الكتب المصرية (المنتقاة من سنة ١٩٤٦-١٩٥٥)** - فؤاد السيد - مطبعة دار الكتب - القاهرة - ١٣٨٠هـ.
- **الفهرس الشامل للتراث... مخطوطات التجويد** - مؤسسة آل البيت - المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية.
- **فهرس علوم القرآن** - مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى - إعداد قسم الفهرسة بالمركز - ١٤٠٦هـ.



- **الفوائد البهية في تراجم الحنفية** – أبي الحسنات محمد عبدالحي اللكنوي الهندي – دار المعرفة.
- **قصيدتان في تجويد القرآن**، تحقيق د. عبد العزيز قارئ، مكتبة الدار، ط١: ١٤٠٢هـ.
- **القطع والائتناف** - لأبي جعفر النحاس - ت: د/ أحمد خطاب العمر - مطبعة العاني - بغداد - ١٣٩٨هـ.
- **قواعد التجويد** – عبد العزيز بن عبد الفتاح قارئ - ط٤ - ١٣٩٩هـ.
- **الكامل في القراءات الخمسين** (مخطوط) - نسخة رواق المغاربة بالأزهر.
- **كتاب السبعة في القراءات** - لأحمد بن موسى بن مجاهد - ت:د/ شوقي ضيف - دار المعرفة - ط٢.
- **كشاف اصطلاحات الفنون** - محمد أعلى التهانوي - دار صادر - بيروت.
- **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل** - محمود بن عمر الزمخشري - دار المعرفة - بيروت.
- **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون** - حاجي خليفة - دار العلوم الحديثة - بيروت.
- **الكليات** - لأبي البقاء الكفوي - ت: عدنان درويش ومحمد المصري - مؤسسة الرسالة - ط٢ - ١٤١٢هـ.
- **كنوز ألطاف البرهان في رموز أوقاف القرآن** - محمد الصادق الهندي - محفوظ بجامعة الإمام في قسم المخطوطات تحت رقم ١١٣٩.
- **الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة** - للشيخ نجم الدين الغزي - حققه



د/ جبرائيل سليمان جبُّور - منشورات دار الأفاق الجديدة - بيروت - ط٢ - ١٩٧٩م.

- **لسان العرب** - لابن منظور - ترتيب يوسف خياط - دار لسان العرب - بيروت.
- **محاسن التأويل** - جمال الدين القاسمي - صححه محمد فؤاد عبد الباقي - دار الفكر - ط٢ - ١٣٩٨هـ.
- **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات** - لأبي الفتح عثمان بن جني - ت: علي النجدي ناصف وآخرون - المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية - القاهرة - ١٣٨٦هـ.
- **المحرر الوجيز** - لأبي محمد عبد الحق بن عطية الأندلسي - ت: عبدالله ابن إبراهيم الأنصاري، والسيد عبد العال السيد إبراهيم - ١٤٠٧هـ.
- **مختصر في شواذ القرآن** - لابن خالويه - مكتبة المتنبي - القاهرة.
- **المرشد في معنى الوقف التام والحسن... (مخطوط)** - لأبي محمد الحسن ابن علي العماني - مركز البحث العلمي - جامعة أم القرى - تحت رقم ٨٦١ قراءات.
- **مدارك التنزيل وحقائق التأويل** - لأبي البركات عبدالله بن أحمد النسفي - المكتبة الأموية - بيروت.
- **المستدرك على الصحيحين** - الحاكم النيسابوري - دار الكتاب العربي - بيروت.
- **مسند الإمام أحمد** - للإمام أحمد بن حنبل - المكتب الإسلامي - بيروت - ط٤ - ١٤٠٣هـ.



- **المستوفى في النحو** – كمال الدين، أبو سعد، علي بن مسعود الفراغان، ت: محمد بدوي المختون – دار الثقافة العربية – القاهرة ١٩٨٧م.
- **مشكل إعراب القرآن** – مكي بن أبي طالب – ت: د/ حاتم الضامن – مؤسسة الرسالة – ط٢ – ١٤٠٥هـ.
- **المصباح المنير** – أحمد بن محمد الفيومي – مكتبة لبنان –بيروت– ١٩٨٧م.
- **معالم الاهتداء إلى معرفة الوقف والابتداء** – محمود الحصري – المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – القاهرة.
- **معالم التنزيل** – لأبي محمد الحسين بن مسعود البغوي – ت: خالد العك ومروان سوار – دار المعرفة – بيروت – ط٢ – ١٤٠٧هـ.
- **معاني القرآن** – يحيى بن زياد الفراء – عالم الكتب –ط٣ – ١٤٠٣هـ.
- **معجم الأدباء** – ياقوت الحموي – دار الفكر – ط٣ – ١٤٠٠هـ.
- **معجم الدراسات القرآنية** – ابتسام مرهون الصفار – ط: جامعة الموصل – ١٩٨٤م.
- **معجم المؤلفين** – عمر رضا كحَّالة – دار إحياء التراث العربي.
- **معجم مصنفات القرآن** – د/ علي شواخ إسحاق – دار الرفاعي – الرياض – ط١ – ١٤٠٣هـ.
- **معجم المفسرين من صدر الإسلام حتى العصر الحاضر** – عادل نويهض – مؤسسة نويهض الثقافية – ط٣–١٤٠٩هـ.
- **المعجم المفهرس** – محمد فؤاد عبد الباقي – دار الحديث – ١٤٠٨هـ.



- **معجم مقاييس اللغة** - لأحمد بن فارس - ت: عبدالسلام هارون.
- **معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار** - للإمام شمس الدين أبي عبدالله محمد بن أحمد الذهبي - حققه بشار عواد معروف - شعيب الأرناؤوط وآخرون - مؤسسة الرسالة - ١٤٠٤هـ.
- **معلمة القرآن والحديث في المغرب الأقصى** - عبدالعزيز بن عبدالله - مركز البحوث - جامعة الإمام محمد بن سعود - ١٤٠٥هـ.
- **مفاتيح الغيب** - فخر الدين الرازي - دار الكتب العلمية - بيروت - ط١ - ١٤١١هـ.
- **المفردات** - الراغب الأصفهاني - ت: صفوان داودي - دار القلم - ط١ - ١٤١٢هـ.
- **المقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء (بحاشية منار الهدى)** - لشيخ الإسلام أبي يحيى الأنصاري - ط: الحلبي - ١٣٩٣هـ.
- **المكتفى في الوقف والابتدا** - للإمام المقرئ: أبي عمرو بن سعيد الداني الأندلسي - ت: د/ يوسف عبدالرحمن المرعشلي - مؤسسة الرسالة - ١٤٠٤هـ.
- **منار الهدى في بيان الوقف والابتدا** - أحمد بن محمد بن عبد الكريم الأشموني - دار المصحف - ١٤٠٣هـ.
- **منار الهدى في بيان الوقف والابتدا** - أحمد بن محمد بن عبد الكريم الأشموني - شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي - محمد محمود الحلبي وشركاه - ١٣٩٣هـ.
- **المنتظم في تاريخ الأمم** - لأبي الفرج بن الجوزي - ت: عبد القادر عطا



وأخيه - دار الكتب العلمية - بيروت - ط١ - ١٤١٢هـ.

- **المنح الفكرية شرح المقدمة الجزرية** - ملا علي بن سلطان القاري - شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي - ١٣٦٧هـ.
- **المنهاج في شعب الإيمان** - الحسين بن الحسن الحليمي - ت: حلمي محمد فودة - دار الفكر - ط١-١٣٩٩هـ.
- **نزهة الألباء في طبقات الأدباء** - لأبي البركات كمال الدين عبدالرحمن الأنباري - ت: الدكتور إبراهيم السامرائي - مكتبة المنار - ١٤٠٥هـ.
- **نزهة الخواطر وبهجة المسامع والنواظر** - عبد الحي الحسيني - مطبعة المعارف العثمانية - حيدر آباد - ط٢ - ١٣٨٢هـ.
- **النشر في القراءات العشر** - محمد بن محمد بن الجزري - ت: علي محمد الضباع - دار الفكر.
- **نظام الأداء في الوقف والابتداء** - لأبي الأصبغ الأندلسي (ابن الطحان) - ت: علي حسين البواب - مكتبة المعارف - الرياض - ١٤٠٦هـ.
- **نظم الدرر في تناسب الآيات والسور** - إبراهيم بن عمر البقاعي -دار الكتاب الإسلامي - القاهرة - ط٢ - ١٤١٣هـ.
- **نفح الطيب** - أحمد بن محمد المقري - ت: إحسان عباس - دار صادر - بيروت ١٣٨٨هـ.
- **نَكْتُ الهميان في نُكت العميان** - لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي - وقف على طبعه أحمد زكي باشا - مكتبة حجراء - جدة - مُصوَّر عن طبعة - ١٣٢٩هـ.



- **نوادر المخطوطات العربية في مكتبات تركيا** - رمضان ششن - دار الكتاب الجديد – ١٩٧٥م/ ١٩٨٠م.
- **النهاية في غريب الحديث** - المبارك بن محمد الجزري (ابن الأثير) - ت: طاهر الزادي ومحمود الطناحي - المكتبة الإسلامية.
- **الهادي في معرفة المقاطع والمبادي** - الحسن بن أحمد الهمذاني - ت: سليمان الصقري - رسالة دكتوراه في قسم القرآن وعلومه كلية أصول الدين - إشراف الدكتور/ عبدالعزيز إسماعيل.
- **هداية القارئ** – عبد الفتاح المرصفي - دار النصر للطباعة - مصر - ط١ - ١٤٠٢هـ.
- **هدية العارفين** - إسماعيل باشا - دار العلوم الحديثة - بيروت.
- **وفيات الأعيان** - أحمد بن محمد بن خلكان - ت: إحسان عباس - دار صادر - بيروت - ١٣٩٨هـ.
- **الوقف والابتداء** – لأبي الحسن علي بن أحمد الغَزَّال (من أوله إلى سورة الكهف) – رسالة دكتوراه – تحقيق: عبد الكريم بن محمد العثمان - إشراف: د/ محمد محمد سالم محيسن - الجامعة الإسلامية.

المجلات:

١- آداب الرافدين: عدد (٨) سنة (١٣٩٧هـ-١٩٧٧م).

٢- المورد: المجلد (٨) العدد (٢) السنة (١٣٩٩هـ-١٩٧٩م).



فهرس الموضوعات



إنّ وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد

في المملكة العربية السعودية

المشرفة على مجمع الملك فهد

لطباعة المصحف الشريف في المدينة المنورة

إذ يسرها أن يصدر المجمع كتاب

وقوف القرآن

وأثرها في التفسير

تسأل الله أن ينفع به عموم المسلمين

وأن يجزي

خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود

أحسن الجزاء على جهوده العظيمة في نشر كتاب الله الكريم وعلومه

والله ولي التوفيق



بعون الله وتوفيقه

تم تنفيذ هذا الكتاب وطبعه في

مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف

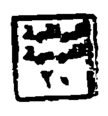
بالمدينة المنورة

بإشراف

وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف

والدعوة والإرشاد

عام ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م



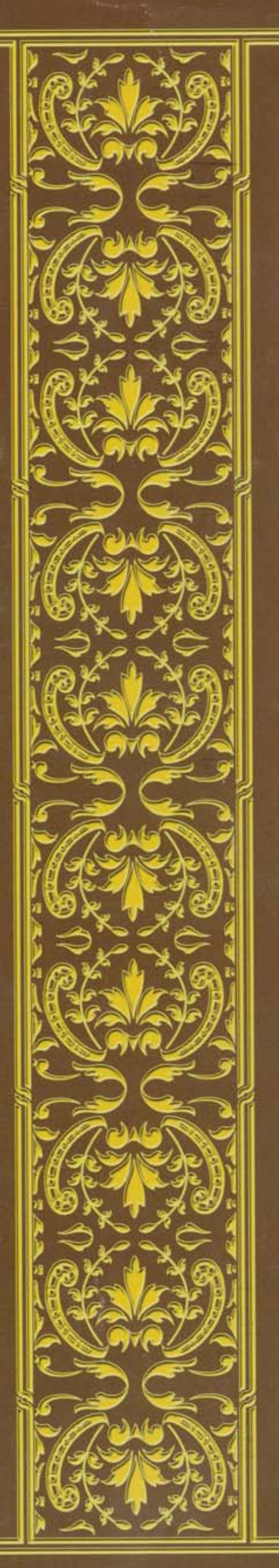




ص ب ٦٢٦٢ - المدينة المنورة

www.QuranComplex.org
kfcphq@QuranComplex.org







ISBN-13: 978-6038010082

9 786038 010082